وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلقات الدولية

التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي
- الواقع والتحديات-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: الدراسات السياسية المقارنة.

إعداد الطالب:

هشام زغاشو

إشراف الأستاذ:

د. نبيل كريبش

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/عمر فرحاتي	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
د/نبيل كريبش	أستاذ محاضر(أ)	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د/نور الدين دخان	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
د/مراد فول	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 1435-1436هـ /2013 – 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَأبتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآَخِرَةَ وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنيَا وَأَحسِن كَمَا أَحسَنَ اللهُ إِلَيكَ وَلاَ تَبغِ الفَسَادَ فِي الأَرضِ إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ المُفسِدِينَ»

(سورة القصص: الآية 77) « صدق الله العظيم »

إهداء

إلى أمي و أبي

عرفانا مني بفضلهما

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الذي

لم يكن ليكتمل لولا توفيق الله وكرم فضله

بما غمرني من جزيل عونهما

وما بلغني من عظيم دعائهما

كما أهدي عملي هذا إلى كل أفراد العائلة: تابت السعيد، زغاشو بادر، راضية

زين الدين، حبيب، منار، دون أن أنسى روح أخي نبيل الطاهرة "رحمه الله" وجعل

مثواه الجنة.

﴿ شكر و تقدير ﴾

الشكر لله أولا وأخيرا فله الحمد والمنة، ألا بفضل الله تتم الصالحات وبعد أتوجه بالشكر والتقدير إلى:

الأستاذ المشرف الدكتور نبيل كريبش على ما بذله من جهد وما قدمه من نصح في سبيل إتمام هذا العمل.

إلى أساتذتي الكرام الذين حظيت بشرف مناقشتهم

الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي، الدكتور مراد فول، الدكتور نورالدين دخان أعضاء اللجنة الموقرة، فلهم مني كل التقدير والعرفان على مجمل ملاحظاتهم وتوجيهاتهم العلمية القيمة.

إلى كل من وقف إلى جانبي من أساتذة وموظفي قسم العلوم السياسية بجامعة محمد الصديق بن يحي.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كافة الزملاء في الدفعة الذين لم يبخلوا عليا بالنصح والمساعدة.

هشام زغاشو

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: المدخل المفاهيمي النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الظاهرة التكاملية

المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقليمي

المطلب الثاني: شروط تحقيق التكامل الإقليمي

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي و السياسي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لعملية التكامل

المطلب الأول: المقاربة الفدرالية

المطلب الثاني: الوظيفية التقليدية

المطلب الثالث: الوظيفية الجديدة

المطلب الرابع: المقاربة الاتصالية

المبحث الثالث: التكامل الإقليمي وعلاقته بالأمن والهوية الإقليمية

المطلب الأول: البعد الأمني للمؤسسات الإقليمية

المطلب الثاني: البعد الهوياتي للمؤسسات الإقليمية

الفصل الثاني: واقع ومحددات التكامل الخليجي، الانجازات الأمنية، الدبلوماسية والاقتصادية

المبحث الأول: المحددات الإستراتيجية والمؤسسية للمجلس

المطلب الأول: طبيعة وأهمية النظام الإقليمي الخليجي

المطلب الثاني: العوامل والجهود الدافعة لقيام المجلس

المطلب الثالث: النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمجلس

المبحث الثاني: دور المجلس في مواجهة التهديدات الداخلية والإقليمية الراهنة

المطلب الأول:التعاون الأمني الداخلي

المطلب الثاني: الدفاع والأمن الإقليمي الجماعي

المطلب الثالث:الدور الدبلوماسي للمجلس في احتواء الأزمات الإقليمية

المبحث الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي

المطلب الأول: مرحلة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

المطلب الثاني: مرحلة الوحدة الجمركية

المطلب الثالث: مرحلة السوق الخليجية المشتركة

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المجلس و سبل مواجهتها

المبحث الأول: تحديات البيئة الداخلية

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية

المطلب الثالث: التحديات السياسية

المبحث الثاني: تحديات البيئة الخارجية

المطلب الأول: الحد من التواجد الأمريكي في المنطقة

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية– منطق الهيمنة الإقليمية–

المطلب الثالث: موجة الدمقرطة في العالم العربي بين 2011–2013

المبحث الثالث: سبل وآليات نجاح التجربة التكاملية الخليجية

المطلب الأول: تعميق التكامل وصنع القرار الخليجي

المطلب الثاني: فرص و مبررات انضمام اليمن إلى المجلس

المطلب الثالث: مشروع انضمام المغرب والأردن إلى المجلس

الخاتمة

مقدمة

تعتبر ظاهرة التكامل الإقليمي من أبرز الظواهر التي ازدادت أهميتها العلمية في مجال الدراسات السياسية المقارنة والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في سياق الجدل الدائر بين مختلف المدارس حول طبيعة هذه العلاقات، كما ازدادت أهميتها باعتبارها من بين الاستراتيجيات الدولية الموجهة لمعالجة إشكالية عجز الدولة القومية ومنظومة الحكم العالمي عن الوفاء بوظائفها الأساسية، في ظل الحاجة المنبثقة عن التفاوت في الحجم الجغرافي وفي الموارد الطبيعية والتقنية بين مختلف الأمم، وهو الأمر الذي يدفعها إلى الاندماج مع بعضها البعض عن طريق توطيد علاقاتها التعاونية وفق إطار مؤسسي إقليمي هدفه تحقيق التنمية، الأمن والسلم الدولي بمفهومه الإيجابي.

وبذلك يتم التكامل الإقليمي وفقا للعديد من المسارات والأنماط التنظيمية التي تنتقل معها العلاقات التعاونية بين الدول من الشكل البسيط إلى الشكل المؤسسي الأكثر ترابطا عن طريق نظام التعاون عبر الدولي أو ما يعرف بنظام المصفوفة الدولية الحديثة "New International Matrix"، أين تتنازل الدولة عن جزء من سيادتها لصالح كيان جديد يتمتع بسلطة فوق وطنية تكون له القدرة على اتخاذ القرار والدفاع عن المصالح الجماعية لأعضائه وتحويل ولاء المجتمعات نحو مؤسسات هذا الكيان ضمن هوية وسيادة إقليمية مشتركة.

وعلى هذا الأساس تعززت المقاربة التكاملية في العالم نتيجة المكاسب الأمنية والاقتصادية التي حققتها العديد من التجمعات الإقليمية المعاصرة أبرزها: مجموعة دول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)، رابطة دول جنوب شرق أسيا (ASIAN)، علاوة على مشروع الوحدة الأوروبية الذي انطلق عام 1951 مع إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفولاذ واستمر إلى غاية الإعلان عن قيام الاتحاد الأوروبي عام 1992، وهو الحدث الذي دفع بالعديد من المناطق إلى تعزيز ظاهرة الإقليمية بشكل أكبر.

ورغم تعدد الأسباب التي أدت إلى ترسيخ التوجه الإقليمي في مقابل دعاة السيادة القطرية، إلا أنه بشكل عام ساهمت التحولات الجيو– استراتيجية التي مست بنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة في ازدياد هذا النسق بالتوازي مع انتشار الثورة الرقمية والتكنولوجية بشكل واسع، تراجع أهمية القوة العسكرية ودور الدولة القومية كفاعل محوري في مقابل تزايد أهمية العوامل الاقتصادية والثقافية والفواعل غير الحكومية وأخيرا سيطرة قيم العولمة والرأسمالية على مختلف مظاهر السلوك الدولي.

وعلى هذا الأساس تأتي أهمية التكتلات الإقليمية بهدف مواجهة مختلف التحديات المعاصرة التي ينظر إليها بوصفها مخاطر دولية لا يمكن مواجهتها إلا بشكل جماعي، كمسألة النزاعات الإثنية الإرهاب الدولي، التلوث البيئي، انتشار الأسلحة النووية والجريمة المنظمة...الخ.

في هذا السياق كانت هناك العديد من المحاولات من أجل تحقيق الوحدة والتعاون الإقليمي وفقا للعديد من المقاربات، بدأ السعي إليها مند العهد الاستعماري وتعززت في مرحلة ما بعد الاستقلال بهدف تحقيق التنمية والاستقلال في القرار العربي والخروج من حالة التبعية، الأمر الذي ساهم في بروز جامعة الدول العربية، السوق العربية المشتركة إلى جانب الهيئات والاتفاقيات التعاونية الأخرى في المنطقة، التي قامت على مبدأ عربي أصيل يتمثل في التاريخ والمصير المشترك.

لكن على الرغم من الجهود المتنوعة، ظلت النماذج العربية غير قادرة على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها والوفاء بالوظائف الأساسية لها، وذلك في ظل غياب وضعف مفهوم السيادة والهوية الإقليمية، غياب الإرادة والخلافات السياسية المتكررة بين الحكومات والأنظمة العربية والتنافس البيني السلبي من أجل الهيمنة على النظام الإقليمي وهو الأمر الذي قاد ببعض الدول ذات الخصائص السياسية والاجتماعية المشتركة إلى البحث عن بدائل تكاملية أكثر تماسكا.

ومن هذا المنطلق ظهر مجلس التعاون الخليجي عام 1981، كتكتل سياسي وأمني بين مجموعة من الدول العربية المحافظة ذات الطابع الملكي وذات الثروة النفطية والمالية الكبيرة، هذا النموذج الذي استطاع منذ السنوات الأخيرة أن ينتقل إلى مرحلة جد هامة من مراحل التكامل الاقتصادي، بعد شروعه في تحقيق الوحدة الجمركية، السوق المشتركة ومتطلبات العملة الخليجية الموحدة وهو المسار الذي انتهجته العديد من النماذج الإقليمية في العالم.

وإلى جانب الأهداف الاقتصادية، يمارس المجلس ومنذ إنشائه العديد من الوظائف الدبلوماسية والامنية كالتنسيق الدبلوماسي والأمني الخليجي لمواجهة الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، وغيرها من الأحداث وصولا إلى الحراك السياسي الذي تشهده المنطقة العربية منذ العام 2011 في سياق ما يعرف بموجة "الثورات العربية"، هذه الموجة التي اظهرت تنوع الفاعلين وأهمية الدور الخليجي خلال مختلف الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية.

لكن من جهة ثانية ورغم الانجازات التي حققتها هذه التجربة التكاملية الفريدة في العالم العربي وذلك على مدى ثلاث عقود من الوجود، يواجه المجلس مخاطر وتحديات متعددة تتطلب تطويرا شاملا لهذا النموذج، وفقا لمقاربة التكامل الوظيفي والانتشار القطاعي إضافة إلى التوسع الجغرافي لمواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية المحتملة في المنطقة، التي قد تؤثر سلبا على نجاح أي تجربة تكاملية في المنطقة واستمرارها مستقبلا.

1- <u>مبررات اختيار الموضوع:</u>

دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع، الذي ارتأينا دراسته من الناحية النظرية والتطبيقية بالاعتماد على مجموعة من المصادر الأكاديمية ذات العلاقة المباشرة بموضوع التكامل الإقليمي، جملة من المبررات الموضوعية والذاتية أهمها ما يلي:

– أهمية موضوع التكامل والاندماج كأحد المواضيع المتعلقة بمجالي العلاقات الدولية والدراسات السياسية المقارنة فيما يعرف بدراسات المناطق، ومن ناحية أخرى الأهمية الاقتصادية العالمية لمجلس التعاون الخليجي بما له من إمكانيات نفطية ومالية كبيرة أهلته للعب دور رئيسي لخروج بعض الحكومات الغربية من الأزمة الاقتصادية لعام 2008، إلى جانب دوره الدبلوماسي في المنطقة كبديل محتمل عن جامعة الدول العربية وبالتالي تأتي هذه الدراسة في سياق فهم مسار هذه العملية التكاملية في ظل التطورات الإقليمية الراهنة، إضافة إلى رصد مختلف الوظائف والتفاعلات البينية الخليجية.

– ارتباط هذه التجربة بغيرها من التجارب العربية وخصوصا تجربة إتحاد المغرب العربي التي ظلت تراوح مكانها منذ التسعينيات، وبالتالي محاولة فهم أسباب استمرار المجلس في ظل الظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها المنطقة الخليجية من حروب وتوترات أمنية، والتي كان يمكن لها أن تؤدي إلى تقويضه نهائيا في مقابل فشل أو جمود باقي النماذج العربية.

– وجود فجوة معرفية في دراسة الميدان التكاملي نظرا لانعدام نموذج رائد في المنطقة العربية، فيما عدا بعض الدراسات المقدمة من طرف مراكز البحث المختصة في دراسة تجارب التكامل الإقليمي في سياق الدراسات المقارنة، خصوصا من ناحية تفكيك البناء المؤسسي والجمع بين الإنجازات والتحديات التي تواجه هذه التجربة وفقا للمقاربة الوظيفية التي تنطلق من مجال السياسة الدنيا صعودا إلى مجال

السياسة العليا، والكيفية التي يمكن من خلالها الوقوف على سبل تطوير النموذج محل الدراسة وغيره من النماذج الأخرى.

– تسليط الضوء على أهم التحديات الداخلية و الخارجية التي أصبحت تهدد وجود واستمرار مجلس التعاون الخليجي، في بيئة إقليمية ودولية تتسم بسرعة الأحداث والمتغيرات وتنوع الفاعلين الاقتصاديين والأمنيين وكذا أهم الآليات العملية الممكنة لتجاوز هذه العراقيل.

2- أهمية الدراسة:

* **الأهمية العملية:** إذ تتناول الدراسة ظاهرة تجمع إقليمي لعدد من الدول التي تشترك في العديد من الخصائص: الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، كما أنها تقع في منطقة جد إستراتيجية بالنسبة إلى العالم لما تحتويه من مخزون نفطي يعد شريان الاقتصاد العالمي وذلك في ظل التطورات العالمية والإقليمية الراهنة.

ومنه تنبع أهمية الدراسة من محاولة التعرف على مختلف الأنماط والتفاعلات البينية للدول الخليجية في الجوانب الاقتصادية، السياسية والأمنية وبالتالي التعرف على المقومات الأساسية التي ساعدت على استمرار هذه التجربة ودرجة التكامل في المنطقة وفقا للمنهج الوظيفي.

* **الأهمية العلمية:** تستلزم دراسة أي تجربة تكاملية في العالم الإحاطة بجملة من المفاهيم النظريات والمقاربات في جوانب شتى، خصوصا تلك التي تناولت التجارب الإقليمية الرائدة في العالم ومحاولة إسقاطها على النموذج محل الدراسة، إضافة إلى المقارنة بين هذا النموذج وتلك التجارب من خلال المقاربة المؤسسية، الوظيفية والاعتماد المتبادل،...الخ، وهو الأمر الذي سيمكننا من تحصيل ومعرفة أسباب ومجالات النجاح والفشل في هذه التجربة، ومدى إمكانية تطوير نموذج خليجي يقوم على المقومات الذاتية دون اللجوء الى مقاربات ظهرت في بيئة سياسية واجتماعية مغايرة.

3- إشكالية الدراسة:

رغم الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة الخليجية في إطار مشروع العملة الخليجية الموحدة والإتحاد الخليجي ببعديه الأمني والسياسي، لا يزال المجلس يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تقف عقبة أمام نجاح هذه التجربة في ظل الاعتماد المفرط على النفط كمصدر وحيد للثروة، ارتفاع

نسبة العمالة المهاجرة، غياب الإصلاح السياسي، الثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان، الهيمنة الأجنبية على المنطقة، التوتر في العلاقات الخليجية الإيرانية، علاوة على التطورات السياسية والأمنية في المنطقة العربية والتي لا شك أنها تؤثر على النسق السياسي والاقليمي لهذه الدول.

وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي تطرح نفسها هي كالآتي: إلى أي مدى يساهم المنهج التعاوني القائم بين دول مجلس التعاون الخليجي في تعميق الاعتماد المتبادل بين هذه الدول بما يجعلها تكتل موحد له سيادة وهوية إقليمية مشتركة؟

بعبارة أخرى هل يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تصل إلى درجة التكامل الوظيفي على غرار التجربة الأوروبية انطلاقا من مجال السياسة الدنيا في ظل الرهانات التي تستدعي التعاون في مجال السياسة العليا؟.

تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

-إلى أي مدى استطاعت الدول المشكلة للمجلس الاستجابة لمتطلبات وشروط التكامل في مجال السياسة العليا؟

- فيما تتمثل ابرز الانجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل الاقتصادي؟

- ما هي أهم التحديات والعراقيل الداخلية والخارجية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي والآليات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه التحديات؟

4- <u>فرضيات الدراسة:</u>

للإجابة على الإشكالية السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي يكون ببناء قاعدة اقتصادية متنوعة تساهم في خلق شبكة من التفاعلات البينية الوثيقة والحاجيات المتبادلة.

- يؤدي الاهتمام الخليجي المتزايد بقضايا السياسة العليا إلى إبطاء عملية التكامل وإغفال دور وأهمية المكاسب الناجمة عن تعميق التكامل الاقتصادي الوظيفي.

– يواجه مجلس التعاون الخليجي جملة من التحديات التي تلعب دورا معرقلا لمسيرته، في ظل غياب منهج التدرج في هذه العملية التي تظل تحكمها مصالح النخب الملكية الحاكمة.

– يساهم تعميق التكامل المؤسسي، الانتشار الوظيفي وتوسيع عضوية المجلس، في القضاء التدريجي على كافة التحديات التي تواجه هذه التجربة التكاملية.

5- حدود الدراسة:

***المجال الزمني:** تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل طبيعة التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة خصوصا تلك الحاصلة بين عام 2011-2013، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الانجازات وأبرز التحديات التي تواجه هذه التجربة في المجالات الرئيسية، غير أن هذا التحديد الزمني لا يمنعنا من العودة بين الحين والأخر إلى البدايات الأولى لنشأة المجلس أي الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية وتشكل النظام العالمي الجديد لفهم طبيعة وحدود المسار التكاملي الخليجي.

***المجال المكاني:** يأتي تناولنا لموضوع التكامل في المنطقة الخليجية بناء على التشابه الكبير بين دول المجلس الست محل الدراسة، والتي تشكل فيما بينها كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة طبيعيا متقاربة من حيث النسق الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي بما يجعلها نظام إقليمي واحد، تتمتع وحداته السياسية بنفس الخصائص والميزات الداعمة لعملية التكامل.

6- الإطار المنهجي للدراسة:

إذا كان الهدف من إجراء أي بحث هو الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، ومن تم تعميمها فإن ذلك يتطلب جملة من المناهج التي تساعد على دراسة المشكلة واختبار الفرضيات ومن تم تصنيف هذا النموذج وأخيرا طرح بدائل تنبؤية في سياق ما يعرف بالتنبؤ الاحتمالي، وعليه فقد استخدمت الدراسة جملة من المناهج أهمها:

– **المنهج التاريخي:** الذي يمدنا بالجانب الوصفي عند دراسة الظواهر الماضية التي ظهرت في ظروف وبيئة لها خصائصها، أو عند دراسة ظاهرة مرتبطة بالحاضر تمتد جذورها إلى الماضي، ومن هنا تكمن أهمية هذا المنهج في تفسير ظروف نشأة الظاهرة التكاملية في المنطقة الخليجية إضافة إلى

بداية الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، التعاون الاقتصادي والأمني بين دول المجلس، نشأة الأنظمة الملكية الخليجية وذلك بالاعتماد على بعض المصادر التاريخية في هذا السياق.

– **المنهج المقارن:** تتم المقارنة من خلال خطوات يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة قصد معرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، بالاعتماد على منهج التماثل ومنهج الاختلاف وعلى هذا الأساس تمت المقارنة هنا بشكل أساسي بين مختلف المؤشرات الاقتصادية، العسكرية والاجتماعية لكل دولة من الدول المشكلة للمجلس للخروج بنتائج حول درجة تحقيق شروط التكامل في المنطقة، ومدى قدرة المجلس على دفع هذه العملية المعقدة، وأيضا المنافع والتكاليف المشتركة وانعكاس ذلك على كل دولة إلى جانب المقارنة بين إنجازات المجلس ككل وبعض النماذج التكاملية الرائدة في العالم.

– **المنهج الوصفي:** بما أن الدراسات الوصفية تشكل البيانات الخام للدراسات المقارنة التي تهدف إلى الوصول إلى تعميمات إمبريقية، فقد تم استعمال هذا المنهج من خلال وصف البناء المؤسسي والوظيفي للمجلس، دراسة طبيعة العلاقات الخليجية البينية من الناحية الاقتصادية، الأمنية والسياسية إضافة إلى توصيف بنية العلاقات الإقليمية والدولية لهذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وكذلك إيران وبعض الدول العربية المجاورة.

– **المنهج الإحصائي:** والذي تم توظيفه من خلال تقديم وتحليل العديد من الإحصائيات المتعلقة بالقدرات العسكرية لدول المجلس، حجم المبادلات التجارية البينية، إضافة إلى مختلف الانجازات التي حققتها الوحدة الجمركية، السوق الخليجية المشتركة، علاوة على الإحصاءات المرتبطة ببعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى كالاحتياطي المؤكد من النفط، نسبة المهاجرين الأجانب، نسبة العمالة المهاجرة في كل دولة خليجية، عدد السكان الخليجيين ، معدل البطالة ،..الخ.

7– أدبيات الدراسة:

في سياق البحث حول هذا الموضوع استطعنا الاطلاع على عدد من الدراسات الهامة التي تناولت مسألة التكامل في منطقة الخليج العربي من جوانب عدة، أهمها: الاستراتيجيات الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الخليجية، التنمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي وأخيرا جهود الإصلاح السياسي

في دول الخليج العربي، وفيما يلي إشارة إلى أهم هذه الدراسات التي تباينت من حيث الإشكالية ومستويات التحليل والنتائج التي تم التوصل إليها:

– كتاب ظافر محمد العجمي المعنون **بأمن الخليج العربي: تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الدولية والإقليمية** الصادر عام 2006، الذي يؤكد من خلاله الباحث أن الأمن الجماعي الخليجي هو الخيار الاستراتيجي الأفضل لاستمرار المجلس، مع ضرورة الحد من الاعتماد على الحماية الخارجية في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أمن و استقرار المنطقة.

– كتاب يوسف خليفة اليوسف الموسوم **بمجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة، النفط والقوى الأجنبية** الصادر عام 2011، تطرق خلاله الباحث إلى مجموعة من المسائل المتعلقة بفشل الدول الخليجية في تحقيق التنمية والأمن في المنطقة بسبب وقوعها في مثلث يتكون من النظم السياسية الوراثية، التي تمتلك القوة المالية وتفتقد إلى الرقابة المجتمعية وتعتمد على الحماية الأجنبية للبقاء وبالتالي يقترح من أجل الخروج من هذه الإشكالية، تصحيح مسار هذه الدول بتحقيق الديمقراطية التشاركية والاقتصاد المنتج الذي يعتمد على تأهيل المورد البشري المحلي بالدرجة الأولى، مع استبدال الوجود العسكري الأجنبي بالتكامل الأمني الإقليمي.

– كتاب نايف علي عبيد، بعنوان **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990–2005** الصادر عام 2008، الذي عرج من خلاله الباحث إلى جملة من التحديات التي تواجه هذا النموذج، أهمها: الضغوط الخارجية القوية والمطالب الداخلية المتزايدة وبالتالي تم التوصل إلى نتيجة مفادها: رغم قدرة المجلس بصيغته الحالية على التكيف إلى حد ما مع مختلف المتغيرات الدولية والإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن هذا النموذج يظل في حاجة ماسة إلى الانتقال السريع إلى النظام الفدرالي أو الكونفدرالي.

– دراسة **رياض العصفور** التي جاءت بعنوان: **The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements A Political Analysis of Regional Integration of the GCC States 1979-2004** الصادرة عام 2007، وهي عبارة عن دراسة مفصلة جاءت بهدف استقصاء دور النخبة السياسية والمؤسسات الإقليمية الخليجية في تحقيق التكامل الإقليمي في المنطقة، وبالتالي يعتبر

الباحث أنه وعلى الرغم من المقومات الكبيرة للتكامل الخليجي، إلا أن تعدد المشكلات الأمنية والسياسية في المنطقة تعيق هذه التجربة عن الوصول إلى مرحلة الاندماج الكلي.

– دراسة **محمد عبد الغفار** بعنوان: **Regional and International Strategy for Gulf Security A Perspective on the Driving Forces of Strategic Conflict and the Regional Response** الصادرة عام 2012 ، تعرض الباحث من خلالها إلى مسألة الأمن في الخليج العربي كمشكلة تتجاوز الحدود الإقليمية للمنطقة منذ حرب الخليج الثانية في سياق ما يعرف بالأمن الانعكاسي وهي المشكلة التي تزايدت حدتها مع موجة التغيير السياسي الراهنة في العالم العربي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من بينها: أن تحرك المجلس نحو مزيد من التكامل الأمني والسياسي في إطار الإتحاد الخليجي لمواجهة تداعيات الحراك العربي لابد أن يصحبه حوار استراتيجي مع جميع الدول المجاورة في مقدمتها إيران لإعادة الثقة بين الطرفين، على أن تشارك هذه الدول في كافة المفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني المطروح حاليا، إضافة إلى ضرورة إعادة بناء العلاقات الأمريكية الخليجية على أساس مبدأ التعاون وليس الهيمنة والتبعية لطرف على الأخر.

– دراسة الباحث في الشؤون الخليجية جون دوك انتوني **John Duke Anthony** بعنوان: **The Future Significance of the Gulf Cooperation Council** و الهادفة إلى توضيح سبل استمرار ونجاح المجلس مستقبلا بالمقارنة مع التجربة الأوروبية، وذلك في ظل التحديات التي تواجه المنطقة العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، ومنه توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: تزايد الدور الدبلوماسي للمجلس في ظل التطورات العربية الراهنة، بهدف إعادة الهندسة السياسية للمنطقة Political Reengineering كون هذا المجلس البديل المؤسسي الوحيد عن جامعة الدول العربية، وبذلك خلصت الدراسة إلى وجود العديد من العوامل(كالوفرة المالية والثروة النفطية) ستشكل الركيزة الأساسية لازدهار واستمرار المجلس على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة.

– أطروحة نادية السعيد لنيل شهادة الدكتوراه عن بحثها الموسوم ب: **The GCC Cooperation and Development in A New World Order** وهي الأطروحة الهادفة إلى دراسة نموذج التعاون والتنمية الخليجية من منظور أمني في ظل النظام العالمي الجديد لما بعد الحرب الباردة ومن تم الإجابة على السؤال المركزي للدراسة المتعلق بالأسباب الدافعة إلى إنشاء واستمرار هذا المجلس.

وعلى هذا الأساس توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة أبرزها: وجود مجموعة من العوامل التي دفعت إلى قيام المجلس يمكن حصرها حسب الدراسة في مبادئ الشرعية، السيادة، الأمن والاستقرار، ومن تم التأكيد على أن هذا المجلس جاء بدافع الحفاظ على النمط والقيم السياسية الأساسية في المنطقة واستمرار شرعية الأنظمة الملكية الحاكمة، التي وعلى الرغم من امتلاكها لعناصر القوة الاقتصادية، إلا أنها تواجه تحديات جيو- سياسية تتمثل خصوصا في الحفاظ على مقومات الاستقرار الداخلي، تحقيق المطالب الديمقراطية والحفاظ على التوازنات الأمنية الإقليمية.

من خلال ما سبق يتبين لنا أهمية الدراسات والأبحاث التي تم عرضها سواء في شكل كتب، أو مقالات علمية ورسائل جامعية والنتائج التي تم التوصل إليها، غير أن الشيء الملاحظ هو تركيز أغلب هذه الدراسات على وصف بعض الجوانب التعاونية خصوصا الجانب الأمني، التنموي في المنطقة مع إغفالها لأهمية مقاربات التكامل الوظيفي في معالجة هذا الموضوع، والتي على أساسها يمكن تصنيف النموذج محل الدراسة ومن تم التنبؤ بمدى إمكانية استمراره مستقبلا ومدى تحقيق شروط التكامل في المنطقة، مع إهمال دور البناء المؤسسي وعملية صنع القرار والاعتماد المتبادل خلال هذا المسار، وعدم الفصل بين الاندماج في مجال السياسة الدنيا ومن تم الانتقال إلى دراسة مجال السياسة العليا، إلى جانب التركيز على دور مجلس التعاون الخليجي في الأحداث السياسية الراهنة في المنطقة العربية وأيضا العوائق الداخلية والإقليمية التي تواجه هذه التجربة.

8- تقسيم الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة، تم اعتماد خطة من ثلاث فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة، بحيث يتناول الفصل الأول الموسوم **بالمدخل المفاهيمي والنظري للدراسة** ماهية الظاهرة التكاملية من حيث المفهوم، أهمية ومستويات التكامل، شروط ومراحل التكامل الاقتصادي والسياسي، إضافة إلى مختلف المقاربات المفسرة لهذه العملية والعلاقة بين التكامل الإقليمي، الأمن والهوية الإقليمية كأحد الأبعاد الهامة التي يهدف المنهج التكاملي إلى تحقيقها.

بينما يهتم الفصل الثاني من البحث، المعنون **بواقع ومحددات التكامل الخليجي: الإنجازات الأمنية، الدبلوماسية والاقتصادية**، بمعالجة ثلاث مباحث رئيسية، يتطرق الأول منها إلى المحددات الإستراتيجية والمؤسسية للمجلس من حيث طبيعة وأهمية النظام الإقليمي الخليجي، الأهمية الاقتصادية

والمالية لهذه الدول، العوامل الأساسية والجهود الدافعة لقيام المجلس، وأخيرا النظام الأساسي والهيكل التنظيمي له.

أما المبحث الثاني فيتناول دور المجلس في مواجهة التهديدات الداخلية والإقليمية الراهنة، من خلال التطرق إلى مختلف الجهود الخليجية لتحقيق الأمن الداخلي، الدفاع والأمن الإقليمي الجماعي إضافة إلى أهم إنجازات الدبلوماسية الخليجية لاحتواء الأزمات السياسية الإقليمية الحاصلة في المحيط العربي منذ عام 2011، وبدوره يتناول المبحث الثالث جميع مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي التي تم إنجازها لحد الآن.

أما بالنسبة إلى الفصل الثالث الموسوم **بالتحديات التي تواجه المجلس وسبل مواجهتها** فيعالج ثلاث مباحث، يتعرض الأول منها إلى تحديات البيئة الداخلية أي مختلف التحديات الاقتصادية خصوصا في مجال تحقيق الوحدة النقدية وإيجاد بدائل للثروة النفطية، إضافة إلى التحديات الاجتماعية المتعلقة بالخلل السكاني وإحلال العمالة المحلية محل العمالة الأجنبية والحفاظ على الهوية والثقافة الخليجية، وأخيرا أهم التحديات السياسية التي تتراوح بين الطبيعة القبلية للمجتمعات الخليجية النزعة القطرية المفرطة وغياب الثقافة الديمقراطية بكافة أبعادها.

بينما يتناول المبحث الثاني، تحديات البيئة الخارجية وانعكاساتها على الوحدة الخليجية أمنيا وسياسيا من حيث التواجد الأمريكي في المنطقة، المظلة العسكرية والترابط الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الخليجية، إضافة إلى طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية، ثم تأثيرات موجة الدمقرطة في العالم العربي بين عام 2011–2013 على هذه الدول، من خلال التطرق إلى برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي في المنطقة والعلاقة بين دول المجلس والحكومات التي أفرزتها هذه الموجة.

وأخيرا يتناول المبحث الثالث، سبل وآليات نجاح هذه التجربة من خلال تعميق التكامل وصنع القرار الخليجي على المستوى المؤسسي، الاقتصادي والأمني، إلى جانب مساعي وفرص انضمام اليمن إلى المجلس والفوائد المرجوة من ذلك، علاوة على مكاسب وتكاليف انضمام المغرب والأردن إلى المنظومة الخليجية في إطار مشروع الإتحاد الخليجي الذي تم الإعلان عنه عام 2011 في سياق التوسع الجغرافي والسيناريوهات المطروحة لهذا التوسع.

الفصل الأول: المدخل المفاهيمي النظري للدراسة

من أجل دراسة ظاهرة التكتلات الإقليمية التي تعززت في كافة أنحاء العالم في ظل عالمية التحديات الناجمة عن العولمة والنظام العالمي الجديد لما بعد الحرب الباردة، يلجأ المختصون في هذا المجال إلى مختلف مقاربات التكامل الإقليمي التي ظهرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن تم الانتقال من مرحلة التعاون ببعده العالمي إلى مرحلة التعاون ببعده الإقليمي كنتيجة للظروف السائدة آنذاك، وفقا للعديد من المبادئ أهمها: زيادة حجم الاعتماد المتبادل والترابط بين مختلف الشعوب والأمم في منطقة جغرافية واحدة.

وبهذا يتضح لنا من خلال التجارب المختلفة للتكامل الإقليمي، تعدد الدوافع التي تحكم هذه الظاهرة والتي من بينها: وجود إرادة سياسية فوقية تهدف إلى ضمان الأمن وتعزيز التعاون في مواجهة التحديات العالمية الحديثة بشكل جماعي، إضافة إلى الحاجات المتزايدة التي تفرضها الوظائف الفنية للدولة من منطلق التشابك بينها وبين غيرها من الدول في إقليم واحد، وبالتالي يصبح تحقيق هذه الحاجيات والوظائف منعدما دون التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل أهم المنطلقات الفكرية والنظرية لدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي من خلال ثلاث مباحث رئيسية مقسمة إلى مجموعة من المطالب والعناصر الفرعية على الشكل التالي:

المبحث الأول: ماهية الظاهرة التكاملية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لعملية التكامل الإقليمي

المبحث الثالث: التكامل الإقليمي وعلاقته بالأمن والهوية الإقليمية

المبحث الأول: ماهية الظاهرة التكاملية

على الرغم من ظاهرة الصراع التي ميزت العلاقات الإنسانية على مر التاريخ إلا أن الباحث في هذا المجال يصادف أشكالا متعددة لمبدأ التعاون الانساني ، الذي يعود في أصوله حسب ما هو متوفر من مصادر تاريخية إلى العهد اليوناني، أين عرفت دول المدينة بعض التنسيق والاعتماد المتبادل المباشر فيما بينها في مختلف الجوانب الاقتصادية، السياسية والعسكرية.

كما لم تقتصر هذه العلاقات على القارة الأوروبية فقط بوصفها المنطقة المركزية للعالم، بل امتدت إلى مختلف أرجاء المعمورة، وعلى وجه التحديد التعاون الاقتصادي والعسكري الذي ظهر خلال القرن العاشر ميلادي بين المقاطعات الصينية، قبل أن تستكمل حلقات هذا التعاون بالاتحاد السياسي بين هذه المقاطعات التي أصبحت تشكل جمهورية الصين الحديثة، إلى جانب التعاون بين المستعمرات البريطانية في إطار منظمة الكومنولث بقيادة الإمبراطورية البريطانية وغيرها من النماذج التي تتعدد دوافعها، أهدافها وأشكالها [1].

أما في العصر الحديث فساهم في نمو هذه الظاهرة، طبيعة النظام الدولي والنتائج السياسية والاقتصادية التي أفرزتها نهاية الحرب العالمية الثانية، مما ساهم في فتح نقاش نظري واسع بين مختلف المدارس في حقل العلاقات الدولية خصوصا بين الواقعية والليبرالية حول دور وقدرة الدولة القومية بمفهومها التقليدي، في الحفاظ على السلم والاستقرار العالميين وأيضا مدى قدرتها على تحقيق تطلعات الشعوب والمجتمعات في الرخاء والازدهار الاقتصادي بمفردها، في ظل تغير مفهوم القوة وطبيعة وأطراف العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقليمي Regional Integration Concept

أولا: أهمية ومستويات التكامل

يكثر الحديث في الأوساط الأكاديمية عن التكامل الإقليمي كأحد الآليات لتجميع الوحدات السياسية الصغيرة ضمن مجموعة أكبر، تكون قادرة على تحمل أعباء تلك الوحدات في النواحي الاقتصادية

[1])Nikals Swanstrom, "Regional Cooperation and Conflict Managment Lessons from the Pacific Rim" , **Report No.64** , Sweden , Uppsala University, (2002) , P.12.

السياسية والأمنية، ومنه برزت الحاجة بعد تجربة الحرب العالمية الأولى والثانية إلى التعاون والتكامل الدولي من خلال ما يعرف بالمنظمات فوق القومية، التي تحل محل الدول ذات السيادة الوطنية وذلك لتحقيق الأهداف المشتركة لكافة الشعوب، المتمثلة في السلم الأمن والرخاء كأساس لإنشاء المنظمات ذات الطابع الدولي، أهمها: عصبة الأمم ثم فيما بعد هيئة الأمم المتحدة [1].

وبهذا يمكن القول أنه وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهرت العديد من النظريات التي كان هدفها الأساسي إيجاد حلول للمشكلات الدولية المستعصية وذلك من خلال منهج جديد يستبدل السلوك التقليدي القائم على الصراع، بسلوك دولي جديد يقوم على التعاون وضمان السلم، ضمن ثلاث كتل رئيسية لكل واحدة منها أنظمتها السياسة، الاقتصادية ومؤسساتها التعاونية، بمعنى: كتلة الدول الرأسمالية، الدول الشيوعية ودول العالم الثالث.

لكن رغم هذه الجهود إلا أن هذا المنهج التكاملي لم يستطع تحقيق الأهداف النظرية له كنتيجة لاستمرار خضوع المنظمات الدولية القائمة بعد الحرب العالمية الثانية، لمصالح الدول القومية القوية التي حاولت توظيفها بكافة الوسائل في سياق الحرب الباردة الدائرة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، لذلك ومع تزايد المشكلات الأمنية والاقتصادية الدولية وتفاقمها، ظهر تيار فكري جديد يدعو إلى التكامل الإقليمي بأبعاده المختلفة كبديل عن التكامل الدولي الذي اثبت فشله[2].

لهذا الأمر يصادف الباحث صعوبة كبيرة في تحديد ماهية مفهوم التكامل الإقليمي وذلك كنتيجة حتمية للاختلاف الكبير بين المدارس والمقاربات التي عالجت هذه الظاهرة، إذ لا يقتصر هذا الاختلاف على الدلالة اللغوية فقط وإنما يمتد أيضا إلى التوظيف الأمثل لهذا المفهوم بين من يستعمل مصطلح الاندماج، ومن يستعمل مفهوم التعاون والإقليمية.

و هنا يرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر كل فريق حول أشكال التكامل شروطه، أهدافه والعملية التي يتم من خلالها، بمعنى هل يقتصر فقط على وجود اتفاقيات بين مجموعة من الدول؟، أم أنه يتم من خلال تكامل إقليمي ينتج عنه وجود كيانات جديدة تتجاوز السيادة

[1])Zahir AI-Hadhrami, "**The Impact Of GCC Integration On The Economy OF Oman: An Empirical Study Of The Attitudes Of The Business Community To The Customs Union**", (A thesis submutted for the degree of the Doctor of Philosophy, School of Government and International Affairs, Durham University ,2006) ,P.09.
[2])Ibid, P.10.

القطرية للدول؟، وهو ما يذهب إليه الباحث **أرنست هاس E.Hass** الذي يعتبر أن التكامل الإقليمي يهتم بتفسير كيف؟ و لماذا؟ تتنازل الدول ذات السيادة القطرية لتؤسس مع بعضها البعض سيادة إقليمية واحدة، ومن جهة ثانية الإجابة عن السؤال كيف؟ و لماذا؟ تسعى الدول طواعية ودون إكراه للاندماج مع بعضها البعض بالطريقة التي تفقدها الخصائص السيادية وتكسبها تقنيات جديدة لحل النزعات الواقعة بينها أو من حولها[1].

لكن رغم هذا النقاش، إلا أن الشيء المؤكد أن معظم الباحثين يستخدمون مصطلح التكامل للدلالة على كلمة (Integration) المشتقة بدورها من اللفظ (Enteger)، التي ترجع في أصولها إلى الكلمة اللاتينية Integro و Integraio بمعنى " دمج الجزء في كل متكامل" ، أو " تجميع الأجزاء في كل واحد" A process of combining parts into a whole [2].

وعلى هذا الأساس شاع استخدام هذا المفهوم بشكل كبير في حقل الرياضيات والعلوم الحسابية قبل أن ينتقل إلى المجال الاجتماعي والسياسي لتفسير بعض الظواهر والعلاقات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، ومنه يعرف قاموس "اكسفورد" Oxford Dictionary كلمة التكامل بالشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ [3]، وهو نفس المعنى الذي تذهب إليه دائرة المعارف البريطانية التي تشير إلى" ذلك الفعل الذي يهدف إلى دمج عدة أجزاء في كل واحد" [4].

أما من حيث مستويات التكامل فتقسم إلى ثلاث أصناف رئيسية هي:

- **المستوى الدولي International:** الذي يشمل جميع العلاقات الدولية بين مجموعة من الوحدات (الدول)، وهي العلاقات التي قد تأخذ أشكالا متعددة كالتعاون، الشراكة والتحالف،...الخ .

---

[1]) Olivier Dabène, **The Politics of Regional Integration in Latin America Theoretical and Comparative Explorations**, (United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2009) , P.06.

[2])Ibid, P.05.

[3]) Søren Dosenrode, "Federalism Theory and Neo-Functionalism: Elements for an analytical framework" **, Perspectives on Federalism**, Vol. 2, No.3,(2010), P.04.

[4]) Svetlana Cebotari, Carolina Budurina–Goreacii,..ed., "Theoretical and Methodological Aspects of the Integration Process Phenomenon" , **Postmodern Openings**, Year.02, No.8, (December 2011), P.18.

- المستوى الإقليمي **Regional:** الذي يمكن أن يكون ذو طابع قاري Continental مثل تجمع "نافتا" أو اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا التي تجمع ثلاث دول تشكل قارة أمريكا الشمالية، أو إقليمي بمعنى وحدة جغرافية فرعية مترابطة تنتمي إلى قارة معينة مثل: تجمع الآسيان أو الاتحاد الأوروبي و اتحاد المغرب العربي،...الخ.
- المستوى العالمي **Global:** وهو اتجاه ضعيف نسبيا بالمقارنة مع التكامل الإقليمي لكن وحسب بعض الدراسات، ازدادت أهمية هذا الاتجاه أو ما يسمى بالتكامل العالمي المتعدد الأطراف Multilateral منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) عام 1994، التي أصبحت أهم نموذج للتكامل العالمي في مجال التجارة الدولية، بل أن هناك من يعتقد أن هذا التوجه ستزداد أهميته في مختلف المجالات نظرا للصعوبات التي تواجه التكامل بمفهومه الإقليمي[1].

ثانيا: مفهوم التعاون عبر الدولي

لتحديد ماهية التكامل لابد بداية من التعرف على مفهوم التعاون، والذي يمكن طرح العديد من المفاهيم بخصوصه، كالقول بأنه عبارة عن: " علاقات عامة وشاملة بين مجموعة من الدول الصديقة تحالف استراتيجي، آو أنه عبارة عن اتفاق رسمي يتضمن وجود قدر من التعاون في مجالات محددة بين مجموعة من الدول"، وبالتالي يمكن اعتبار استراتيجية التعاون احد أنواع العلاقات المتنوعة بين دولتين فأكثر، هذا السلوك الذي يتم من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الداخلية والخارجية وفق آليات وحوافز محددة[2].

وعلى هذا الأساس يمكن فهم مختلف العلاقات التعاونية عبر الدولية من خلال العديد من المقاربات والنماذج النظرية، أهمها: نموذج الفاعل العقلاني في اتخاذ وصنع القرار أو النموذج الذي يرى بأن جميع الدول تهدف ومن خلال علاقتها التعاونية المتعددة إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع Maximize Benefits بأقل قدر من التكلفة Minimal Cost، وهي النظرة التي تؤكدها كذلك نظرية اللعبة Game Theory في إطار دراسة آليات صنع القرار، والتي ترى هي الأخرى بأن الدولة تسعى

[1])Svetlana Cebotari, Carolina Budurina–Goreacii,..ed., Op.Cit,P.19.
[2])Nadia Al-Said, **"the GCC: Cooperation and Development in a New World Order",** (A thesis submutted for the degree of the Doctor of Philosophy, Cardiff School of European Studies ,Cardiff University (EUROS, 2010) , P.10.

دائما في بناء علاقتها الدولية إلى البحث عن منافعها الخاصة أو تحقيق الحد الأقصى من الأمن في حالة الفوضى وانعدام الاستقرار في محيطها الدولي[1].

من جهتها تعتبر النظرية الواقعية أن استراتيجية التعاون قد لا تكون شرطا في إقامة العلاقات السياسية بين الفواعل الدولية، لكنها بالأحرى عبارة عن وسيلة تفاوضية لتحقيق أهداف كل دولة من هذه العلاقات، وبهذا قد تعتبر بعض الدول أن التعاون في حد ذاته ليس الاختيار الأمثل بالنسبة لها غير أنها تتجه نحو الاتفاقيات التعاونية والسلوك التعاوني بدافع الضرورة، أو تحت فرضية أن هذا التعاون يمكن أن يحقق قدر أكبر من المنافع كما سبق وأشرنا إلى ذلك، وهو ما يؤكده الباحث **روبيرت كوهان R. Keohane** الذي يرى بأن الدولة كأهم فاعل في العلاقات الدولية لا تحتاج إلى التعاون في الظروف والبيئة المثالية، لأنها ليست مجبرة على التفاوض أو المساومة على مصالحها الوطنية وفق الشروط التي تتضمنها مختلف الاتفاقيات التعاونية، والتي قد تكون لها انعكاسات سلبية على مصالح الدولة الاقتصادية، السياسية إضافة إلى إمكانية وقوعها في فخ الهيمنة الأمنية[2] .

إذن تنظر الواقعية إلى التعاون من زاوية تحقيق المصالح وزيادة القوة، وبالتالي فالدولة من هذا المنظور لها مصالح واضحة تهدف إلى تحقيقها، تجعلها المعيار الذي تقيم من خلاله البديل العقلاني الأفضل والذي تتخذ القرار على أساسه وتختار سياسة أو استراتيجية معينة، فالواقعية هنا تؤكد على أن الدولة بوصفها فاعل عقلاني لن تتبع سياسات من شأنها أن تضر بموقفها ومكانتها على الساحة الدولية، حتى وإن كان ذلك على سبيل التعاون لأن الأصل في العلاقات الدولية حسب الواقعية هو الصراع والتنافس، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالمسائل المرتبطة بحجم القوة التي تمتلكها سواء الاقتصادية أو العسكرية، المحافظة على استقرارها الداخلي والدفاع العسكري من أي عدوان[3].

[1])Nadia Al-Said, Op.Cit, P.11.
[2])Ibid, Pp.13-14.
[3])Ibid, P.15.

ثالثا: مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة

قبل طرح أهم التعريفات المتعلقة بالتكامل الإقليمي، لابد لنا كذلك من توضيح بعض المفاهيم التي تتداخل مع هذا المفهوم، أهمها مفهوم "الإقليمية" Regionalism، المشتق من لفظ "إقليم" Region كأحد المفاهيم المركزية في تحليل الظاهرة التكاملية خصوصا من طرف الباحث **أندرو هارل Andrew Hurrel** الذي قام بتقسيم التجمعات الإقليمية إلى خمسة أصناف، انطلاقا من التمييز بين التفاعل الحضاري والاجتماعي بين الأمم والتعاون عبر الحكومي، إضافة إلى اعتبار أن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو جزء من التعاون الإقليمي الأوسع وهذه التقسيمات هي ما يلي:

- التأقلم.
- الهوية والوعي الإقليمي.
- التعاون عبر الدولي الإقليمي.
- ترقية التكامل الإقليمي.
- التماسك الإقليمي [1].

وبهذا يتم استخدام مفهوم الإقليمية على نحو يتسم بالشمولية والتعددية، إلى الدرجة التي أصبح هذا المفهوم شاملا لكل سلوك أو تنظيم دولي ليست له طبيعة عالمية بدون النظر إلى المحتوى الجغرافي له [2].

وبالتالي تميزت الأدبيات التي تناولت هذه المسألة في السابق، بغياب الدقة اللازمة في تحديد مفهوم الإقليمية، خصوصا وأن الاعتماد فقط على المعيار الجغرافي للإقليم أو المنطقة قد لا يقودنا بعيدا في توضيح هذا المعنى، لذلك ظهرت الكثير من الدراسات التي تحاول التركيز على التفاعل والتعاون بين مختلف الوحدات في إطار كتلة واحدة والتركيز على الخصائص والميزات المشتركة لهذه المجموعة دون النظر إلى المعيار الجغرافي عند تصنيفها، مثل: منظمة التعاون الإسلامي التي تقوم على التعاون بين الدول والشعوب الإسلامية التي لا تنتمي إلى إقليم واحد، لكنها تصنف ضمن

[1]) Olivier Dabène, Op.Cit, P.08.

[2]) عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي والإقليمي**، ط01، بنغازي: جامعة قار يونس، 2008، ص.17.

مجموعة واحدة تشترك في الديانة الإسلامية، وكذلك بالنسبة إلى مجموعة العشرين G20 التي تنتمي إلى مناطق متفرقة من العالم لكنها تشترك كلها في التطور والتقدم الاقتصادي،...الخ [1] .

إذن يمكن التمييز بين الكيانات الإقليمية المختلفة عن طريق معايير متنوعة، منها المعيار الوظيفي أين نجد منظمات إقليمية متعددة الوظائف (عسكرية، سياسية و اقتصادية،...الخ) ، أو تلك المنظمات التي تؤدي وظيفة واحدة تكون على سبيل المثال : وظيفة عسكرية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو يمكن تصنيفها من خلال معيار العضوية بين المنظمات الإقليمية المحدودة العضوية والمنظمات الإقليمية المفتوحة العضوية، إلى جانب معيار التجاور الجغرافي وغيرها من المعايير [2].

ومنه تعتبر مقاربة الإقليمية الجديدة من المقاربات الحديثة في دراسة هذه الظاهرة التي تقوم على هدف استراتيجي، يتمثل في محاولة وضع تصور نظري لبناء أي منطقة جغرافية بنوع من التماسك والهوية الواحدة، ضمن كتلة إقليمية لا تسعى فقط إلى تحقيق المصالح الحكومية المشتركة، وإنما تسعى كذلك إلى إشراك جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في هذه العملية، بما يشمل المستوى الوطني وكذلك المستويات الفرعية، إضافة إلى الاهتمام بمسألة دور القانون والأطر الدستورية في تشكيل النماذج الإقليمية الحديثة، ودور النظريات الاقتصادية في بناء الاقتصاديات الإقليمية، وكيفية تشكيل الهوية والأمن الإقليمي لمجموعة ما [3] .

كما تقوم هذه المقاربة على مجموعة من المبادئ، أهمها: التركيز ليس فقط على دور الدولة القومية بوصفها محور التعاون والتكامل حسب النظريات التقليدية، وإنما كذلك على دور الفواعل غير الحكومية خصوصا منظمات المجتمع المدني كما هو الحال بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني في تجمع "نافتا" أو في الاتحاد الأوروبي، وأهمية التعاون والترابط بين جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية من أجل نجاح هذه العملية، إضافة إلى التعاون عبر المناطقCooperation Across Regions

---

[1]) Louise Fawcett, "Regionalism from an Historical Perspective" , in: Mary Farrell, Björn Hettne,..ed. , **Global Politics of Regionalism Theory and Practice** ,(London: Pluto Press, 2005), P.24.

[2]) عمر إبراهيم العفاس، المرجع السابق الذكر، ص ص.18-19.

[3])Mary Farrell, "The Global Politics of Regionalism: An Introduction" , in: Mary Farrell, Björn Hettne,..ed. , Op.Cit, Pp.08-09.

الذي يؤدي إلى خلق شبكة بنيوية للحكم الإقليمي، كجزء من الشبكة الأوسع للحكم العالمي التي تجسدت بعد نهاية حرب الخليج الثانية مع بروز نظام عالمي جديد أحادي القطبية[1] .

أخيرا من المفاهيم الحديثة المرتبطة بالإقليمية والتي كثيرا ما يتم استخدامها بشكل متداخل مع هذا المفهوم، ما يعرف بالتأقلم Regionalisation ، وحسب ما تم الإشارة إليه من قبل يتميز هذا المفهوم عن الإقليمية في كون هذه الأخيرة تدل على وجود سياسة مبنية عن قصد أو مشروع في إقليم معين بينما يقابل مفهوم التأقلم العديد من المعاني أهمها: العملية التي يتم من خلالها هذا المشروع، مثل: العولمة التي تحدث كنتيجة لوجود قوة تلقائية مستقلة أي لا يوجد لها مركز يدفع باتجاهها، وإنما قد تكون مجرد تركيز للنشاط البشري بشكل سريع وموحد في مجالات عديدة منها: التجارة العالمية تداول المال، الصناعة الثقافية، التقدم التكنولوجي،...الخ، وبهذا يؤدي هذا التفاعل إلى توحيد المناطق الجغرافية وظهور الفواعل والمنظمات الإقليمية بشكل تلقائي، وهي كلها عوامل تسبق مرحلة الإقليمية فالتأقلم في حرية التجارة، الاستثمار وراس المال في إطار العولمة الاقتصادية، قاد إلى تشكيل وظهور العديد من الكتل والسياسات الإقليمية والمؤسسات فوق الوطنية بعد نهاية الحرب الباردة [2].

رابعا: الاتجاهات المختلفة في تعريف التكامل الإقليمي

كما أشرنا في مقدمة هذا الفصل، نصادف اختلافا كبيرا في تحديد ماهية التكامل وعلاقته ببعض المفاهيم التي يتم استخدامها عادة دون تحديد دقيق، غير أنه وبعيدا عن هذا الاختلاف، يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات في تعريف التكامل الإقليمي كالآتي:

– الاتجاه الأول: الذي ينظر إلى التكامل بوصفه عملية "Process"، وهو الاتجاه الذي يتزعمه أرنست هاس صاحب مقاربة الوظيفية الجديدة، الذي عرف التكامل الإقليمي في كتابه المعنون بالوحدة الأوروبية: القوى السياسية، الاجتماعية والاقتصادية (1950–1957)، الصادر عام 1968[*] بأنه:

[1]) Louise Fawcett, "Regionalism from an Historical Perspective " , in: Mary Farrell, Björn Hettne,..ed. ,Op.Cit.
[2]) Ibid, P.25.
([*])The Uniting of Europe :Political, Social and Economic Forces, 1950–1957 عنوان الكتاب هو:

"العملية التي تتضمن تحويل الولاء، التوقعات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد، بحيث تكون لمؤسساته سلطات فوق قومية تتجاوز سلطات الدول الوطنية القائمة وبذلك تكون النتيجة النهائية وجود جماعة سياسية جديدة"[1].

"Political integration is the process whereby political actors in several distinct national settings are persuaded to shift their loyalties expectations and political activities to a new centre, whose institutions possess or demand jurisdiction over pre-existing national states The end result is a new political community, superimposed over the pre-existing ones" .

انطلاقا من ذلك يعتبر ارنست هاس أن التكامل يقوم على تحقيق المصالح المشتركة لمجموعة من الدول، على أن يتم من خلال تحويل ولاء الأفراد، التوقعات والنشاطات السياسية للدولة وأجهزتها لصالح مركز قانوني وكيان فوق قومي جديد يمارس سلطات الدولة على جزء من سيادتها [2].

بدوره يعرف **ليون ليندبرغ Leon Lindberg** التكامل في كتابه الموسوم بالديناميكيات السياسية للتكامل الاقتصادي الأوروبي الصادر عام1963[*]، بأنه: " العملية التي تتضمن تخلي الدول عن الرغبة والقدرة في إدارة شؤونها الخارجية والداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة فيما بينها، أو أن تفوض عملية صنع القرار لعضو مركزي جديد" [3].

" the process whereby nations forego the desire and ability to conduct foreign and key domestic policies independently of each other, seeking instead to make joint decisions or to delegate the decision-making process to new central organs "

أما **جوهان جالتونج** فيعرف التكامل بأنه: " العملية التي يتم بواسطتها اجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونا عضوا جديدا" [4].

---

[1]) "Theories of European Integration" , P.04, Retrived on : 14-05-2013. <http://fds.oup.com/www.oup.com/pdf/13/9780199544813_chapter1.pdf>.

[2]) Lee Miles , "European Integration and Enlarging the European Union :A Theoretical Perspective" ,**Working Paper** ,Presented at the Fourth Biennial International Conference of the European Community Studies Association ,USA ,(11-14May1995),P.06.

(*) The Political Dynamics of European Economic Integration : عنوان الكتاب هو

[3]) "Theories of European Integration" , Op.Cit , P.04.

[4]) إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص.33.

أخيرا يعرف الباحث **إسماعيل صبري مقلد** التكامل على أنه: " العملية التي ينتج عنها بروز كيان فوق قومي، تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية ويصبح هذا الكيان الجديد والموسع بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات، التوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في تشكيله"[1].

-الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي يعتبر أن التكامل عبارة عن حالة وليس عملية، كما يذهب إلى ذلك أصحاب الموقف الأول، ومن أبرز هؤلاء نجد الباحث **أميتاي إيتزيوني Etzioni**، الذي يعرف التكامل بأنه: "الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف أو الإكراه المادي، وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع والتي تحدد هويته السياسية" [2].

وعلى هذا الأساس يرى إيتزيوني أن التكامل ينبغي أن يتضمن ثلاث شروط أساسية هي:

- وجود جماعة سياسية قادرة على استعمال وسائل الإكراه المادي، و يمكن لها أن تفوض جزءا من هذه القدرة لوحدات عضوية أو فرعية.

- وجود مركز لاتخاذ القرار، بحيث يكون له القدرة على التأثير في توزيع الموارد و المنافع.

- أن تكون هذه النخبة مهيمنة سياسيا، مما يعطيها القدرة على تحديد الهوية السياسية وخلق إدراك سياسي لدى الغالبية العظمى من الأفراد [3].

أما بالنسبة إلى **كارل دويتش Karl Deutsch** صاحب نظرية الاتصال السياسي فيعرف التكامل على أنه: " العلاقة بين الوحدات التي تتضمن الاعتماد المتبادل فيما بينها والتي ينتج عنها نظام من المنافع لا يمكن تحقيقه بشكل منفصل ".

"a relationship among units in which they are mutually interdependent and jointly produce system properties which they would separately lack".

---

[1]) العقابي علي عودة، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، ط01، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1996، ص.224 .

[2]) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط01، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص.240.

[3])Zahir AI-Hadhrami, Op.Cit,Pp.11-12.

إذن ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن كارل دويتش لا ينظر إلى التكامل بعينه، وإنما يركز على الهدف من عملية التكامل، بالمعنى الذي يؤدي إلى خلق ما يسميه الجماعة الأمنية Security Communitie أو منطقة السلام Zone of Peace بين مجموعة من الدول، رغم أن التكامل وفق هذا المعنى لا يؤدي بالضرورة إلى خلق كيان جديد كما يذهب إلى ذلك معظم الباحثين.

لكن إذا كان الهدف من عملية التكامل هو بناء مؤسسات فوق قومية، فإن هذه الاستراتيجية حسب دويتش يجب أن تتضمن أربعة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

- المحافظة على السلم و الاستقرار.
- الحصول على منافع متعددة و كبيرة.
- القيام ببعض الوظائف و المهام.
- اكتساب صفة ودور هوياتي جديد [1].

-الاتجاه الثالث: أدى الاختلاف بين الاتجاهين السابقين في تعريف التكامل، للإجابة على السؤال المركزي المتعلق بالتكامل كعملية والتكامل كحالة بالبعض إلى الجمع بين المعنيين، من بين هؤلاء المفكر الاقتصادي **بيلا بالاسا Bella Balassa** ، الذي يعرف التكامل على أنه: " العملية التي تشمل كافة الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، والحالة التي تبرز من خلال غياب مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية"[2].

> " economic integration as a process and as a state of affairs Regarded as a process, it encompasses measures designed to abolish discrimination between economic units belonging to different national states ; viewed as a state of affairs, it can be represented by the absence of various forms of discrimination between national economies".

انطلاقا من هذا التعريف ينبه بلاسا، إلى مسألة التمييز والتدخل الحكومي وعلاقتها بسياسات تحرير التجارة الدولية، فيذهب إلى اعتبار أن اختفاء هذا التمييز الاقتصادي والتدخل الحكومي يعد

[1])Søren Dosenrode, Op.Cit, Pp.04-05.
[2])Ibid ,Pp. 05-06.

شرطا أساسيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة وتكثيفها بين مجموعة من الدول الأعضاء في أي تنظيم تكاملي [1].

مما سبق يمكن تعريف التكامل بأنه: "العملية والحالة التي ينتج عنها نقل الولاء، السيادة وصنع القرار من وحدات فرعية نحو كيان سياسي، اقتصادي آو أمني جديد بحيث يصبح لهذا الكيان سلطة فوق قومية ومركز قانوني على الأطراف المؤسسة له يتخذ من خلالها التدابير والسياسات التي تحقق المنافع المشتركة لأعضائه، مع تحمل الأعباء بشكل مشترك وهو ما يؤدي إلى خلق هوية وسيادة إقليمية".

المطلب الثاني: شروط تحقيق التكامل الإقليمي

طبعا تختلف نظرة كل باحث حول الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر في أي تجربة تكاملية خصوصا وأن هذه الشروط من الناحية العملية يمكن أن تتوفر وتعتبر ركن أساسي في تجربة ما، بينما قد تنعدم أو تعتبر عامل ثانوي في تجارب أخرى.

لكن رغم ذلك يمكن تلخيص أهم الشروط الضرورية لعملية التكامل الإقليمي في العناصر التالية:

1-**العوامل المادية- الطبيعية:** التي قد تلعب دورا هاما ليس فقط في تسهيل إقامة المشاريع الإقليمية المشتركة، ولكن أيضا في تحديد مدى نجاح العملية التكاملية مستقبلا.

2-**العوامل الجغرافية والبيئية:** فرغم أنه من الناحية النظرية قد لا يشكل التقارب الجغرافي شرطا كافيا لنجاح التكامل الإقليمي الذي يحتاج إلى المزيد من الشروط، إلا أن هذا التقارب قد يؤدي هو الأخر دورا هاما في هذه العملية، وذلك من خلال تسهيل عملية الاتصال، تبادل الخبرات والاعتماد المتبادل، انتقال السلع، رؤوس الأموال والأفراد وإقامة المشاريع المشتركة.

3- **التقارب في مستوى النمو والحجم السكاني:** والذي يساهم في تفعيل وتوسيع الأسواق المحلية وتحصيل المزيد من المكاسب المشتركة، كما أن الاختلاف في الحجم السكاني قد يجعل من بعض

[1]) سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ط04، القاهرة: جامعة حلوان، 2003، ص .30.

الدول الصغيرة رغم المكاسب التي يمكن تحقيقها جراء عملية التكامل، مترددة أو متخوفة من وقوعها تحت هيمنة الدول الكبرى مما يعيق تطوير عملية التكامل الإقليمي.

4- **التنوع الاقتصادي:** رغم الجدل الدائر حول ضرورة أو عدم ضرورة أن تكون الوحدات الراغبة في التكامل متناسقة فيما يتعلق بتركيبتها الاقتصادية العامة، إلا أن الرأي الغالب في هذا السياق ذلك الذي يعتبر أن التجانس الاقتصادي أحد المعوقات الرئيسية لعملية التكامل[1]، وبالتالي لابد من وجود تنوع في الهياكل الاقتصادية الرئيسية للدول المتكاملة (التجارة، الصناعة، الزراعة)، إذ تجد الدول التي تتمتع باقتصاديات متنوعة وحيوية فائدة ومكاسب أكبر تجعلها تهتم بإقامة تكتلات إقليمية، أو أنها تلتحق بتكتلات قائمة شريطة أن يكون هناك تقارب في المستوى الاقتصادي العام للمجتمعات المتكاملة .

- **التجانس الاجتماعي:** فلابد من أن يكون هناك اندماج اجتماعي على المستوى القاعدي، فالأمة أو المجتمع الذي لا يستطيع أن يحقق هذا الاندماج على المستوى الوطني، لا يمكن له أن يحقق الاندماج فوق الوطني أي على المستوى الإقليمي[2] .

- **تكاملية قيم النخب السياسية:** وهي القيم التي يعتبر وجودها الباحث **جوزيف ناي Joseph Nye** غير كافي لعملية التكامل، ما لم يتوفر عنصر التوافق في الأفكار الرئيسية بين النخب السياسية المكونة للمجموعة الإقليمية، وذلك حتى تتوفر الإرادة السياسية اللازمة لنجاح مسار هذه العملية.

غير أنه من الناحية العملية يصعب قياس إمكانية أن يفكر ويدرك رجال الصفوة في بيئة مختلفة بطريقة متناسقة تجاه عملية التكامل التي يحكمها منطق المكاسب والحاجيات المشتركة، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك التعاون بين بعض الأنظمة العسكرية والأنظمة الديمقراطية في أمريكا الجنوبية في إطار ما يسمى بالسوق المشتركة لوسط أمريكا الجنوبية، رغم عدم توفر عنصر التوافق في القيم لدى النخب السياسية في هذه المنطقة [3].

---

[1]) عمر إبراهيم العفاس، المرجع السابق الذكر، ص.215.

[2])Svetlana Cebotari, Carolina Budurina –Goreacii..ed.,Op.Cit, P.16.

[3]) عمر إبراهيم العفاس، المرجع السابق الذكر، ص.217.

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي و السياسي

أولا: التكامل الاقتصادي

يختلف الباحثون والمهتمون بموضوع التكامل الاقتصادي في تحديد تاريخ بداية ظهور هذا المنهج وتطبيق على أرض الواقع، لكن ومن خلال تتبع تطور الفكر الاقتصادي الحديث نلاحظ أن هذه المسألة ظهرت بالتحديد عندما دعا الاقتصادي الألماني **فريدريك ليست Friedrich List** عام1818 إلى إلغاء الرسوم الجمركية بين المقاطعات الألمانية من خلال إنشاء اتحاد جمركي، لحماية الاقتصاد الألماني من المنافسة الخارجية تماما كما فعلت فرنسا في عهد نابليون [1].

غير أنه وعلى الرغم من هذا الاختلاف يتفق الجميع بالنسبة إلى المراحل الواجب إتباعها لتحقيق التكامل الاقتصادي والتي حددها كل من بلاسا و **مايكل هولدن Michael Holden** في ست مراحل أساسية [2] .

حيث يتم الانتقال من مرحلة التعاون بين مجموعة من الدول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي فوق القومي عبر مجموعة من الخطوات، تبدأ بإزالة الحواجز والعراقيل الجمركية وتنتهي عند الوحدة الاقتصادية الكاملة، وهو ما يدل على قبول الدول الأعضاء في تكتل معين التنازل عن السيادة الوطنية في المجال الاقتصادي لصالح سلطة مركزية فوق قومية [3] وذلك على الشكل التالي:

- **مرحلة التعاون الاقتصادي الخاص: Ad Hoc Cooperation**، وهو التعاون الذي يقوم على أساس وجود علاقات اقتصادية وثيقة وخاصة بين مجموعة من الدول، تؤدي بها إلى تقديم تسهيلات ومعونات اقتصادية وتجارية لبعضها البعض، سواء من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف خصوصا في حالة الأزمات، ومن أبرز النماذج على مثل هذه العلاقات الوثيقة، العلاقة التي تجمع

---

[1]) كمال رزيق، خالد بن مكلوف، "فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق"، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الأردن، جامعة الزرقاء، (24 – 25 أبريل2013)، ص.02.

[2]) عمر إبراهيم العفاس، المرجع السابق الذكر، ص.40.

[3])Brigid Gavin , Philippe De Lombaerde, " Economic Theories of Regional Integration", in:Mary Farrell, Björn Hettne,..ed. ,Op.Cit ,P.69.

الدول الإسكندنافية (ايرلندا، الدنمارك و النرويج) والتي دفعت بها إلى تقديم المساعدة المالية اللازمة لإيرلندا خلال أزمتها المالية عام 2008.

– **مرحلة اتفاقية التجارة الحرة: Free Trade Agreements**، تقوم هذه المرحلة على إزالة كافة العراقيل والحواجز الجمركية وغيرها من القيود أمام التجارة بين مجموعة من الدول في منطقة جغرافية معينة، إلا أن ذلك لا يعني التنسيق وتوحيد السياسة التجارية الخارجية بشكل كلي، بل تبقي كل دولة على قدر من الحرية والاستقلالية في علاقاتها مع الدول غير الأعضاء في هذا المجال [1].

وفي هذا الإطار نجد أن من أبرز اتفاقيات التجارة الحرة في العالم اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا، التي تقوم على وجود نظام جمركي تفضيلي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، مجموعة الميركوسور (Mercosur) في أمريكا اللاتينية ورابطة دول جنوب أسيا، وبالإضافة إلى المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء، قد يتضمن هذا النوع من الاتفاقيات الإقليمية بعض القواعد والإجراءات التحفيزية فيما يخص الاستثمار، البيئة، المنافسة التجارية و العمل [2].

– **مرحلة الوحدة الجمركية :Customs union** وهي المرحلة التي تلي اتفاقيات التجارة الحرة وتتميز بوجود سياسة تجارية وتعريفة جمركية خارجية موحدة على الواردات من غير الدول الأعضاء في الاتحاد أو المجموعة الجمركية [3]، يذكر هنا أنه ومن بين 380 اتفاقية إقليمية عبر العالم، 10 اتفاقيات فقط هي من شرعت في الوحدة الجمركية بين أعضائها[4].

– **مرحلة السوق المشتركة: Common market** التي تعتبر من بين أهم الخطوات لتحقيق التكامل الاقتصادي الكامل، وتقوم على تسهيل التدفق الحر لعناصر الإنتاج (راس المال والعمالة) إضافة إلى حرية الإقامة، وغيرها من الحقوق الاقتصادية المشتركة بين الدول الأعضاء وذلك دون قيود[5].

---

[1])Kathleen J. Hancock, **Regional Integration Choosing Plutocracy** , 1ed,(New York: Palgrave Macmillan, 2009), P.20.

[2])Ibid, P.21.

[3])Søren Dosenrode , Op.Cit, P.06.

[4])Kathleen J. Hancock, Op.Cit,P.17.

[5]) عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق الذكر، ص.43.

– **مرحلة التكامل الاقتصادي الجزئي: Partial integration** إذ تتطلب هذه المرحلة توحيد السياسة النقدية بما فيها العملة، وهي العملية التي يمكن أن تنطلق من المستوى البسيط أي من خلال استعمال العديد من العملات الأجنبية إلى جانب العملة الرسمية المحلية للاتحاد أو السوق، السماح باستعمال عملة خارجية واحدة إلى جانب العملة الرسمية في كافة التداولات المالية الداخلية والخارجية في إطار النظام النقدي الثنائي bi- monetary، أو بتوحيد العملات الوطنية المختلفة لتصبح عملة واحدة[1]،هذا إضافة إلى توحيد وتنسيق الجهود فيما يخص السياسات الضريبية، الخطط التنموية الإقليمية، التنظيم المشترك لسوق العمالة، النقل، السياسات الصناعية والزراعية.

– **مرحلة التكامل الاقتصادي الكامل: Full integration** أين تتخلى الدول الأعضاء خلال هذه المرحلة نهائيا عن سيادتها في اتخاذ كافة القرارات الاقتصادية الوطنية، لصالح الكيان الاقتصادي الجديد والمؤسسات فوق القومية [2].

جدول رقم (1): نماذج لبعض أهم الاتحادات الاقتصادية الإقليمية بين 1828–1989.

اسم الاتحاد	السنة	الهدف
الاتحاد التجاري لألمانيا الوسطى	1828–1833	توحيد السياسات التجارية
الاتحاد الجمركي الألماني	1834	إقامة وحدة جمركية
الاتحاد الضريبي الألماني	1834–1854	إقامة وحدة جمركية
الاتحاد النقدي الألماني	1838	وضع نسبة فائدة ثابتة
الكونفدرالية السويسرية	1848	الوحدة السياسية و الاقتصادية
الاتحاد النقدي لأمريكا اللاتينية	1865	التداول المشترك للفرنك الفرنسي
الاتحاد النقدي للدول الاسكندنافية	1875	وحدة التاج
اتحاد دول البنيلوكس	1944	اتفاقية جمركية
المجموعة الأوروبية	1958	اندماج سياسي و اقتصادي
الرابطة الأوروبية لحرية التجارة	1960	إلغاء التعريفة الجمركية على الصناعات الأوروبية المحلية
النظام النقدي الأوروبي	1979	ربط وتثبيت العملات بعملة مشتركة
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	1960	وحدة جمركية وتخطيط صناعي مشترك
رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية	1960	رابطة للتجارة الحرة و الصناعة
مجموعة الكاريبي	1973	وحدة جمركية و تخطيط صناعي مشترك

[1])Kathleen J. Hancock, Op.Cit ,Pp.22-23.
[2])Søren Dosenrode , Op.Cit, Pp.06-07.

مجموعة الميركوسور	1991	إنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية انتقال راس المال، الأفراد و السلع
اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)	1994	إلغاء التعريفة الجمركية
الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية	1969	إقامة وحدة جمركية
المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا	1972	إقامة منطقة للتجارة الحرة
الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا	1973	اتحاد جمركي ونقدي
الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	1975	تكامل اقتصادي كامل
المنطقة التجارية التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا	1984	إلغاء التعريفة الجمركية على كافة السلع
رابطة دول جنوب أسيا (الآسيان)	1967	إقامة منطقة تجارة حرة وسوق مشتركة
التعاون التجاري والاقتصادي بين استراليا و نيوزيلندا	1983	إزالة القيود والتعريفة الجمركية
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	1981	التعاون في كافة المجالات
منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي	1989	إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر

Source: Reyadh Alasfoor, **The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements A Political Analysis of Regional Integration of the GCC States 1979-2004**,(Sweden:Lund University, 2007) ,Pp.27-28.

أخيرا يمكن القول أن للتكامل الاقتصادي العديد من المنافع السياسية **Political Benefits** التي يمكن تحقيقها حتى وإن لم تحقق الاتفاقيات الإقليمية القائمة أهدافها الاقتصادية على المدى القريب فعلى سبيل المثال: وبالرجوع إلى التجربة الأوروبية نلاحظ أنه تم إصدار العملة الأوروبية الموحدة عام 2000 رغم عدم استفاء العديد من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد لشروط الانضمام إلى المنطقة النقدية الموحدة، وبذلك تم تجاوز الشروط الاقتصادية تحت ضغط المنافع السياسية، التي من بينها ما يلي:

- **الحفاظ على الاستقرار السياسي:** إذ يساعد التكامل الاقتصادي على ترسيخ الاستقرار السياسي في بعض الدول economic integration may politically stabilize some states خصوصا التي يمكن أن تشكل أوضاعها السياسية المتوترة، مصدر تهديد للأمن الجماعي في المنطقة حيث يقلل التكامل الاقتصادي من كافة المظاهر السلبية التي تهدد هذا الأمن، كالهجرة غير الشرعية، تهريب المخدرات، المتاجرة في الأسلحة،...الخ، وهنا يمكن الاستدلال بتجمع

NAFTA أين لعبت المشاكل الأمنية المتزايدة في دول أمريكا الوسطى، خصوصا مشكلة تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال في إيجاد المبرر لتأسيس هذا التجمع، إذن وعلى الرغم من المنافع الاقتصادية إلا أن الحكومات يمكن أن تتبنى وتساهم في وضع اتفاقيات إقليمية انطلاقا من قناعة سياسية هدفها خلق شبكة أوسع للاستقرار والأمن في المنطقة.

- **ترسيخ الثقافة الديمقراطية:** إذ يتطلب التكامل الاقتصادي بصيغه المختلفة العديد من المعايير ذات البعد الديمقراطي كالشفافية، المحاسبة والمسؤولية علاوة على العمل المؤسسي الدائم لمراقبة كافة الإجراءات والتشريعات الناظمة للعمل الإقليمي، وهنا استعمل هذا المعيار من طرف الاتحاد الأوربي لقبول عضوية دول أوربا الشرقية والوسطى ممن كانت تعتنق الفكر الشيوعي، على اعتبار أن هذه العملية ستساعد في دمقرطة الأنظمة الشيوعية في المنطقة.
- **تعزيز الروابط العسكرية:** حيث تؤكد العديد من الدراسات أن غالبية الدول تعمل على تعزيز علاقتها الاقتصادية بالدول الحليفة عسكريا، بما يساهم في تعزيز مختلف العلاقات الاستراتيجية الأخرى، وهو التوجه الذي نجده خصوصا لدى دول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، الاتحاد الاوروبي ودول الخليج العربية[1].

ثانيا: مراحل التكامل السياسي political Integration

رغم أنه من الناحية العملية يصعب تحديد مراحل التكامل السياسي بدقة، خصوصا التمييز بين مرحلة التفاعل السياسي بين مجموعة من الدول ومرحلة الشعور بالانتماء إلى جماعة وكيان سياسي واحد، يعبر عنها عن طريق وحدة فدرالية ومن خلال مؤسسات إقليمية مشتركة [2]، إلا أن البعض حاول وبنفس الكيفية في مجال التكامل الاقتصادي رصد مجموعة من المراحل التي يتم من خلالها الانتقال من التعاون السياسي والتنسيق في المواقف، إلى مرحلة التكامل السياسي الكلي والتي يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

[1])Kathleen J. Hancock, Op.Cit,Pp.29-30.

[2]) عمر إبراهيم العفاس، المرجع السابق الذكر،ص.48.

- وجود تعاون خاص بين مجموعة من الحكومات، بحيث يتضمن هذا التعاون جميع أشكال الوساطة التي تبدلها الحكومات في سبيل القضاء على نزاع معين أو خلاف بين دولتين فأكثر داخل مجموعة إقليمية واحدة.
- **مأسسة التعاون عبر الحكومي:** Institutionalized Intergovernmental Cooperation فإذا اعتبرنا أن التعاون هو أحد أشكال السلوك السياسي الطوعي الذي قد يبنى على أساس وجود مصالح متبادلة بين الدول، فإنه يستوجب الانتقال إلى هذه المرحلة إيجاد قواعد منظمة وقوانين ضابطة لهذا السلوك، في إطار مؤسسي يحدد طبيعة التفاعلات والعلاقات التعاونية بشكل منظم بين جميع الوحدات .
- **مأسسة الترابط عبر الحكومي:**Institutionalized Intergovernmental Coordination وذلك بنقل جهود التعاون عبر الحكومي إلى المستوى الكونفدرالي أين يكون هناك تنسيق دائم للنشاطات الحكومية بين الدول الأعضاء في الاتحاد أو في إطار مجموعة إقليمية معينة، ومثال ذلك منظمة شمال الأطلسي التي تقوم وبشكل دائم بوضع خطط وسياسات عسكرية مشتركة بين جميع أعضائها [1].
- **التكامل الجزئي أو فوق القومي:** Partial or Supra-Nationalized Integration الذي يقوم على أساس نقل جزء من السيادة الوطنية وتفويض بعض سلطات مؤسسات الدولة لمؤسسات إقليمية أخرى فوق قومية، وهنا استطاع الاتحاد الأوروبي مثلا أن ينقل جزءا من السلطات السياسية والسيادية لأعضائه في مجالات متعددة لمؤسسات الاتحاد خصوصا في مجال البيئة، العدالة التنمية، القطاع المالي والمصرفي.
- **التكامل السياسي الكامل:** في هذه المرحلة يتم نقل السيادة الوطنية بشكل كامل نحو المؤسسات الإقليمية الاتحادية، خصوصا في مجال السياسة العليا بمعنى السياسة الخارجية، التمثيل الدبلوماسي، السياسة الدفاعية والأمنية ..الخ، و في هذا السياق تعتبر الدول الفدرالية ارقي أشكال التكامل السياسي الكامل وعلى وجه التحديد النموذج الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية [2] .

[1])Søren Dosenrode, Op.Cit ,P.08.
[2])Ibid , P.09.

بدوره يطرح جوزيف ناي عدة نماذج للتكامل السياسي أهمها:

- **التكامل المؤسساتي:** الذي يتضمن خلق مؤسسات فوق قومية قوية تكون لها القدرة على التأثير في جميع التفاعلات البينية الأخرى كالتكامل الاقتصادي بين المجموعة ككل.
- **التكامل في السياسات:** بمعنى الدرجة التي تصبح من خلالها الأفعال التي تقوم بها مجموعة من الدول هي في الواقع أفعال وسياسات موحدة، خصوصا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والسياسة المحلية.
- **التكامل في المواقف:** أي درجة الالتزام والشعور بالهوية المشتركة والتي يعبر عنها في شكل مواقف جماعية [1].

ثالثا: أهمية المؤسسات في عملية التكامل الإقليمي

إذ ينبغي للدول المنضوية في إطار تكتل أو اتفاقية إقليمية أن تعمل على بناء بنية مؤسسية تشرف على إدارة الشؤون التكاملية للدول الأعضاء فيها، هذه الأخيرة التي تفوض جزء من سلطاتها لوكيل أو كيان جديد، تتفاوت طبيعة هذا التفويض بحسب شكل البنية المؤسسية الإقليمية[2]، وفي هذا السياق يعتقد البعض بأن هذه الهيكلة يمكن لها أن تأخذ شكلين رئيسيين هما:

- **مؤسسات عبر حكومية:** Intergovernmental ذات طابع بيروقراطي تقوم على التعاون عبر الحكومي، وتقع تحت سلطة ورقابة الدول الأعضاء التي أشرفت على تأسيسها، وهنا تعتبر السلطات التنفيذية الوطنية في كل دولة عضو الصانع الأساسي للسياسات التعاونية primary policy makers، إذ يقوم هذا المنهج بشكل أساسي على التفاوض والمساومة بين جميع الأعضاء من اجل صياغة السياسات المشتركة produce common policies وهي المساومة التي تعتمد على القوة النسبية لكل دولة بما فيها القوة العسكرية، الاقتصادية والثقافية من جهة ومن جهة ثانية طبيعة الضغط والمواقف التي تطرحها مختلف المكونات السياسية والاقتصادية المحلية تجاه السياسات الإقليمية لحكوماتها.

[1]) عمر إبراهيم العفاس، المرجع السابق الذكر، ص ص. 49-57.

[2])Kathleen J. Hancock, Op.Cit,P.37.

وبهذا تعمل المنظمات الإقليمية القائمة وفق هذه الرؤية بوصفها منتدى as a forum للدول المنشئة لها، أين يتم النقاش والتفاوض حول كافة القضايا التعاونية المشتركة، وبذلك تظل الدولة هي الفاعل الأساسي داخل هذه المؤسسات الإقليمية ومن تم متخذ القرار الرئيسي فيها والتي يمكن إنهائها بنفس الكيفية التي شكلت من خلالها، كما تتحكم الدول في إدارة هذه المؤسسات من خلال العديد من الآليات أبرزها: الدعم المالي وإعادة هيكلة القواعد والقوانين المنظمة لها، وهي بهذا تفتقد إلى السلطة التقريرية والتشريعية لإدارة شؤون المنطقة، لكن رغم ذلك تعمل هذه المؤسسات على مراقبة ومتابعة السياسات التي تم وضعها علاوة على جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار ووضع السياسات [1].

- **المؤسسات فوق الوطنية:** Supranational أين تقوم الدول الأعضاء بتأسيس كيان جديد يتمتع بالاستقلالية عن الدول المؤسسة له، وعلى خلاف المؤسسات عبر الحكومية تفوض الدول الأعضاء هنا سلطاتها في عملية صنع السياسات للمؤسسات فوق الوطنية كبديل عن عملية المساومة والتفاوض، وبذلك تعتبر هذه المؤسسات الفاعل الرئيسي في العملية التكاملية أي الفاعل الذي له سلطة القرار في مجالات معينة، بما يجعل الدول الأعضاء خاضعة لسلطة تشريعية وقضائية عليا لها الحق في إقرار المعاهدات أو تعديلها، إصدار التوجيهات والقرارات الملزمة، خصوصا في القضايا الخلافية أو التي تكون محل نزاع بين الدول الأعضاء من خلال آليات معينة، وهنا نجد أن من بين أهم المؤسسات فوق الوطنية في العالم البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، أي الهيئات التي تتفوق من حيث السلطات الممنوحة لها مثلا على المفوضية الأوروبية، التي لا تمتلك السلطة التشريعية والقضائية رغم أن البعض يصنفها ضمن المؤسسات فوق الوطنية، وعلى هذا الأساس تنسب القرارات المتخذة في الجانب التشريعي أو القضائي إلى المنظمة ككل وليس إلى الدول الأعضاء[2].

[1]) Kathleen J. Hancock, Op.Cit,P.38.
[2])Ibid, P.39.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لعملية التكامل الإقليمي

نظرا لأهمية التكامل كأحد الاستراتيجيات الموجهة للقضاء على المشاكل الاقتصادية والأمنية التي تواجه المجموعة الدولية، فقد تناولته بالبحث والدراسة العديد من النظريات التي حاولت وضع إطار نظري شامل يمكن من خلاله تفسير هذه الظاهرة بشكل أفضل.

غير أن كثرة المنظمات والاتحادات الإقليمية، يجعلنا بداية نلاحظ تنوع وتعقيد الأشكال والأطر التكاملية من منطقة جغرافية إلى أخرى وهو الأمر الذي جعل من هذه النظريات تختلف في طرحها ومعالجتها لهذه الظاهرة، أبرزها: النظرية الفدرالية، المقاربة الوظيفية والوظيفية الجديدة، النظرية الاتصالية التي سنحاول ذكر أهم المبادئ والخصائص التي تقوم عليها حسب التسلسل الزمني لظهورها.

المطلب الأول: المقاربة الفدرالية Federalism Theory

وتسمى كذلك بالنظرية الاتحادية لكن قبل التطرق إلى المبادئ العامة التي تقوم عليها هذه المقاربة نشير أولا: إلى أن كلمة فدرالية أو اتحاد ترجع في أصلها إلى الكلمة اليونانية Foedus الدالة على الميثاق Pact أو الحلف Alliance، أي الميثاق الذي يمكن من خلاله الدخول في علاقات طوعية بين مجموعة من الوحدات، مما يشير إلى وجود مستوى ودرجة كبيرة من الثقة المتبادلة.

كما تعتبر المقاربة الفدرالية إحدى نظريات التكامل التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل الكثير من المختصين في مجالات عدة وعلى نحو خاص مجالي العلاقات الدولية والقانون العام، كما تلقى أيضا رواجا وممارسة فعلية على أرض الواقع في كثير من الدول التي تنتهج الأسلوب الفدرالي في إدارة أنظمة حكمها ومؤسساتها الدستورية[1].

وبذلك تعتبر الفدرالية إيديولوجيا سياسية ونظرية في نفس الوقت، خصوصا في دراسة التجارب التكاملية الرائدة ومن بينها تجربة الاتحاد الأوروبي، الذي ينظر إليه بوصفه مرحلة أولية تسبق الاتحاد الفدرالي الذي تبرز خصائصه في كثير من مؤسسات الاتحاد مثل: محكمة العدل الأوروبية، السوق

[1]) عمر إبراهيم العفاس ، المرجع السابق الذكر، ص.67.

الأوروبية المشتركة وكذلك العملة الموحدة، إضافة إلى مختلف المعاهدات التي تعمل من أجل الوصول إلى مرحلة المعاهدة الدستورية Constitutional Treaty وهي المرحلة التي يكون فيها للاتحاد دستور وحكومة واحدة، وهنا يطرح البعض ثلاث نماذج لفكرة الفدرالية الأوروبية، هي:

- الولايات المتحدة الأوروبية United States of Europe على شاكلة الولايات المتحدة الأمريكية.
- نموذج الفدرالية التعاونية الألمانية German co-operative federalism التي يكون خلالها نوع من التشابك الوثيق بين الأعضاء والحكومة الاتحادية في الإدارة وصنع القرار.
- نموذج المناطق الأوروبية والذي تختفي خلاله سيادة الدول الأعضاء الحالية لتبرز مكانها سيادة مناطق متعددة.

وبذلك ورغم صعوبة تحقيق أحد النماذج الثلاث في الوقت الراهن، إلا أنه هناك من يعتقد أن إقامة أي اتحاد فدرالي في المنطقة الأوروبية مستقبلا، يمكن له أن يأخذ شكلا جديدا يجمع بين خصائص كل نموذج من النماذج السابقة بالإضافة إلى بعض خصائص النظام الحالي[1].

أما بالنسبة إلى أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه المقاربة، فيلخصها الباحث **ألزير دانيال Elazar Daniel** في الجمع بين خصائص الحكم الذاتي المستقل وخصائص الحكم الجماعي المشترك، بمعنى وجود اتحاد بين مجموعة من الأعضاء تربط بينهم رابطة دستورية مع وجود سلطة مركزية، على أن يحافظ كل عضو على جزء من استقلاله الداخلي[2].

وعلى هذا الأساس تحاول هذه المقاربة إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها الدول القومية والمنظمات الدولية، وبذلك ترى بأن إقامة أي اتحاد في أي منطقة من العالم يحتاج بداية إلى منح الكيان المؤسسي الجديد والحكومة الاتحادية بعض السلطات التي تشرف عليها الدول الأعضاء بشكل مستقل، وذلك في المجالات التالية:

---

[1])Mirela Bogdani and John Loughlin , **Albania and the European Union The Tumultuous Journey towards Integration and Accession** , (London: I.B.Tauris & Co Ltd, 2007) ,P.15.

[2])Søren Dosenrode , Op.Cit, P.10.

- المجال الأمني والدفاعي: بمعنى حق الكيان الجديد في الإشراف الكلي على هذين المجالين من حيث وضع الترتيبات الأمنية، إعلان الحرب، توقيع السلام والدخول في معاهدات أمنية ودفاعية دولية تكون ملزمة لجميع الوحدات داخل الاتحاد.
- مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: يحق للحكومة الاتحادية عقد الاتفاقيات، إبرام المعاهدات الدولية، نسج علاقات خارجية، استقبال الوفود وتعيين السفراء.
- المجال الاقتصادي: بمعنى حق الحكومة الاتحادية في إقامة علاقات تجارية مع جميع الأطراف الدولية، إصدار عملة موحدة، فرض رسوم جمركية على السلع الأجنبية والانضمام إلى مختلف المؤسسات المالية والتجارية الدولية، إضافة إلى حق الحصول على إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التصرف في العائدات المالية للمشاريع التجارية والاقتصادية والشركات الوطنية الكبرى بكل استقلالية .
- الإشراف على بعض المهام الفنية: من خلال وضع السياسات ذات الطابع الاجتماعي خصوصا في مجال تحسين الخدمات، الصحة، التعليم، السكن والشغل،...الخ.

أخيرا ومن أجل الوصول إلى الوحدة السياسية، تركز هذه المقاربة على ضرورة وجود أطر دستورية لذلك، بمعنى مخاطبة المشرع وصانع القرار لإيجاد المناخ الدستوري اللازم وهو الأمر الذي يتطلب وجود نخبة قائدة و إرادة سياسية لإنجاح هذه العملية [1].

المطلب الثاني: الوظيفية التقليدية Fonctionalism

التي ظهرت منذ الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف منها الإجابة على السؤال المركزي المتمثل في كيفية إنهاء حالة الصراع والحرب في العالم و تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وعلى هذا الأساس انغمس الوظيفيون في البحث عن الكيفية المثلى لإعادة تشكيل النظام الدولي حتى يحقق لنا هذا الهدف (أي الأمن والاستقرار)، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات والوكالات الدولية، التي تقوم ببعض الوظائف والمهام المعقدة التي لا يمكن للدولة القيام بها بمفردها والتي عن طريقها يتم تحقيق المصالح المشتركة للشعوب وفق مبدأ التكامل التدريجيIntegrate Gradually.

[1])Svetlana Cebotari, Carolina Budurina –Goreacii...ed. ,Op.Cit ,P.12.

لذلك يعتقد الوظيفيون بأن المحافظة على السلم الدولي واستمراره لا يتحقق من خلال التكامل بمفهومه الإقليمي، وإنما من خلال التكامل على المستوى الدولي للوصول إلى الحكومة العالمية كمرحلة نهائية [1].

لكن وعلى الرغم من أن الوظيفية التقليدية تركز أساسا على التكامل بمفهومه العالمي إلا أنها كانت سببا في بروز وتطور نظرية التكامل الإقليمي، التي تم الانتقال خلالها من مستوى النظام الدولي إلى مستوى النظام الإقليمي، خصوصا مع الوظيفية الجديدة التي ظهرت فيما بعد[2] .

وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن الفكرة الأساسية لهذه النظرية، مفادها أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية وفاعل في النظام الدولي حسب النظرية الواقعية، لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية المتزايدة للمجتمعات وذلك نظرا لتعقد هذه الحاجيات من جهة وبروز مشاكل فنية حديثة من جهة ثانية، تتجاوز حلولها وطرق التعامل معها الحدود الوطنية للدول وبالتالي تصبح خارج إمكانياتها وقدراتها السياسية [3].

ومن هنا فإن تجاوز هذا العائق، لا يكون إلا عن طريق تجاهل الحدود الجغرافية والسيادة القطرية وتوحيد الجهود الدولية من خلال تفويض جزء من سلطات الدولة في المسائل الفنية (البريد، الصحة التعليم، التجارة، الملاحة...الخ) لمختصين مدربين على التعامل مع تلك المشاكل، والمشاركة في إيجاد الحلول اللازمة، من خلال المؤسسات الدولية المتخصصة International Agencies التي تعمل من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، مما يكسبها الشرعية ومن تم يمكن لهذه المؤسسات أن تنتقل من مجرد مؤسسات فنية إلى حكومة عالمية .

على أن تعمل بشكل مستقل بإعطائها السلطة التنفيذية الكافية وبهذا يعتبر التعاون العالمي شرطا أساسيا لتحقيق الأمن والسلم، ومنه الازدهار في حياة الشعوب والمجتمعات وكذلك في تجنب وقوع النزاعات بين الدول، في ظل استمرار الانقسام السياسي العالمي Political Division كأحد الأسباب الرئيسية في حدوث هذه النزاعات.

---

[1]) Svetlana Cebotari, Carolina Budurina –Goreacii...ed. ,Op.Cit ,P.10.

[2]) Zahir AI-Hadhrami, Op.Cit, Pp.20-21.

[3]) عبد الوهاب بن خليف، **الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، الجزائر: دار قرطبة، 2009، ص.24.

لذلك يمكن تلافي هذه النزاعات والانقسامات، من خلال إيجاد مساحات لمصالح ونشاطات مشتركة Areas of Common Interest and Activity، يتم إدارتها والعمل عليها من خلال النخب الفنية المتخصصة[1]، لنصل إلى فكرة توحيد المصالح والرغبات الشعبية وبالتالي زوال كافة المشاكل المعرقلة للسير الحسن للعلاقات بين الدول.

طبعا من أشهر منظري الوظيفية التقليدية الباحث البريطاني **دافيد ميتراني David Mitrany** (1888-1974) الذي انصب اهتمامه الأول في البحث عن نظرية لبناء نظام للسلم العالمي من خلال كتابه"Working Peace System" الصادر عام 1943 والذي يمثل الأساس الفكري لهذه المقاربة والأساس النظري لنشاط المنظمات الدولية المختلفة[2].

وقد بدأ ميتراني نظريته، منطلقا من فرضية مفادها أن السبب الرئيسي لكثرة المشاكل الدولية والعقبات التي تحول دون تحقيق التعاون والسلم الدولي، يعود بالأساس إلى تقسيم العالم الذي نعيشه إلى دول وطنية ذات سيادة وحدود جغرافية مانعة لهذا التعاون..، وبذلك يمكن لهذه الدول أن تتنازل عن جزء من سيادتها في القطاعات الوظيفية الهامة عندما تشعر بالفوائد التي تعود عليها جراء قيام الفنيين المختصين بهذه المهام [3].

كما يعتقد ميتراني أن كافة المشاكل الأمنية التي يعاني منها العالم، تعود في أصولها إلى فشل نظام عصبة الأمم المتحدة وإلى التحولات العالمية التي طرأت على هذا النظام بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنها تزايد تدفق حجم الاتصالات ورؤوس الأموال وبالتالي يجب أن تكون هناك استجابة جماعية لهذه المشكلات، بل أن تكون هذه القضايا أساس و محور التعاون الدولي [4] .

أخيرا ضرورة أن يبدأ التعاون حسب الباحث بمجال السياسة الدنيا أي الجوانب الاقتصادية التي يمكن فصلها عن مجالات السياسة العليا، ومن هنا تأتي أهمية إسناد الوظائف الفنية إلى المؤسسات

---

[1])Svetlana Cebotari, Carolina Budurina-Goreacii..ed.,Op.Cit, P.11.

[2])Teodor Lucian Moga**,"**The Contribution of the Neofunctionalist and Intergovernmentalist Theories to the Evolution of the European Integration Process", **Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences** , Vol.01, No.3,(2009) , P.797.

[3]) "Theories of European Integration" , Op.Cit, P.05.

[4])Zahir AI-Hadhrami, Op.Cit, P. 21.

الدولية وهذا ما يؤدي إلى إنشاء شبكة من المصالح تصبح بموجبها السلطة السياسية للدول الأعضاء خاضعة لهذه المؤسسات المختصة[1].

المطلب الثالث: الوظيفية الجديدة Neo-Fonctionalism

التي ظهرت بعد عقود من هيمنة الفكر الواقعي في تحليل العلاقات الدولية من منطلق القوة والمصالح التي تحرك الدول القومية، وذلك موازاة مع تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي شكلت الدافع الرئيسي لمنظري الوظيفية الجديدة، إضافة إلى معالجة القصور النظري الذي شاب الوظيفية التقليدية بتركيزها فقط على البعد العالمي بدلا من التكامل الإقليمي.

ولهذا السبب كانت هذه النظرية في بداية ظهروها من خلال إسهامات الكثير من الباحثين، على رأسهم ارنست هاس، ليون ليندبيرغ و **فليب شميتر Philippe Schmitter** مجرد محاولة لتحليل التجربة التكاملية الأوروبية الفتية، بالبحث في عوامل نشأتها ومسار العملية التكاملية المتبعة، قبل أن تصبح نظرية موازية للنظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية[2]، وعلى هذا الأساس تنطلق الوظيفية الجديدة لتحقيق التكامل الإقليمي من ضرورة توفر بعض الشروط الأساسية لهذه العملية أهمها:

– وجود ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها مختلف الفئات الاجتماعية في الدول المعنية بالتكامل، مما ينتج عنه حالة من التوافق العام حول ما يعتبر مشتركا في حياة هذه الشعوب.

– التركيز على جماعات المصالح، النخب، الأحزاب السياسية، الاتحادات العمالية، النقابات ورجال الأعمال، وضرورة مشاركتها في أي عملية تكاملية، إضافة إلى بناء أطر مؤسسية فوق قومية يوكل إليها سلطة اتخاذ القرار لتتجاوز بذلك الحدود الوطنية للدول[3].

---

[1]) عبد الوهاب بن خليف ، المرجع السابق الذكر، ص ص.26-27.

[2]) "Theories of European Integration" , Op.Cit ,P.08.

[3])Wayne Sandholtz, Alec Stone Sweet, "Neo-functionalism and Supranational Governance" ,Pp.05-07.Retrived on : 12-02-2013. <http://scienzepolitiche.unical.it/bacheca/archivio/materiale/1821/OPE%202010-2011/pdf>

ومن خلال دراسة ارنست هاس لهيئة الصلب والفحم الأوربية، أكد بأن قرار القيام بأي تجربة تكاملية أو معارضتها، يعتمد بشكل أساسي على حجم توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستشارك في هذه العملية، أي النخب السياسية ومختلف الجماعات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أشار في دراسة أخرى له بالتعاون مع الباحث فليب شميتر، أن الانتقال من الوحدة الاقتصادية إلى الوحدة السياسية يعتمد بشكل كبير على درجة الديمقراطية داخل المجتمعات التي تريد تحقيق التكامل السياسي، وأن هذا الانتقال يحوز على فرص أكبر في المجتمعات الصناعية الغربية الديمقراطية كما هو الحال بالنسبة إلى التجربة الأوروبية[1].

من جهة ثانية يعتبر ارنست هاس، أن المحرك الرئيسي لعملية التكامل هو مجال السياسات الدنيا "Low Politics"، من خلال التكامل في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية ومن تم تؤدي المكاسب التي ستتحقق بمختلف جماعات المصالح والنخب السياسية بالدفع نحو مزيد من التكامل والانتشار"Spillover" إلى مجالات أخرى، أي أن هذه القطاعات الوظيفية ستؤدي بمرور الوقت إلى خلق بيئة محفزة للانتشار وصولا إلى مجال السياسة العليا، التي يصعب الانطلاق منها خلال المراحل الأولى من عملية التكامل، وبهذا يشترك الوظيفيون الجدد مع المقاربة الفدرالية في ضرورة تجاوز الدول القومية إلى كيان إقليمي أوسع ولكنهم يختلفون مع هذه المقاربة في التركيز كما سبق ذكره على أسبقية القضايا الاقتصادية على السياسية ومن جهة ثانية التشكيك في عملية البناء الدستوري[2].

وبهذا يعتقد ارنست هاس، أن المكاسب والفوائد الناجمة عن التكامل القطاعي الوظيفي Sectoral Functional ستؤدي تدريجيا إلى تحويل ولاء المجتمعات المتكاملة نحو المؤسسات فوق القومية، غير أن التكامل بهذا المعنى يمكن أن يتوقف لفترة من الزمن أو أن يتباطأ على الرغم من المكاسب المحققة، وذلك نظرا للضغوط التي قد تتعرض لها المجموعة ككل من طرف بعض الدول الأعضاء للحصول على مكاسب أكبر أو نتيجة وجود بعض الخلافات والمعارضة الداخلية لهذا المسار[3].

---

[1]) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل** ، ط02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص.21-23.

[2]) Mirela Bogdani and John Loughlin, Op.Cit, P.16.

[3])Alina-Stefania Ujupan ,"Reconciling theories of regional integration: a third way approach" ,P.03. Retrived on:14-04-2013.
<http://www.jhubc.it/ecpristanbul/virtualpaperroom/060.pdf>

انطلاقا من ذلك فإن الفكرة الرئيسية التي تمتاز بها الوظيفية الجديدة، تتمثل في ما يسميه ارنست هاس بمبدأ الانتشار، الذي يعني التوسع التكاملي القطاعي إلى مجالات ونشاطات اقتصادية أخرى Expansion of Integration وبالتالي يؤدي هذا النوع من التكامل إلى خلق حاجيات تكاملية مشتركة تتطلب مزيد من التوسع القطاعي.

وهنا يمكن الإشارة إلى تجربة المجوعة الأوروبية أين أدى إقرار حرية التنقل بين الدول الأعضاء المكونة للسوق الأوروبية المشتركة بداية الثمانينيات، إلى خلق حاجيات فنية أخرى ضرورية لنجاح واستمرار هذه التجربة، مثل: الاعتراف بالشهادات العلمية والمهنية لطالبي العمل من الدول الأخرى إضافة إلى تقديم كافة التسهيلات للحصول على الرواتب في المجموعة الاقتصادية ككل وأخيرا وضع أنظمة عمل متماثلة وهي كلها شروط ناجمة عن إقرار مبدأ حرية التنقل داخل المجموعة الأوروبية قبل أن يصبح العمل بتلك الشروط والتكامل فيها أمرا ضروريا [1].

ولهذا السبب يعتبر مبدأ الانتشار من المفاهيم المركزية التي استخدمها ارنست هاس في تحليله للتجربة الأوروبية، إذ يرتبط هذا المفهوم بشكل أساسي بالأهداف المرسومة لعملية التكامل والحاجة التي تتطلبها عملية تحقيق هذه الأهداف، خصوصا وأن تتبع التجربة الأوروبية جعلت هاس يستنتج أن تحقيق الأهداف الأصلية التي بنيت عليها عملية التكامل في البداية، تتطلب بدورها الحاجة إلى الانتشار نحو قطاعات أخرى، بمعنى أن هذه الأهداف لا تحقق إلا من خلال عملية الانتشار، فكل هدف تكاملي ينتج عنه شروط جديدة تستوجب الانتشار لتحقيق الأهداف المرجوة من التكامل، وهو الأمر الذي يدفع في النهاية إلى إدراك مختلف النخب لأهمية العملية التكاملية في حد ذاتها وقدرتها على تحقيق الأهداف التي يصعب على الدول القومية تحقيقها لوحدها.

ولذلك يعتقد الوظيفيون الجدد بشكل عام، أنه حتى إذا ما تم التكامل في قطاع اقتصادي واحد فإن الدول الأعضاء ستقوم أليا بالانتشار إلى قطاعات أخرى، خصوصا القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الأصلي أو القطاع الذي يشكل مرحلة الانطلاق لعملية التكامل[2].

[1]) Svetlana Cebotari, Carolina Budurina-Goreacii..ed.,Op.Cit, P.13.
[2]) "Theories of European Integration" , Op.Cit,P.09.

وعلى هذا الأساس بدأت التجربة الأوروبية، بقطاع وحيد هو الفولاذ والفحم عام 1951، بين ست دول أوروبية، وهي الفكرة التي اقترحها الفرنسيان **جون موني Jean Monnet** و **روبيرت شومان Robert Schuman** عام 1950، لوضع حد لمعضلة العداء التاريخي بين فرنسا وألمانيا، ومن هنا تطور هذا النموذج بالانتشار إلى قطاعات أخرى كالزراعة، الصناعة، التجارة، النقل، السياسات المالية والنقدية وغيرها من القطاعات الوظيفية [1].

وعلاوة على ذلك، تركز كذلك الوظيفية الجديدة ليس فقط على مفهوم الانتشار القطاعي وإنما أيضا على مفهوم "الانتشار الجغرافي" Geographical Spillover، أين يؤدي التعاون والتكامل بين مجموعة دولية في إقليم معين، إلى التأثير على باقي الوحدات السياسية المكونة لهذا الإقليم والراغبة في الانضمام أو المترددة ، وذلك نتيجة إدراكها لحجم المكاسب الناجمة عن الاندماج الوظيفي، وهو الأمر الذي تم في التجربة الأوروبية بانضمام المملكة المتحدة، البرتغال، اليونان، اسبانيا، وكذلك النمسا الدنمارك، النرويج والسويد، وغيرها من الدول التي انضمت بعد تأسيس الاتحاد الأوروبي[2].

أخيرا وللوقوف على الفرق بين الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة، يشير الباحث **أنيس كلود** أن الاختلاف بين النظريتين يكمن في اعتماد الوظيفية التقليدية على المسعى التعاوني الدولي لتحقيق مصالح عامة في الميادين الفنية غير السياسية وذلك للوصول إلى ما يسميه ميتراني "السلام والحكومة العالمية"، بينما تؤكد الوظيفية الجديدة على فكرة المشاريع القطاعية المشتركة والتكامل الوظيفي كعناصر أساسية فيما يسميه الوظيفيون الجدد بالهندسة السياسية، التي ينتج عنها نقل الولاء الوطني نحو المؤسسات فوق القومية تدريجيا انطلاقا من قاعدة التكامل الاقتصادي[3].

أما بالنسبة إلى الباحث **ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann** فيعتبر أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه التكامل الإقليمي حسب النظريتين أهمها:

- صعوبة الفصل بين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للدولة عن النشاطات السياسية.

- صعوبة تخلي الدولة عن وظائفها السيادية وسلطاتها لصالح مؤسسة فوق قومية.

---

[1])Teodor Lucian Moga, Op.Cit , P.798.
[2])Ibid,P.799.
[3]) "Liberal Theories Of Regional Integration: A General Appraisal " ,P.33. Retrived on:14-04-2013.< http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/491/5/05_chapter%202.pdf >.

– صعوبة تحقيق منهج الانتشار في جميع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

– ارتباط إرادة التكامل والوحدة السياسية بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بنظام الوظائف الأهداف والحاجيات [1].

المطلب الرابع: المقاربة الاتصالية Transactionalist

وهي المقاربة التي يتزعمها الألماني **كارل دويتش Karl Deutsch**، الذي يعتمد في تحليله للتكامل الإقليمي على ما يسمى بنظرية الصفقات، إذ يرى بأن وجود صفقات قوية وسريعة وقابلة للتطوير بين مجموعة من الدول في منطقة معينة يشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تكاملية بين هذه الدول، وعلى خلاف المدرسة الفدرالية التي ترى في التكامل من الزاوية القانونية الدستورية المحضة، تهتم هذه المقاربة بتوفير الشروط القاعدية الضرورية للمحافظة على عملية التكامل [2].

كما تركز هذه المقاربة على مجموعة من المقاربات والمداخل أهمها: المقاربة السلوكية Behaviorist Approach، مدخل التعاون المكثف Massive Cooperation إضافة إلى التركيز على حجم تدفق التجارة البينية، السياحة، البريد وغيرها من القطاعات التي تدل على وجود مستوى كبير من الاتصال بين الشعوب المتكاملة، وهي تريد بذلك الإجابة على السؤال المحوري المتمثل في كيفية ظهور ونشأة الهويات السياسية المشتركة Common Political Identities.

من ناحية أخرى وفي بداية ظهور الفكر الاتصالي، كان التركيز منصبا حول دراسة الهياكل Structures ، المؤسسات السياسية الناتجة عن عملية التكامل ومخرجات هذه المؤسسات، قبل أن يتحول كارل دويتش إلى التركيز على ما يسمى بالجماعة السياسية Political Community بمعنى طبيعة وحجم التفاعل الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي بين مكونات هذه الجماعة، بدلا من التركيز على المؤسسات التكاملية التي يعتبر دورها ثانوي[3].

وعلى هذا الأساس يعتقد دويتش أن عامل الاتصال بما يشمل من حركة سكانية، تبادل ثقافي استشارات سياسية، تفاعل إعلامي واجتماعي، حجم تبادل البريد والمعلومات والسياحة بين الدول، هو

[1]) عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق الذكر، ص. 35.

[2]) Zahir AI-Hadhrami, Op.Cit , P.17.

[3])Svetlana Cebotari, Carolina Budurina –Goreacii..ed.,P.14.

الأداة الأساسية لزيادة حجم الاستجابة Responsiveness التي تحتاجها أي عملية تكاملية، والتي يعرفها بأنها: " القدرة على الاستجابة الكافية للمطالب المعبر عنها عن طريق الاتصال بين الدول القومية إضافة إلى العلاقات المتبادلة بين الشعوب التي تسهل من عملية التكامل وتدفع تدريجيا إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة سياسية واحدة "، وبذلك يمكن تحقيق ما يسمى بالجماعة الأمنية Security Communitie كأساس لتحقيق السلم الدولي[1].

وانطلاقا من ذلك يقسم دويتش الأمن الجماعي إلى نموذجين هما:

– النموذج الأول: هو مجتمع الأمن الموحد، كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فبعد أن كانت عبارة عن ولايات منفصلة أصبحت دولة واحدة، لها حكومة مركزية تمثلها جميعا وبذلك أصبح أمنها موحد.

– النموذج الثاني: هو مجتمع الأمن التعددي، الذي يقوم على وجود علاقات أمنية خاصة واستثنائية كالعلاقة بين فرنسا وألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أو بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ورغم انفصال هذه الدول عن بعضها البعض من حيث الواقع السياسي والدستوري إلا أنها مترابطة من الناحية الأمنية بشكل وثيق [2].

أخيرا يعتقد كارل دويتش، أنه و لتحقيق نموذج المجتمع الأمني الموحد، لابد من توفر مجموعة من الشروط هي كالتالي:

– العامل النفسي الذي يلعب دورا بارزا في الشعور بتحقيق الأمن على أرض الواقع.

– التطابق في القيم الرئيسية أي اللغة، الثقافة، السلوك السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بين جميع الفواعل والوحدات السياسية.

– الاعتماد المتبادل الذي يعني تقسيم العمل بين جميع الوحدات.

– توقع المنفعة المشتركة و الاستجابة اللازمة لهذه الوحدات.

[1]) "Liberal Theories Of Regional Integration: A General Appraisal" , Op.Cit , P.43.
[2]) Ibid, P.44.

– وجود روابط خاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للإقليم المرتقب تكامله وبين بعض الفئات الاجتماعية الرئيسية داخل هذا الإقليم [1].

– وجود درجة عالية من الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعيا، أو على الأقل بين الطبقات السياسية المتقابلة في كل نظام [2].

[1]) Zahir AI-Hadhrami ,Op.Cit , P.19.

[2]) جيمس دورتي، روبيرت بلتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاضمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985، ص ص.275–277.

المبحث الثالث: التكامل الإقليمي وعلاقته بالأمن والهوية الإقليمية

فبنهاية الحرب الباردة أصبحت المخاطر الأمنية أكثر تعقيدا وتداخلا وبخاصة تلك التي لا تمثل تهديدا مباشرا لكيان الدولة، ولكنها تقوض الخصائص السيادية لها وتقلل من قدرتها على التحكم في حدودها وتزيد من عدم استقرارها في بيئة جد متغيرة، وعلى هذا الأساس تبرز أهمية التكامل الإقليمي من خلال الحفاظ على أمن واستقرار الدول والمجتمعات ومن جهة ثانية تعزيز فكرة الهويات المشتركة، التي أصبحت محل خطر خصوصا بالنسبة إلى تلك الأمم المحدودة من حيث القدرات الثقافية، الاقتصادية والعسكرية.

وعلى هذا الأساس تأتي أهمية التكامل الإقليمي وعلاقته بالأمن والهوية الإقليمية، نظرا لتعدد الأسئلة النظرية المتعلقة بهذه الأبعاد والتي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل خصوصا وأنهما أحد المعوقات الرئيسية أمام نجاح النماذج التكاملية المختلفة.

المطلب الأول: البعد الأمني للمؤسسات الإقليمية

حيث نتج عن التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية في بداية التسعينيات إعادة فتح النقاش النظري حول المسألة الأمنية، وفرص نجاح التعاون والتكامل الإقليمي في ظل التحديات الأمنية الجديدة المرتبطة أساسا بالهجرة غير الشرعية، النزاعات الاثنية، الإرهاب الدولي، التنمية، مشكلة اللاجئين التلوث البيئي، أسلحة الدمار الشامل،...الخ.

وبذلك يأتي هذا الطرح في سياق تعدد المشكلات الأمنية وسرعة انتشارها في ظل نظام عالمي جديد، وهو ما يجعل الأدبيات المعاصرة تصف مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة التي نتج عنها سقوط نظام الثنائية القطبية بمرحلة الأمن الانعكاسي Reflexive Security كنتيجة لصعوبة التأكد من مصادر الأخطار التي قد يتعرض لها أي مجتمع وطريقة التعامل الأمثل معها.

إذن تكمن أهمية التكامل الإقليمي هنا، في القدرة على مواجهة مختلف الأخطار والتحديات الأمنية التي تواجه وتهدد أمن المجتمعات، على اعتبار أن هياكل وبنى المؤسسات الإقليمية يمكن أن تكون الحل الأمثل لمواجهة هذه التحديات خصوصا تحدي تحقيق الاستقرار الدولي في ظل كثرة النزاعات

والحروب وفشل منظومة الحكم العالمي ممثلة في هيئة الأمم المتحدة عن القيام بوظائفها الأمنية والوفاء بالتزاماتها الدولية [1].

لذلك ومن أجل إيجاد دور أكبر للمؤسسات الإقليمية المختلفة في سبيل إحلال السلام العالمي بدأ البعض في دراسة أنماط وأشكال جديدة من النزعات في مناطق متعددة من العالم أبرزها: منطقة شرق أسيا، الشرق الأوسط و إفريقيا، خصوصا النزاعات التي كان لها تأثيرات جد سلبية على شعوب هذه المناطق وصلت إلى حد التطهير العرقي والحروب الطائفية.

ومن خلال هذه الدراسات الحديثة تأكد بما لا يدعوا مجالا للشك أنه و رغم الضغوط الدولية الهادفة إلى تحقيق الدمقرطة واحترام حقوق الإنسان في إطار المشروطية السياسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على كثير من دول العالم، أو في إطار الوساطة الدبلوماسية التي قد تؤدي إلى إنهاء نزاع معين بهدف إحلال السلام، إلا أن هذه الأساليب ليست كافية لحل جميع النزاعات التي كثيرا ما تبقي على نوع من السلام السلبي.

وبالتالي حتى يتم بناء السلام بمفهومه الإيجابي Positive Peace لابد من إعطاء دور اكبر للمؤسسات الإقليمية التي يمكن أن تساعد في بناء الثقة بين جميع الأطراف المتنازعة للانتقال من حالة الحرب إلى حالة التعايش خصوصا تلك المؤسسات القوية والمستقرة نسبيا على غرار الاتحاد الأوروبي[2]، وبهذا يتضح أن التدخل الفعال للمنظمات الإقليمية لإدارة النزاعات وإيجاد حلول سلمية لها يعتمد على عدة عوامل من بينها:

- مدى التزام الدول الأعضاء بمواثيق وقرارات هذه المؤسسات.
- مدى التشارك في القيم و المصالح الأساسية.
- شرعية هذه المؤسسات وقدرتها على التدخل لحل أي نزاع.

لكن ورغم هذه الشروط تظهر بعض التجارب العملية صعوبة ممارسة هذا الدور أين تفقد المنظمات ذات المؤسسات القوية والمستقرة قدرتها على حل نزاع معين والتوسط بين الأطراف

[1]) Elzbieta Stadtmüller, "Regional Dimensions of Security" in: Mary Farrell, Björn Hettne .. ed., Op.Cit, Pp.104-105.
[2]) Ibid, P.106.

المتنازعة، كما هو الحال بالنسبة إلى الأحداث التي مرت بها دول البلقان خلال التسعينيات والتي لم يكن تدخل الاتحاد الأوروبي فيها موفقا إلى حد كبير، ونفس الأمر ينطبق على الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، أين انقسمت أراء ومواقف الدول الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي بين مؤيد ومعارض لهذه الحرب، لذلك يزداد التساؤل حول قدرة المنظمات الإقليمية على اختلاف أشكالها على اتخاذ وصنع القرار وحجم التنسيق الإقليمي بين جميع الدول المكونة لها لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة، وأيضا مدى التنافس السلبي بين أعضائها والذي قد يؤدي مع مرور الوقت إلى تقويض شرعية ومصداقية هذه التكتلات أو تلك، مما يقود إلى عدم فاعلية أجهزتها المختلفة خصوصا الأجهزة الأمنية والدبلوماسية [1].

وبذلك تكمن أهمية المؤسسات الإقليمية بالتوازي مع تطور مفهوم الأمن من النظرة التقليدية التي كانت تقتصر فقط على أمن الحدود الوطنية والأمن العسكري لعقود، إلى النظرة الحديثة التي جاءت في سياق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP الصادر عام 1994 الذي أصبح يركز على الأمن الشمولي أو ما يعرف بالأمن الإنساني Humane Security الهادف إلى ضمان الحقوق الأساسية للأفراد، ومعالجة واحدة من أكبر المشاكل التي تعاني منها البشرية وهي مشكلة الفقر والتنمية خصوصا وأن الإحصائيات تؤكد بما لا يدعوا للشك حجم الحاجة والحرمان حول العالم.

وهي المقاربة التي تتضمن أمن العمل، أمن الدخل الفردي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن من الجريمة،...الخ، باعتبارها عوامل تشير إلى مختلف التحديات والمخاوف المتصاعدة في العالم بأسره، وعلى هذا الأساس وفي ظل المساعدات الضعيفة من الدول الغنية للقضاء على هذه المشاكل ذات الطابع العالمي، تلعب المؤسسات الإقليمية إضافة إلى دورها في بناء وإحلال السلام العالمي دور بارز في تحقيق الأمن الإنساني الذي يعتبر بدوره عامل أساسي في بناء السلام الإيجابي [2].

وبذلك يقودنا البحث لتحقيق الأمن الدولي من خلال الحلول الإقليمية إلى الاعتراف بعدم قدرة المنظمات العالمية إلى حد الآن، على خلق نظام عالمي فعال يحظى بالقبول لدى المجتمع الدولي بأسره، يكون قادرا على تحقيق الاستقرار والقضاء على النزاعات الدولية، وبالتالي يصبح الأمن القومي مهما إذا أخذ شكلا تعدديا يقوم على التعاون الإقليمي والذي يتم من خلال مسارين هما:

[1]) Elzbieta Stadtmüller , Op.Cit,P.107.
[2])Ibid, P.108.

-وجود تهديدات خارجية مشتركة مما يؤدي بمجموعة من الدول في منطقة معينة إلى وضع ترتيبات أمنية إقليمية للدفاع عن نفسها.

-تؤدي عضوية المنظمات الإقليمية إلى زيادة درجة الأمن وذلك بطرق وأشكال متعددة من خلال ترسيخ الروابط الثقافية، الاقتصادية والسياسية في منطقة ما.

كما أنه ورغم إمكانية وجود منظمات إقليمية متعددة الثقافات مثل رابطة دول جنوب شرق أسيا، إلا أن الإقليمية الجديدة تخدم بشكل كبير المناطق ذات التقارب الثقافي الكبير [1] .

إذن ومما سبق يمكن القول بأن الإقليمية الجديدة تعتبر حلا مناسبا للقضاء على جميع المشكلات الأمنية المعاصرة شريطة أن يتوفر لهذه المنظمات ما يلي:

- مؤسسات إقليمية قوية و فعالة.
- تماسك أكبر من خلال الاتساق في المواقف والسياسات خصوصا في المجال الدبلوماسي والأمني.
- تقاسم التكاليف والأعباء بشكل مشترك.
- وجود قاعدة اقتصادية قوية محفزة لباقي الدول للانضمام.
- وجود قدرة وقوة عسكرية كبيرة تمكن الجماعة الإقليمية من حماية نفسها والرد على أي تهديدات محتملة [2].

المطلب الثاني: البعد الهوياتي للمؤسسات الإقليمية

عادة ما ترتبط أي عملية تكاملية بهدف أساسي يتمثل في البحث عن هوية مشتركة لمجموعة من الدول الأعضاء في منطقة جغرافية معينة، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى مناقشة مسألة العلاقة بين الهوية والتكامل الإقليمي، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بماهية الهوية الإقليمية؟ كيف تتكون هذه الهوية؟ كيف تشكل لنا الهويات الوطنية هوية إقليمية مشتركة؟ وغيرها من الأسئلة الجوهرية، التي تنطلق من فرضية رئيسية مفادها: بأن الهوية الإقليمية أمر ضروري من أجل تحقيق

[1])Elzbieta Stadtmüller ,Op.Cit,P.109.
[2])Ibid, P.113.

التكامل والترابط بين مختلف المناطق والأمم جغرافيا وسياسيا من جهة، ومن أجل الترابط بين الأفراد كمواطنين داخل البلد الواحد من جهة ثانية [1] .

وعلى هذا الأساس يتم استعمال مفهوم الهوية بأساليب ومعاني متعددة أحد هذه المعاني أن الهوية تشير إلى: " ذلك الشكل الفريد الذي يميز الأشياء عن بعضها البعض" أو أنها تشير إلى : " نوعية الخصائص المشتركة التي يمتاز بها صنف معين والتي تؤدي إلى وجود العديد من أوجه التشابه بين عناصره المختلفة" [2] .

كما أنه وقبل ظهور ما يعرف بالهوية الإقليمية مثل الهوية الأوروبية المشتركة، ساد الاعتقاد لعقود من الزمن لدى الأفراد بأن حياتهم مرتبطة دائما بحدود الدولة التي ينتمون إليها، وذلك ضمن هوية مشتركة تشكل أساس المصالح الجماعية التي تتجاوز جميع الاختلافات الجغرافية والاجتماعية بين الطبقات والفئات المنتمية لهذه الدولة.

وبذلك ظهرت فكرة الهوية الوطنية القائمة على الشعور بالتجانس التاريخي، الثقافي، اللغوي العرقي والديني ضمن مجموعة ما، بالتزامن مع ظهور مفهوم الدولة القومية التي بدأت معها فكرة الهوية السياسية Political Identity والتي يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة القيم والمبادئ السياسية التي تقر بها جماعة معينة وتجعلها تتميز عن غيرها من الجماعات"[3] .

لكن في مقابل من يؤكد على أهمية وضرورة الهوية المشتركة في بناء المؤسسات والتكتلات الإقليمية، يؤكد البعض الأخر على الطبيعة النفعية لهذه المؤسسات وبالتالي فإنه لا ضرورة لهذا البعد أحد هؤلاء الباحث **فون بسكست Von Busekist** الذي يرى بأن أي تحليل يتعرض لفكرة الهوية الجماعية لابد أن يشمل على العديد من الخصائص أهمها:

- الديناميكية التي تعتمد بشكل كبير على الأفراد والسياق الذي تتشكل في إطاره.
- البناء الذي يعتمد على رجال الأعمال من أفراد و مؤسسات.

---

[1])Frank, R,Chopra, H.S., Schroder, J ,**National Identity and Regional Cooperation : Experiences of European Integration and South Asian Perceptions**, (Manohar Publishers, 1999) , P.06.

[2]) Nikki Slocum and Luk Van Langenhove , " Identity and Regional Integration" , in:Mary Farrell, Björn Hettne ..ed., Op.Cit,P.137.

[3]) Ibid, p.138.

-الاستناد إلى التقاليد أو ما يعكس شرعية هذه التقاليد التي تحظى بالقبول الجماعي.

-العلاقة الوثيقة بنظام القيم، التي تتحرك نحو الاستحسان أو الرفض على المستوى الداخلي والنظام الدولي [1].

إذن وعلى الرغم من النقاش النظري الدائر حول الضرورة والجدوى من وجود الهوية الإقليمية أو عدمها، يظل السؤال المطروح يتمحور حول الإضافة التي يمكن أن يقدمها التكامل الإقليمي لتطوير هذا البعد ؟.

فمنذ مؤتمر واستفاليا الذي قسم العالم إلى مجموعة من الوحدات السياسية المنفصلة عن بعضها البعض في شكل دول قومية ذات سيادة، ظل الأفراد يعبرون عن أنفسهم بنوع من التميز كمواطنين ينتمون لهذه الدولة أو تلك (كالإشارة إلى الفرنسيين – البلجيكيين– الألمان...الخ)، لكن بظهور التكتلات الإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الهويات الإقليمية ذات أهمية أكبر خصوصا وأن هذه الهويات هي أحد المعايير والمصادر الرئيسية ذات التأثير المباشر على السياسات العامة والنشاطات الحكومية وعلى حياة المجتمعات والشعوب في المنطقة المتكاملة.

بل أنه في بعض الأحيان يصبح الشعور بالهوية الإقليمية شرط أساسي من شروط نجاح العملية التكاملية، وذلك مثلما هو الحال بالنسبة إلى المشروع الأوروبي الذي يعتقد البعض بأن نجاحه متوقف إلى حد كبير على تعميق الشعور بالهوية والمواطنة الأوروبية المرتبطة بالأشكال الأخرى للهوية وكيف يمكن للهوية الأوروبية أن تدعم عملية التكامل الأوروبي، خصوصا وأنه في سياق العولمة أصبح ينظر إلى تجارب التكامل الإقليمي باعتبارها إحدى الظواهر التي تشكل تحديا أمام استمرار الدولة القومية ذات السيادة الوطنية State Sovereignty ومعها استمرار الهوية الوطنية، المواطنة وكذلك الحدود القطرية والجغرافية للدولة.

كما تعزز هذا الطرح في ظل بروز متغير الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا وعولمة الأسواق الاقتصادية، حيث وبعد أن ظل مفهوم سيادة الدولة يشير إلى مجموعة من المعاني ذات البعد القانوني، السياسي و العسكري، أهمها:

[1])Nikki Slocum and Luk Van Langenhove ,Op.Cit, Pp.138-139.

- الشخصية القانونية للدولة.
- الاستقلال الداخلي والخارجي التام.
- السلطة الشرعية الوحيدة التي لها الحق في الحكم وتطبيق القانون في منطقة جغرافيا معينة.
- الحق في حماية الحدود الوطنية من كافة التهديدات وتمثيل المواطنين على المستوى الإقليمي والعالمي [1].

وبذلك أصبح من الصعب بمكان تحديد فكرة السيادة بدقة متناهية خصوصا بالنسبة إلى الدول الصغيرة الحجم، التي تنتمي في الغالب إلى مجموعة الدول النامية والتي أصبحت تدرك بعد نهاية الحرب الباردة، حجم ومدى خضوعها لفترة طويلة للتبعية الاقتصادية والسياسية للعالم الغربي وصعوبة حفاظها على سيادتها بشكل كامل في ظل تزايد نسق العولمة والاعتماد المتبادل في مجالات متعددة وبالتالي ضرورة التنازل عن السيادة الوطنية مقابل السيادة الإقليمية المشتركة لمواجهة كافة التحديات ولحماية نفسها من كافة الأخطار ذات الطابع الدولي.

طبعا بالرجوع إلى التجربة الأوروبية من أجل بناء الهوية الإقليمية، نلاحظ أن هذا المبدأ يرجع بالأساس إلى الفرنسي جون موني بوصفه أول من طرح فكرة السيادة المشتركة Shared Sovereignty لبعض الدول الأوروبية في قطاع الفحم والفولاذ عام 1950، وذلك لاعتقاده بأن السبب الرئيسي وراء اندلاع الحرب العالمية الأولى والثانية والدمار الذي مس القارة الأوروبية هو مبدأ السيادة القومية التي يصعب مراقبتها والتحكم فيها، وبالتالي أراد من وراء هذا الطرح تحقيق العديد من الأهداف أبرزها:

- إقامة سلام أوروبي دائم بعد قرون من الحروب.
- استرجاع المكانة الأوروبية الاقتصادية والسياسية على الساحة العالمية بتوحيد الأمم الأوروبية الرئيسية خلف القيادة الفرنسية.
- الانطلاق من الجزء إلى الكل من خلال محاولة إعادة بناء وتغيير طبيعة العلاقة بين الدول الأوروبية بطريقة تحدث ثورة في العلاقات الدولية السائدة في العالم[2].

[1])Nikki Slocum and Luk Van Langenhove , Op.Cit, Pp.139-140.
[2])Sherrill Brown Wells & Samuel F. Wells, Jr., "Shared Sovereignty in the European Union: Germany's Economic Governance" , **Yale Journal of International Affairs**, (Spring -Summer 2008), P.31.

ومن هنا كان موني يعتقد بأن المعاهدات والنوايا غير كافية لإحلال السلام طالما أن الدولة القومية لا تحكمها المؤسسات والقوانين، ولهذا اقترح إقامة نوع جديد من المؤسسات الإقليمية تنتقل إليها السلطة المشتركة لمجموعة من الدول في قطاع معين بحيث لا تستطيع هذه الدول ممارسة هذه السلطة وهذا النفوذ بشكل منفصل عن بعضها البعض[1].

وبذلك قاد هذا الإدراك الجديد إلى تراجع الفكرة التقليدية للسيادة، كما شكل هذا التطور تحديا للمفاهيم المركزية التي تقوم عليها الدولة ومن بينها استعمال وسائل العنف والقهر المادي، ومن تم تراجع الفكرة التقليدية القائلة بالقداسة المطلقة للدولة التي تجعل منها الكيان الوحيد الذي له الحق في خوض الحروب باسم الأمن القومي والأطماع التوسعية، لصالح النزعة الهادفة إلى ترسيخ فكرة الأمن الإنساني الذي يهتم بالديمقراطية وحقوق الإنسان و التنمية،...الخ، وبذلك توسع مفهوم الأمن القومي إلى أمن البشرية والسيادة القومية إلى السيادة الإنسانية Human Sovereignty.

إذن وبدلا من الفكرة التقليدية القائلة بحق الدولة لوحدها في تمثيل والدفاع عن مصالح مواطنيها على المستوى الدولي، أفرزت العولمة ومنهج التكامل الإقليمي فواعل ونظام حكم جديد ومواطنة أوسع تختلف عن مواطنة الدولة القومية، وذلك في ظل زيادة المنظمات الإقليمية، التنظيمات الإرهابية العابرة للقارات، الحركات الحزبية والدينية العالمية، المؤسسات الاقتصادية والحقوقية الدولية،...الخ والتي تهدف إلى تحقيق مصالح ومعالجة قضايا دون الحاجة إلى التقيد بسياسات وطنية أو حدود جغرافية، وبذلك لم تعد الدولة الفاعل الأكثر أهمية وفاعلية في العلاقات الدولية [2].

خصوصا في ظل ظهور فواعل دولية تتحدى فكرة الحدود الجغرافية والقطرية بشكل تام، ومن بينها ما يعرف اليوم بتنظيم القاعدة الذي شكلت هجماته على الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 11 سبتمبر 2001 تأكيدا لهذه الفرضية حسب البعض[3] .

في مقابل الطرح السابق يرى البعض أنه ورغم الجهود المبذولة من أجل بناء الهويات الإقليمية في مناطق متعددة من العالم ومحاولة إبرازها بشكل يتفوق على الهويات الفرعية، إلا أن الهويات الوطنية

[1])Sherrill Brown Wells & Samuel F. Wells, Jr., Op.Cit, P.32.
[2])Nikki Slocum and Luk Van Langenhove , Op.Cit, P.141.
[3]) Ibid,P.142.

ما زالت راسخة بشكل لا يمكن إنكاره، حتى في حياة الشعوب والأمم التي قطعت شوطا لا بأس به في سبيل بناء هوية إقليمية والتي يتم التعبير عنها بأشكال ورموز متعددة[1] .

لذلك ونظرا لأهمية الهوية في تشكيل ونجاح التجارب التكاملية الإقليمية تعمل بعض التكتلات والاتحادات على إجراء استطلاع للآراء حول مدى شعور الأفراد بالانتماء إلى المجموعة الاقتصادية أو الجماعة الأمنية الإقليمية، وهي الكيفية التي من خلالها تتأكد هذه المؤسسات من درجة القبول أو الرفض لهذا الانتماء، ومن تم يمكن ترجمة هذا الانتماء العددي إلى ولاء سياسي واجتماعي مطلق.

وفي هذا السياق يعمل المرصد الأوروبي للقياس Eurobarometer منذ الثمانينيات على استطلاع أراء المواطنين على مستوى دول المجموعة الأوروبية حول انتمائهم وهويتهم وذلك بشكل دائم، من أهم هذه الاستطلاعات تلك التي قام بها عام 1996 والتي شملت أزيد من 65 ألف مواطن تم استفتائه عبر السؤال التالي: في المستقبل القريب هل ترى نفسك مواطن أوروبي؟ مواطن تنتمي إلى بلدك الأصلي؟ أو مواطن تنتمي إلى الجهة التي تقطن بها ؟ وذلك وفق ثلاث خيارات، فكانت الإجابة على الشكل التالي:

المواطنة	الخيار الأول (%)	الخيار الثاني (%)	الخيار الثالث (%)
أوروبية	13.7	19.8	57.8
وطنية	63.9	30.4	3.7
جهوية	26.9	49	20.1

إذن وطبقا لهذه البيانات يتضح أن المواطنين الذين يشعرون بأن انتمائهم بالدرجة الأولى أو الثانية أوروبي ضعيف جدا بالمقارنة مع الأفراد الذين يعتقدون بأن انتمائهم الأول أو الثاني للوطن ثم للجهة التي ينتمون إليها بمعنى انتماء جهوي، لكن رغم هذه النتائج هناك من يعتقد بأن الهوية الأوروبية ليست محل تساؤل، خصوصا وأن هذا النوع من الأسئلة كان يمكن أن يستبدل بسؤال بسيط هو: هل أنت شخص أوروبي؟ فتكون الإجابة بنعم دون الحاجة إلى تفصيلات تشتت انتماءات المستجوبين ونفس الأمر بالنسبة إلى الهوية العربية فالأكيد أن كل عربي لن ينكر انتمائه للهوية العربية [2] .

[1])Nikki Slocum and Luk Van Langenhove , Op.Cit, P.143.
[2])Ibid,P.145.

أما فريق أخر فيعتبر أن ضعف الشعور بالانتماء إلى الهوية الأوروبية المشتركة، إنما سببه استمرار بعض الدول الأوروبية في التمسك بالهوية الوطنية وذلك من منطلق الحفاظ على السيادة الدفاع عن تعددية الأعراق، اللغات والانتماءات، الأنساق الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، بمبرر أن ذلك لا يتعارض مع مفهوم الوحدة و التكامل الإقليمي.

وقد برز هذا الرأي بشكل جلي في التجربة الأوروبية، حينما تم الاستفتاء على دخول الدنمارك من عدمه إلى منطقة العملة الأوروبية الموحدة عام 2000، أين ظهرت خلال هذه العملية عدة محاور للهوية الدنماركية، أبرزها تلك التي عبر عنها رئيس حزب الشعب الدنماركي المعارض **Pia Kjaersgaard** الذي اعتبر أن معارضته لهذا الانضمام إنما تأتي في سياق الحفاظ على السيادة والهوية الوطنية، الحفاظ على المواطن الدنماركي، تعدد الأعراق والثقافات في الدنمارك، السيطرة على القرار الوطني بعيدا عن هيمنة البنك المركزي الأوروبي وباقي المؤسسات الإقليمية [1] .

أخيرا ورغم أن أغلب الأدبيات المتعلقة بالهوية والتكامل الإقليمي تركز على التجربة الأوروبية، إلا أن الشيء الواضح أن هناك عملية تأثير متبادل بين بناء الهوية وإقامة تكامل إقليمي في أي منطقة من العالم، فالانتقال المؤسسي من النظام الوطني إلى النظام فوق القومي يمكن أن يؤثر و يساهم في خلق شعور جديد حول ما يعتقد أنه هوية إقليمية وانتماء مشترك [2].

[1])Nikki Slocum and Luk Van Langenhove , Op.Cit, P.147.
[2])Ibid ,Pp.149-150.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للإطار المفاهيمي النظري للتكامل الإقليمي، يمكن القول أن هناك اختلاف كبير بين الباحثين في معالجة هذا المفهوم بين من يعتبر أن التكامل عبارة عن عملية يتم من خلالها تحويل ولاء الجماعات والأفراد لصالح كيان جديد يتمتع بسلطات فوق قومية، وبين من يرى أنه عبارة عن حالة يتم الوصول إليها نتيجة وجود نخبة سياسية فعالة تكون بمقدورها استعمال أدوات العنف والقهر المادي، وخلق حالة جديدة من النشاط من خلال عملية الاتصال والاعتماد المتبادل، وفريق ثالث يجمع بين المعنيين.

كما أن محاولة تعريف التكامل بشكل دقيق يقودنا بالضرورة إلى التفريق بينه وبين عدد من المفاهيم وأهمها مفهوم التعاون عبر الدولي الذي قد يكون في شكل علاقات عامة وشاملة بين مجموعة من الدول الصديقة، تحالف استراتيجي، آو أنه عبارة عن اتفاق رسمي للتعاون في مجالات محددة بين مجموعة من الدول، وبالتالي يمكن اعتبار هذه الاستراتيجية احد أنواع العلاقات المتنوعة بين دولتين فأكثر، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وفق آليات وحوافز محددة بأقل تكلفة.

أيضا تعرضنا إلى مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة التي تطورت وبرزت بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة، وإذا كان الهدف من عملية التكامل هو تحقيق المصالح المشتركة لمجموعة من الدول فإن مفهوم الإقليمية ورغم أنه يبدو واضحا لارتباطه بالبعد الجغرافي إلا أنه في المقابل تتعدد المعايير التي يتم من خلالها التمييز بين المنظمات الإقليمية.

من جانب أخر يتضح من خلال ما سبق أن التكامل الإقليمي بمختلف أشكاله سواء التكامل الاقتصادي أو التكامل السياسي أصبح يحتل مكانة بارزة في الأدبيات الحديثة، وذلك من خلال مختلف المقاربات التي أقامت أسس نظرية لهذه الظاهرة وأهمها المقاربة الفدرالية التي وعلى الرغم من الاختلاف في تعريفها بين الباحثين، إلا أنه هناك إجماع حول المبادئ التي تقوم عليها وأهمها البعد القانوني الدستوري بوصفها تشكيل للكل من أجزاء متفرقة على نحو دستوري قانوني .

إضافة إلى ذلك المقاربة الوظيفية التقليدية التي ظهرت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي تطورت بفضل إسهامات الباحث البريطاني دافيد ميتراني الذي دعا إلى التكامل الدولي الوظيفي من

خلال إنشاء ما يسميه بالوكالات الدولية، التي تعمل من أجل بناء نظام للسلم العالمي والقضاء التدريجي على الصراعات، على أن تكون بقيادة الفنيين المختصين وصولا إلى الحكومة العالمية.

ولمعالجة القصور الذي شاب الوظيفية التقليدية ظهرت المقاربة الوظيفية الجديدة بفضل إسهامات الباحث أرنست هاس بعد دراسته للعديد من التجارب الإقليمية أبرزها التجربة الأوروبية، والتي حاول من خلالها تجنب الانتقادات التي تم توجيهها إلى الوظيفية التقليدية، خصوصا من حيث صعوبة تحقيق التكامل ببعده العالمي نظرا لفشل تجربة عصبة الأمم وبقاء الوكالات الدولية تحت سيطرة القوى الكبرى، وأيضا التركيز على الجانبين السياسي والأمني لما لهما من أثار مباشرة على المشروعات التكاملية الفنية، ولذلك حاول ارنست هاس طرح بديل عملي يقوم على التكامل الإقليمي الوظيفي انطلاقا من مجال السياسة الدنيا، بمشاركة جميع الفئات والنخب السياسية وفق قاعدة الحاجيات والأهداف، ومن تم الانتشار وصولا إلى التكامل في مجال السياسة العليا التي يصعب التنازل فيها عن السيادة، إلا بعد تحقيق مكاسب من العملية التكاملية وتحويل الولاء الجماعي لصالح المؤسسات الإقليمية.

أما فيما يخص المقاربة الاتصالية والتي وضع أسسها الأولى الباحث كارل دويتش فتعتبر من أكثر نظريات التكامل إثارة للجدل، خصوصا وأن زيادة حجم الاتصال بين الأفراد في المجتمع السياسي الداخلي، أو بين الوحدات السياسية المختلفة على المستوى الدولي قد تحدث بشكل مكثف، لكن في المقابل لا يوجد ما يؤكد أن ذلك سيؤدي حتما إلى حالة التكامل، فلا يمكن الجزم بأن التواصل البريدي و انتقال الأفراد لأغراض مختلفة كالسياحة مثلا هي مؤشرات يمكن أن تؤدي بالضرورة إلى التكامل الإقليمي.

أخيرا تعرضنا خلال هذا الفصل إلى أهم أبعاد التكامل الإقليمي وأهمها البعد الأمني خصوصا في ظل الحالة الأمنية المعقدة التي أفضت إليها نهاية الحرب الباردة، الناجمة أساسا على التغير الذي مس جوهر وطبيعة العلاقات الدولية وتطور مفهوم الأمن، بعد أن تم الانتقال من المفاهيم التقليدية القائمة على تحقيق الأمن القومي والحفاظ على السيادة الوطنية، التي ترتكز أساسا على مركزية وأهمية الدولة، إلى مفاهيم أكثر شمولية تركز على ما يسمى بالأمن الإنساني وذلك بهدف تحقيق التنمية والديمقراطية، وهو ما يستدعي تكاثف الجهود الإقليمية لمواجهة مختلف التحديات الأمنية المعاصرة.

وبذلك تكمن أهمية التكامل والمؤسسات الإقليمية في قدرتهما على مواجهة مختلف الأخطار والتحديات الأمنية التي تواجه وتهدد أمن المجتمعات، من خلال تحقيق الاستقرار الدولي والسلام الإيجابي في ظل كثرة النزاعات والحروب.

إضافة إلى تعرضنا إلى البعد الهوياتي للتكامل الإقليمي والذي كثيرا ما يتم الربط بينه وبين أي عملية تكاملية بمعنى البحث عن هوية إقليمية في إطار منطقة جغرافية معينة، لكن في مقابل من يؤكد على أهمية وضرورة الهوية المشتركة في بناء المؤسسات والتكتلات الإقليمية، أين يصبح الشعور بالهوية الإقليمية شرط أساسي من شروط نجاح هذه التجربة أو تلك، يؤكد البعض الأخر على الطبيعة النفعية للمؤسسات الإقليمية، وبالتالي لا ضرورة لهذا البعد بما أن الانضمام لهذه المؤسسات يظل يخضع لمنطق الكسب و الخسارة وليس لمعيار الهوية والانتماء الإقليمي.

الفصل الثاني: واقع ومحددات التكامل الخليجي، الإنجازات الأمنية الدبلوماسية والاقتصادية.

شهدت المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الأحداث والصراعات السياسية بشكل لم تشهده أي منطقة أخرى في العالم خصوصا الصراع العربي الإسرائيلي، ونظرا لانعكاسات البيئة الأمنية الإقليمية وسرعة التأثر الأمني لمنطقة الخليج العربي بمختلف الصراعات الدائرة من حولها اتجهت الدول الخليجية المتمثلة في: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر البحرين، الكويت وسلطنة عمان، إلى وضع استراتيجية مشتركة لتعزيز التعاون فيما بينها في شتى المجالات بهدف الوصول إلى الوحدة السياسية بين هذه الأقطار ضمن إطار مؤسسي تعاوني أطلق عليه مجلس التعاون الخليجي، وذلك في ظل الإدراك المشترك للنخب الملكية في المنطقة لمختلف المخاطر والتحديات التي تهدد وجودها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى المحددات الاستراتيجية والمؤسسية للمجلس، من حيث الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية، نشأة الأنظمة الخليجية الملكية، ثم الأهمية الاقتصادية والمالية لهذه الدول، إلى جانب أهم العوامل التي عجلت بقيام المجلس والجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة الخليجية، ومن تم التطرق إلى الصيغة المؤسسية للمجلس وآلياته في مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية وتلك المرتبطة بالدفاع الخارجي المشترك، إضافة إلى الدور الدبلوماسي الخليجي في ظل الأزمات الراهنة التي تعصف بالمنطقة العربية، وأخيرا مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي بدءا بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ثم مرحلة الوحدة الجمركية والسوق الخليجية المشتركة.

وذلك على ضوء المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: المحددات الاستراتيجية والمؤسسية للمجلس.

المبحث الثاني: دور المجلس في مواجهة التهديدات الداخلية والإقليمية الراهنة

المبحث الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي.

المبحث الأول: المحددات الاستراتيجية والمؤسسية للمجلس

لم يكن قيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981 أمرا عفويا، و إنما دفعه إلى الوجود مجموعة من العوامل الداخلية والظروف الأمنية والسياسية الإقليمية التي أوجبت على الحكومات الخليجية بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة عام 1971، البحث عن آليات جماعية لمواجهة التهديدات المشتركة ومن تم ملئ الفراغ الأمني الذي تركه هذا الانسحاب وانسجاما مع تلك التحولات والتفاعلات التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات.

المطلب الأول: طبيعة وأهمية النظام الإقليمي الخليجي

أولا: الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية

بداية من الهام التعرف على الخصائص الجغرافية والطبيعية المميزة لمنطقة الخليج العربي والتي ظلت على مر السنين منطقة حيوية واستراتيجية، وكان لخصائصها الطبيعة أثر واضح على التطور الاجتماعي والاقتصادي فيها من خلال نقل هذه المجتمعات من الحياة التقليدية إلى الحياة الحديثة ذات الطابع الغربي، خاصة وأنها تقع في منطقة جغرافية واحدة (انظر الخريطة رقم 01) يحدها شرقا الجمهورية الإيرانية ومن الناحية الغربية القارة الإفريقية، لتتصل شمالا بمنطقة الهلال الخصيب واليمن من الناحية الجنوبية الغربية [1].

وعلى خلاف باقي التجمعات الإقليمية التي قد تكون متقاربة من حيث الثروة، المساحة وعدد السكان، تتفاوت الدول الخليجية بشكل كبير في جميع هذه المعايير، خصوصا المساحة أين تحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول[2] بمساحة قدرها 2 مليون كم^2 وتغطي بذلك نحو 87 بالمائة من المساحة الإجمالية لدول المجلس المقدرة ب2.4 مليون كم^2، لتأتي في المرتبة الثانية سلطنة عمان بمساحة إجمالية تبلغ 309.500 كلم^2، ثم الإمارات العربية المتحدة بواقع 71.024 كلم^2، تليها قطر

[1]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005** ، ط02، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008، ص.227 .

[2]) Reyadh Alasfoor, Op.Cit , P.34.

بمساحة تقدر ب 11.607 كلم^2، الكويت بمساحة قدرها 17.818 كلم^2 وأخيرا البحرين كأصغر دولة في المجلس بمساحة تقدر ب 767 كلم^2 [1].

خريطة رقم (01): الدول المشكلة لمجلس التعاون الخليجي.

إذن وحسب ما هو موضح في الخريطة أعلاه، تقع الكويت وعاصمتها "الكويت" شمال الخليج العربي يليها جنوبا السواحل الشرقية الشمالية للمملكة العربية السعودية وعاصمتها "الرياض"، المسماة بسواحل "الإحساء" والتي تنتهي حدودها عند شبه جزيرة قطر وعاصمتها "الدوحة"، ثم خليج سلوى الذي يفصل بين جزيرة البحرين وعاصمتها "المنامة" وبين دولة قطر وسواحل الإحساء، لتبدأ بعد ذلك حدود

[1]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، **دول مجلس التعاون لمحة إحصائية**، الرياض: قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012، ص.32.

دولة الإمارات العربية المتحدة وعاصمتها "أبو ظبي" في الجنوب الشرقي وتمتد إلى غاية مضيق هرمز، وأخيرا سلطنة عمان وعاصمتها "مسقط" من الناحية الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية [1].

كما تتميز منطقة الخليج العربي بالعديد من الخصائص الطبيعية، من بينها ندرة المياه والأراضي الصحراوية التي تهيمن على جميع أجزاء المنطقة، أما الخليج العربي[*] كأهم منفذ بحري لهذه الدول فهو عبارة عن بحيرة صغيرة شبه مغلقة تمتد من جزيرة الفاو شمالا بالقرب من السواحل الكويتية إلى غاية مضيق هرمز جنوبا، والذي تحده من الشرق إيران ومن الغرب السواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية بمساحته إجمالية قدرها 97000 ميل مربع[2].

وعلى هذا الأساس تمثل دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الطبيعية وحدة جغرافية متكاملة حدودها متصلة لا تفصل بينها أي عوائق طبيعية، فيما عدا جزيرة البحرين التي يفصل بينها وبين دول المجلس الأخرى خليج سلوى، وبذلك يعد التقارب الجغرافي من أهم العوامل المحفزة على التكامل في المنطقة.

من جهة ثانية يعتبر مضيق هرمز حسب ما هو موضح في (الخريطة رقم 02) الممر البحري الوحيد لأغلب الدول الخليجية، باستثناء المملكة العربية السعودية التي لها منافذ بحرية أخرى، مكنتها من إقامة موانئ تجارية على البحر الأحمر و سلطنة عمان التي تقع موانئها الرئيسية على خليج عمان

---

[1]) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، المرجع السابق الذكر ، ص.41.

(*)أطلق على الخليج العربي العديد من التسميات من بينها الخليج الفارسي، البحر الأدنى، خليج البصرة، خليج القطيف، خليج البحرين وخليج عمان، بل أنه هناك خلاف كبير بين إيران ودول الخليج العربية الأخرى حول التسمية المناسبة لهذا الخليج، ففي الوقت الذي تستعمل إيران مصطلح الخليج الفارسي، تتمسك دول المجلس بتسمية الخليج العربي، لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر: ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص.46-47.

[2]) جمال سالم عبد الكريم النعاس، " الأبعاد الجيوستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز دراسة في الجغرافيا السياسية"، ليبيا: جامعة عمر المختار،2011، ص ص.10-11، على الرابط:

<http://omu.edu.ly/EN_MG/Fifteenth.pdf> ، [ت. ت] بتاريخ:12-05-2013.

إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة التي أنشأت ميناءي "خورفكان" و"الفجيرة" على خليج عمان ليكونا منفذين إضافيين لصادراتها النفطية [1].

وبهذا تكمن أهمية هذا المضيق من الناحية الاستراتيجية في الحركة والحمولات التجارية الملاحية الكبيرة التي تمر عبره والتي يصل وزنها إلى أكثر من مليارين ونصف المليار طن سنويا، إضافة إلى عبور أغلب الصادرات النفطية لدول المنطقة عبر هذا المضيق بنحو 88 بالمائة بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، 99 بالمائة بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، علاوة على معظم الصادرات النفطية لكل من الكويت قطر والبحرين[2] .

خريطة رقم(02): الموقع البحري لمضيق هرمز

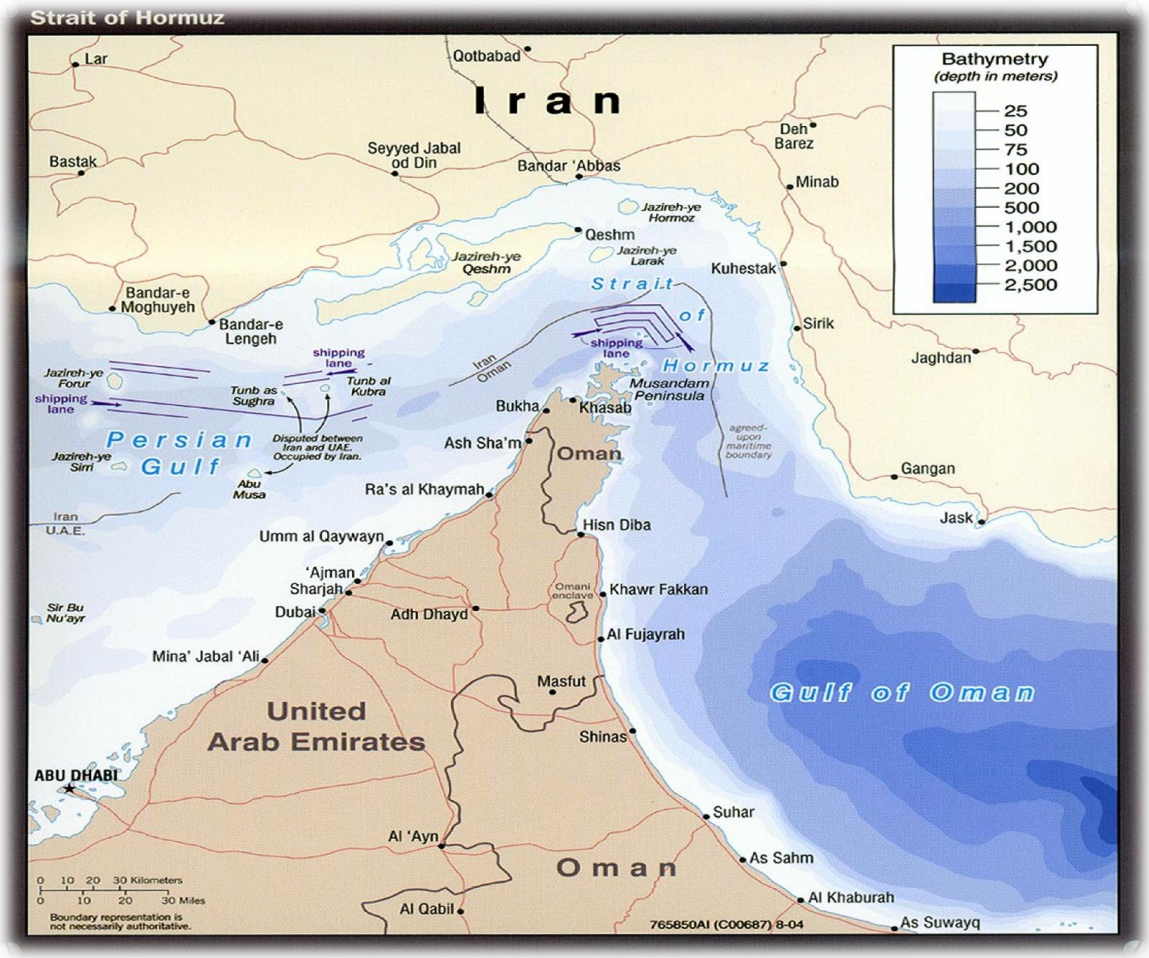

[1]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005**، المرجع السابق الذكر، ص.228.

[2]) جمال سالم عبد الكريم النعاس، المرجع السابق الذكر، ص ص.07-08.

ثانيا: نشأة الأنظمة الملكية الخليجية

من الناحية التاريخية لم تكن هناك في منطقة الخليج العربي سوى دولتين بالمعنى السياسي هما: دولة فارس و دولة عمان، غير أنه وبمرور الوقت ظهرت إلى الوجود دول خليجية أخرى إلى جانب الدولتين السابق ذكرهما [1]، ورغم أن المدقق في الحياة السياسية لهذه الدول يجد بعض الاختلاف من حيث الطبيعة والبنية، إلا أنه يمكن وصف جميع هذه الأنظمة بأنها وراثية تقليدية تسيطر على الحكم والمؤسسات السياسية فيها اسر ملكية حاكمة لها عمقها التاريخي [2]، يختلف تاريخ وجودها من بلد إلى أخر وذلك على النحو التالي:

1- المملكة العربية السعودية: التي تشكلت عن طريق اتحاد مجموعة من الإمارات هي: نجد الحجاز، عسير وجبل شمر، وذلك بعد عقود من الحروب خاضتها فيما بينها إلى غاية عام 1932 أين استطاع الملك عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل ال سعود توحيد هذه الإمارات بالتحالف مع التيار الوهابي، ومن تم تأسيس الدولة السعودية الثالثة[*] التي ظل الحكم فيها ملكيا محصورا في أبناء الملك المؤسس بدءا الأمير فيصل بين عام 1953-1975، الملك خالد إلى غاية عام 1982، ثم الملك فهد[3] وبعده الملك عبد الله منذ عام 2006 إلى يومنا هذا.

2- الكويت: نفس الأمر بالنسبة إلى إمارة الكويت فلم تكن معروفة كدولة وإنما كانت مجرد ميناء تجاري صغير، هاجرت إليه بعض القبائل العربية المسماة بقبائل "العتوب" وذلك منذ العام 1756 تاريخ بداية حكم أل الصباح في الكويت التي ظلت تحت الهيمنة البريطانية إلى غاية استقلالها عام 1961، وبذلك مر على الحكم في هذه الإمارة 15 حاكما أخرهم الأمير صباح الأحمد الذي تولى

---

[1]) ظافر محمد العجمي، المرجع السابق الذكر، ص. 432.

[2])Nicholas Davis, Chiemi Hayashi,"The Gulf Cooperation Council (GCC) Countries and the World: Scenarios to 2025: Implications for Competitiveness" ,**World Economic Forum Scenario**,P. 130 , Retrived on : 11-05-2013.<http://chilearab.cl/descargas/3_1.pdf>

([*]) حيث يرجع تاريخ أسرة أل سعود إلى مؤسس الدولة السعودية الأولى سعود بن محمد عام 1725.

[3]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية1990-2005**، المرجع السابق الذكر، ص ص. 148-151.

العرش عام 2006، كما تحتل إمارة الكويت الغنية بالنفط موقعا جد هام نظرا لارتباط أمنها وسواحلها بواحدة من أكبر دول المنطقة أهمية وهي العراق[1].

3- الإمارات العربية المتحدة: التي ظهرت ككيان سياسي فدرالي أواخر العام 1971 أي بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، أما الكيانات المؤلفة لهذا الاتحاد فظهرت منذ القرن الثامن عشر بعدما استقرت قبيلة "القواسم" على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية في إمارة الشارقة ورأس الخيمة، واستقرت قبيلة "بني ياس" بزعامة "ال نهيان" في منطقة أبو ظبي ودبي[2]، لتظهر بعد ذلك كل من إمارة عجمان، أم قيوبين والفجيرة [3]، وبذلك تعاقب على الحكم في الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد ال نهيان إلى غاية عام 2006 والشيخ خليفة بن زايد ولي العهد إلى يومنا هذا.

4- قطر: يعود تاريخ إمارة قطر الحديث إلى أوائل القرن 18م، بعدما أسس الشيخ محمد آل ثاني نظام الحكم القطري التي وكغيرها من الإمارات الخليجية الصغيرة خضعت للحماية البريطانية إلى غاية عام 1971 وهو العام الذي نالت فيه الاستقلال التام، ليستلم الشيخ خليفة آل ثاني الحكم عام 1972 ويتولى الحكم من بعده ولي عهده حمد بن خليفة آل ثاني شهر جويلية 1995[4]، هذا الأخير الذي فضل التنازل عن الملك لولي عهده تميم بن حمد بن خليفة ال ثاني شهر جوان من العام 2013.

5-سلطنة عمان: المسماة قديما "إمامة عمان" وكذلك أطلق عليها اسم "مسقط عمان" بسبب حكمها خلال القرن 18م من قبل أئمة منتخبين عن المذهب الإباضي، وبذلك اتحدت الأراضي العمانية من خلال أسرة "البوسعيد" التي جعلت من نظام الحكم في عمان وراثيا منذ عام 1797 ليستمر هذا النظام إلى غاية تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم عام 1970 [5].

---

[1])Roby C. Barrett, "The Arabian Gulf and Security Policy The Past as Present,the Present as Future" , **Jsou Report 09-4,**The JSOU Press Hurlburt Field, Florida, (2009),Pp.14-15.

[2]) Roby C. Barrett , Op.Cit ,Pp.32-33.

[3]) السيد عبد المنعم المراكبي، **دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية واثر ذلك على الأمن القومي العربي**، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1998، ص.10.

[4]) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، المرجع السابق الذكر، ص ص.46-47.

[5]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005**، المرجع السابق الذكر، ص.202.

6- البحرين: يتزامن التاريخ السياسي الحديث لمملكة البحرين مع خروج قبيلة آل خليفة التي تعود في أصولها إلى قبائل "العتوب" ذات الأصل الكويتي، قبل نزوحها عام 1766 إلى الجنوب بقيادة رئيسها الشيخ خليفة بن محمد واستقرارها في موقع يعرف بـ "الزبارة" على الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر، ومن تم استلاء شيوخ آل خليفة على جزر البحرين عام 1782 بعد النجاح في طرد القبائل الإيرانية منها، وتأسيس حكم آل خليفة في هذه الجزيرة بمساعدة شيوخ آل الصباح، وبذلك اعتلى العرش في مملكة البحرين منذ استقلالها عام 1971 كل من الملك عيسى بن سلمان ال خليفة إلى غاية عام 1999 ثم الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى يومنا هذا [1].

ثالثا: الأهمية الاقتصادية والمالية لدول الخليج العربية

أدى اكتشاف النفط في المنطقة الخليجية بدءا بالبحرين عام 1932 ثم سلطنة عمان عام 1937 المملكة العربية السعودية والكويت عام 1938، وأخيرا قطر والإمارات العربية المتحدة عام 1939[2] إلى زيادة التنافس الغربي للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي توفرها الدول الخليجية، وهكذا سارعت القوى العظمى في العالم ومنذ عقود من أجل الحصول على امتيازات التنقيب والإنتاج في جميع هذه الدول خصوصا في المملكة العربية السعودية [3].

وعلى هذا الأساس ازدادت أهمية هذه الدول كفاعل اقتصادي عالمي منذ السبعينيات بفضل مصادرها النفطية والمالية الكبيرة التي أهلتها للعب دور اقتصادي أكبر على الساحة العالمية على خلاف باقي الدول العربية[4]، وحتى تحقق أهدافها ذات البعد العالمي أسست الدول الخليجية تباعا ما

---

[1]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005**، المرجع السابق الذكر، ص ص .190-195، انظر كذلك:
Roby C. Barrett, Op.Cit , Pp.23- 25.

[2]) " صناعات التكرير والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وإيران.. الترابط والأفق"، البحرين، الهيئة الوطنية للنفط والغاز، إدارة البحوث الاقتصادية، (نوفمبر 2005)، ص ص.09-32. على الرابط: <http://www.noga.gov.bh/WebsiteV2.0/ar/doc> ،[ت. ت]، بتاريخ:12-05-2013.

[3]) محمد عدنان مراد،" قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية وعلاقتها بالحرب الاستعمارية على العراق"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب ، العدد السابع عشر، (خريف- شتاء 2002)، ص ص.67-68.

[4])Kristian Coates Ulrichsen, "Repositioning Saudi Arabia and the Gulf Cooperation Council States in the Changing Global Order" , in :**G20: Perceptions and Perspectives for Global Governance**, 19, Oct, 2011 ,Pp.117- 118. Retrived on :20-02-2013. < http://www.kas.de/upload/dokumente/2011/10/G20_E-Book/chapter_12.pdf >.

يعرف بصناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Funds [*] التي تقدر أصولها المالية بأكثر من 1200 مليار دولار، أهمها: "هيئة أبو ظبي للاستثمار" التي تم تأسيسها عام 1976، "هيئة الاستثمار الكويتية" إلى جانب "هيئة الاستثمار القطرية" التي تم إنشائها عام 2005، إضافة إلى "صندوق الاحتياطي العام العماني" و "مؤسسة النقد العربي السعودي"، وهي الصناديق التي تجاوزت استثماراتها الخارجية 900 مليار دولار منذ العام 2008[1].

من هذا المنطلق أصبحت الدول الخليجية في السنوات الأخيرة أساس تمويل الكثير من الحكومات، المشاريع، الشركات والمؤسسات المالية العالمية أهمها: مصرف ميرل لينش Merrill Lynch الذي تعتبر هيئة الاستثمار الكويتية من أكبر المساهمين الماليين فيه، إضافة إلى المساهمة المالية الكبيرة لهيئة الاستثمار القطرية في رأسمال المجموعة البنكية العالمية باركليز Citigroup and Barclays Bank[2].

من جانب أخر ونظرا لما تشهده الدول الخليجية من ازدهار في الأنشطة الخدمية خاصة مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة، هذا القطاع الذي بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة نحو 54 بالمائة، بشكل يفوق مساهمة القطاع النفطي خصوصا في مجال التمويل التأمينات والمصارف، وهو ما جعل مركز دبي للتمويل العالمي والمركز المالي القطري يشرعان في شراء و استثمار مبالغ طائلة في العديد من أسواق المال العالمية أهمها: السوق المالي للندن من خلال شراء هيئة الاستثمار القطرية لأكثر من 20 بالمائة من رأس ماله ونفس الأمر بالنسبة

([*]) حيث يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها: " صناديق استثمار عامة ذات أغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ بإدارة الأصول المالية لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى ..." ، لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن انظر: ماجد المنيف، وآخرون "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإرادات النفطية " في: مجموعة مؤلفين ، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص.255.

[1]) نفس المرجع، ص ص.256-257.

[2]) نفس المرجع، ص.265.

لمركز دبي للتمويل العالمي الذي استطاع شراء حصة معتبرة من أسهم سوق المال الأمريكي المعروف اختصارا باسم نازداك NAZDAQ [1].

إذن ازداد الدور المالي الخليجي في العالم منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي كشفت أهمية الصناديق السيادية الخليجية، من خلال المساهمة في توفير ما يقارب 30 بالمائة من برنامج الدعم المالي الطارئ الموجه لمساعدة بعض الدول الأوروبية، وكذلك الشروع في شراء بعض كبرى المصانع الأوروبية والأمريكية أهمها مصانع السيارات.

وفي هذا السياق دخلت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر هذا المجال منذ العام 2002 بشرائها لحصص معتبرة من راس مال شركة هارودز Harrods لصناعة السيارات ونفس الأمر تم بالنسبة لشركة بورش Porsche الألمانية، إلى جانب شركة فراري Ferrari الإيطالية، ليس هذا فقط بل لعبت الأموال الخليجية دورا هاما في تمويل صندوق النقد الدولي منذ بداية الأزمة المالية العالمية الأخيرة [2].

وعلى خلاف الاستراتيجية التمويلية العربية في الماضي، ربطت هذه الدول تمويلها لصندوق النقد الدولي بزيادة حصتها من حقوق التصويت إلى جانب إصلاح منظومة المؤسسات المالية الدولية، وهو الطلب الذي تقدمت به رسميا خلال اجتماع مجموعة العشرين بمدينة بيتسبرغ Pittsburgh في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2010.

كما يمكن القول بأن أهمية الدول الخليجية لا تقتصر فقط على المجال النفطي وإنما تعدى تأثيرها العالمي إلى بعض المجالات التي كانت حكرا على الدول الصناعية ومنها المجال البحثي، أين نلاحظ على سبيل المثال زيادة أهمية مراكز البحوث الإماراتية خصوصا في مجال البحوث المتعلقة بالطاقات المتجددة، وهو المشروع الذي دفع بحكومة أبو ظبي إلى القيام بحملة دولية واسعة لاستضافة مقر

---

[1]) احمد الكواز، "السوق الخليجية المشتركة"، **سلسلة اجتماعات الخبراء بالمعهد العربي للتخطيط**، الكويت، العدد 34، (ماي 2009)، ص.11.

[2])Kristian Coates Ulrichsen, "Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring" , **working paper,** Kuwait Research Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, and Associate Fellow, Chatham House ,Middle East and North Africa Programme ,No. 3,(October 2012), P.03.

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (I R E A) عام 2009 لتكون بذلك أول دولة عربية تستضيف مؤسسة دولية هامة بهذا الحجم[1].

إضافة إلى الأهمية العالمية في إدارة بعض القطاعات الحيوية مثل: قطاع الموانئ أين نجد موانئ دبي بوصفها إحدى أكبر الشركات العالمية المهيمنة على هذا المجال مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى سن قانون لمنعها من المنافسة على إدارة الموانئ في الولايات المتحدة الأمريكية[2]، ونفس الأمر بالنسبة إلى قطاع الاتصالات الذي تعتبر شركة الاتصالات السعودية Etisalat and Saudi Telecom من أكبر الشركات العالمية في هذا القطاع، خصوصا بعد أن شرعت في العديد من الاستثمارات في دول شرق أسيا الرائدة في تكنولوجيا الاتصال مثل: اندونيسيا، ماليزيا، الهند وسنغافورة [3] .

من جانب أخر ونظرا لبروز قوى اقتصادية عالمية منذ التسعينيات، شرعت دول الخليج العربية في استراتيجية تجارية جديدة تقوم على تنويع علاقاتها التجارية والاقتصادية، التي كانت محصورة فقط على بعض الدول الغربية، وعلى هذا الأساس أصبحت المملكة العربية السعودية المصدر الرئيسي للإنتاج الهيدروكربوني نحو الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم بما يقارب 40 بالمائة من الطاقة العالمية، إضافة إلى قطر التي تعتبر الممول الرئيسي للسوق الصينية من الغاز السائل [4].

إضافة إلى الشروع في تطبيق استراتيجية تنويع الاستثمار الزراعي والحيواني عبر العديد من مناطق العالم نظرا للخصائص والعوائق الطبيعية التي تميز منطقة الخليج العربي، خصوصا في القارة الإفريقية، أسيا، أمريكا اللاتينية، أستراليا وذلك بهدف تغطية الحاجيات الغذائية المتزايدة لهذه الدول وتقليل فاتورة الاستيراد بعد الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والزراعية منذ العام 2008.

وهي الاستراتيجية التي تبنتها حكومة الامارات العربية المتحدة عن طريق استغلال شركة المعادن الإماراتية لما يقارب 400 ألف هكتار في السودان، 324 ألف هكتار في باكستان، إضافة إلى

---

[1])Kristian Coates Ulrichsen, "Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring" , Op.Cit ,P.04.

[2])Kristian Coates Ulrichsen , "Repositioning Saudi Arabia and the Gulf Cooperation Council States in the Changing Global Order " ,Op.Cit,P.119.

[3])"GCC Trade and Investment Flows The Emerging-Market Surge" ,A **Report from the Economist Intelligence Unit**,Falcon & Associates, (2011),P.12.

[4])Kristian Coates Ulrichsen "Repositioning Saudi Arabia and the Gulf Cooperation Council States in the Changing Global Order" , Op.Cit,P.120.

استثمارها في مناطق افريقية عديدة خصوصا تلك الغنية بالمعادن مثل: اليورانيوم ،البلاتين، الحديد الماس والذهب[1].

وبنفس الكيفية بدأت الحكومة القطرية في تطبيق نفس الاستراتيجية عن طريق شركة حصاد القطرية للغذاء التي وضعت برنامجا استثماريا تتجاوز قيمته 500 مليون دولار لتطوير زراعة الأرز والقمح في السودان[2] واستثمار ما قيمته 6 مليار دولار في قطاع الزراعة في الصين بدءا من عام 2010 إلى جانب العديد من الاستثمارات في دول أمريكا اللاتينية، أبرزها: الشروع في مفاوضات من أجل شراء المؤسسة الرئيسية لإنتاج مادة السكر في البرازيل، إلى جانب الاستثمار في إنتاج اللحوم والحليب في هذا البلد الزراعي الكبير، علاوة على زراعة الحبوب والأرز في كل من الأرجنتين والأوروغواي[3].

وأخيرا تأسيس شركة حصاد القطرية الأسترالية بمدينة سيدني عام 2009، للإشراف على زراعة القمح في كل من جزيرة الملكة فيكتوريا ومنطقة جنوب ويلز الجديدة في غرب أستراليا بمساحة إجمالية قدرها 250 ألف هكتار [4].

المطلب الثاني: العوامل والجهود الدافعة لقيام المجلس

تعتبر العلاقات التعاونية الخليجية من المسائل التي ظهرت بوادرها الأولى قبل قيام مجلس التعاون الخليجي في هذه المنطقة التي ظل ينظر إليها بوصفها إقليما جغرافيا واحدا[5]، ومن الأمثلة المبكرة على مثل هذه الجهود العديد من المؤسسات الإقليمية المشتركة في مختلف القطاعات أبرزها:

- **منظمة الصناعات العربية:** التي أنشئت عام 1975 من طرف المملكة العربية السعودية، قطر الإمارات العربية المتحدة والكويت، كمشروع صناعي كان الهدف منه تأسيس صناعة حربية خليجية تحت إشراف الإدارة العربية في مصر، قبل إلغاء هذا المشروع بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 [6].

---

[1])" GCC Trade and Investment Flows The Emerging-Market Surge" , P.19.

[2])Kristian Coates Ulrichsen, "Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring" , Op.Cit, P.06.

[3])" GCC Trade and Investment Flows The Emerging-Market Surge" , Op.Cit,P.23.

[4])Kristian Coates Ulrichsen, "Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring" ,Op.Cit,P.07.

[5]) ظافر محمد العجمي، المرجع السابق الذكر، ص.434.

[6])Reyadh Alasfoor , Op.Cit, P.29

- **شركة الملاحة العربية المتحدة:** التي تم تأسيسها عام 1976 من طرف الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر و العراق.

- **شركة طيران الخليج:** وهي من أقدم مؤسسات التعاون الاقتصادي في المنطقة، تأسست عام 1950 من طرف الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عمان و قطر[1].

أولا: العوامل الأساسية لقيام المجلس

فمن أهم العوامل التي مثلت دورا رئيسيا في قيام هذا المجلس تلك العوامل الداخلية التي ذكرنا البعض منها في المدخل النظري للدراسة، والمتمثلة خصوصا في التشابه في القيم والأنظمة السياسة التجانس الثقافي، الترابط الاجتماعي ومختلف مظاهر الاتصال بين شعوب المنطقة،...الخ.

لكن ورغم هذه العوامل يلاحظ أن هذا المجلس تأسس كرد فعل للحركية السياسية التي شهدتها المنطقة العربية ومختلف التأثيرات الأمنية التي فرضتها البيئة الخارجية خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، في ظل تفكك الدول الخليجية وضعفها العسكري وعدم قدرتها على تحقيق أمنها واستقرارها بشكل ذاتي [2] وبالتالي يمكن القول أن من أبرز هذه العوامل ما يلي:

1- فشل المشروع التكاملي للوطن العربي:

حيث تعتبر مسألة التكامل الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية من المسائل ذات البعد التاريخي وذلك بعدما توجهت جميع الدول العربية ومنذ استقلالها إلى إنشاء شبكة من المنظمات الإقليمية network of regional organizations والاتفاقيات التجارية، خصوصا وأن من بين هذه البلدان من تتعدى عضويته في هذه الاتفاقيات إلى أكثر من خمس اتفاقيات إقليمية، علاوة على اتفاقيات التعاون والاستثمار المشترك بين جميع الأقطار العربية[3]، لكن وعلى الرغم من الجهود العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي اقرها المجلس الاقتصادي لجامعة الدول

[1]) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل** ، المرجع السابق الذكر، ص ص.83-85.

[2])Reyadh Alasfoor,Op.Cit, P.33.

[3]) Magdi Amin.. , ed. , **After the spring: economic transitions in the Arab world** , (New York: Oxford University Press, 2012), P.142.

العربية عام 1957 والتي تجسدت مع السوق العربية المشتركة عام 1964 [1]، ظلت الانجازات العربية في هذا الاطار دون الأهداف المرجوة لها، لمجموعة من الأسباب والعراقيل أهمها: التشابه في الهياكل الاقتصادية، ضعف الإرادة والخلافات السياسية العربية، الشروع في إقامة السوق المشتركة دون الاعتماد على الوحدة التدريجية [2]، وأيضا ضعف المبادلات التجارية الإقليمية (التي لم تتجاوز حسب إحصاءات 2012 نسبة 09 بالمائة من إجمالي الصادرات التجارية في المنطقة العربية بما فيها المواد النفطية و25 بالمائة من إجمالي الصادرات غير النفطية)، إضافة إلى اختلاف في طبيعة الأنظمة الاقتصادية بين الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجه[3].

2- انقسام النظام الإقليمي العربي:

رغم النداءات المتكررة لوحدة الوطن العربي من طرف التيار القومي الناصري والتيار الإسلامي من أجل تجسيد تطلعات شعوب المنطقة في الوحدة، ومواجهة كافة التحديات التي فرضت على الأمة العربية ظل النظام الإقليمي العربي منقسما منذ الخمسينيات، و لعل ما يبرز هذا الانقسام مجموعة من المؤشرات أهمها: الخلافات العربية المستمرة سواء الإيديولوجية المرتبطة بطبيعة الأنظمة والأحزاب الحاكمة في الوطن العربي، أو تلك المتعلقة بالمواقف من بعض القضايا العربية والدولية كالقضية الفلسطينية و اتفاقية كامب ديفيد إلى جانب النزاعات الحدودية ، ومن تم أدى هذا الانقسام وباستمرار إلى تفكك الوحدة والنظام الإقليمي العربي، الأمر الذي ترك قناعة خليجية مفادها ضرورة التعاون الخليجي لتحقيق الاستقرار والأمن بشكل ذاتي بعيدا عن مشروع القومية العربية [4] .

3- تزايد الطموحات العسكرية الإقليمية:

فمن أهم الأسباب التي أدت إلى توجه الدول الخليجية من أجل توثيق التعاون فيما بينها، الطموح العسكري الإقليمي لبعض الدول المجاورة، بعد أن طرح شاه إيران عام 1974 فكرة إقامة نظام أمني

---

[1]) مهدي ميلود، " التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول عرض لبعض التجارب"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 45، شتاء2009، ص ص. 28-29.

[2])Zahir AI-Hadhrami, Op.Cit, P.68.

[3])Magdi Amin.. , ed. , Op.Cit, P.124.

[4]) منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**، ط01، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص.76.

إقليمي، ساعيا من خلال هذا المشروع إلى قيادة دول المنطقة عن طريق إقامة حلف عسكري بينها وهي الاستراتيجية التي تكللت بالفشل بعدما تم إبعاد العراق من هذه المنظومة، ومن تم بدأت إيران في التحرك لإقامة محور عسكري بديل في أسيا الوسطى[1].

وعلى هذا الأساس كان موضوع تحقيق أمن الخليج محل نقاش مستفيض لتستمر بعد ذلك المشاريع الداخلية والخارجية، لعل أبرزها وأكثرها جدية الاجتماع الذي عقد عام 1976 بحضور الدول الخليجية الثمانية بدعوة من سلطنة عمان للخروج باتفاق أمني خليجي، قبل أن يصطدم هذا المشروع برفض الامارات الملكية التعاون الأمني مع النظام العراقي بسبب العقيدة البعثية وأيضا التخوف من إيران بصفتها دولة غير عربية قد تعيد الهيمنة الفارسية على الخليج العربي[2] .

4- الثورة الإيرانية عام 1979:

التي مثلت أكبر تحدي أمني وسياسي يواجه الدول الخليجية بعد استقلالها بل يمكن القول التحدي الأيديولوجي الأبرز لها، وهو الأمر الذي دفع بالكويت والمملكة العربية السعودية إلى تكثيف الاتصالات فيما بينها لمواجهة هذا التحدي بكل الطرق [3].

وفي هذا السياق ازداد التخوف الخليجي نظرا للمفاهيم والتصورات الأمنية والسياسية لهذه الثورة خصوصا وأن هذه الأنظمة ظلت ومنذ نشأتها تعمل على معارضة كافة المفاهيم التي تتعارض وطبيعتها السياسية، وبهذا أرسى **أية الله الخميني** مجموعة من المفاهيم الجديدة التي لم تعتد عليها دول المنطقة ومنها التخلي عن الدور الإيراني كشرطي للخليج The Gulf's Policeman، تصدير الثورة نحو الدول المجاورة، عدم الاعتراف بالحدود السياسية المصطنعة ومفهوم الدولة القومية في العالم الإسلامي، العمل على توحيد الأمة الإسلامية تحت مظلة ولاية الفقيه وأخيرا اعتبار الأنظمة الخليجية أنظمة فاسدة وخاضعة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية يجب محاربتها [4] .

---

[1]) أمين ساعاتي، **مجلس التعاون الخليجي ومستقبله**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997، ص.13.

[2])Peterson J.E. , "The Future of Gulf Security After the Kuwait War" , In: **Royal United Services Institute and Brassey's Defence Yearbook 1992**, (London: Brassey' s UK, 1992),P.134.

[3])Zahir AI-Hadhrami, Op.Cit, P.64.

[4])David Menashri, **Post Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society, and Power**,(Portland, OR : Frank Cass, 2001), P. 173.

5- الحرب العراقية الإيرانية بين 1980-1988:

حيث كان لهذه الحرب التي استمرت لثمان سنوات، تأثيرات أمنية خطيرة على الدول الخليجية بعد أن تعرضت ناقلات النفط عبر مضيق هرمز و بعض المصافي البترولية الخليجية للقصف الصاروخي من طرف الجانبين [1]، وهو ما دفع بهذه الدول الهشة من حيث القدرة العسكرية إلى إعادة طرح مسألة الأمن الإقليمي الخليجي، في ظل تأكيد **جيمس نواي James Noyes** أحد كبار القادة في الإدارة الأمريكية آنذاك أن بلاده مستعدة لتقديم المساعدة العسكرية اللازمة للدول الخليجية في حال تعرضها إلى أي خطر عسكري، على أن تسعى بداية إلى تعزيز قدراتها الأمنية والدفاعية بشكل جماعي [2].

6 - الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979:

والذي كان ينظر إليه كمحاولة سوفيتية ذكية للوصول إلى المياه الإقليمية للخليج العربي، خصوصا وأن أفغانستان لا تبعد سوى ب350 ميل عن مضيق هرمز، وذلك من أجل بسط السيطرة السوفيتية على أحد أهم منافذ النفط في العالم و مواجهة المصالح الأمريكية في المنطقة، بالرغم من جهود الاتحاد السوفيتي من أجل تفنيد هذه الشكوك بإعلان الرئيس **برجنيف** أن بلاده ليس لها أي نية لوضع نفط الخليج تحت سيطرتها.

لذلك طرح برجنيف عام 1980 مبادرة موجهة للدول الخليجية تقوم على مجموعة من المبادئ هدفها إزالة جميع أشكال التوتر بين الطرفين ومنها: رفض التدخل العسكري أو بناء أي قواعد عسكرية في المنطقة، حق الدول الخليجية في استغلال منابع النفط وثرواتها الطبيعية دون أي ضغط خارجي احترام سيادة هذه الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية لها وأخيرا حرية الملاحة في الخليج العربي [3].

---

[1])John Duke Anthony, " The Iran – Iraq War and The Gulf Cooperation Council" , **National council on US-Arab relations**, June 1984 ,P.01 . Retrived on:10-03-2013. <http://ncusar.org/publications/Publications/1984-06-pdf>.

[2])Joseph Kostiner, **Conflict and Cooperation in the Gulf Region**, 1st Edition, (Netherlands :Frank Schindler,2009),P.56.

[3])Zahir AI-Hadhrami, Op.cit, P.65.

ثانيا: الجهود والمشاريع المقترحة للوحدة

في ضوء مجالات التعاون التي سبق ذكرها قبل قيام المجلس والتهديدات الإقليمية والدولية التي واجهت هذه الدول، كانت هناك نزعة واضحة للارتقاء بالتعاون الخليجي إلى مستوى أفضل، ولهذا السبب ظهرت أولى بوادر هذا التعاون بعد إعلان رئيس وزراء بريطانيا **هارولد ويلسون Harold Wilson** عزم بلاده الانسحاب النهائي من الخليج العربي بدءا من 18 جانفي 1968 [1] مصرحا:"أن الحكومة البريطانية تؤيد إقامة كيان فدرالي يجمع تسع إمارات خليجية" [*]، وهو المشروع الذي لم يكتب له النجاح نتيجة تراجع قطر والبحرين عن تنفيذه والإعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 بشكل مستقل، ومن جهة أخرى معارضة المملكة العربية السعودية لأي اتحاد لا يشملها كدولة مهيمنة [2] .

وبناء على الحركية التي شهدتها المنطقة خلال تلك الفترة بدا واضحا أن هذه الوحدة لا تنقصها سوى الأطر المؤسسية، وهو ما أكده الشيخ **جابر الصباح** أمير الكويت شهر ماي 1976 بقوله :"أن استقرار وأمن منطقة الخليج العربي لن يتما إلا من خلال إنشاء مؤسسة خليجية للتعاون في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.." [3].

وعلى هذا الأساس شكلت الكويت عام 1975 لجنة وزارية مشتركة مع الإمارات العربية المتحدة تضم وزيري خارجية البلدين تجتمع مرة كل سنة على الأقل بهدف التشاور والتنسيق الثنائي[4]، إضافة إلى الزيارة التي قادت ولي العهد ورئيس وزراء الكويت الشيخ **سعد عبد الله الصباح** عام 1978 إلى كل من البحرين، الإمارات العربية المتحدة وعمان، بهدف وضع تصور مشترك لتعميق التعاون بين جميع الأقطار الخليجية [5].

---

[1])Reyadh Alasfoor, Op.cit, P.19.

(*) هذه الإمارات هي: قطر، البحرين، أبو ظبي ، دبي، الشارقة، عجمان، أم قيوين ، الفجيرة وراس الخيمة.

[2])Neil Partrick , "The GCC: Gulf State Integration or Leadership Cooperation? " ,**Working Paper**, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, (2011), Pp.03-04.

[3])Christian Koch, "The GCC as a Regional security organization**"** ,**KAS International Reports**,11/2010.P.25, Retrived on: 11-03-2013. <http://www.kas.de/wf/doc/kas_21076-544 230.pdf?101110141517>.

[4]) ظافر محمد العجمي، المرجع السابق الذكر، ص.450.

[5])Reyadh Alasfoor, Op.Cit, P.30.

من جانب أخر وعلى الرغم من هذه الجهود اختلفت الدول الخليجية في نظرتها لطبيعة هذا التعاون والمجلس المراد إنشائه وأيضا حول كيفية التعامل مع الأخطار التي تهددها، وهو الأمر الذي برز بشكل واضح عند انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية في المملكة العربية السعودية شهر جانفي 1981 أين قدمت هذه الدول ثلاث مشاريع تعاونية [1] على الشكل التالي:

1- المشروع العماني: الذي ركز على التعاون الأمني والعسكري الخليجي داعيا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة تجمع الدول الخليجية لحماية مضيق هرمز والدفاع عن حرية الملاحة، وبذلك كان التوجه العماني يهدف إلى توسيع التعاون الخليجي نحو المجال العسكري إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، الأمر الذي رفضته بشدة الكويت والعراق لما تضمنه من دعوة صريحة إلى الاستعانة بالدول الأجنبية لحماية الخليج العربي [2].

2- المشروع السعودي: القائل بضرورة إنشاء منظمة خليجية مشتركة، توحيد مصادر التسلح والتركيز على التعاون في مجال الأمن الداخلي من خلال تشجيع الدول المعنية على الترابط فيما بينها باتفاقيات أمنية ثنائية بدلا من إقامة حلف عسكري.

3- المشروع الكويتي: الذي دعا إلى تجنب الحديث عن المجالات العسكرية والأمنية البحتة والتركيز على التعاون في المجالات الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية أي المجالات القاعدية، وهو الأمر الذي سيؤدي تدريجيا إلى إقامة اتحاد إقليمي بين الدول الخليجية من خلال بناء قاعدة اقتصادية مشتركة قوامها المؤسسات المالية والصناعية.

وفي سياق تحليله لهذه التصورات يرى الباحث **ظافر محمد العجمي،** أن من بين أسباب التي أدت إلى نجاح المشروع الكويتي، هو تركيز باقي المشاريع على الجوانب العسكرية و الأمنية التي تتطلب مجموعة من الشروط في مقدمتها التنسيق مع القوى الكبرى لما لها من مصالح في المنطقة، بينما

[1]) ظافر محمد العجمي، المرجع السابق الذكر، ص. 452.

[2]) عبد المهدي الشريدة، ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2001 ، ص.27.

اكتفى هذا المشروع بوضع تصور تعاوني شامل إدراكا منه لصعوبة تنازل الدول الخليجية ذات الطابع القبلي عن السيادة في مجال السياسة العليا [1].

وبهذا عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية الدول الست في الرابع من فيفري 1981 أعلن خلاله عزم الدول الخليجية إنشاء مجلس للتعاون فيما بينها، وتنفيذا لبيان وزراء الخارجية وبعد استكمال دراسة المشروع من كافة جوانبه القانونية والتنظيمية من طرف لجنة من الخبراء، عقدت في أبو ظبي بتاريخ 25 ماي 1981 أول قمة لهذا المجلس [2].

إذن وبعد مرور سنوات على ظهور مجلس التعاون الخليجي يظل النقاش قائما حول السبب الرئيسي من إنشائه، بحيث يمكن رصد ثلاث أراء مختلفة في هذا السياق، أولها : أن هذا المجلس هو تطور طبيعي للعلاقات التعاونية والتفاعل بين الدول الخليجية منذ نشأتها pre-GCC intraction خصوصا في المجال الاقتصادي، وهو الرأي الذي يتبناه صراحة المختصون من هذه الدول.

أما الرأي الثاني فيعتبر أن مجلس التعاون الخليجي ما هو إلا وسيلة من وسائل السيطرة العسكرية الأمريكية على المنطقة، بل يمكن القول الذراع العسكري لحلف شمال الأطلسي في الخليج العربي A Military Arm of NATO ظهر في سياق التوسع الامبريالي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والموجه للحيلولة دون وقوع هذه المنطقة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي سابقا وكذلك لمنع توسع الأنظمة العربية المناهضة للدول الغربية Anti-Western Regimes .

وبغض النظر عن التفسيرين يرى البعض الأخر أن السبب الرئيسي في إنشاء المجلس إنما هو الحرب العراقية الإيرانية التي أشرنا إليها فيما سبق إضافة إلى مواجهة التيار اليساري الراديكالي المعارض للأنظمة الملكية في المنطقة بقيادة المملكة العربية السعودية والحركات اليمينية المتطرفة[3].

---

[1]) ظافر محمد العجمي، المرجع السابق الذكر ص ص.452-454.

[2]) أكرم عبد المالك الأغبري، **اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص.19.

[3])R.K.Ramazani, **The Gulf Cooperation Council Record and Analysis**, 1ed, (USA: University Press of Virginia , 1998),P.01.

المطلب الثالث: النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمجلس

أولا: تعريف مجلس التعاون الخليجي

من الناحية الإجرائية يعرف مجلس التعاون الخليجي وفق صيغ متنوعة، أحدها تلك التي تعتبر هذا المجلس منظمة إقليمية لها وظائف عامة وبالتالي القول بأنه: " عبارة عن تجمع إقليمي يستوفي شروط المنظمات الإقليمية التي يتضمنها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة"، بينما يعتبر رأي أخر المجلس مجرد حلف ومنتدى للتنسيق والتعاون بين دول المنطقة في مختلف المجالات وبالتالي هو ليس منظمة إقليمية، إذ لا يمكن لأي دولة في المنطقة أو خارجها الانضمام إليه بعد أن تم حصر العضوية فيه فقط في الأنظمة الملكية الخليجية، وبذلك يكون اقرب إلى "الكارتل السياسي" الذي يجمع بعض الأنظمة للحفاظ على مصالحها السياسية [1].

من هذا المنطلق يعرف الباحث **أمين ساعاتي** مجلس التعاون الخليجي على أنه: "عبارة عن إطار عام مفتوح لتعاون أفقي بين أعضائه...دون التزامات أو اطر دستورية، وأنه إطار مرن يتجاوب مع التحولات وديناميكية الانجاز، ولا يراهن على حقوق سيادة الدول الأعضاء وهو بذلك يتبع صيغة تقليدية للتعاون لا تختلف كثيرا عن صيغة الجامعة العربية" [2].

أما الباحث **محمد السياري** فيعتبره : " تنظيم دولي إقليمي محدود العضوية ذو طابع قومي، إذ يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة وسمات مشتركة متشابهة، كما أنه يعد تنظيما حكوميا ذو اختصاص عام، لأعضائه صفة الدولية ونشاطه شامل لكافة المجالات"[3].

وفي نفس السياق يعتبر الباحث **رياض العصفور** مجلس التعاون الخليجي بصيغته الحالية أحد أشكال المقاربة الكونفدرالية، نظرا لتنازل الدول الأعضاء فيه عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات الكيان الجديد في بعض المجالات التعاونية، وهو الأمر الذي أكده الأمين العام الأول للمجلس **عبد الله**

---

[1]) محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطا : دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**، ط02، بيروت: دار الجديد، 1995، ص.188.

[2]) أمين ساعاتي، المرجع السابق الذكر، ص.319.

[3]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية1990-2005**، المرجع السابق الذكر ، ص.294.

بشارة بقوله:" بأن فلسفة المجلس تتمثل في بنيته الكونفدرالية وأن هدفه النهائي هو الوحدة السياسية بين أعضائه " [1].

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف مجلس التعاون الخليجي على أنه: " تجمع إقليمي محدود العضوية لمجموعة من الدول المشتركة في العديد من السمات، بهدف تحقيق التعاون والتنسيق بينها في مجالات عدة وصولا إلى الوحدة السياسية"، وحتى نقف على ماهية هذه المجلات والأهداف التي قام من أجلها سنتطرق إلى ذلك من خلال النظام الأساسي والهيكل التنظيمي والوظيفي له.

ثانيا: النظام الأساسي(الأهداف و العضوية)

ويسمى كذلك الميثاق" Charter "[*]، وهو يتكون من ديباجة عامة و 22 مادة تحدد الجوانب المختلفة له من حيث الأهداف، أجهزته الرئيسية، وظائفها وكيفية تعديل هذا النظام وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء [2] .

وفي هذا السياق يقوم المجلس على جملة من الأهداف أهمها: الأهداف الأمنية التي وحسب تعبير امينه العام عبد الله بشارة تتمثل في:" تحقيق طموحات وتطلعات الشعوب الخليجية التي باتت تدرك غياب القرار الجماعي لدول المنطقة في ظل تزايد التنافس الدولي حولها، مما يترتب عليه انعكاسات خطيرة على الأمن الإقليمي الخليجي ومن تم فإن هذا التعاون غايته تجنب هذه الانعكاسات" [3].

لكن وعلى الرغم من هذا القول، نلاحظ أن النظام الأساسي للمجلس لم ينص صراحة على أن من بين أهدافه تحقيق الأمن في المنطقة أو توفير الحماية للدول الأعضاء، وإنما اكتفى فقط بضرورة السعي إلى تحقيق أهداف عامة وفق ما يلي:

---

[1])Reyadh Alasfoor, Op.Cit , Pp.35-36.

([*]) إضافة إلى النظام الأساسي، للمجلس العديد من الوثائق الهامة التي تحكم عمله أهمها : النظام الداخلي للمجلس الأعلى الذي يتكون من 19 مادة تنظم اجتماعاته وجدول أعماله، النظام الداخلي للمجلس الوزاري والذي يتكون من 39 مادة تتضمن كافة الترتيبات والإجراءات المتعلقة باجتماعاته، النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات والذي يتكون من 13 مادة تنظم عمل هذه الهيئة.

[2]) عبد المهدي الشريدة، المرجع السابق الذكر، ص.46.

[3])Rashid A. Al Makhawi, **"The Gulf Cooperation Council: A Study In Integration"** , (Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy of the International Studies Unit,University of Salford ,1990) , P.22.

– التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى الوحدة الكاملة.

– تعميق وتوثيق الروابط و أوجه التعاون القائمة بين الدول الست في مختلف المجالات.

– وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين[1] .

إذن ومن خلال ما سبق يهدف المجلس إلى التنسيق والتعاون وتقريب الأنظمة وتماثلها في كافة المجالات بشكل عام، حتى لا تكون هناك أية قيود على الدول الأعضاء قد تحول دون نجاح العمل المشترك فيما بينها، ولهذا الأمر يلاحظ أنه لا يوجد سقف لهذا التعاون أو حد أدني أو مجالات دون أخرى وأنه رغم غياب مفهوم الأمن والدفاع المشترك من النظام الأساسي، إلا أن هذين المجالين حيويين بالنسبة لهذا المجلس الذي أوجدته الظروف و التحديات الأمنية [2] .

أما من حيث العضوية فهي تقتصر فقط على الدول الست التي شاركت في اجتماع الرياض بتاريخ 04 فيفري 1981 حسب ما جاء في نص المادة 05 من النظام الأساسي، وهو ما يجعل من هذه المؤسسة عبارة عن تكتل ملكي مغلق موجه ضد الأنظمة الجمهورية في المنطقة رغم التأكيدات المتكررة بأن هذا المشروع ليس موجها ضد أحد خصوصا اليمن والعراق[3]، وبالتالي اعتراض البعض على الصيغة التعاونية الحالية للمجلس كونها لا تنسجم وتطلعات الوحدة العربية، علاوة على تكريسها لمعاني التجزئة العربية جغرافيا وسياسيا [4] .

من هذا المنطلق حدد النظام الأساسي للمجلس العضوية بشكل دقيق من خلال الاعتماد على معيار الخصائص السياسية المشتركة المنصوص عليها في ديباجة النظام، والتي كثيرا ما يفتخر بها قادة الدول الخليجية لما تتضمنه من قيم مشتركة فيما بينهم، ويرى فيها العديد من القانونيين أنها

---

[1]) انظر المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس، الملحق رقم 01، ص.221.

[2])Reyadh Alasfoor, Op.Cit, P.43.

[3]) علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية،1989، ص.113.

[4]) أكرم عبد المالك الأغبري، المرجع السابق الذكر، ص ص.16-17.

تساوي قوة النصوص والمواد الواردة في النظام الأساسي، بعد أن جعلت من التشابه في أنظمة الحكم عنصرا أساسيا لاكتساب العضوية ولو كان ذلك بشكل غير مباشر [1].

ثالثا: البنية المؤسساتية

من الناحية المؤسسية يتكون مجلس التعاون الخليجي من مجموعة من المؤسسات هي: المجلس الأعلى، المجلس الوزاري، الأمانة العامة، إضافة إلى هيئة تسوية المنازعات والهيئة الاستشارية التي تم استحداثها عام 1997.

1- المجلس الأعلى: The Supreme Council بوصفه السلطة العليا للمجلس (حسب المادة السابعة) والذي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء على أن تكون رئاسته بشكل دوري حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر اجتماعاته ثلثي الأعضاء [2].

ويتم إصدار قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الحاضرة المشاركة في التصويت، بينما تصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية، وهي المسائل التي يتم تحديد طبيعتها من طرف المجلس في حد ذاته، رغم أنه في كلا الحالتين لا تلزم القرارات المتخذة أيا من الدول الأعضاء[3].

من جانب أخر يختص هذا المجلس بجملة من الوظائف أهمها:

– النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء خصوصا الأمنية والسياسية، النظر في التوصيات التقارير، الدراسات والمشاريع التي تعرض عليه من قبل المجلس الوزاري أو تلك التي يكلف الأمين العام بإعدادها، إلى جانب تعيين الأمين العام، تعديل النظام الأساسي والتصديق على الميزانية السنوية للأمانة العامة [4].

---

[1]) الشريدة عبد المهدي، المرجع السابق الذكر، ص. 87.

[2]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية1990-2005**، المرجع السابق الذكر، ص.295.

[3]) علي شفيق، المرجع السابق الذكر، ص.116 .

[4])محمد نصر مهنا، **دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص.553.

أما بالنسبة إلى اجتماعاته فتنقسم إلى ثلاث أقسام هي:

- اجتماع لدورة عادية مرة كل سنة، حيث يمكن للمجلس أن يعقد دوراته في جميع الدول الأعضاء على أن يتم ترأس الدولة المستضيفة للاجتماع حتى انعقاد مؤتمر القمة التالي، وذلك بالرغم من أن مقر المجلس هو الرياض بالمملكة العربية السعودية.
- اجتماعات استثنائية بناء على دعوة أي من أعضائه وتأييد عضو آخر، إذ يجوز للمجلس الأعلى عقد دورات استثنائية في الحالات الطارئة التي تستدعي ذلك كالحروب، الأزمات الاقتصادية والسياسية، أو متابعة أوضاع استثنائية تمر بها إحدى الدول الأعضاء،.
- اجتماع قمة نصف سنوي Semi-Annual Summit وهو الاجتماع الذي تم الاتفاق عليه منذ عام 1999، رغم أن هذه الدورة تخلو من كافة الترتيبات البروتوكولية التي تتم عادة خلال الاجتماع السنوي، وإنما تخصص فقط لمناقشة المسائل الضرورية التي يحددها جدول أعمال الدول الأعضاء.

وعلى هذا الأساس يعتبر نظام المؤتمر السنوي الذي يجتمع من خلاله رؤساء الدول الست آلية بسيطة من أجل مراجعة القرارات التي تتخذ والسياسات المشتركة، إضافة إلى مناقشة المسائل المستجدة التي تهم أعضاء المجلس بشكل دوري وذلك بالمقارنة مع اتحاد المغرب العربي الذي ناذرا ما يجتمع[1].

ويضم المجلس هيئتان هما:

1-1 **هيئة تسوية المنازعات:** The Commission for the Settlement of Disputes بالرياض والتي تعتبر من الناحية النظرية بمثابة محكمة إقليمية عليا يتوجب عليها حل جميع المشاكل والخلافات بين الدول الأعضاء سواء تعلق الأمر بخلافات حدودية، أو بتفسير و تطبيق النظام الأساسي والحيلولة دون تفاقم هذه المشاكل[2]، إلا أنها من الناحية العملية لا تتمتع بأي صلاحيات، إذ يلاحظ أن كثير

[1])Reyadh Alasfoor, Op.Cit, P.39.

[2]) محمد نصر مهنا، المرجع السابق الذكر، ص.554.

من الخلافات الحدودية بين الدول الخليجية تم حلها بعيدا عن هذه الهيئة (*)، التي ظلت وظيفتها محصورة في إبداء الرأي في المسائل المعروضة أمامها [1].

2-1 هيئة المستشارين: The Consultative Commission التي تم إنشائها بموجب قرار المجلس الأعلى خلال اجتماعه الذي عقد بالكويت بتاريخ 22 ديسمبر 1997، مقرها سلطنة عمان وتتألف من 30 عضوا، تعين كل دولة خمسة من مواطنيها كأعضاء في هذه الهيئة لمدة ثلاث سنوات وتقتصر وظيفتها على النظر في المسائل التي تطرح أمامها من قبل المجلس الأعلى[2].

أخيرا يتبع المجلس الأعلى العديد من اللجان تتنوع بين لجان دائمة ومؤقتة، يعين أعضائها غالبا من بين مواطني الدول الأعضاء المختصين وأصحاب الخبرة حسب طبيعة كل لجنة [3].

2- المجلس الوزاري: The Ministerial Council والذي يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو غيرهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى على أن يعقد اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر بحضور ثلثا الدول الأعضاء، كما يجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر [4] .

من جهة ثانية تشمل اختصاصات هذا المجلس اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، على أن تحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الأعلى للموافقة عليها بشكل نهائي، تعيين الأمناء المساعدين للأمين العام واعتماد التقارير الدورية، الأنظمة

(*) عرفت أقطار مجلس التعاون الخليجي العديد من الخلافات والنزاعات الحدودية منذ استقلالها أبرزها: الخلاف القطري البحريني حول جزر "حوار" والذي استمر منذ استقلال الدولتين إلى غاية تسويته عام 2001 من طرف محكمة العدل الدولية، الخلاف السعودي القطري بين عام 1965 إلى غاية عام 2000 بعد جولات عدة من المفاوضات الثنائية،...الخ، لمزيد من التفاصيل انظر: نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية و العلاقات الخارجية 1990-2005**،المرجع السابق الذكر، ص ص. 316-328 .

[1]) محمد نصر مهنا ، المرجع السابق الذكر، ص.559.

[2])Reyadh Alasfoor , Op.Cit ,P.38

[3]) الشريدة عبد المهدي ، المرجع السابق الذكر ، ص. 107.

[4]) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل** ، المرجع السابق الذكر، ص.150.

واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية [1]، كما يمكن له أن يبدي مواقف تخص الدول الأعضاء إضافة إلى إصدار بيانات بشكل دائم تخص السياسة الخارجية المشتركة للمجلس[2].

3- الأمانة العامة: The Secretariat-General مقرها الرياض وتتشكل من جهاز إداري يرأسه الأمين العام[*] الذي يقوم بمهام ووظائف متعددة، ويتم تعيينه من طرف المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ويعمل إلى جانب الأمين العام أربعة أمناء مساعدين[*] في مجال الشؤون السياسية الشؤون الاقتصادية، الشؤون العسكرية، ليتم ابتداء من عام 2004 استحداث منصب أمين عام مساعد للشؤون الأمنية، إضافة إلى العديد من الموظفين والذين يتجاوز عددهم 300 موظف أغلبهم يعملون في المجال الاقتصادي[3] .

وتتلخص مهمة الأمانة العامة للمجلس في إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق ووضع الخطط وبرامج العمل المشترك، إضافة إلى إعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات إلى غير ذلك من المهام المدرجة في النظام الأساسي[4].

---

[1]) علي شفيق، المرجع السابق الذكر، ص ص.118- 120 .

[2])Reyadh Alasfoor, Op.Cit, P.40.

(*) مر على مجلس التعاون الخليجي خمس أمناء عامين هم على التوالي : الكويتي عبد الله يعقوب بشارة الذي تم تعيينه كأول أمين عام للمجلس عام 1981، وتم اختياره عرفانا لجهود أمير الكويت الذي عمل من أجل تعميق التعاون الخليجي واستمر في منصبه إلى غاية 1993، ليتم بعده تعيين الإماراتي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي بين 1993-1996، ثم السعودي جميل إبراهيم الحجيلان بين 1996-2001، القطري عبد الرحمان بن عطية بين 2001-2007 وأخيرا البحريني عبد اللطيف بن راشد الزياني منذ عام 2007.

(*) إلى جانب الأمناء المساعدين تضم الأمانة العامة مجموعة من اللجان والمكاتب المساعدة التي تم استحداثها منذ عام 1990 وهي لجنة شؤون الإنسان، البيئة، الشؤون القانونية، الشؤون المالية والإدارية، شؤون المعلومات، لجنة الحوار الاستراتيجي والمفاوضات، مكتب براءات الاختراع، مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق، يضاف إلى ذلك ممثلي مجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل وبعثة المجلس لدى الأمم المتحدة.

[3])Reyadh Alasfoor, Op.Cit, Pp.40-41.

[4]) انظر المادة 15 من النظام الأساسي للمجلس، الملحق رقم 01، ص.225.

المبحث الثاني: دور المجلس في مواجهة التهديدات الداخلية والإقليمية الراهنة

بناء على ما سبق ذكره يمكن أن ينظر لعملية تأسيس مجلس التعاون الخليجي بوصفها استراتيجية سياسية جماعية من أجل مواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة وحماية أمن ومصالح النخب الملكية في المنطقة، وبالتالي لم تكن هذه العملية مبنية على أسس تكاملية وظيفية تقوم على أساس الانتشار التدريجي من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا، بحيث تشارك في هذا المسار جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية إدراكا منها لأهمية التكامل الوظيفي.

لكن رغم ذلك يقع على عاتق الحكومات والمجلس كصيغة تعاونية ثلاث مسؤوليات كبرى تتمثل في: تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال المحافظة على مستوى مرضي من الرفاهية الحفاظ على الأمن الداخلي، وأخيرا رفع كفاءة هذه الدول في مجال الدفاع الخارجي ومواجهة كافة الأخطار المشتركة.

المطلب الأول : التعاون الأمني الداخلي Internal Security

على الرغم من إغفال النظام الأساسي للمجلس للمسألة الأمنية، إلا أن التعاون في هذا المجال بدأ منذ الاجتماع الأول لهذا المجلس والذي أشار بيانه الختامي إلى ضرورة العمل المشترك من أجل تحقيق أمن واستقرار المنطقة حتى تبقى خالية من كل النزاعات[1]، وذلك على أساس "وحدة وترابط أمن الدول الخليجية"، معتبرا أن " أي اعتداء على أي دولة منها هو مسؤولية جماعية.. وأن أي تدخل من قبل أي جهة كانت في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء هو تدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول"[2].

وبذلك تعمق هذا التوجه بشكل أكبر على خلفية الأحداث التي شهدتها بعض الأنظمة الخليجية ومنها على سبيل المثال: تعرض النظام البحريني إلى محاولة انقلابية عام 1981 من طرف بعض

---

[1])Christian Koch, Op.Cit, P.26.

[2]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الأمانة العامة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل والوحدة**، الرياض: مركز المعلومات، 2009، ص.149 .

العناصر الموالية لإيران، إضافة إلى التفجيرات التي شهدتها الكويت عام1983 ومحاولة اغتيال الأمير جابر أحمد الصباح عام 1985[1] .

وانطلاقا من ذلك أخذ وزراء الخارجية والداخلية في المجلس ينظرون إلى مسألة التعاون الأمني باهتمام شديد، من خلال تبادل البيانات والمعلومات حول نشاط الأجانب في المنطقة، فرض رقابة صارمة على التوجهات السياسية لبعض الجماعات الحزبية والفكرية المعارضة لأنظمة الحكم القائمة متابعة نشاط الخلايا الإرهابية، إضافة إلى تحركات الأحزاب الشيعية وبعض النخب الليبرالية [2] .

وتماشيا مع هذه الاستراتيجية، بادرت المملكة العربية السعودية إلى توقيع مجموعة من الاتفاقيات الأمنية الثنائية بينها وبين كل من البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر وسلطنة عمان في فيفري 1982 وهي الاتفاقيات التي تقضي بتبادل المعلومات الأمنية والتدريب المشترك لقوات الشرطة وتسليم المجرمين و الملاحقين أمنيا...الخ [3].

كما اتفق وزراء داخلية دول المجلس على ضرورة وضع اتفاقية أمنية شاملة تجمع جميع الدول الخليجية Comprehensive Security Agreement، وهو المقترح الذي تم رفضه من طرف الكويت بحجة تعارض مبادئ هذه الاتفاقية مع بعض الأعراف الدستورية في البلاد، خصوصا فيما يتعلق بالسماح للشرطة من أي بلد خليجي الدخول مسافة 20 كم داخل حدود البلاد الأخرى لإلقاء القبض على الأشخاص الملاحقين أمنيا والالتزام بتسليم المجرمين والمعارضين السياسيين [4] .

لكن رغم الرفض الكويتي أقر وزراء داخلية المملكة العربية السعودية، البحرين والإمارات العربية المتحدة هذه الاتفاقية في اجتماعهم الاستثنائي الذي عقد في مسقط بتاريخ 15 فيفري 1987، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض عام 1988، بينما تخلفت كل من سلطنة عمان إلى غاية عام 1995 بعد عقد العديد من الاجتماعات والنقاشات مع السلطان قابوس لإقناعه بأهمية

---

[1])Nur Çetinoglu , "The Gulf Cooperation Council (GCC) after U.S. led Invasion of Iraq: Toward a Security Community ?" ,2010,P.93. Retrived on:11-03-2013. <http://www.usak.org.tr/dosyalar/dergi/1HkIoNrpth5vqU0ye4di8g4vlfz20U.pdf>.

[2])Reyadh Alasfoor, Op.Cit, P.93.

[3]) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل** ، المرجع السابق الذكر، ص. 274 .

[4]) نفس المرجع، ص ص.275-276.

الترابط الأمني الخليجي، إضافة إلى قطر التي ظلت رافضة لهذه الاتفاقية احتجاجا منها على النزاع الحدودي بينها وبين البحرين والمملكة العربية السعودية إلى غاية عام1997 [1].

وأمام التحديات التي فرضتها أحداث 11 سبتمبر 2001 على المنطقة العربية وعلى العالم الإسلامي، أخذ وزراء الداخلية في المجلس بالتفكير في وضع اتفاقية جديدة هدفها مكافحة الإرهاب وعلى هذا الأساس وبعد تكليف لجنة من الخبراء لوضع تصور شامل لهذا المشروع وافق المجلس ممثلا في وزراء الداخلية على هذه الاتفاقية خلال اجتماعه الاستشاري السنوي المنعقد في الكويت في ماي 2004، وهو المشروع الذي اعتبره الأمين العام الأسبق للمجلس **عبد الرحمان العطية**، من أهم الانجازات الأمنية الخليجية الهادفة إلى رفع مستوى التعاون الأمني بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الأمنية حول مختلف نشاطات الجماعات المتطرفة في المنطقة تماشيا مع الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب في العالم[2] .

أخيرا تم التوقيع على اتفاقية أمنية جديدة ابتداء من عام 2012 خلال الاجتماع السنوي لوزراء الداخلية في المجلس، وذلك على اثر الأحداث التي شهدتها البحرين عام 2011 والمنطقة بشكل عام ورغم أنها مجرد اتفاقية معدلة للاتفاقية الأمنية الشاملة لعام 1987، إلا أن الكويت طالبت مرة أخرى بعرضها على مجلس الأمة الكويتي قبل الموافقة النهائية عليها [3].

المطلب الثاني: الدفاع والأمن الإقليمي الجماعي

أولا: العوامل المؤثرة في النظام الأمني الإقليمي الخليجي

فعلى الرغم من محاولة إقامة نظام أمني إقليمي في المنطقة منذ السبعينيات، إلا أن كافة المقترحات في هذا الصدد باءت بالفشل، إلى غاية قيام الحرب العراقية الإيرانية التي دفعت بالدول الخليجية إلى الإعلان خلال مؤتمر القمة المنعقد في الرياض عام 1981 إلى إمكانية التعاون العسكري فيما بينها، من أجل توفير الحماية العسكرية المشتركة من أي تهديد إقليمي محتمل [4].

---

[1])Reyadh Alasfoor ,Op.Cit, P.94.
[2])Ibid, P.96.
[3])Kristian Coates Ulrichsen, "Regional Security Cooperation in the Smaller Gulf States ", **Noref Policy Brief**, (November 2012), P.03.
[4])Reyadh Alasfoor ,Op.Cit ,Pp.110-111.

وبناء على ذلك ساهمت مجموعة من العوامل في تطور مفهوم النظام الأمني الإقليمي الخليجي خصوصا منذ التسعينيات أي بعد نهاية الحرب الباردة، أبرز هذه العوامل ما يلي:

-**انهيار الاتحاد السوفيتي:** الذي كان من نتائجه انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بأمن المنطقة الخليجية، في سياق نظام عالمي جديد أحادي القطبية وذلك بعد أن كانت هذه المنطقة مسرحا لصراع أمريكي سوفيتي غير مباشر، كما أنه ورغم تحسن العلاقات الروسية الخليجية خصوصا في الفترة الحالية لحكم الرئيس **فلاديمير بوتين** الذي تميزت سياسته الخارجية تجاه المنطقة بنوع من البراغماتية إلا أن ذلك لم ينهي حالة الشك من النوايا الروسية في ظل التحالف مع إيران، والمواقف الروسية المتشددة بعض الشيء في المنطقة العربية التي كثيرا ما تتعارض مع المواقف الخليجية[1] .

-**الاجتياح العراقي للكويت:** حيث شكل هذا الاجتياح بتاريخ 2 أوت 1990 تحديا أمنيا وسياسيا ليس فقط لدول المجلس وإنما للوطن العربي بأكمله، وذلك على إثر انقسام المواقف العربية بين مؤيد ومعارض للتوجه العراقي[2]، علاوة على انعكاساته السلبية السياسية، الأمنية والاقتصادية على أقطار مجلس التعاون الخليجي التي حاولت التحرك عبر مسارات مختلفة أهمها:

1-إعادة النظر في العلاقات الخليجية العربية[*] وذلك من خلال استعمال برنامج المساعدات الاقتصادية الموجه لهذه الدول، كورقة ضغط للحصول على التأييد العربي اللازم ضد العراق مما زاد من درجة الانقسام العربي [3] .

---

[1]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005** ، المرجع السابق الذكر، ص ص.39-42.

[2])Peterson ,J.E. , "The Future of Gulf Security After the Kuwait War " , Op.Cit,P.132.

([*]) بالتوازي مع اعلان مجلس الامن عن حملة دولية من أجل تحرير الكويت تنوعت مواقف الدول العربية بين رافض لهذا التدخل ممثلة في ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، دول امتنعت عن التصويت ممثلة في: اليمن والجزائر ودول أبدت تحفظها على القرار مثل السودان والأردن وتونس التي غابت عن التصويت، انظر بهذا الخصوص:
Elie Chalala , " Iraq's Invasion of Kuwait Exposes Political And Social Contradictions" in: The Arab World Essays on Arab Politics and Culture" , **Middle East Focus** , vol 50,Pp.50-56. Retrived on: 22-04-2013.
<http://homepage.smc.edu/chalala_elie/documents/ArabReaction.pdf>

[3]) محمد سالم عبيد المزروعي، **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات**، ط01، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004، ص .55.

2-محاولة دول المجلس وضع تصور أمني شامل على ضوء الأخطار الفعلية التي تهددها، وهو الأمر الذي تطلب زيادة الاعتماد الأمني والعسكري المتبادل بينها على الرغم من المصالح الاستراتيجية لكل دولة وذلك من خلال ما يلي:

- الانخراط في معاهدات أمنية مع الدول الغربية التي أثبتت قوتها العسكرية فعاليتها خلال حرب الخليج الثانية، نتيجة ضعف القدرات الدفاعية الذاتية لدول المجلس وانعدام تصور أمني موحد بينها، مما اضطرها إلى الاستعانة بالمساعدة العسكرية الأجنبية [1].
- إقامة حلف عسكري يضم الأقطار الخليجية إضافة إلى مصر وسوريا، باعتبارهما من الدول العربية التي شاركت خلال الحرب على العراق، وذلك من خلال ما سمي بميثاق دمشق الذي تم توقيعه في مارس1991 بهدف توفير الحماية العسكرية العربية للأراضي الخليجية والدفاع عنها حال تعرضها لأي عدوان [2].

وهي الخطوة التي اعتبرها الباحث **جوزيف كوستنر** Joseph Kostiner بمثابة فرصة تاريخية تم إهدارها من طرف هذه الدول من أجل تطوير النظام الأمني الإقليمي، بعيدا عن التبعية والهيمنة الأمنية الأمريكية بعد أن تراجعت عن هذا المشروع الهام بدءا من عام 1992، نتيجة تفاقم النزعات الحدودية الخليجية والتي وصلت إلى حد المواجهة العسكرية بين البعض منها، إضافة إلى استمرار التدخل الخارجي في شؤونها مما جعل من مسألة التوافق حول الأمن الموحد في المنطقة أمرا شبه مستحيل[3].

-**هجمات 11 سبتمبر 2001:** وهي الأحداث التي أعطت المبرر للمحافظين الجدد Neoconservatives في الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث تغييرات جوهرية في الاستراتيجية الأمنية والسياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي نتج عنه موجة من الأعمال العسكرية ضد العالم الإسلامي والعربي، أهمها:

-الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2001 .

---

[1]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية1990-2005**، المرجع السابق الذكر، ص.114 .

[2])Joseph Kostiner, Op.Cit, P.123.

[3])Ibid, P.124.

- الحملة الأمريكية على العراق عام 2003 .

وفي هذا السياق ظهرت بعض الخلافات بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية حول المسألة العراقية، فرغم التسهيلات المقدمة من جانبها للجيش الأمريكي إلا أن التحفظ الرئيسي لها لم يكن بسبب رفض الحملة في حد ذاتها بدافع التضامن العربي، وإنما كان السبب وراء تحفظها التخوف من إمكانية انهيار المنظومة الأمنية الإقليمية، وبالتالي تمكين إيران من الهيمنة على المنطقة و زيادة النفوذ الشيعي في العالم العربي بعد انهيار نظام طالبان وانهيار نظام صدام حسين [1] .

ثانيا: التعاون الدفاعي و العسكري

فعلى الرغم من تأكيد الدول الخليجية أن هذا المجلس ليس منظمة عسكرية، إلا أن أحد المجالات الأساسية للتعاون الخليجي هو المجال الدفاعي والعسكري، الذي بدء منذ مؤتمر القمة المنعقد في البحرين عام 1982 أين أقرت الحكومات الخليجية مجموعة من الأهداف المعلنة، أهمها:

- مراجعة التنسيق العسكري بين الدول الأعضاء في المجلس.
- العمل من أجل إنشاء قوة وقيادة عسكرية خليجية موحدة.
- توحيد مصادر السلاح وإقامة صناعة عسكرية خليجية.
- وضع نظام دفاعي جوي موحد [2].

وعلى هذا الأساس أنشئت هذه الدول قوة عسكرية مشتركة عام 1983 أطلق عليها " **قوات درع الجزيرة**" Peninsula Shield مقرها منطقة حفر الباطن في شمال شرق المملكة العربية السعودية بمدينة الملك خالد العسكرية، والمكونة من عشرة ألاف جندي أغلبهم من الجيش السعودي [3].

لكن رغم ذلك ظل هذا الجهاز بمثابة نواة عسكرية صغيرة غير قادرة على توفير الحماية لدول المجلس، التي اضطرت إلى طلب الحماية الأجنبية لحماية السفن الخليجية وناقلات النفط خلال

[1])Muhammad Abdul Ghaffar,"Regional and International Strategy for Gulf Security :A Perspective on the Driving Forces of Strategic Conflict and the Regional Response" , **Research Paper**,Center for Strategic International and Energy Studies, Bahrain, (December 2012),P.03 .

[2])Reyadh Alasfoor ,Op.Cit, P.115.

[3])Neil Partrick, Op.Cit,P.15.

الحرب العراقية الإيرانية، ثم فيما بعد مواجهة الغزو العراقي للكويت الذي مثل أول اختبار تفشل معه نظرية الأمن الجماعي وكافة الاستراتيجيات العسكرية الخليجية.

ولهذا أكدت جميع المؤتمرات التي تلت حرب الخليج الثانية ومنها مؤتمر القمة الحادية عشرة المنعقد في الدوحة بتاريخ 25 ديسمبر 1990 والمؤتمر المنعقد في الكويت في مارس1991، على ضرورة تطوير الإجراءات الخليجية الأمنية والدفاعية بما يكفل حماية الأمن القومي لكل دولة والأمن الإقليمي للمجلس رغم أنها ظلت مجرد وعود [1].

خصوصا وأن الخلاف الخليجي حول قوات درع الجزيرة، استمر منذ المشاورات الأولى التي مهدت إلى إنشاء هذا الجهاز العسكري، أين رفضت سلطنة عمان المقترح السعودي بتقسيمها إلى فرقتين ونشرها على الحدود الجنوبية الغربية والشمالية الشرقية للمملكة وذلك لاعتقادها بأن هذه الخطوة ستشكل تحديا عسكريا لإيران.

وهو ما يبرز حجم الاختلاف بين الدول الأعضاء في المجلس، خصوصا حول طبيعة ومهام هذه القوات، لذلك أصرت كل من سلطنة عمان، الكويت والإمارات العربية المتحدة على انتقال هيكل القيادة من المملكة العربية السعودية إلى البلد المضيف عند دخول هذه القوة أراضي أحد الدول الأعضاء في المجلس.

ولهذا السبب يعتقد الباحث في مجال الدراسات العسكرية والشؤون الأمنية **انوتوني كوردسمان** Cordesman Anthony، أن التحدي الرئيسي الذي يواجه دول مجلس التعاون اليوم يتمثل في الفجوة الواضحة والاختلال بين القوة العسكرية الصغيرة (كما يوضح ذلك الجدول رقم 02) والصفاقات التسلحية الكبيرة في ظل إحجامها عن بناء قوة عسكرية إقليمية فعالة، وبالتالي فإن هذا الرفض الخليجي للتكامل الأمني والدفاعي يظهر فشل المجلس على الأقل في تحقيق الأهداف الأمنية والعسكرية التي قام من أجلها[2] .

[1])Christian Koch, Op.Cit, Pp.26-27.
[2])Roby C. Barrett, Op.Cit, Pp.11-12.

جدول رقم (02): حجم القوة العسكرية (بالآلاف) لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة مع العراق و إيران بين 1993-2010.

	إيران	العراق	السعودية	البحرين	الكويت	عمان	قطر	الإمارات
1990	504.000	1.000.000	102.500	6.000	20.300	29.500	7.500	44.000
1993	528.000	382.500	157.000	6.150	11.700	35.700	7.500	54.000
2000	545.600	429.000	162.500	11.000	15.300	41.500	11.800	64.500
2003	350.000	389.000	199.500	11.200	15.500	39.700	12.400	41.500
2004	540.000	33.000	150.000	11.200	15.500	39.700	12.400	50.500
2006	545.000	134.700	199.500	11.200	15.500	39.700	12.400	50.500
2008	545.000	165.700	214.500	8.200	15.500	40.600	11.800	51.000
2010	523.000	191.957	233.500	8200	15.500	42.600	11.800	51.000

Source:Anthony H. Cordesman , "The Gulf Military Balance In 2010" ,**Working Paper**, Center for strategic et international studies ,(22 April 2010) ,P.15.

وإضافة إلى غياب الإرادة السياسية لتحقيق التكامل الأمني والدفاعي في المنطقة، هناك العديد من الأسباب التي أعاقت المجلس عن تطوير نظام الأمن الجماعي والتعاون العسكري بين أعضائه أبرزها: مسألة تنويع مصادر التسلح الذي يقلل من أهمية التكامل الدفاعي على المستوى الفني ويعيق عملية الاندماج والانسجام بين الأسلحة المشتركة [1].

وفي هذا السياق تفيد بعض التقارير أنه وخلال الفترة الممتدة بين 1996-2006 استلمت دول المجلس أسلحة من مصادر عسكرية متعدد بلغت قيمتها الاجمالية نحو21.537 مليار دولار، حسب الترتيب التالي: الاتحاد الأوروبي بما قيمته 10.576 مليار دولار، الولايات المتحدة الأمريكية ب 9.972 مليار دولار، روسيا 404 مليون دولار، الصين 89 مليون دولار ودول أخرى بصفقات قدرها 496 مليون دولار [2].

لذلك وإدراكا من هذه الدول لبطء عملية الترابط الأمني والعسكري بينها، حاولت منذ مطلع هذه الألفية وضع آليات عسكرية جديدة، أهمها: اتفاقية الدفاع المشترك التي تم إقرارها خلال الدورة الحادية

[1]) نايف علي عبيد ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، المرجع السابق الذكر، ص. 310.

[2]) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، " الوضع الاستراتيجي في الخليج: دراسة استشرافية 2025 "، ورقة مقدمة إلى منتدى التنمية ، المنامة، 8-9 فيفري 2008، ص.12.

والعشرين في المنامة شهر ديسمبر 2000 والتي تتضمن التعهد بتقديم المساعدات العسكرية إذا ما تعرضت أي دولة للتهديد [1].

إلى جانب الآلية الأمنية التي تم إقرارها خلال مؤتمر القمة المنعقد في الكويت عام 2009 والتي تقوم على الربط الآلي للقيادات المركزية لقوات الدفاع الجوي والبحري في كل الدول الأعضاء، وذلك عن طريق نظام دفاع صاروخي جد متطور يتم الحصول عليه وتشغيله بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على مشروع تأسيس قوة بحرية إقليمية مشتركة مستقبلا تكون مهمتها الإشراف على أمن المياه الإقليمية، التدخل في حالة الكوارث الطبيعية وضمان حرية الملاحة البحرية في الخليج العربي[2].

ثالثا: مبررات التدخل العسكري الخليجي في البحرين – مارس 2011 –

قبل التدخل العسكري لدرع الجزيرة في البحرين لم يتم نشر هذه القوة إلا مرة واحدة، عندما جرى إرسالها إلى الكويت كتعبير عن التضامن الخليجي معها على خلفية الهجوم الإيراني على شبه جزيرة الفاو في الثالث من مارس 1986 .

وبهذا ومنذ ذلك التاريخ لم يكن بوسع المجلس تفعيل هذه القوة إلى غاية مارس2011 أين شكلت الأزمة السياسية التي شهدتها البحرين والمستمرة منذ ذلك الحين، تحديا كبيرا أمام النظام الملكي البحريني[3]، ومن ورائه الأنظمة الخليجية الأخرى وهو المبرر الرئيسي الذي دفع بدول المجلس إلى التدخل العسكري السريع في هذا البلد بناء على طلب من الحكومة البحرينية.

ووفقا لذلك تم إرسال قوات عسكرية خليجية، قوامها ألفا جندي من المملكة العربية السعودية، 500 جندي من الإمارات العربية المتحدة و 250 جنديا من الكويت، فيما رفضت كل من سلطنة عمان وقطر المشاركة في هذه العملية [4] .

---

[1])Neil Partrick , Op.Cit, P.14.

[2])Muhammad Abdul Ghaffar , Op.Cit,P.22.

[3])Silvia Colombo , " The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression" ,**Working Papers,** IAI ,(12 /09 March 2012),P.07.

[4])حسن علي رضي، " أحداث البحرين الأزمة و المخرج" ، **منتدى التنمية** 1-2 مارس 2012، ص.20، على الرابط: <http://www.araa.ae/data/contents/uploads/Jakomo_Lotishyani/pdf>، [ت. ت] ، بتاريخ: 14-04-2013.

ولذلك يؤكد بعض الباحثين على التحول في المهام الوظيفية لهذه القوة منذ أن عبرت جسر الملك فهد الرابط بين المملكة العربية السعودية والبحرين، في وقت كان يعتقد فيه أنه تم إنهاء مهامها نهائيا منذ العام 2005 حيث تحولت وظيفتها من الدفاع الخارجي إلى الحفاظ على أوضاع الأمن الداخلي للأنظمة الملكية الخليجية واستقرارها، ولهذا السبب يرى هؤلاء أن تأسيس المجلس لم يكن من أجل مواجهة الأخطار الخارجية كما يروج لذلك، ولكن من أجل التعاون ضد التهديدات المحلية التي يمكن أن تتعرض لها الأنظمة الملكية في أي لحظة خصوصا فكرة الانتفاضات الشعبية.

لكن من جهة ثانية ورغم هذا التدخل إلا أن كثير من الباحثين يعتقدون أن الآليات العسكرية للمجلس ما زالت جد ضعيفة في ظل سيادة منطق الشك بين الدول الأعضاء والتبعية الأمنية لأطراف خارجية، صعوبة تحقيق ما يسميه كارل دويتش " المجتمع الأمني التعددي"، والسعي بدلا من ذلك إلى خلق تأثير إعلامي واضح يتم من خلاله تصوير المجلس دائما على أنه تكتل أمني واحد وأن جهازه العسكري جد قوي [1].

إضافة إلى تخوف بعض الدول الخليجية خصوصا الكويت، قطر و الإمارات العربية المتحدة من خطوة التكامل الأمني والدفاعي الخليجي، نتيجة التخوف من إمكانية هيمنة المملكة العربية السعودية عليها بشكل كلي [2].

وهو الأمر الذي جعل الباحث **اريك باترسون** Erik R. Peterson ينوه بأن نجاح التجربة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي، تتطلب من الدول الأعضاء التركيز أكثر على مسائل السياسة الدنيا (الاقتصادية) بدلا من مسائل السياسة العليا التي ترتبط غالبا بمسألة السيادة.

المطلب الثالث: الدور الدبلوماسي للمجلس في احتواء الأزمات الإقليمية

أولا: أهمية ومقومات الدبلوماسية والسياسة الخارجية الخليجية

تأتي أهمية التطرق إلى الدبلوماسية والسياسة الخارجية للمجلس بالنظر إلى الدور الذي أصبحت تؤديه الدول الخليجية من أجل التغيير والتأثير في مجريات الأحداث السياسية والأمنية الواقعة في محيطها الإقليمي، خصوصا ما يجري في باقي الدول العربية، وذلك على الرغم من استمرار الخلافات

[1])Simon Henderson, "The New Pillar : Conservative Arab Gulf States and U.S. Strategy" , **Policy Papers**, Washington Institute for Near East Policy, No.58 , (2003), p.46.
[2])Ibid, P.47.

فيما بينها واستمرار تمسكها بمبدأ السيادة القطرية في العديد من المجالات ووجود بعض الفوارق في المحددات العامة للسياسة الخارجية لكل بلد [1] .

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى تلك الجهود والأنشطة المكثفة التي ظهرت مع ما أصبح يعرف بثورات الربيع العربي سواء على الساحة الإقليمية أو العالمية، بشكل جعل من هذه الدول تتصدر النظام الإقليمي العربي بدون منازع ، في وقت تراجعت فيه المساعي الدبلوماسية والسياسة الخارجية للعديد من الدول العربية الأخرى في مقدمتها الجزائر، مصر وسوريا [2].

وعلى هذا الأساس أصبحت الدول الخليجية تسعى بكل إمكاناتها المالية وعلاقتها الإقليمية والدولية من أجل ممارسة نفوذ سياسي أكبر في المنطقة العربية، والانتقال بهذا النفوذ من دائرة التأثير الاقتصادي في المجالين النفطي والمالي، إلى مستوى إعادة تشكيل الخريطة السياسية والأمنية للمنطقة بما يتماشى ومصالحها القومية، وفقا لمساعي جماعية وأخرى فردية تختلف أدواتها باختلاف حجم وثروة كل دولة في المجلس.

حيث ساهم في تزايد هذا الدور الريادي غير المسبوق حسب الباحث **محمد عبد الغفار** جملة من الأسباب الموضوعية، أبرزها: تراجع دور السياسة الخارجية الأمريكية منذ العام 2008 نتيجة انشغالها ببعض المسائل الطارئة التي أصبحت تحظى باهتمام أكبر لدى الرأي العام الأمريكي ومنها أزمة الرهن العقاري، الأزمة الاقتصادية العالمية، الخسائر الأمريكية في حربها على الإرهاب في أفغانستان الانسحاب الأمريكي من العراق [3].

أما البعض الأخر فيعتبر أن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الدور فيكمن في السعي من أجل الحفاظ على المصالح الاقتصادية والاستثمارات الخليجية الكبيرة في البلدان العربية والتي تتجاوز قيمتها مئات المليارات من الدولار، وعلى وجه التحديد مصالح المملكة العربية السعودية التي ظلت إلى غاية السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرون المحور الرئيسي لصنع السياسة الخارجية الخليجية بما لها من علاقات متينة إقليميا ودوليا وبما لها من نفوذ على الساحة العربية.

وبذلك تتحكم في السياسة الخارجية الخليجية عدة عوامل أهمها :

---

[1])Roby C. Barrett, Op.Cit, P.10.

[2])Cono Giardullo, "The Gulf Cooperation Council as a New Regional Power: Time for the EU to Propose a Strategic Partnership" , **working paper** ,Bruges Regional Integration & Global Governance ,Papers.03 , (2012), P.08.

[3])Muhammad Abdul Ghaffar , Op.Cit,P.12.

-**التغير الجيلي:** Generational Change الذي بدأ منذ منتصف التسعينيات بوصول جيل جديد من السياسيين والقادة إلى الحكم في هذه الدول، أبرزهم الأمير القطري **حمد بن خليفة ال ثاني** ومن بعده الأمير **تميم بن حمد**، ووصول **حمد بن عيسى أل خليفة** إلى الحكم في البحرين و**خليفة بن زايد ال نهيان** لرئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب العديد من الأمراء من أسرة ال نهيان و **أل مكتوم** المعروفين بنفوذهم السياسي والاقتصادي العالمي، أمثال حاكم إمارة دبي **محمد بن راشد ال مكتوم** و **محمد بن زايد أل نهيان** وزير الخارجية الإماراتي وغيره من الأمراء، اللذين استفادوا جميعهم من المستوى التعليمي العالي في الدول الغربية خصوصا في التخصصات العسكرية والاقتصادية علاوة على الخبرة السياسية الناجمة عن تحمل المسؤولية والقيادة في سن مبكرة.

ورغم عدم استفادة كل من الكويت، سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية من مزايا هذا التعاقب والانتقال الجيلي، وبالتحديد في المملكة العربية السعودية التي ظل يحكمها الجيل الأول **(** السدريين**)** من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمان ال سعود، إلا أنه من الناحية السياسية العملية يقف خلف هؤلاء القادة مجموعة من المستشارين والخبراء في كل المجالات، أهمهم العديد من أمراء عائلة أل سعود أمثال الأمير **الوليد بن طلال** أحد كبار رجال الأعمال في العالم، **بندر بن سلطان** رئيس جهاز المخابرات السعودي و **محمد بن نايف** وزير الداخلية وغيره من الأمراء الأخرين [1].

-استعمال ما يسميه جوزيف ناي القوة الناعمة " Soft Power" بمعنى القدرة على إقناع الآخرين والتأثير فيهم، من خلال الترويج للنموذج الخليجي باعتباره نموذجا للانفتاح الاقتصادي، السياحي الثقافي والديني، إضافة إلى استعمال كافة الوسائل والأدوات الثقافية والإعلامية من أجل تحقيق أغراض سياسية، تماما مثلما فعل أمير دولة قطر حمد بن خليفة الذي استطاع وعلى مدار سنوات توظيف شبكة الجزيرة للأخبار منذ عام 1996 لخدمة مصالح بلاده السياسية والأمنية في المنطقة وذلك في مواجهة محطات إخبارية عالمية على غرار CNN الأمريكية التي غطت حرب الخليج الثانية و شبكة BBC البريطانية.

إضافة إلى توظيف مجموعة من القنوات السعودية أهمها: قناة العربية للأخبار ومجموعة MBC التي ترجع في ملكيتها للأمير الوليد بن طلال، من أجل تحقيق وخدمة مصالح الأسرة السعودية

[1])Kristian Coates Ulrichsen , "Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring" ,Op.Cit ,P.09.

الحاكمة، وهو نفس النهج الذي أخذت به أسرة أل نهيان في الإمارات العربية المتحدة من خلال العمل على توفير التمويل للعديد من المحطات الإخبارية العالمية والإقليمية، في مقدمتها محطة سكاي للأخبار العربية Sky News Arabia .

–التوظيف الدبلوماسي للوفرة المالية الخليجية، باستعمال الفائض المالي الكبير لدى هذه الدول من أجل استضافة وتنظيم المؤتمرات ذات الطابع الدولي والإقليمي في كافة المجالات العلمية، الدينية الاقتصادية والسياسية، كآلية لعرض التوجهات الخليجية ومحاولة التأثير في أهم القضايا الإقليمية، أو بغرض الحصول على الدعم الدولي للجهود الخليجية المختلفة وبذلك يعتبر هذا التوظيف المالي في كثير من الأحيان السبب الرئيسي في نجاح بعض هذه المؤتمرات وكافة جهود الوساطة الخليجية المتعددة [1].

ثانيا: نموذج التدخل العسكري والدبلوماسي الخليجي في ليبيا عام 2011

حيث تعتبر الثورة الليبية لعام 2011 والتي أسقطت حكم العقيد معمر القذافي بعد أكثر من أربعة عقود من الحكم، من أبرز الحالات التي ازداد معها النشاط الدبلوماسي الخليجي في المنطقة، بل يمكن القول النموذج الوحيد الذي أسفر عن مشاركة عسكرية خارجية لدول المجلس منذ تأسيسه وبالتحديد مشاركة قطر والإمارات العربية المتحدة خلال التدخل العسكري في ليبيا إلى جانب حلف شمال الأطلسي.

وفي هذا السياق يشبه بعض الباحثين قدرة الدولتين على قيادة النظام الإقليمي الخليجي وسرعة الاندماج والدور الإقليمي والعالمي لهما، بسرعة النمو الهائلة التي حققتها كل من الصين والهند منذ الثمانينيات في المجال الاقتصادي خصوصا وأن كل المؤشرات توحي بأن هذا الدور سيزداد مستقبلا على الرغم من الحجم السكاني والعسكري الصغير لهذه الإمارات الخليجية، أو كما يسميها **جيمس باترسون** J.E. Peterson بالدول المجهرية Micro-State التي تتفوق دبلوماسيا و اقتصاديا على دول أكبر منها حجما [2].

[1])Kristian Coates Ulrichsen, "Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring" ,Op.Cit,Pp.10-11.
[2])Ibid,Pp.07-08.

وبذلك أظهرت هذه الأزمة ومنذ بدايتها الرغبة الخليجية المشتركة للإطاحة بالرئيس معمر القدافي المعروف بعدائه الشديد لهذه الأنظمة، وذلك على الرغم من التنافس المستمر بين بعض الدول الخليجية من أجل توجيه وقيادة السياسة الخارجية للمجلس.

وعلى هذا الأساس كثفت هذه الدول بدءا من فيفري 2011 اتصالاتها بجميع الدول العربية من أجل إقناعها بضرورة إصدار قرار عربي مشترك يقضي بتعليق عضوية ليبيا في جامعة الدول العربية كخطوة أولى، أعقبها نجاح الدبلوماسية الخليجية شهر مارس 2011 في هندسة إعلان عربي مشترك موجه لأعضاء مجلس الأمن الدولي من أجل فرض حظر جوي على ليبيا No Fly Zone [1].

وإلى جانب التحرك الدبلوماسي على مستوى جامعة الدول العربية ومجلس الأمن لعبت هذه الدول دورا بارزا في توفير الدعم المالي واللوجستي للمعارضة الليبية في حربها على نظام الرئيس معمر القذافي، أين ساهمت الحكومة القطرية في تمويل هذه المعارضة بنحو 500 مليون دولار من مجموع 3.2 مليار دولار قيمة المساعدات الدولية لليبيا خلال تلك الفترة[2].

إضافة إلى مختلف الجهود التي بدلتها حكومة الإمارات العربية المتحدة وفي مقدمتها توفير جزء من الدعم المالي الدولي للمعارضة واستضافة العديد من اللقاءات والمؤتمرات الخاصة بليبيا، أهمها: اجتماع ممثلي القبائل الليبية شهر ماي 2011، وأخيرا الدفع نحو تعيين **عبد الرحيم الكيب** الخبير في معهد أبو ظبي للنفط من أجل تولي رئاسة الحكومة الانتقالية الليبية خلال الفترة التي أعقبت مقتل العقيد معمر القذافي [3].

ثالثا: المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية (2011-2012)

بالتزامن مع الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية، خرجت العديد من المظاهرات في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية منددة بالاستبداد والفساد الكبير الذي تميز به نظام الرئيس اليمني **علي عبد الله صالح**، وهي المظاهرات التي دعا من خلالها المتظاهرون إلى إسقاط هذا النظام كأحد الشعارات

[1])Uzi Rabi ,Chelsi Mueller, "Saudi Arabia, Qatar and the Syrian Uprising" , **TelAviv Notes** , Moshe Dayan Center ,Vol.6, No.17 , (10 September 2012) , P.03.
[2])Cono Giardullo, Op.Cit, P.09.
[3])Kristian Coates Ulrichsen, "Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring" ,Op.Cit, P.13.

الرمزية المستخدمة في جميع أنحاء العالم العربي [1]، ورفض جميع المقترحات المقدمة من طرف السلطة الحاكمة من أجل إحداث انتقال تدريجي للسلطة خلال فترة انتقالية بالتوافق مع المعارضة الرئيسية بزعامة القائد العسكري **علي محسن الأحمر** لإحداث الإصلاحات الدستورية اللازمة [2] .

ونظرا للهاجس الأمني الذي ظل يسيطر على دول المجلس، جراء تصاعد موجة العنف والآثار الأمنية المحتملة التي قد تتركها قيام حرب أهلية في هذا البلد مما سيعيد المنطقة إلى فترة الحرب الانفصالية بين اليمن الشمالية والجنوبية، حاولت دول المجلس منذ بداية هذه الأزمة إيجاد حلول تفاوضية بين جميع الأطراف اليمنية وذلك لإنهاء حالة العنف والاضطراب ومن جهة ثانية الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، خصوصا بعد أن أدركت النخب الخليجية الحاكمة صعوبة استمرار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في منصبه كرئيس للجمهورية لليمنية[3].

انطلاقا من ذلك جاء التحرك الخليجي في اليمن مدفوعا بعدد من الأسباب، أهمها:

- النشاط الكبير الذي يتمتع به تنظيم القاعدة اليمني والذي جعل من المملكة العربية السعودية الدولة الأكثر تضررا في المنطقة، في ظل الاستهداف المتكرر لمصالحها الداخلية والخارجية إلى الحد الذي وصل إلى محاولة اغتيال نائب وزير الداخلية السعودي محمد بن نايف شهر سبتمبر 2009، وهو ما يجعل من الاستقرار في هذا البلد أولوية بالنسبة إلى النظام السعودي لتفادي سيناريو ظهور أفغانستان ثانية على حدودها الجنوبية [4].
- الروابط الثقافية والاجتماعية المتأصلة والعلاقات القبلية المتشعبة بين أمراء وشيوخ الدول الخليجية والقبائل اليمنية الرئيسية.

وعلى هذا الأساس بدأت دول المجلس نشاطها الدبلوماسي بتنظيم ما سمي بمنتدى أصدقاء اليمن بالتنسيق مع الحكومة البريطانية، وذلك بهدف وضع استراتيجية تقوم على تقديم الدعم المالي

---

1)Edward Burke, "One Blood and One Destiny'? Yemen's Relations with the Gulf Cooperation Council **" ,Working Paper**, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, and Associate Fellow, Chatham House,Middle East and North Africa Programme, (2012) , P.02.

2)Ginny Hill ,Gerd Nonneman, "Yemen, Saudi Arabia and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests and Regional Diplomacy" ,**Briefing Paper** , (May 2011) , P.03

3)Silvia Colombo, Op.Cit, P.09.

4)Edward Burke, Op.Cit ,Pp.03-06.

والاقتصادي اللازمين لمساعدة الشعب اليمني من أجل تجاوز الأوضاع الاقتصادية الخطيرة التي يمر بها [1].

ومن تم عملت هذه الدول وبالتحديد المملكة العربية السعودية بكافة إمكاناتها البشرية والمادية للوصول إلى حل سلمي لهذه الأزمة مستعملة في ذلك كافة وسائل الضغط والإقناع، غير أنه ورغم الدور الهام الذي لعبته الحكومة السعودية في تنظيم اللقاءات التي كانت تجمع السلطة والمعارضة اليمنية، إلا أن المبادرة الخليجية نحو اليمن تم وضعها والاتفاق حولها بمشاركة جميع الدول الخليجية الأخرى[2].

وبذلك استطاعت دول المجلس وبعد ستة اشهر من الجهود الدبلوماسية، الضغط على الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من أجل التوقيع على المبادرة الخليجية، التي تضمنت العديد من الإجراءات أهمها: التنحي عن الحكم وانتقال السلطة إلى نائبه **منصور هادي عبد ربه** لفترة انتقالية إلى غاية تنظيم انتخابات رئاسية جديدة، إضافة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وغيرها من الإجراءات.

لكن وعلى الرغم من هذه الجهود تم الاعتراض من طرف بعض الحركات الثورية على الحصانة والضمانات السعودية المقدمة للرئيس علي عبد الله صالح، إضافة إلى عدم تعرض هذه المبادرة لمسألة وآليات الانتقال الديمقراطي في اليمن مكتفية بكيفية الحفاظ على الاستقرار في المنطقة[3].

رابعا: الدور الخليجي في ظل الأزمة السورية الراهنة

على خلاف المبادرة الخليجية نحو اليمن التي أنهت حالة العنف بشكل مؤقت، تميزت المواقف والتحركات الخليجية في بداية الأزمة السورية الراهنة، بنوع من الحذر نظرا لصعوبة تقييم التكاليف الأمنية والاستراتيجية الناجمة عن إسقاط النظام السوري بقيادة الرئيس **بشار الأسد.**

1)Silvia Colombo ,Op.Cit,Pp.04-05.
2)Ibid, Pp.10-11.
3)Cono Giardullo,Op.Cit, P.10.

ولهذا السبب دعت هذه الدول في بداية الأمر إلى ضرورة الحوار بين جميع الأطراف المتنازعة قبل أن يتغير موقفها تبعا لتغير النظرة السورية نحوها، بعد اتهامها بالوقوف وراء تسليح المعارضة وتأجيج الصراع الطائفي في المنطقة[1] .

1- عوامل وأهداف السياسة الخارجية الخليجية تجاه الأزمة السورية

كغيرها من الأزمات تتحكم في الدبلوماسية الخليجية العديد من العوامل أبرزها:

- معارضة الفكر البعثي القومي القائم في سوريا.
- الوقوف في وجه المد الشيعي وهيمنة الطائفة العلوية على السلطة.
- رفض التحالف السوري الإيراني والتدخل في الشؤون اللبنانية، وهي الأسباب التي جعلت من هذه الدول تبحث عن مبررات للتدخل في الشؤون السورية.

خصوصا وأن الدبلوماسية الخليجية تجاه سوريا قبل عام 2011 كانت محل تساؤل حول حجم التنسيق بين جميع أعضاء المجلس، وذلك نظرا للتناقض في المواقف والاختلاف في العلاقة مع النظام السوري، منذ أن تم اتهام سوريا بالضلوع في عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق **رفيق الحريري**، بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي تميزت علاقتها مع الحكومة السورية بالتوتر الشديد، وبين قطر التي أخذت في الاقتراب أكثر من المحور السوري الإيراني سياسيا و اقتصاديا[2].

لكن رغم ذلك أدت الأزمة السورية الراهنة إلى مزيد من التنسيق في المواقف والسياسة الخارجية لدول المجلس وذلك نتيجة وجود أهداف مشتركة أهمها:

- إعادة التوازن الإقليمي بين إيران ودول المجلس، خصوصا وأن ضعف التأثير الخليجي في الشأن العراقي يمكن أن يعوض في سوريا.

[1])Emile Hokayem, "The Gulf States and Syria" ,**Peace Brief ,** No.116, (30 September 2011), P.01. Retrived on :12-005-2013.
<http://www.usip.org/sites/default/files/resources/PB%20116.pdf>.
[2])Emile Hokayem , Op.Cit ,Pp.01-02.

– التضامن الديني، فباستثناء سلطنة عمان التي يحكمها المذهب الإباضي، حاولت باقي الدول السنية توظيف العامل الديني لتحقيق أغراض سياسية، إذ تمثل هذه الأزمة فرصة من أجل تمكين المشروع السني السعودي في المنطقة في مقابل المشروع الشيعي الإيراني، وبالتالي إضعاف التطلعات الإيرانية للهيمنة الإقليمية من خلال الملف الطائفي والنزعة الدينية.

ولعل أبرز مؤشرات هذا التوظيف هو الاجتماعات المتكررة للاتحاد العالمي للعلماء المسلمين الذي تسيطر عليه نسبة كبيرة من علماء المملكة العربية السعودية، إلى جانب الفتوى بالجهاد في سوريا من طرف عموم علماء التيار السلفي في الخليج العربي.

ولهذا السبب يعتقد بعض الباحثين أن فكرة التضامن الديني لهذه الدول تجعلها من الناحية البراغماتية تفضل نظاما سوريا سنيا، حتى وإن كان بقيادة جماعة الإخوان المسلمين رغم الاختلافات والعداء الإيديولوجي مع هذا التنظيم على أن يستمر نظام بشار الأسد والطائفة العلوية في الحكم [1].

– المصالح والفرص الاقتصادية التي سيوفرها سقوط نظام الحكم في سوريا خصوصا في مجال استثمار الأموال الخليجية الكبيرة في بعض القطاعات الضرورية لهذه الأقطار ومنها: القطاع الزراعي الصناعي والسياحي، علاوة على المساهمة في تعمير سوريا بعد انتهاء الحرب الأهلية فيها [2] .

من جهة ثانية ونظرا لعدم تمكن السياسة الخارجية والجهود الدبلوماسية لهذه الدول من تحقيق الهدف النهائي لها المتمثل في الإطاحة بالنظام السوري، بسبب تقاطع مصالح قوى عالمية وإقليمية في المنطقة، واختلاف الأوضاع السورية العسكرية عن الأوضاع الليبية الأمر الذي قاد وبعد أشهر من الدعوة إلى الحوار بين السلطة والمعارضة، إلى محاولة كل من قطر والمملكة العربية السعودية الدفع باتجاه توفير أسلحة نوعية للمعارضة المسلحة إضافة إلى محاولة إقناع الحلفاء الغربيين في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة طرح هذه الفكرة على مجلس الأمن، بعد أن تبين حصول النظام السوري على عتاد وأسلحة حربية جد متطورة من روسيا ومشاركة فرق من الحرس الثوري الإيراني وعناصر تتبع حزب الله اللبناني في هذا النزاع [3].

[1])Uzi Rabi , Chelsi Mueller, Op.Cit,P, 04.
[2])Emile Hokayem ,Op.Cit,P.02.
[3])Cono Giardullo , Op.Cit,P.11.

2- المواقف الخليجية من الجهود العربية الأخرى:

ففي السياق الجماعي، بادرت دول المجلس منذ انطلاق الاحتجاجات السورية في مارس 2011 إلى عقد أكثر من 9 اجتماعات، بعضها على مستوى القمة وبعضها على المستوى الوزاري، ويلاحظ على مستوى القمة أنه لم يتم الإشارة إلى هذه الأزمة إلا بعد صدور المبادرة العربية الأولى بتاريخ 10 أوت2011[*] أين بدأ منذ ذلك الحين تحرك خليجي يدعو الحكومة السورية إلى تطبيق بنود هذه المبادرة[1].

لكن رغم محاولة المجلس إبراز النظرة العربية المشتركة تجاه القضية السورية، إلا أنه من جهة ثانية ساهمت سياسة المجلس القائمة على التدخل الواضح في شؤون الدول العربية المستقرة نسبيا في إفشال هذا المسعى.

ويبرز هذا التدخل في العديد من التصريحات الإعلامية والمواقف السياسية الصادرة عن الدبلوماسية القطرية، التي كثيرا ما نصبت نفسها المتحدث الرسمي باسم التضامن العربي وهو ما يتضح من خلال التصريح الذي أدلى به وزير خارجية قطر **حمد بن جاسم ال ثاني** حول الموقف الجزائري من الأزمة السورية، على هامش اجتماع الجامعة العربية شهر نوفمبر 2011 قائلا: "أنه ينبغي على الجزائر أن تتوقف عن الدفاع عن سوريا لأن دورها سيأتي.. وربما ستحتاج إلى الدعم القطري.." و هو الأمر الذي أغضب كثيرا وزير الخارجية الجزائري السابق **مراد مدلسي**، معتبرا ذلك تدخلا واضحا في الشؤون الداخلية للجزائر.

أيضا الزيارة التي قام بها الأمير القطري حمد بن خليفة ال ثاني إلى موريتانيا بداية العام 2012 أين طالب علانية من الرئيس الموريتاني ضرورة الشروع في إصلاحات سياسية جدية، وهو الأمر الذي اعتبرته الحكومة الموريتانية انتهاكا واضحا للسيادة والشأن الداخلي الموريتاني، لتعلن بدورها

(*) حيث نصت هذه المبادرة على العديد من البنود، أهمها: الوقف الفوري لإطلاق النار بين أطراف النزاع، الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، فتح حوار بين السلطة والمعارضة وإجراء الإصلاحات السياسية والدستورية اللازمة.

[1]) عمر الحسن، " دول الخليج والأزمة السورية مستويات التحرك وحصيلة المواقف"، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات**،(جويلية2012)، ص.03.

أحزاب المعارضة بأن موريتانيا تتعرض لمؤامرة خارجية بقيادة قطر وبعض الأقطار الخليجية الأخرى[1].

3- طبيعة الاتصالات الدبلوماسية بالمعارضة السورية:

في هذا الاطار حاولت دول المجلس منذ بداية هذه الأزمة ربط الاتصال بالمعارضة السورية وتقديم كافة التسهيلات المادية والدبلوماسية لها، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين التي تميزت علاقتها مع المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والكويت بالضعف الشديد وذلك لأسباب إيديولوجية تاريخية رغم التواجد الكبير للمتعاطفين مع هذه الجماعة في منطقة الخليج العربي، في مقابل العلاقة المتميزة بين الجماعة والحكومة القطرية التي حاولت استثمار هذا التوتر لصالحها عن طريق استضافة العديد من الاجتماعات واللقاءات التي جمعت كافة أطياف المعارضة السورية بدون استثناء [2].

4 - الأداة الإعلامية والسياسة الخارجية لبعض الدول الخليجية

في هذا السياق أظهرت التغطية الإعلامية لهذه الأزمة، التحيز الإعلامي الواضح والكبير لسياسات ومواقف الحكومات الخليجية من النظام السوري وذلك بعيدا عن المهنية والموضوعية التي يستدعيها العمل الإعلامي [3].

وعلى هذا الأساس يلاحظ استمرار التوظيف الإعلامي وخصوصا لقناة الجزيرة التي ظلت تستعمل كورقة ضغط موجهة ضد جميع الأنظمة العربية بما فيها بعض دول المجلس، وهو الأمر الذي دفع بالمملكة العربية السعودية إلى سحب سفيرها من الدوحة في سبتمبر 2002، على خلفية الانتقاد الشديد الذي وجهته هذه القناة لمبادرة السلام العربية التي تم طرحها من قبل الملك عبد الله.

وبالتالي لم يتم تجاوز التوتر السعودي القطري، إلا بعد الاتفاق عام 2007 على وقف الحملة الإعلامية الهادفة إلى التشهير بالسياسة الخارجية السعودية، مقابل رجوع السفير السعودي إلى الدوحة. لذلك يلاحظ وخلال السنوات التي تلت هذا الاتفاق امتناع الجزيرة عن إثارة المسائل والقضايا التي تثير حساسية النظام السعودي، خصوصا ملف حقوق الإنسان، قضايا الفساد، ثروة العائلة الحاكمة، مسألة

[1]) Kristian Coates Ulrichsen, "Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring" , Op.Cit, P.16
[2])Emile Hokayem ,Op.Cit, P.04.
[3])Ibid , P.05.

الديمقراطية والإصلاح السياسي، دور المرأة في الحياة السياسية.. الخ[1] قبل أن تكرر هذه الأزمة بعد الاعلان عن سحب سفراء كل من المملكة العربية السعودية، البحرين والامارات العربية المتحدة شهر مارس 2014 وانهاء هذه الأزمة عبر الوساطة الجزائرية، وذلك على خلفية الانتقاد الإعلامي الكبير للدور السلبي الذي لعبته هذه الأنظمة في المنطقة العربية وبالتحديد الدور الخليجي في إسقاط جماعة الإخوان المسلمين من الحكم في مصر عام 2013.

[1])Uzi Rabi , Chelsi Mueller, Op.Cit ,Pp.01-02.

المبحث الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي

على الرغم من التوجهات الأمنية والسياسية التي ظلت تطغى على اجتماعات مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، إلا أن طبيعة التحديات التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب الباردة، وبشكل خاص ظاهرة العولمة ومنظمة التجارة العالمية مع زيادة حجم وأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي واتفاقيات التجارة الحرة، الأمر الذي دفع بالدول الخليجية إلى الشروع في بناء الوحدة الاقتصادية عبر مجموعة من المراحل [1].

وعلى هذا الأساس تم التعرض إلى الأهداف التكاملية الاقتصادية للمجلس من خلال مجموعة من الوثائق أبرزها: النظام الأساسي، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 الاتفاقية والاقتصادية لعام 2001، ومنه سنتعرض في هذا الجزء من الدراسة إلى أهم الانجازات الاقتصادية للمجلس بدءا بمنطقة التجارة الحرة وصولا إلى السوق الخليجية المشتركة وكافة الآثار المترتبة على هذه العملية.

المطلب الأول: مرحلة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 11 نوفمبر 1981 بمدينة الرياض أي بعد أشهر قليلة من إنشاء المجلس، وبالتالي جاءت هذه الاتفاقية بهدف إيجاد إطار قانوني منظم لمسألة التعاون والتنسيق الاقتصادي الخليجي، كما نص على ذلك النظام الأساسي في المجالات الاقتصادية الحيوية منها: المجال التجاري، المالي، الصناعي، الزراعي والنفطي بهدف الانتقال من حالة الاقتصاديات الوطنية المتفرقة إلى حالة الاقتصاد الإقليمي الموحد[2]، من خلال مجموعة من الأهداف أهمها:

- تصدير المنتجات الزراعية بين كافة الأقطار الخليجية وعدم فرض أي رسوم جمركية عليها.
- وضع حد أدنى لتعريفة جمركية وتنسيق السياسات التجارية تجاه العالم الخارجي.
- التنسيق والتجانس بين الخطط التنموية و السياسة النفطية، إضافة إلى التنسيق وتوحيد التشريعات، توزيع المشاريع الصناعية ودعم المشروعات الإقليمية المشتركة.
- توحيد أنظمة الاستثمار وتنسيق السياسات المالية، النقدية و المصرفية [3].

---

[1])Reyadh Alasfoor, Op.Cit, P.55.

[2])Ibid, Pp.56-57.

[3] انظر: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لعام 1981 ، المواد من 1 إلى 23، في: نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، المرجع السابق الذكر، ص ص.374-379.

أولا: المؤسسات الاقتصادية الإقليمية

في هذا الإطار أنشأ المجلس بموجب هذه الاتفاقية مجموعة من المؤسسات الإقليمية المشتركة ما زالت قائمة إلى يومنا هذا، أبرزها:

1- هيئة المواصفات و المقاييس: Organization for Measures and Standards

التي تم إنشاؤها عام 1984 بعد أن تحولت هيئة المقاييس للمملكة العربية السعودية الموجودة قبل ذلك إلى مؤسسة إقليمية بدأت عملها في مدينة الرياض عام 1985، ومن تم تحويلها إلى هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي منذ العام 2002، و التي تمتلك أصولا مالية تصل إلى 7.5 مليار دولار [1].

وتهدف إلى إعداد ونشر الموصفات والمقاييس الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات إضافة إلى توحيد أنشطة التقييس ومتابعة تنفيذها والالتزام بها [2]، وبذلك استطاعت هذه الهيئة توحيد العديد من المواصفات والمقاييس فيما يخص الاستيراد والمواد المصنعة، والتي بلغ عددها أكثر من 1000 معيار تجاري، إضافة إلى تبني وتوحيد العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بالتفتيش المصرفي، تسجيلات السفن وبعض القوانين الخاصة بالزراعة، وأخيرا معايير بناء الطرق السريعة والاستثمار الأجنبي.

2- مركز التحكيم التجاري: The GCC Commercial Arbitration Centre

والذي تم إنشاؤه بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشرة التي عقدت بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين 20-22 ديسمبر 1993، مقره المنامة ويضم ممثلين عن غرف التجارة والصناعة في جميع دول المجلس، ويهدف هذا المركز إلى توفير الآليات القانونية لفض المنازعات في المجال التجاري بين مواطني دول المجلس أو بينهم وبين الأطراف الخارجية [3].

---

[1])Reyadh Alasfoor , Op.Cit , Pp.72-73.

[2]) مجلس التعاون في عقده الثالث التكامل و الوحدة، المرجع السابق الذكر، ص.43 .

[3]) نجيب عبد الله الشامسي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه**، الرياض: منشورات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، إدارة البحوث والدراسات، 2009، ص.40.

3- مؤسسة الخليج للاستثمار: Gulf Investment Corporation

تعتبر هذه المؤسسة من الانجازات المبكرة لمجلس التعاون الخليجي والتي تم الإعلان عن إنشائها بتاريخ 11 مارس 1982 بالكويت، بعد توصية من وزراء الصناعة في دول المجلس وذلك لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية المشتركة التي يتم تنفيذها في إطار إقليمي، إضافة إلى استثمار ما يعهد إليها من أموال في مشاريع اقتصادية داخل وخارج الدول الأعضاء.

وقد حدد رأسمال هذه المؤسسة ب 2.1 مليار دولار، مقسمة إلى مليونين ومائة ألف سهم اسمي على أن تكتتب حكومات دول المجلس فيها بالتساوي[1]، وتقوم المؤسسة باستثمار هذه الأموال في العديد من القطاعات المشتركة خصوصا قطاع البتروكيمياويات، أسواق المال والأسهم علاوة على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الإقليمية وذلك بخلق فرص استثمارية مباشرة في بعض الصناعات المحلية[2]، كما عمل المجلس على إنشاء العديد من المؤسسات المشتركة في قطاعات مختلفة، أهمها ما يلي:

Communications Office Technical	مكتب الاتصالات التقنية
The Patent Office	مكتب براءة الاختراع
National Authority for the Control of Toxic Chemicals	الإدارة الوطنية لمراقبة المواد الكمياوية السامة
Office Civil Aviation Organization	مكتب منظمة الطيران المدني
The GCC Program for the Support of Efforts Development	برنامج مجلس التعاون الخليجي لدعم جهود التنمية
The Regional Committee for the Electric Energy Systems	اللجنة الإقليمية لأنظمة الطاقة الكهربائية
A Gulf Highway Engineering Association	جمعية المهندسين الخليجيين للطرق السريعة

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل و الوحدة ، ص. ص .50-54-87. انظر كذلك:

Reyadh Alasfoor , Op.Cit, P.73.

[1]) نجيب عبد الله الشامسي، المرجع السابق الذكر، ص.42.

[2])Reyadh Alasfoor , Op.Cit , P.72.

ثانيا: المشروعات الإقليمية المشتركة

في هذا السياق يمكن تصنيف المشاريع الاقتصادية الإقليمية لمجموعة ما من خلال أربعة خصائص رئيسية هي:

- الدرجة التي بموجبها تمتلك المؤسسات فوق القومية السلطة الكافية والاستقلالية لوضع وتنفيذ سياسات اقتصادية إقليمية.
- القواعد و القوانين التي تحكم وتنظم عملية اتخاذ القرار المشترك.
- الحوافز (المكاسب) التي يمكن من خلالها إقناع الدول الأعضاء بأهمية الالتزام بالسياسات والمشاريع الاقتصادية الإقليمية المشتركة.
- حجم الجهد الذي تبدله المؤسسات فوق القومية لزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي[1] .

وبهذا تنص الاتفاقية الموحدة للمجلس على ضرورة تشجيع المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء خصوصا في المجال الصناعي والزراعي، سواء تلك التي تكون في مرحلة متقدمة من الدراسة، أو تلك التي تكون في مرحلة التنفيذ، ومن هنا بدأت دول المجلس في التخطيط لإقامة بعض المشاريع الإقليمية المشتركة والثنائية [2] وذلك في العديد من المجالات، بلغ عددها إلى غاية بداية الألفية الثالثة أكثر من 400 مشروع موزعة بين المجال الصناعي، الزراعي، المالية والتجارة، هذه الأخيرة التي حصلت على النصيب الأكبر من هذه المشاريع وذلك ب 167 مشروع تجاري ثنائي[3].

أما بالنسبة إلى المشروعات الإقليمية المنجزة فهي:

1- مشروع الربط الكهربائي:

(كما هو موضح في الخريطة رقم 03) والذي كان في مقدمة الإنجازات التي حققها المجلس بمبلغ مالي قدره 2.2 مليار دولار، حيث وبعد إعداد دراسة جدوى للمشروع من الناحية الفنية والاقتصادية تم اعتماد تنفيذ المرحلة الأولى منه بدءا من عام 1996 لربط الشبكة الكهربائية لأربع دول هي: البحرين المملكة العربية السعودية، قطر والكويت ليتم ابتداء من عام 2001 الإعلان عن تأسيس هيئة للربط

[1])Fred H. Lawson, "Transformations of Regional Economic Governance in the Gulf Cooperation Council" ,**Center for International and Regional Studies** ,Georgetown University School of Foreign Service , Qatar, 2012, P.02.
[2])Reyadh Alasfoor , Op.Cit , P.74.
[3]) Ibid, P.75.

الكهربائي تعمل بشكل دائم، مقرها منطقة الذمام بالمملكة العربية السعودية مهمتها الإشراف على هذا المشروع.

وبذلك تسعى دول المجلس من خلال مشروع الربط الكهربائي، إلى توفير خدمات نقل الكهرباء بشكل مستدام وتنافسي لتحقيق اقتصاد خليجي حيوي، يمهد الطريق لربط المنظومة الكهربائية الخليجية بالمنظومة الكهربائية الأوروبية وبعض الدول المجاورة[1].

الخريطة رقم03: شبكة الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

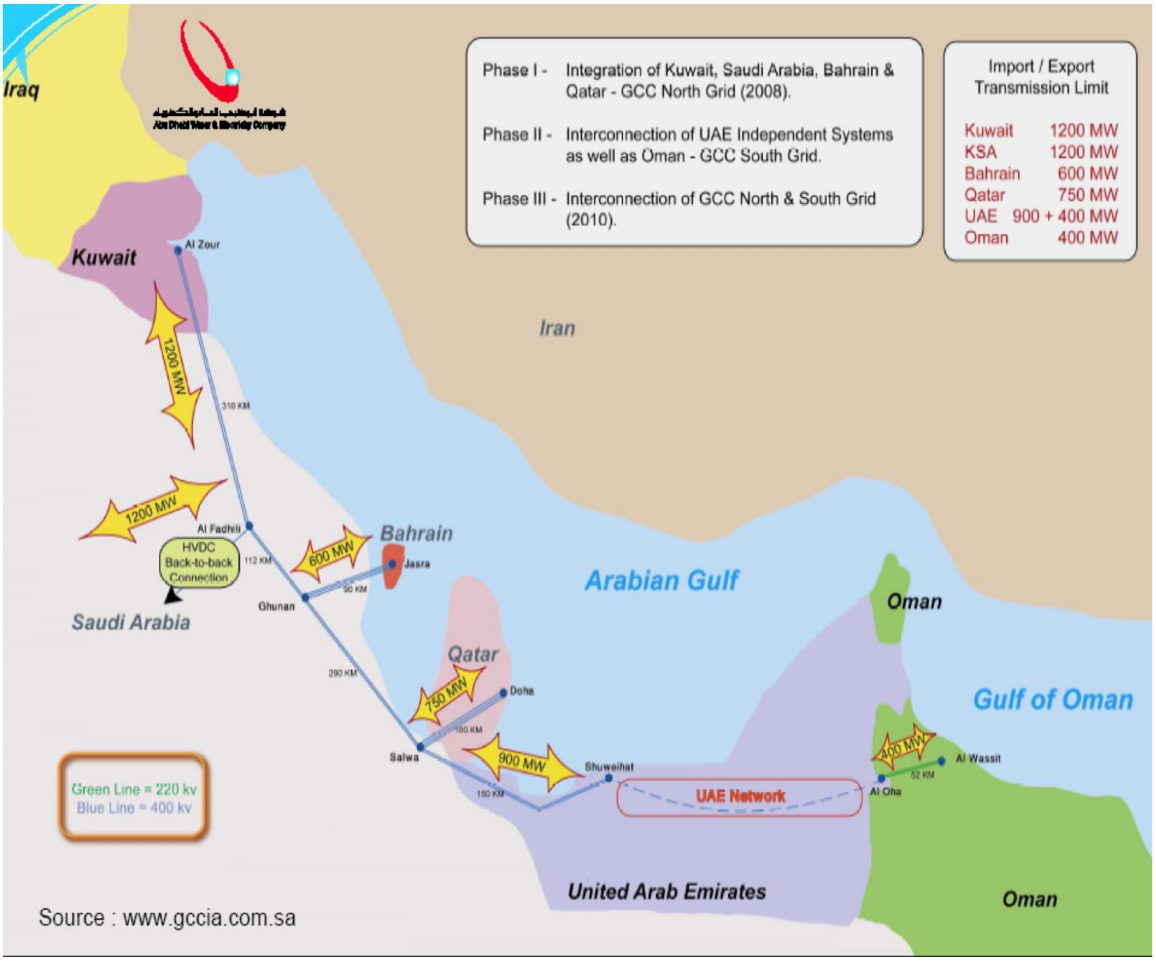

Source: "The Potential of Regional Power Sector Integration : Gulf Cooperation Council Countries , Transmission & Trading Case Study " , **Economic Consulting Associates,** London, (February 2010) , P.13.

يذكر هنا أن هذا المشروع قد دخل مرحلته الثانية والمتمثلة في إيصال الشبكة الكهربائية الموحدة عبر الصحراء نحو كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان[2].

[1]) نجيب عبد الله الشامسي، المرجع السابق الذكر، ص ص.44-45.

[2])Fred H. Lawson,Op.Cit ,P.15.

ويشير بعض الخبراء أن من بين أهم الفوائد التي يحققها هذا المشروع، هو التغطية المتبادلة عن طريق الإمداد بالطاقة الكهربائية في حال فقدان أحد الأطراف قدرة محطة أو محطات توليد لديه لأي سبب من الأسباب، وفي الوقت نفسه توفير إمكانية خفض احتياطي التوليد الإجمالي المطلوب لدى دول المجلس، علاوة على مساهمة المشروع في زيادة استقرار الشبكات الكهربائية في المنطقة[1].

2- شبكة الربط المائي:

حيث تم تكليف شركة متخصصة لإعداد دراسة تفصيلية لهذا المشروع الذي يقوم على أساس إنشاء محطات تحلية على الخليج العربي وخليج عمان، ومن تم إنشاء أنبوب مائي يربط بين الدول الأعضاء يتم استخدامه في الحالات الطارئة[2].

و إلى جانب هذين المشروعين أنجزت الأمانة العامة بالتعاون مع مؤسسة الخليج للاستثمار دراسة جدوى أولية لـ 20 مشروعا إقليميا، تقوم المؤسسة بالترويج لعدد منها بالتعاون مع القطاع الخاص في دول المجلس أهمها: مشروع الربط الكامل لقطاع النقل من خلال تكليف وزارات النقل والمواصلات في دول المجلس والأمانة العامة لمخاطبة الجهات المتخصصة من أجل إنشاء شركة إقليمية للنقل الساحلي بين الدول الأعضاء، وكذلك دراسة دمج المؤسسات الوطنية في مجال النقل البري في شركة خليجية موحدة للنقل البري، إضافة إلى دراسة جدوى لإنشاء شركة خليجية للملاحة البحرية [3].

3- مشروع السكة الحديدية الخليجية:

كأحد أهم المشاريع في المنطقة وفي العالم العربي والمقرر الانتهاء منه سنة 2017 ، إذ يمتد من الحدود العراقية الكويتية في الشمال إلى ميناء "صلالة" في جنوب سلطنة عمان، بمسافة إجمالية قدرها 2177 كم (كما هو موضح في الخريطة رقم 03) وبذلك يندمج مع أكثر خطوط السكة الحديدية أهمية في المنطقة وهي خطوط المملكة العربية السعودية، أين سيتم ربط حوالي 188 خط سكة حديدية

---

[1]) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005** ، المرجع السابق الذكر، ص.234 .

[2]) نجيب عبد الله الشامسي، المرجع السابق الذكر، ص.46.

[3]) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005** ، المرجع السابق الذكر، ص.235.

فرعية مع بعضها البعض وبكلفة إجمالية قدرها 25 مليار دولار، وأيضا الربط بين جزر البحرين وقطر عن طريق جسور بحرية تمر عبر مضيق سلوى مماثلة للجسر القائم بين السعودية والبحرين [1].

الخريطة رقم 04: شبكة الربط بالسكة الحديدية بين دول مجلس التعاون الخليجي

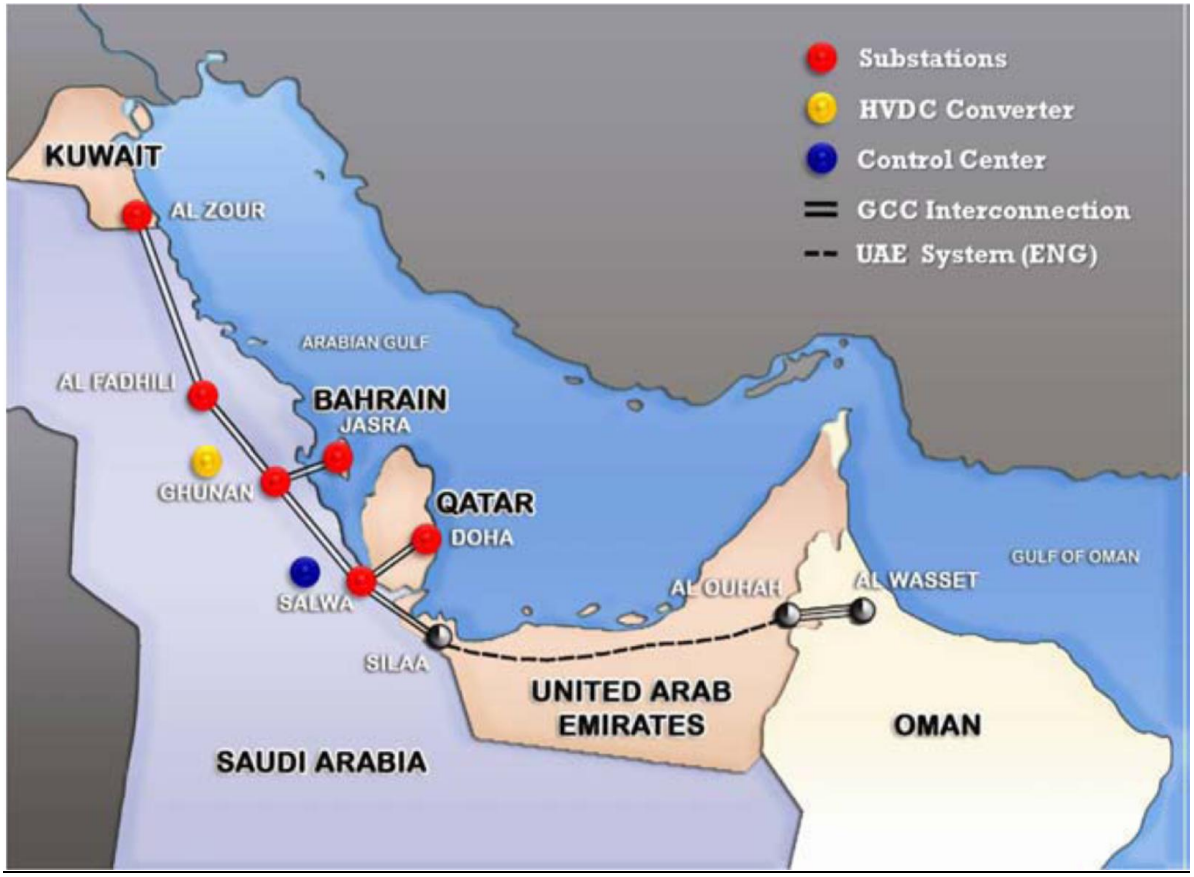

Source: "The Potential of Regional Power Sector Integration : Gulf Cooperation Council Countries , Transmission & Trading Case Study " , Op.Cit , P.01.

ثالثا: توحيد التعريفة الجمركية الخارجية

على الرغم من أن أهم انجاز حققته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ذلك المتمثل في إزالة الحواجز الجمركية على التجارة ذات المنشأ الوطني بين الدول الأعضاء في المجلس، إلا أنه من جهة ثانية واجه تنفيذ هذه الاتفاقية العديد من الصعوبات خصوصا في مجال توحيد التعريفة الجمركية الخارجية حيث لم تكن منطقة التجارة الحرة التي أنشئت عام 1983 بناء على الاتفاقية الموحدة، تلزم الدول الأعضاء بتوحيد التعريفة الجمركية الخارجية وهو الأمر الذي نتج عنه حسب الباحث **يوسف خليفة اليوسف** ما يعرف بظاهرة " انحراف التجارة "، أي وصول البضائع التجارية إلى موانئ الدولة ذات

[1])"Gulf Rail Connection : Realizing GCC Unity" , A **report** prepared by Gulf Petrochemicals, Chemicals Association, 2012,P.09.

التعريفة الخارجية المنخفضة والتي كانت غالبا إمارة دبي ومن تم يتم نقلها إلى وجهتها النهائية ذات التعريفة الجمركية المرتفعة للاستفادة من فارق التعريفة المنخفضة [1] .

وبالتالي تمثل أهم تحدي واجه هذه الاتفاقية، الخلاف وعدم التزام الدول الأعضاء حيال تطبيق مبدأ توحيد التعريفة الجمركية الخارجية، إذ وفي الوقت الذي باشرت فيه البحرين والكويت في تطبيق هذا الإجراء منذ عام 1983[2]، تخلفت عن ذلك كل من المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان وقطر تحت مبرر أن أوضاعها الجمركية تحتاج إلى إصلاح هيكلي، بينما رفضت الإمارات العربية المتحدة هذا الإجراء كلية [3] .

وقد برز هذا الخلاف بشكل واضح بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 أين بدأت كل دولة في استغلال الظرف الاقتصادي المنهار لإيران والعراق من أجل تحقيق مزايا تجارية أكبر، وفي هذا السياق عملت المملكة العربية السعودية وبعد انتهاء هذه الحرب على الرفع من التعريفة الجمركية لها من 7 بالمائة إلى 12 بالمائة على السلع المستوردة من الخارج، و من 10 إلى 20 بالمائة على السلع الأجنبية التي يعاد تصديرها من موانئ دبي نحو المملكة.

وبنفس الكيفية أخذت مملكة البحرين في وضع سياسات تفضيلية للمنتجات الوطنية بعدما لمست عدم الجدية لدى الدول الأعضاء من أجل خفض التعريفة الجمركية الخارجية عن 10 بالمائة، وذلك في ظل التوصيات الكثيرة من وزراء الصناعة في المجلس بأهمية توحيد التعريفة الجمركية على الصادرات والواردات، ورفض وزراء المالية في المجلس لهذه التوصيات نظرا لتعدد أساليب الجمركة واختلافها من بلد إلى أخر [4] .

هذا وإضافة إلى إجراءات التأكد من وطنية البضائع، كان هناك عدد من المعوقات الأخرى لحرية التجارة بين بلدان المجلس منها غياب الاتفاق على معايير بعض البضائع وتفضيل المنتجات الوطنية على المنتجات الخليجية الأخرى مثلما هو الحال بالنسبة إلى الحالة البحرينية، لذلك وبدل أن تدخل بلدان المجلس في مرحلة الاتحاد الجمركي ابتداء من العام 1983 والذي من المفترض أن يتم بموجبه

---

[1]) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط و القوى الأجنبية** ، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2011، ص ص.348- 349.

[2])Fred H. Lawson , Op.Cit , P.06.

[3])Ibid , P.08.

[4])Henry T. Azzam, **The Gulf Economies in Transition** ,(New York: St. Martin's, 1988), P.97.

توحيد التعريفة الجمركية مع العالم الخارجي اكتفت هذه الدول بتعريفة جمركية خارجية تتفاوت ما بين 4 بالمائة إلى 20 بالمائة وهي عبارة عن تسوية بين تعريفة المملكة العربية السعودية المرتفعة وتعريفة إمارة دبي بصفتها أحد المراكز المالية والتجارية الهامة في المنطقة [1].

رابعا: جهود توحيد السياسات الصناعية

يعتبر التكامل الصناعي بين دول المجلس والذي أشارت إليه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من بين الأهداف الطموحة التي يسعى المجلس إلى تحقيقها، إلا أنه من ناحية ثانية لم يكن لهذا الهدف أي أثر على أرض الواقع فيما عدا بعض المشاريع المالية والتجارية، وذلك لعدة أسباب من بينها: تشابه الهياكل الاقتصادية وغياب الإرادة السياسية اللازمة رغم الجهود المبذولة والدراسات المقدمة.

وفي هذا السياق ورغم امتلاك دول المجلس للكثير من المزايا الصناعية التي يمكن استغلالها من أجل تحقيق تكامل صناعي أوسع، إلا أن هذه المزايا كانت تستغل غالبا بشكل مستقل ومن ذلك على سبيل المثال قطاع صناعة الإسمنت الذي نشرت بشأنه منظمة الصناعة الخليجية العديد من التقارير بخصوص الصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع والحلول اللازمة لذلك، إضافة إلى المكاسب التي يمكن تحقيقها جراء وجود تعاون أكبر بين دول المجلس في إنتاج وتوزيع هذه المادة بدلا من إنتاجها بشكل منفرد، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج وخلق مؤسسات صناعية قادرة على المنافسة الدولية.

وهو ما جعل هذه المنظمة توصي بضرورة توقف الدول الخليجية خصوصا الإمارات العربية المتحدة بما أنها من أكبر دول المنطقة إنتاجا لهذه المادة، عن منح رخص صناعة الاسمنت للقطاع الخاص والشركات الأجنبية، والتوجه بدلا من ذلك إلى التعاون مع الدول الخليجية الأخرى لتطوير هذه الصناعة [2].

لكن وعلى عكس ما كان متوقع عملت كل دولة على تطوير صناعة الاسمنت بشكل ذاتي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتنافس السلبي بين جميع الدول الخليجية من أجل تصدير هذه المادة للدول المجاورة خصوصا نحو العراق وإيران [3].

ونفس الأمر بالنسبة إلى صناعة الألمنيوم فرغم امتلاك أقطار المجلس لمؤهلات اقتصادية في هذه الصناعة، إلا أنها اختارت العمل بشكل مستقل بدلا من التكامل في هذا المجال، وهو الأمر الذي

---

[1]) يوسف خليفة اليوسف ، المرجع السابق الذكر، ص ص.349-350.

[2])Henry T. Azzam, Op.Cit,P.148.

[3])Ibid,P.149.

ساهم في خلق تنافس سلبي على هذه الصناعة بين كل من قطر والمملكة العربية السعودية، مصانع دبي في الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى صناعة الصلب والحديد، أين نلاحظ التنافس الشديد بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي شرعت في إنشاء مصانع كبرى تعمل في مجال التعدين والحديد في كل من إمارة أبو ظبي، دبي و رأس الخيمة، بهدف السيطرة على السوق الإقليمية والعالمية لهذه الصناعة، وذلك على الرغم من توصية منظمة الصناعة الخليجية بضرورة اندماج جميع المؤسسات الخليجية في مؤسسة واحدة لصناعة الصلب والحديد على الطريقة الأوروبية [1] .

أخيرا ورغم أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة شملت عناصر متعددة تغطي كافة مقومات التكامل الاقتصادي، إلا أنها واجهت مجموعة من العقبات من بينها:

- التداخل في الأهداف مما جعل المنافع المكتسبة في مرحلة معينة تتضارب أو تلغي المنافع الناتجة عن المرحلة التالية.
- عدم وجود جهاز مركزي فعال يتولى تطبيق بنود الاتفاقية ومتابعة تنفيذها بشكل صارم، حيث لم يكن للأمانة العامة قدرة على ضمان التطبيق الفعلي لبنود الاتفاقية [2].

المطلب الثاني: مرحلة الوحدة الجمركية

فبنهاية الحرب العراقية الإيرانية بدا واضحا بأن مجلس التعاون الخليجي حاد بعض الشيء عن مساره الأصلي، بعد أن تم تعديل أو إلغاء الكثير من الأهداف المذكورة في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بدعوى انتقاصها أو تعارضها مع مبدأ السيادة الاقتصادية الوطنية لهذه الدول، وهو الأمر الذي ساهم في تعطيل العديد من المشاريع التكاملية، في مقدمتها مشروع الوحدة الجمركية الخليجية الذي تأخر إعلانه إلى غاية عام 2001[3].

[1])Henry T. Azzam, Op.Cit, Pp.150-151.

[2]) نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، المرجع السابق الذكر، ص . 251.

[3])Fred H. Lawson , Op.Cit ,P.09.

وذلك بالتوازي مع انعقاد الاجتماع السنوي للمجلس الأعلى شهر ديسمبر 2001 والذي انتقد من خلاله ولي عهد المملكة العربية السعودية **عبد الله بن عبد العزيز** ضعف المسيرة التكاملية للمجلس معتبرا أن ما تحقق من إنجازات في تلك الفترة لا يتناسب مع وتيرة العصر، داعيا في نفس الوقت إلى ضرورة تقديم مزيد من التنازلات ووضع اتفاقية اقتصادية جديدة وهي الاتفاقية التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في نفس السنة[1].

أولا: خصائص الاتحاد الجمركي الخليجي

على خلاف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 تتضمن الاتفاقية الاقتصادية الخليجية لعام 2001 نصوصا جديدة تتعلق بالاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي، إضافة إلى التأكيد على ضرورة تجاوز مرحلة التعاون والتنسيق إلى التكامل الاقتصادي الكامل من خلال تبني برامج وآليات قابلة للتنفيذ، بما في ذلك تشكيل هيئة قضائية للنظر في الدعاوى المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية والقرارات الصادرة عن المجلس تطبيقا لأحكام (المادة 27 من الفصل الثامن)[2] .

وبذلك أعلن المجلس الأعلى خلال دورته 23 التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و 22 ديسمبر 2002، عن موافقته النهائية على هذا المشروع المقدم من طرف لجنة وزراء المالية والتجارة في الدول الأعضاء، وذلك بعد أن تم إزالة كافة العراقيل التي واجهت تطبيق الاتفاقية الأولى على حد تعبير وزير المالية القطري [3].

وبذلك يقوم هذا الاتحاد على مجموعة من المبادئ أهمها:

1 . تحديد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي ب 5 بالمائة على أن تكون في المرحلة الأولى بين 5.5 بالمائة و 7.5 بالمائة قبل توحيدها بشكل نهائي [4].

2 . حرية انتقال السلع و إعفائها من كافة القيود الجمركية والتي بلغ عددها تقريبا 900 سلعة تشمل المنتجات الحيوانية، الأدوية والمستلزمات الطبية إلى جانب بعض المواد الأولية.

---

[1]) روبرت ا. لوني ، " التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي" ، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية** ، 2004، ص ص.03-04.

[2]) نجيب عبد الله الشامسي، المرجع السابق الذكر، ص. 30.

[3])Fred H. Lawson, Op.Cit ,P.12.

[4])Reyadh Alasfoor , Op.Cit, P.61.

3 . معاملة السلع المنتجة في أي دولة من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

4 . تطبيق متطلبات الاتحاد الجمركي في أول منفذ جمركي تدخل عن طريقه البضائع الأجنبية [1].

وحتى يتم تجاوز كافة العراقيل التي قد تنشأ نتيجة تطبيق الاتحاد الجمركي مباشرة طالبت بعض دول المجلس بأن تكون هناك فترة انتقالية تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، يتم خلالها التكيف مع إجراءات هذا الاتحاد إلى غاية عام 2006 كحد أقصى، وذلك في مجال: استيراد المواد الغذائية الأدوية والمستحضرات الطبية والاستمرار في الحماية الجمركية على بعض السلع الوطنية، إلى جانب الإبقاء على بعض المهام الجمركية للمراكز الحدودية بين دول المجلس، و أخيرا التحصيل المشترك للإيرادات الجمركية على أن تستوفي كل الدول كافة متطلبات هذا الاتحاد بنهاية العام 2015 [2] .

ثانيا: الآثار المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي

من المؤكد أن إقامة أي اتحاد الجمركي في العالم، يعني إلغاء كافة التعريفات والحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية وسياسة تجارية موحدة نحو الخارج، إضافة إلى عدم إمكانية توقيع أي اتفاقية خاصة مع أي كيان أو دولة أجنبية خارج المجموعة الجمركية.

لذلك كان لقيام الاتحاد الجمركي الخليجي مجموعة من الآثار، أبرزها ما يلي:

1- **على مستوى الموقف التفاوضي الدولي:** Negotiating Strategy

فبهدف إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل الاقتصادي الدولي، نصت الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 على أن تقوم الدول الأعضاء برسم سياستها وعلاقتها الاقتصادية الدولية بصفة جماعية، و للوصول إلى هذا الهدف تم تحديد عدد من الوسائل من بينها: عقد الاتفاقيات الجماعية في الحالات التي تتحقق منها منافع مشتركة للدول الأعضاء والعمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركز دول المجلس التفاوضي مع الأطراف الأجنبية خصوصا في المجال التجاري[3] .

[1]) نجيب عبد الله الشامسي، المرجع السابق الذكر، ص ص. 33 – 34.

[2]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل والوحدة، المرجع السابق الذكر، ص. 18.

[3]) نفس المرجع، ص.208.

غير أنه وقبل البدء في تطبيق هذه السياسة، شهدت دول المجلس بعض الخلاف فيما بينها حول الإجراءات المتبعة خصوصا بعد أن دخلت كل من البحرين وسلطنة عمان في مفاوضات ثنائية من أجل توقيع اتفاقية اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مستقل عام 2004، وهو الأمر الذي رفضته المملكة العربية السعودية بشدة، معتبرة هذا العمل بمثابة انتهاك واضح للاتفاقية الاقتصادية للمجلس التي تمنع الدخول في مفاوضات ثنائية مهما كان نوعها دون الرجوع إلى المجلس ككتلة واحدة [1] .

لكن رغم الرفض السعودي استمرت الدولتين في مفاوضاتها التجارية متجاهلة بنود الاتفاقية الموحدة، لتتبعها بعد ذلك الإمارات العربية المتحدة التي بدأت جولة مفاوضاتها التجارية مع الولايات المتحدة في فيفري 2005، وعلى هذا الأساس ونظرا للمكاسب التي يمكن تحقيقها جراء هذه الاتفاقيات وافق وزراء المالية في الدول الست بدءا من ماي 2005 على البدء في مفاوضات توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع العالم الخارجي بشكل موحد [2].

وفي هذا السياق نجحت دول المجلس في توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع كل من سنغافورة عام 2008، رابطة التجارة الحرة الأوروبية (افتا) التي تضم كل من سويسرا النرويج أيسلندا وليشتختاين عام 2009، اتفاقية التجارة الحرة مع نيوزيلندا في أكتوبر 2009، إضافة إلى إجراء واستكمال عدد من الجولات التفاوضية مع كل من الاتحاد الأوروبي، استراليا، تركيا، كوريا الجنوبية اليابان، مجموعة الميركسور، الهند، باكستان وجمهورية الصين الشعبية [3].

وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي كأهم تكتل إقليمي في العالم، أخذت العلاقات الخليجية الأوروبية تتطور بشكل أكبر إثر قرار الاتحاد الأوروبي عام1983 القاضي بفرض تعريفة جمركية مرتفعة على صادرات المنتجات النفطية من دول الخليج العربية خصوصا منتجات المملكة العربية السعودية، التي لجأت على إثر هذا القرار إلى مجلس التعاون الخليجي للمطالبة بتخفيض هذه التعريفة، ولأجل ذلك

[1])Linda Low, Lorraine Carlos Salazar**, The Gulf Cooperation Council A Rising Power and Lessons for ASEAN** , (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2011), P.11.

[2])Bessma F. Al-Momani, "Reacting to Global Forces: Economic and Political Integration of the Gulf Cooperation Council" , **Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies**,No.128, (January 2008),P. 57.

[3]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل والوحدة، المرجع السابق الذكر، ص ص.213-220 .

أنشئ المجلس لجنة خاصة داخل الأمانة العامة لمتابعة موضوع التعاون الاقتصادي الثنائي مع المجموعة الأوروبية قبل إبرام اتفاقية تعاون ثنائي بين الطرفين عام 1988[1].

لكن رغم العلاقات التجارية المتميزة بين الطرفين خصوصا في مجال استيراد الاتحاد الأوروبي من مجلس التعاون الخليجي(كما يوضح ذلك الجدول رقم03) واستمرار المناقشات واللقاءات بينهما من أجل التوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة، إلا أن هذه المفاوضات ظلت تراوح مكانها وذلك بسبب تحفظ الاتحاد الأوروبي على أي اتفاقية موقع عليها لا تتضمن فصل خاص باحترام حقوق الإنسان، ومن جانب أخر إصرار بعض الدول الخليجية ومنها المملكة العربية السعودية على حق إبقاء الرسوم الجمركية على عدد من السلع الأوروبية لحماية منتجاتها الوطنية[2].

جدول رقم(03): واردات الاتحاد الأوروبي من مجلس التعاون الخليجي بين2008-2012.

المنتجات والسلع		2008		2010		2012		النسبة الإجمالية في الواردات الأوروبية
		مليون يورو	%	مليون يورو	%	مليون يورو	%	
المجموع		37545	100	35.074	100	61035	100	3.4
مواد أولية		30080	80.1	26742	76.2	50361	82.5	6.7
	منتجات زراعية (أغذية-أسماك)	323	0.9	262	0.7	185	0.3	0.1
	وقود و منتجات التعدين	29.757	79.3	26.480	75.5	50.176	82.2	8.1
مواد مصنعة		7097	18.9	7959	22.7	10211	16.7	1.1
	حديد وفولاذ	53	0.1	61	0.2	57	0.1	0.2
	مواد كيميائية	3522	9.4	3943	11.2	5209	8.5	3.2
	مواد نصف مصنعة	1271	3.4	1725	4.9	1714	2.8	0.4
أجهزة اتصال ونقل		362	1.0	308	0.9	263	0.4	0.1
	أجهزة نقل	220	0.6	469	1.3	440	0.7	0.4
	آلات أخرى	688	1.8	949	2.7	1.011	1.7	0.6

[1]) نوار محمد ربيع الخيري، " مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون"، **مجلة دراسات دولية** ، العدد أربعون، [ب س ط] ، ص.39.

[2]) نفس المرجع ، ص.43.

نسيج	116	0.3	108	0.3	92	0.2	0.4
ألبسة	89	0.2	84	0.2	89	0.1	0.1
صناعات أخرى	418	1.1	412	1.2	503	0.8	0.3
منتجات متنوعة	339	0.9	297	0.8	337	0.6	0.5
منتجات زراعية	295	0.8	238	0.7	174	0.3	0.2
منتجات غير زراعية	37063	98.7	34545	98.5	60488	99.1	3.6
منتجات أخرى	188	0.5	291	0.8	374	0.6	2.1

Source: "GCC-EU Bilateral Trade and with the World " , DG Trade Statistics, P.07. Retrived on : 26.04.2013.
<http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113482.pdf>.

2- على مستوى التجارة البينية:

فعلى الرغم من الاختلاف في المعايير التي يتم من خلالها تقييم مدى نجاح أي تجربة إقليمية في العالم، إلا أن أغلب الدراسات تركز على معيارين أساسيين هما: حجم التبادل التجاري و الاستثمارات بين الدول الأعضاء في الكيان الإقليمي [1].

وعلى هذا الأساس بلغ حجم التبادل التجاري بين الدول الخليجية عام 1980 أي قبل إنشاء هذا الكيان الاقتصادي نحو 5.9 مليار دولار، ليصل عام 1990 بعد دخول الاتفاقية الاقتصادية الموحدة حيز التنفيذ إلى حدود 7.5 مليار دولار، وبذلك لم يتجاوز مؤشر التجارة البينية الخليجية ما نسبته 5.5 بالمائة من إجمالي التجارة الكلية لها.

وبالتالي يرجع ضعف هذا المؤشر بالدرجة الأولى إلى انعدام شرط الوحدة الجمركية الخليجية، التي ورغم إقرارها منذ العام 2002 إلا أن حصيلة التجارة البينية للمجلس (كما هو موضح في الجدول رقم04) لم تتطور بالشكل المطلوب بالمقارنة مع المبادلات التجارية الإجمالية الخليجية مع العالم الخارجي.

[1]) Fred H. Lawson ,Op.Cit ,P.04.

جدول رقم (04): حجم التجارة البينية لدول المجلس بين 2008-2011 (مليار دولار).

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	15.727	14.933	14.893	17.202
البحرين	3.947	3.284	3.600	5.332
السعودية	27.039	23.757	26.477	33.245
عمان	12.184	9.744	11.998	13.567
قطر	5.169	8.150	11.183	11.803
الكويت	4.219	3.664	3.936	3.936
المجموع	68.531	63.531	72.086	85.084

المصدر: دول مجلس التعاون لمحة إحصائية، المرجع السابق الذكر، ص.59.

إذن وحسب ما هو مبين في الجدول السابق، بلغ حجم التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2008 نحو 68.531 مليار دولار أي بما نسبته 6 بالمائة من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية للمجلس، وهي المبادلات التي حلت من خلالها المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بمبلغ إجمالي قدره 27.039 مليار دولار، ثم في المرتبة الثانية الإمارات العربية المتحدة التي بلغ حجم تبادلها التجاري مع باقي أعضاء المجلس ما قيمته 15.727 مليار دولار، بينما جاءت البحرين في المرتبة الأخيرة من حيث نسبة هذه المبادلات وبمبلغ مالي قدره 3.947 مليار دولار .

من جهة ثانية وعند المقارنة نلاحظ عدم وجود أي اختلاف بالنسبة إلى المبادلات التجارية البنية المسجلة عام 2011، حيث بلغ حجم هذا التبادل التجاري البيني 85 مليار دولار أي بنسبة قدرها 7.1 بالمائة من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية للمجلس التي بلغت حسب ما هو مبين في الجدول رقم (05) نحو 1190.317 مليار دولار .

وبنفس الكيفية حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى مسجلة أعلى نسبة لهذه المبادلات بمبلغ قدره 33.245 مليار دولار، ثم الإمارات العربية المتحدة التي وصل تبادلاها التجاري الخليجي إلى حدود 17.202 مليار دولار، بينما وعلى عكس المتوقع حلت الكويت في المرتبة الأخيرة بمبلغ مالي قدره 3.936 مليار دولار.

جدول رقم (05): حجم المبادلات التجارية الإجمالية لدول المجلس بين2008-2011 (مليار دولار).

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	316.906	247.680	280.440	364.197
البحرين	35.781	24.030	31.200	37.167
السعودية	428.596	287.842	358.005	496.285
عمان	60.644	45.505	56.376	70.712
قطر	95.207	72.929	98.050	136.630
الكويت	112.233	72.247	85.326	85.326
المجموع	1049.367	750.234	909.397	1190.317

المصدر: دول مجلس التعاون لمحة إحصائية، المرجع السابق الذكر، ص. 61.

جدول رقم (06): حجم صادرات المجلس البينية بين 2008-2011 (مليار دولار) .

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	8.731	9.069	8.812	9.626
البحرين	2.341	1.958	2.559	3.918
السعودية	22.065	19.078	20.521	24.676
عمان	5.009	4.405	5.200	4.987
قطر	1.173	3.704	6.910	7.448
الكويت	1.552	1.383	1.410	1.410
المجموع	40.870	39.597	45.411	52.066

دائما ومن خلال الأرقام السابقة، نلاحظ تفوق المملكة العربية السعودية التي ارتفعت صادراتها نحو دول المجلس الأخرى من 22.065 مليار دولار عام 2008 لتصل إلى 24.676 مليار دولار عام 2011، و نفس الأمر بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة كثاني قوة مصدرة نحو باقي الدول الخليجية والتي ارتفعت صادراتها البينية من 8.731 مليار دولار عام 2008 إلى 9.626 مليار دولار عام 2011، بينما تظل الكويت أقل هذه الدول وأضعفها من حيث حجم الصادرات البينية خصوصا بعد أن انخفضت قيمة صادرتها الخليجية من 1.552 مليار دولار عام 2008 إلى 1.410 مليار

دولار عام 2011، وهي السنة التي بلغ فيها حجم الصادرات الإجمالية للمجلس نحو 811.230 مليار دولار، وبذلك لم تتجاوز نسبة الصادرات البينية لدول المجلس عتبة 6.41 بالمائة من إجمالي الصادرات الخارجية الخليجية.

جدول رقم (07): حجم واردات المجلس البينية بين 2008-2011 (مليار دولار).

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	6.996	5.864	6.081	7.576
البحرين	1.607	1.326	1.041	1.414
السعودية	4.974	4.679	5.956	8.569
عمان	7.175	5.339	6.797	8.580
قطر	3.996	4.446	4.273	4.354
الكويت	2.667	2.281	2.526	2.526
المجموع	27.415	23.934	26.675	33.019

المصدر: دول مجلس التعاون لمحة إحصائية، المرجع السابق الذكر، ص.58.

أما بالنسبة إلى الواردات البينية وعلى خلاف معدل الصادرات، فتتقدم سلطنة عمان التي ارتفعت واردتها نحو باقي دول المجلس من 7.175 مليار دولار عام 2008 إلى 8.580 مليار دولار عام 2011، تليها في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية التي ارتفعت هي الأخرى واردتها البينية من 4.974 مليار دولار عام 2008 إلى 8.569 مليار دولار عام 2011، بينما تأتي البحرين في المرتبة الأخيرة وذلك بعد أن انخفضت واردتها البينية من 1.607 مليار دولار عام 2008 إلى 1.414 مليار دولار عام 2011، وهي السنة التي بلغت فيها قيمة الواردات البينية الخليجية نحو 33.019 مليار دولار وقيمة الواردات الإجمالية للمجلس 379 مليار دولار أي بما نسبته 8.71 بالمائة من إجمالي معدل الواردات الخليجية [1] .

إذن وعلى الرغم من الصورة الظاهرة لهذه المؤشرات والتي تعكس ازدياد معدل التجارة الخليجية البينية بشكل نسبي، إلا أن التدقيق الموضوعي في الأرقام السابقة يوحي بانعدام مؤشرات زيادة التكامل

[1])Nikhilesh Ravi, "Intra Regional Trade Among Gulf Cooperation Council " ,**The Macrotheme Review** , vol.2, No .3, (Spring 2013) ,P.110.

التجاري للسلع ومحدودية التجارة البينية الخليجية، فعندما تكون الهياكل الاقتصادية لمجموعة من الدول القريبة من بعضها البعض أو البعيدة متنوعة سلعيا، أي أن كل دولة تنتج سلعا وخدمات تختلف عما تنتجه الدول الأخرى في سياق ما يعرف بتقسيم العمل، فإن تشابكا اقتصاديا وتجاريا يحدث بين هذه الدول ما لم تكن هناك أسباب سياسية مانعة لذلك، مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التجارة البينية لهذه المجموعة أو تلك تلقائيا [1].

وبذلك توضح جميع المؤشرات التي تم عرضها سابقا تواضع حجم المبادلات الخليجية البينية التي لا تتجاوز في أحسن الحالات نسبة 8 بالمائة من مجموع المبادلات التجارية الخليجية الإجمالية مع باقي دول العالم، و بالتالي وبالمقارنة مع تجمعات إقليمية أخرى (كما هو موضح في الجدول رقم08) أين نلاحظ ارتفاع مستوى الترابط التجاري والاعتماد المتبادل في العديد من النماذج، التي قد تتجاوز نسبة المبادلات التجارية فيها 65 بالمائة مثلما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ومجموعة أسيا والمحيط الهادي أو أنها تصل إلى حدود 50 بالمائة كما هو الحال بالنسبة إلى تجمع (نافتا)[2].

أما بالنسبة إلى اتجاه تدفق هذه التجارة وانطلاقا من الدراسة التي أعدها المعهد العربي للتخطيط حول التجارة الخليجية، والتي تتميز بالزيادة في حجم الصادرات بمعدل ثلاث أضعاف كلما كان الشريك التجاري ينتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادي بمعنى دول مثل: الصين، الهند، كوريا الجنوبية ، اليابان وهي البلدان التي تعتبر من أكبر الأسواق المستوردة للمنتجات النفطية في العالم، وبالتالي سيطرة دول المجلس على هذه الأسواق بشكل مطلق، و أكثر من ضعفين عندما يكون الشريك التجاري ينتمي لإحدى الدول الصناعية الكبرى، بينما ينخفض حجم هذه الصادرات كلما كان الشريك التجاري من بين الدول الأوروبية أو دول شمال إفريقيا، هذه الأخيرة التي لها نفس الخصائص الاقتصادية مع الدول الخليجية[3].

---

[1])Richard Shediac, "Integrating, Not Integrated A Scorecard of GCC Economic Integration" , P.04 , Retrived on :12-03-2013.< www.booz.com/.../BoozCo-Scorecard-GCC-Economi/pdf>.

[2])Asmak Binti Abd Rahman ,Mohd Fauzi Bin Abu-Hussin , "GCC Economic Integration Challenge and Opportunity For Malaysian Economy " **The Journal of International Social Research** ,Vol.2 , (2009) ,Pp.44-45.

[3]) وليد عبد مولاه، "التجارة البينية الخليجية"، **سلسلة الخبراء بالمعهد العربي للتخطيط**، الكويت، العدد38، جوان 2010، ص.19 .

جدول رقم (08): نسبة الصادرات البينية لبعض التكتلات الإقليمية بين 1980-2008 (%).

التكتل الإقليمي	1980	1990	2000	2007	2008
الاتحاد الأوروبي(EU)	%62.2	67.5	67.7	67.9	67.2
مجموعة أسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (APEC)	57.8	68.3	73.1	67.4	65.7
مجموعة شمال أمريكا للتجارة الحرة(NAFTA)	33.6	41.4	55.7	51.3	49.5
اتحاد دول جنوب شرق أسيا(ASEAN)	17.3	18.9	23.0	25.2	25.4
مجموعة دول أمريكا اللاتينية(MERCOSUR)	11.6	8.9	20.0	15.0	15.4
اتفاقية دول أسيا والمحيط الهادي(APTA)	1.7	1.6	8.0	11.2	11.7
اتحاد دول جنوب أسيا(SAARC)	5.7	3.5	4.7	6.5	6.3
اتحاد المغرب العربي(UMA)	0.3	2.9	2.2	2.3	2.2

جدول رقم (09): نسبة الواردات البينية لبعض التكتلات الإقليمية بين 1980-2008 .

التكتل الإقليمي	1980	1990	2000	2007	2008
الاتحاد الأوروبي(EU)	%57.2	67.1	72.1	67.3	65.3
مجموعة أسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (APEC)	55.1	64.3	62.5	64.1	62.6
مجموعة شمال أمريكا للتجارة الحرة(NAFTA)	32.8	33.9	40.5	34.1	33.5
اتحاد دول جنوب شرق أسيا(ASEAN)	14.3	15.2	22.5	24.7	26.3
مجموعة دول أمريكا اللاتينية(MERCOSUR)	8.3	14.2	19.8	18.6	15.6
اتفاقية دول أسيا والمحيط الهادي(APTA)	1.3	1.2	9.8	14.5	14.1
اتحاد دول جنوب أسيا(SAARC)	6.6	8.4	9.0	6.9	7.1
اتحاد المغرب العربي(UMA)	0.5	2.7	3.5	3.4	3.3

المصدر: وليد عبد مولاه، المرجع السابق الذكر، ص.10.

المطلب الثالث: مرحلة السوق الخليجية المشتركة.

في هذا الاطار ووفقا لإعلان الدوحة الصادر في ديسمبر من عام 2007، تم الاتفاق على بدء العمل بالسوق الخليجية المشتركة بداية من جانفي 2008، وهي السوق التي يستلزم إنشائها صدور العديد من القوانين التي تضمن حرية التنقل، التملك، العمل وممارسة كافة النشاطات الاقتصادية إضافة إلى العمل في القطاع الخاص والعام وغيرها من الحقوق[1]، استنادا إلى مبدأ أصيل في الأسواق المشتركة المختلفة يعرف بمبدأ المواطنة الاقتصادية الذي يعني:" أن المواطن من أي دولة عضو في هذه السوق هو بالضرورة مواطن اقتصادي في الدول الأخرى، يعامل بنفس كيفية معاملة المواطنين الأصليين في الدولة المستضيفة له دون تمييز أو تفريق في الحقوق والواجبات" [2].

أولا: أهداف السوق الخليجية المشتركة

حيث تهدف هذه السوق إلى ما يلي:

1 . إزالة كافة القيود أمام مزاولة مواطني الدول الأعضاء لتجارة التجزئة وتجارة الجملة في أي دولة عضو.

2 . تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني هذه الدول، في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، مساواتهم في المعاملات الضريبية وفي الحصول على القروض الصناعية، التنقل والإقامة والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية وممارسة المهن والحرف، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية، الاستثمارية والخدمية.

3 . السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية والمصارف الوطنية في دول المجلس بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري والمالي في أي دولة عضو.

[1]) احمد الكواز، المرجع السابق الذكر، ص.20.

[2]) عبد المنعم السيد علي، **الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط 01، 2008، ص ص.145-146.

4 . المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار، مع إبقاء الحق لأي دولة من الدول الأعضاء بقصر هذا التملك على مواطني الدولة في مناطق معينة [1].

وبهذا توسع مفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية Economic Citizenship بعد أن كان محصورا حسب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981، فقط في أربعة حقوق رئيسية هي: حرية التنقل والعمل والإقامة، حق التملك والإرث، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي ونقل رؤوس الأموال، لتضيف الاتفاقية اقتصادية لعام 2001 ست حقوق أخرى يتعين تحقيق المساواة التامة فيها[2] .

ثانيا: مزايا السوق الخليجية المشتركة

تعكس النتائج الأولية لهذه السوق، الأهمية النسبية لها كمشروع حيوي ضمن منظومة التكامل الاقتصادي الخليجي، وذلك من خلال العديد من المؤشرات أهمها ما يلي:

1- المظلة التأمينية:

التي بدأت جهود توحيدها منذ الاجتماع السنوي للمجلس عام 2003، حينما طالبت بعض الدول الأعضاء بضرورة وضع قانون تأمينات شامل لضمان تغطية متساوية للعمال الخليجيين خارج بلدانهم الأصلية وتأسيس صندوق ضمان اجتماعي مشترك تكون مهمته الأساسية توفير الحماية الاجتماعية لجميع العمال الخليجيين المقيمين في بلدان المجلس الأخرى، لذلك توالت منذ ذلك الحين اجتماعات وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في المجلس لوضع خطة تأمين تضمن المساواة التامة في هذا المجال[3] .

وعلى هذا الأساس قرر المجلس الأعلى منذ اجتماعه في المنامة عام 2004، أن تلتزم كل دولة عضو بمد المظلة التأمينية لمواطنيها العاملين في دول المجلس الأخرى في القطاعين العام والخاص

[1]) نجيب عبد الله الشامسي، المرجع السابق الذكر، ص ص .36 . 37.

[2])Zahra R. Babar , "Free Movement of People within the Gulf Cooperation Council" , 01.06.2011 , P.02.Retrived on :24-02-2013. <http://www.academia.edu/1037449/Free_Movement_of_People_within_the_Gulf >.

[3])Ibid, P.09.

بشكل إلزامي ابتداء من عام 2006، وبذلك ارتفع عدد المستفيدين من هذا الإجراء من 902 مواطن قبل صدور القرار إلى نحو 9140 مستفيد عام 2011 في كافة الأقطار الخليجية[1].

2-العمل في القطاع العام:

والذي وصل عدد المستفيدين من هذا الحق إلى أكثر من 35 ألف مستفيد حسب إحصائيات عام 2011، بعدما كان هذا العدد في حدود 21 ألف مستفيد عام 2010، غير أنه ونظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والتشريعات العمالية لكل بلد فإن غالبية المستفيدين من فرص التوظيف خارج بلدانهم الأصلية، هم بالدرجة الأولى مواطني الدول الأقل دخلا كسلطنة عمان، البحرين و المملكة العربية السعودية[2] .

وهي البلدان التي يعتبر جهازها الحكومي من أكثر الأجهزة استقبالا لطلبات التوظيف في المنطقة وبالتالي يحاول مواطنوها دائما الاستفادة من فرص العمل التي توفرها لهم باقي الدول الخليجية، فيما يعتبر مواطنو كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر والكويت أقل اهتماما بالحصول على فرص عمل إقليمية لما يتمتعون به من فرص توظيف كبيرة في بلدانهم[3].

وبذلك بدأت مساعي ترسيخ هذا الحق بين دول المجلس منذ اجتماع القمة الثالث والعشرون عام 2002 الذي أكد على ضرورة إزالة كافة العراقيل والموانع التي تحد من هذا الإجراء، وعلى هذا الأساس تسعى وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في أقطار المجلس بشكل دائم من أجل تسهيل تنقل الأفراد بين الدول الأعضاء بغرض التوظيف والعمل في القطاع العام، لذلك وطبقا للمكتب التنفيذي للمجلس فإن وزراء العمل يعملون بشكل جاد من أجل زيادة فرص التوظيف الإقليمية، ومن تم يتم

---

[1]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام**، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، ديسمبر 2012 ، ص.31.

[2]) احمد الكواز، المرجع السابق الذكر، ص.22.

[3])Zahra R. Babar,Op.Cit ,P.05. See:Zahra R. Babar, "Free Mobility within the Gulf Cooperation Council," **Cirs Occasional Paper** , No.8 ,Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service , Qatar, (2011),P.4.

تقديم تقارير سنوية إلى المجلس الأعلى لإبراز التقدم في هذا المجال والعراقيل التي مازالت تصادف تطبيق المساواة التامة بين جميع الخليجيين [1] .

3-حرية التنقل:

على نفس المنوال تظهر الإحصائيات المتعلقة بهذا الحق، تضاعف أعداد المواطنين الذين تنقلوا بين دول المجلس لأغراض متعددة خصوصا الزيارات ذات الطابع الديني، السياحي والتجاري، بحيث ارتفع عدد المتنقلين من المواطنين بين الأقطار الخليجية من 4.5 مليون مسافر عام 1995 إلى ما يزيد عن 13 مليون مسافر عام 2011 أي بنسبة نمو قدرها 189 بالمائة، وبذلك يشكل هذا العدد أكبر نسبة تنقل بيني في المنطقة العربية التي تخضع عملية التنقل فيها إلى إجراءات جد معقدة [2].

من هذا المنطلق تأتي اهمية مبدأ حرية التنقل بين الدول الخليجية في ظل عدم وجود أي قيود مهما كان نوعها قد تقلل من فرص التنقل البيني الخليجي أو أي إجراءات تخص الترحيل، على خلاف بعض الاتفاقيات الإقليمية المشابهة التي تعالج مسألة حركة تنقل الأفراد بينها بمنظور أمني، مثلما هو الحال بالنسبة إلى نظام حرية التنقل المطبق في مجموعة "الاكواس" ECOWAS والذي يتضمن بعض القيود الأمنية على ممارسة هذا الحق [3] .

لذلك ولتخفيف إجراءات حرية التنقل بدأت هذه البلدان في استبدال بطاقة الهوية الوطنية بما يسمى بالبطاقة الذكية Smart Card أو ما يعرف بنظام الهوية الاليكترونية، التي يستوجب تطبيقها وجود معابر اليكترونية في كل مراكز العبور الأساسية من مطارات، موانئ ومراكز التفتيش الحدودية، هذا النظام الذي أصبح العمل به ملزما في أغلب دول المجلس ويستعمل بشكل واسع خصوصا في قطر البحرين والإمارات العربية المتحدة، مع إمكانية تمديد هذه الهوية لتشمل السكان من غير المواطنين المقيمين بصفة دائمة في دول المجلس حتى يسهل عليهم التنقل بين جميع الدول الأعضاء، إضافة

---

[1])Zahra R. Babar , "Free Movement of People within the Gulf Cooperation Council" , Op.Cit, P.08.

[2]) السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، المرجع السابق الذكر، ص. 13.

[3])Zahra R. Babar, " Free Movement of People within the Gulf Cooperation Council," Op.Cit, P.06.

إلى مقترح بإصدار جواز سفر خليجي موحد وتوحيد التأشيرات السياحية للأجانب ممن يريدون دخول الأقطار الخليجية للسياحة [1] .

أخيرا ورغم هذه الانجازات، إلا أن الواقع العملي يبين أن العديد من المعيقات مازالت قائمة لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة، خصوصا فيما يتعلق بفرض بعض الشروط على ممثلي أصحاب الأعمال عند التنقل من بلدانهم الأصلية إلى دول المجلس الأخرى، إضافة إلى عدم وجود قواعد بيانات للعمل والفرص الإقليمية المتاحة في هذا المجال، واستمرار تفضيل التوظيف المحلي على التوظيف الإقليمي برفع الشعارات التي تؤكد على أهمية هذا التوظيف على حساب باقي مواطني المجلس[2].

[1])Zahra R. Babar, " Free Movement of People within the Gulf Cooperation Council," Op.Cit, P.07.
[2])Asmak Binti Abd Rahman ,Mohd ,Fauzi Bin Abu-Hussin, Op.Cit, P.46.

خلاصة الفصل الثاني:

سبق المسيرة التكاملية في منطقة الخليج العربي جهود مكثفة ومبادرات عديدة كان الهدف منها وضع استراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات، وذلك من خلال العمل على تقوية الروابط السياسية، العسكرية والاقتصادية بين شعوب المنطقة وفق مقاربة تعاونية شاملة.

وعلى هذا الأساس تم في شهر فيفري عام 1981 ما كان يصبوا إليه زعماء دول الخليج العربي بإعلانهم عن قيام مجلس التعاون الخليجي في العاصمة السعودية الرياض، بين كل من الإمارات العربية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر و الكويت، ولهذا فقد جاء تأسيس هذا المجلس لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف المعلنة وفقا للنظام الأساسي، وصولا إلى الوحدة السياسية الكاملة، بالإضافة إلى الأهداف غير المعلنة التي تتضمن بشكل أساسي التعاون في المجالين الأمني والعسكري.

وذلك انطلاقا من العديد من العوامل والخصائص المشتركة، سواء تلك التي فرضتها الجغرافيا، أو الواقع الاجتماعي والسياسي المنسجم، علاوة على تأثيرات البيئة الإقليمية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات والتي جعلت من الحكومات الخليجية تدرك صعوبة بقائها متفرقة دون هيكل مؤسسي تعاوني يجمعها ككل، في ظل الأطماع الدولية والإقليمية المتزايدة بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة.

وعلى هذا الأساس ورغم ضعف وبساطة الهيكل التنظيمي والوظيفي للمجلس بالمقارنة مع بعض التكتلات الإقليمية الناجحة التي قد تتميز بنيتها المؤسسية بالتعقيد، إلا أن التحديات الأمنية والسياسية التي ظلت ملازمة للمنطقة منذ الحرب الباردة ساعدت هذه الدول في تنسيق ووضع آليات دبلوماسية لمواجهة العديد من التهديدات والأحداث الإقليمية التي مرت بها المنطقة، في مقدمتها الحرب العراقية الإيرانية، إلى جانب الاجتياح العراقي للكويت وأيضا الأحداث الجارية في المنطقة العربية منذ العام 2011 كالأزمة الليبية، اليمنية والسورية.

وبالتالي ورغم وجود بعض الاختلافات في المواقف السياسية للدول الخليجية بين الحين والأخر بما يعكس التنافس من أجل قيادة النظام الإقليمي الخليجي، خصوصا بين المملكة العربية السعودية وإمارة قطر كإحدى الدول الرائدة إقليميا، إلا أنه بوجه عام تبني هذه الدول مواقفها السياسية عادة بشكل مشترك ضمن إطار المبادئ العامة للنخب الحاكمة.

من جانب أخر وعلى خلاف النجاح الدبلوماسي النسبي، لم تستطع هذه الدول أن توفر لنفسها غطاء أمني وعسكري موحد، يستطيع توفير الحماية لشعوب المنطقة دون الحاجة إلى الاستعانة بقوات عسكرية أجنبية، إذ تظهر مختلف المشاريع العسكرية والأمنية الخليجية في مقدمتها قوات درع الجزيرة استراتيجية الدفاع المشترك ومختلف الاتفاقيات الأمنية، رمزية هذه المشاريع ومحدودية تأثيرها الإقليمي والتي ظلت توظف غالبا بغرض حماية الأنظمة الملكية الخليجية والنخب الحاكمة من الزوال، كما هو الحال بالنسبة إلى التدخل العسكري في البحرين عام 2011 الذي مثل منعرجا حاسما من أجل التغيير الوظيفي في فكرة درع الجزيرة كآلية للدفاع الخارجي إلى آلية لتوفير الأمن الداخلي لهذه النخب.

كما يتضح لنا كذلك رمزية التكامل الاقتصادي الخليجي بالمقارنة مع التجارب الإقليمية الأخرى وذلك لعدة أسباب تعكس غياب رؤية استراتيجية للتكامل الوظيفي والقطاعي خصوصا في المجال الصناعي، الذي ظل التنافس بين الشركات الخليجية القاعدة الأساسية التي تحكم هذا المسار خصوصا في أهم القطاعات الصناعية لهذه الدول كقطاع الإسمنت، الصلب والحديد وقطاع الألمنيوم ..الخ.

وبذلك يمكن حصر إنجازات هذا التكامل الاقتصادي في الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الوحدة الجمركية، ثم السوق الخليجية المشتركة، وبالتالي لا تزال تعترض المجلس العديد من الصعوبات المتعلقة بتوحيد التعريفة الجمركية مع العالم الخارجي، تكوين كتلة اقتصادية موحدة قادرة على التفاوض بشكل جماعي وتحقيق مزيد من المكاسب الاقتصادية، إلى جانب رفع حجم المبادلات التجارية البينية، وهو ما يعكس عدم قدرة هذه الدول على تلبية حاجيات أسواق بعضها البعض ذات الاستهلاك الواسع للسلع الأجنبية وأخيرا تنويع هياكلها الاقتصادية والإنتاجية بما يدفع هذه التجربة التكاملية نحو مزيد من الترابط التجاري والاقتصادي.

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه المجلس وسبل مواجهتها

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية منذ السنوات الأخيرة، عدة تطورات أمنية سياسية اقتصادية واجتماعية، وهي التطورات التي تجعل من النموذج محل الدراسة أمام العديد من التحديات والرهانات المستقبلية التي تستدعي من الدول الخليجية إعادة النظر في مقاربتها التكاملية التي شرعتها منذ نشأة المجلس عام 1981، وذلك من خلال تحقيق معايير التكامل الوظيفي انطلاقا من السياسة الدنيا ومن تم تحقيق الوحدة السياسية والأمنية كما نص على ذلك النظام الأساسي، ومن خلال استبدال جميع المشاريع الأمنية في المنطقة بمشروع التكامل الإقليمي بصفته أولوية قصوى وذلك بعيدا عن كل النزعات القبلية والقطرية وبعيدا عن كل التوترات مع الدول المجاورة.

وعلى هذا الأساس فإن ما تم تحقيقه في العقود الماضية من تعاون بين الدول المشكلة للمجلس والتي تشترك في العديد من الخصائص الدافعة لتطوير هذا النموذج، ليصل إلى مستوى باقي التكتلات الإقليمية من حيث الفعالية والأداء والاعتماد على الذات، يعتبر بالمعايير التكاملية غير كاف خصوصا وأن دول المجلس ظلت تفتقد إلى المبادرة اللازمة لتطوير هذه التجربة، وهو الأمر الذي يلزمها مستقبلا النظر بجدية أكبر لحجم التحديات والرهانات التي تواجهها على المستوى الداخلي والخارجي في بيئة جد متوترة وإيجاد حلول لها في عصر تسود فيه الهيمنة الاقتصادية والعسكرية بشكل كبير.

إذن ومما سبق سنحاول دراسة هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث مقسمة إلى العديد من المطالب والعناصر الثانوية، على الشكل التالي:

المبحث الأول: تحديات البيئة الداخلية

المبحث الثاني: تحديات البيئة الخارجية

المبحث الثالث: سبل وآليات نجاح التجربة التكاملية الخليجية

المبحث الأول: تحديات البيئة الداخلية

على الرغم من المشروع الطموح لمجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائه، من خلال الإعلان عن إقامة الوحدة الجمركية التي سيتم استكمال كافة شروطها بحلول العام 2015، والقائمة أساسا على إزالة الحواجز الجمركية أمام تبادل السلع، إضافة إلى الدخول في مرحلة السوق الخليجية المشتركة وتطبيق مفهوم المواطنة الاقتصادية التي تتضمن العديد من الحقوق الاقتصادية .

غير أن تحليل هذه التجربة التكاملية الفتية، يقودنا إلى رصد العديد من التحديات التي تواجه مسيرة المجلس مستقبلا، وذلك وفق ثلاث مستويات رئيسية هي: التحديات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تشكل في مجموعها البيئة الداخلية للنظام الإقليمي وللدول الأعضاء.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية

في هذا الإطار تتطلب عملية التكامل الإقليمي أن تكون الفوائد للمجموعة ككل ولكل دولة أكبر بكثير من الأعباء التي قد تتحملها أي من هذه الدول، ومن جهة أخرى أن لا تنحصر هذه الفوائد والأعباء فقط في التجارة البينية كما يميل إلى ذلك معظم الباحثين، بل لابد أن تتعدى الفوائد التكاملية إلى جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية في إطار ما يسمى بمبدأ الانتشار، وعلى هذا الأساس تتمثل أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي في ثلاث عناصر رئيسية، هي: تحقيق شروط الوحدة النقدية الخليجية، الخلاف حول البنك المركزي الخليجي، إضافة إلى تنويع الهياكل الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

أولا: تحقيق شروط الوحدة النقدية الخليجية Gulf Monetary Union

شهدت العقود الثلاث الأخيرة من هذا القرن اهتماما متزايدا بالاتحادات النقدية وتوحيد العملات في إطار مجموعات اقتصادية إقليمية، هذه الوحدة التي ترجع من الناحية النظرية إلى المفكر

الاقتصادي **مندل Mundell** أول من أشار إلى أهمية تقسيم العالم إلى مناطق نقدية مثلى بدلا من الانقسام بين مجموعة من العملات الوطنية[1].

وبذلك أصبح التعاون النقدي جزءا لا يتجزأ من التعاون في مختلف ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية، بل يمكن اعتباره أمرا ضروريا للوصول إلى التكامل الاقتصادي الكامل[2] وشرطا ضروريا لنجاح أي تجربة تكاملية، ومن تم يتطلب تحقيق الوحدة النقدية مجموعة من المرتكزات العملية أهمها: تنظيم المدفوعات بين الدول الأعضاء، تنسيق وتوحيد النظم والسياسات المصرفية والنقدية، حرية حركة رأس المال،..الخ[3].

وبالرجوع إلى التجارب النقدية الناجحة حول العالم، لابد من الإشارة إلى الشروط الواجب تحقيقها من أجل الوصول إلى مرحلة الوحدة النقدية، وهنا وضع الاتحاد الأوروبي حسب معاهدة "ماستريخت" لعام 1992 مجموعة من الشروط الضرورية من أجل البدء في تداول العملة الأوروبية الموحدة بدءا من عام 2002، تتلخص في أربعة عناصر رئيسية يجب توافرها في اقتصاديات الدول الأعضاء حتى تكون مؤهلة للوحدة النقدية ، هي: أن لا تزيد نسبة التضخم Inflation Rate عن 1.5 بالمائة وهي أقل نسبة مسجلة في الدول الأعضاء الثلاث الأولى، أن لا تتجاوز نسبة الفائدة 2 بالمائة، إضافة إلى ضرورة استقرار أسعار الصرف وأخيرا أن لا يتجاوز العجز في الموازنة العامة لأي دولة عضو عن 3 بالمائة والدين العام عن 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي[4] .

أما بالنسبة إلى قرار الوحدة النقدية في التجربة الخليجية فترجع أصوله إلى الاتفاقية الموحدة لعام 1981، التي جعلت من هذه الوحدة أحد الأهداف الرئيسية للتكامل الاقتصادي في منطقة، لكن وكغيره من المشاريع المشتركة سار هذا المشروع ببطء شديد إلى غاية قمة البحرين المنعقدة عام 2000، أين

---

[1])Ahmed AlKholifey ,Ali Alreshan , "GCC monetary union " ,P.17. Retrived on: 02-04-2013.<www.economy.gov.ae/.doc, >.

[2]) " مشروع الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وتداعياته"، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، قطاع السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، جويلية 2009، ص.02، على الرابط:

<www.economy.gov.ae/.doc > ، [ت. ت]، بتاريخ: 15-04-2013.

[3])Ahmed AlKholifey ,Ali Alreshan,Op.Cit,P.18.

[4])Abdelghani Echchabi, Osman Sayid Hassan Musse,..ed., " The Implementation of Gulf Dinar among the GCC member countries and its possible impacts **" ,** Pp. 11- 12, Retrived on: 02-04-2013.<:http://mpra.ub.uni-muenchen.de/28245/1/MPRA_paper_28245.pdf>.

قرر أعضاء المجلس وضع خطة مشتركة وبرنامج عمل للوصول إلى العملة الموحدة من خلال اعتماد الدولار كمثبت مشترك للعملات الخليجية[1]، كمقدمة للوصول إلى هذه المرحلة وتقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في المنطقة بدءا من عام 2002، قبل أن تجتمع بنهاية العام 2005 لجنة التعاون المالي والاقتصادي للمجلس مع رؤساء البنوك المركزية الوطنية، للتوافق حول المعايير الأساسية للتقارب الاقتصادي والمالي ومختلف المتطلبات التقنية التي يجب على الدول الأعضاء أن تعمل على تحقيقها قبل إطلاق هذه العملة [2].

وعلى إثر ذلك تم الاتفاق على مجموعة من الشروط لابد من تحقيقها قبل عام 2010 والمتمثلة فيما يلي:

– أن لا يزيد سعر الفائدة على القروض القصيرة المدى في كل بلد مرشح للعضوية نسبة 2 بالمائة وهو متوسط سعر الفائدة في البلدان الثلاث الأولى، وبما أن عملات الدول الأعضاء مرتبطة بالدولار فقد سجلت نسبة الفائدة مستوى جد مرتفع وذلك على مدار السنوات الأخيرة بسبب هذا الارتباط، وهنا يكمن الاختلاف الرئيسي بين النموذج الأوروبي والنموذج الخليجي في أن النموذج الأول وضع شرط الفائدة على المستوى البعيد، بينما جعله مجلس التعاون على المستوى المتوسط [3] .

– أن لا يتجاوز معدل التضخم في كل بلد متوسط التضخم في بلدان المجموعة بمعنى أكثر من 2 بالمائة، وفي هذا السياق يلاحظ أنه منذ بدأت دول المجلس ربط عملاتها بالدولار فيما عدا الكويت التي انسحبت بسبب نسبة التضخم العالية، تخطت نسبة التضخم في باقي الدول الخليجية النسبة المحددة ، ماعدا قطر والإمارات العربية المتحدة التي لم توافق على هذا الشرط من البداية بسبب الإنفاق العام الكبير في البلدين[4] .

– أن لا تزيد نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد على 3 بالمائة في الظروف الحالية وعلى 5 بالمائة عندما تتراجع أسعار النفط .

---

[1])Badr El Din A. Ibrahim, **Economic Co-operation in the Arab Gulf Issues in the economies of the Arab Gulf Co-operation Council states** , 1ed ,(New York: Routledge, 2007), P.07

[2])Abdelghani Echchabi, Osman Sayid Hassan Musse,..ed.,Op.Cit, P.02.

[3])Ibid, P.14.

[4])Ibid,P.13.

– أن لا يتجاوز الدين العام لكل بلد عن 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

– أن يتوفر لدى كل دولة احتياطي أجنبي يغطي على الأقل أربعة أشهر من حاجيتها من الواردات[1].

إذن وإنطاقا مما سبق نلاحظ وجود العديد من الصعوبات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل تجسيد مشروع العملة الموحدة، ولعل أبرز هذه الصعوبات عدم وجود حيز زمني من أجل إطلاق هذه العملة التي كان مقررا البدء في تداولها منذ العام 2010 وهي العملية التي تأخرت إلى يومنا هذا، إضافة إلى صعوبة تحقيق المعايير أو الشروط التي تم رصدها من اجل الانضمام لمنطقة العملة الخليجية تماما مثل الاتحاد الأوروبي كشرط الفائدة، معدل التضخم، العجز في الموازنة ونسبة الدين العام ...الخ، وبذلك يمكن القول أن أحد العوامل المساعدة على قيام منطقة العملة الموحدة هو الالتزام بكافة هذه المعايير والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة علاوة على التزام الدول الأعضاء بجميع المقررات الاقتصادية للمجلس وتغليب المصالح المشتركة على المصالح الوطنية لكل لدولة.

ثانيا: الخلاف حول البنك المركزي الخليجي

فمن أجل استكمال مشروع الوحدة النقدية اتفق وزراء مالية كل من المملكة العربية السعودية الكويت، قطر والبحرين خلال اجتماعهم السنوي بمدينة الرياض شهر جويلية 2009 على إنشاء مجلس نقدي تكون مهمته وضع الإطار الإجرائي الذي يوجه ويحكم عمل البنك المركزي الخليجي المزمع إقامته والذي تمنع الاتفاقية النقدية على البنوك المركزية الوطنية التدخل في عمله أو إسداء أي توجيهات له مهما كان نوعها وذلك حتى يعمل ويؤدي مهامه باستقلالية تامة[2].

لكن وعلى الرغم من هذا الاتفاق أصيب المنهج النقدي الخليجي بانتكاسة كبيرة وذلك منذ العام 2006 بعد إعلان حكومة عمان خروجها من الاتفاقية النقدية الموحدة، لعدم قدرة الاقتصاد العماني على الالتزام بالموعد النهائي لإصدار العملة الخليجية أي في جانفي2010، تلا ذلك قرار من

[1]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل والوحدة، المرجع السابق الذكر، ص.39 .

[2])Fred H. Lawson, Op.Cit, P.14.

الحكومة الكويتية بوقف تثبيت عملتها بالدولار لنفس السبب، ورفض فكرة تحويل سلطة إدارة احتياطها النقدي من البنوك المركزية للدول لصالح الكيان الإقليمي الجديد الذي سيشرف بالإضافة إلى ذلك على عملية مراقبة النظام المصرفي لكل دولة ومن تم التنازل النهائي له عن السيادة المالية والبنكية الوطنية[1]، ثم إعلان الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى أنها لم تعد معنية ببنود هذه الاتفاقية بدءا من عام 2009 [2].

وفي هذا السياق جاء قرار انسحاب الإمارات العربية المتحدة بعد تقدمها بطلب استضافة ثلاث أجهزة تابعة للأمانة العامة للمجلس، دون أن تحصل على أي واحدة منها نظير الهيمنة السعودية المطلقة على أغلب مؤسسات المجلس أهمها: هيئة التجارة الإلكترونية، الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق ومقر البنك المركزي الخليجي الذي تقدمت بطلب استضافته عام 2004، أي قبل كل من قطر والبحرين اللذين تقدما بطلبهما عام 2006 والمملكة العربية السعودية التي تقدمت بطلب استضافة هذا البنك عام 2008 وحصولها على موافقة المجلس الأعلى شهر ماي 2009 [3].

وبذلك اشتد الخلاف السعودي الإماراتي حول مقر البنك المركزي الخليجي خصوصا وأن الإمارات العربية المتحدة ترى في نفسها الأحق باستضافة هذا البنك، لعدة اعتبارات أهمها: قوة القطاع المصرفي والمالي لديها والذي يعد الأفضل بالنسبة لبقية دول المجلس خصوصا وأنها تمتلك ثمان مصارف تعتبر من بين أفضل 1000 مصرف في العالم[4].

من هذا المنطلق وعلى الرغم من إمكانية البدء في تداول العملة الموحدة بين الدول المتبقية دون الحاجة إلى موافقة الدول المنسحب، إلا أنه من ناحية أخرى سيؤدي هذا السلوك إلى زيادة انعدام الثقة بين جميع الدول الأعضاء نظرا لغياب مفهوم العمل الجماعي وتوزيع المكاسب والتكاليف بشكل مشترك، إضافة إلى تعزيز فرص فشل هذه التجربة النقدية نظرا لانعدام الإجماع الإقليمي حولها

---

[1]) Badr El Din A. Ibrahim, Op.Cit, P.08.

[2]) خالد بن راشد الخاطر،" الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي: التطلعات والتحديات والمكاسب الاستراتيجية بعيدة المدى" ،الدوحة : **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، أفريل 2012، ص.02.

[3]) " مشروع الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وتداعياته"، المرجع السابق الذكر، ص.07.

[4]) نفس المرجع ،ص ص. 04-05.

وبالتالي زيادة المخاطر الاقتصادية والمالية المتوقعة دون وجود التنازلات الكافية الكفيلة بإنجاح هذا المشروع مستقبلا، وهنا على سبيل المثال تشير التجربة العملية للاتحاد الأوروبي قوة الدفع السياسي والتنازل الاقتصادي الألماني من أجل المحافظة على العملة الأوروبية على الرغم من المعارضة الكبيرة داخل بعض الأوساط الألمانية، ومن جهة ثانية على الرغم من المخاطر والتحديات التي أصبحت تتعرض لها هذه العملة نتيجة غياب مفهوم الالتزام لدى بعض الدول وغياب توزيع التكاليف والأعباء بشكل مشترك.

وانطلاقا من ذلك نؤكد على ضرورة تجاوز كل الخلافات الخليجية التي من شأنها أن تفقد مشروع العملة الموحدة القوة التداولية، بل يجب النظر إلى المكاسب المستقبلية حتى وإن كانت هناك بعض التنازلات التي لا تكون في المصلحة الوطنية على المدى القريب إضافة إلى ضرورة توزيع التكاليف والمكاسب بشكل عادل ومشترك، ومن ذلك إعطاء حصص اكبر من المكاسب لبعض الدول المترددة تحفيزا لها على بدل المزيد من الجهد.

ثالثا: تنويع الاقتصاديات الخليجية

تأتي أهمية تنويع الاقتصاديات الخليجية في الوقت الراهن نظرا للأزمات التي يمكن أن تعترض هذه الاقتصاديات جراء تراجع معدل الاحتياط العام و الانتاج النفطي فيها، خصوصا وأن العديد من الدراسات تؤكد على أهمية الثروة النفطية بوصفها أساس اقتصاد البلدان الخليجية، التي بلغ احتياطها النفطي حسب إحصائيات عام 2008 نحو 41 بالمائة من مجموع الاحتياطي المؤكد في منطقة الشرق الأوسط (بما فيها إيران والعراق) والمقدر ب 60 بالمائة من الاحتياطي العالمي (كما يبين ذلك الجدول رقم10)، بالإضافة إلى طاقة إنتاجية عالمية تقدر بنحو 22 بالمائة من مجموع الطاقة الإنتاجية لمنطقة الشرق الوسط والمقدرة ب 31.9 بالمائة [1].

[1])Abdelghani Echchabi, Osman Sayid Hassan Musse,..ed. , Op.Cit , P.04.

جدول رقم (10): الاحتياطي المؤكد من النفط والغاز في العالم إلى غاية 2008.

المناطق/ الدول	الاحتياطي المؤكد من النفط (%)	الاحتياطي المؤكد من الغاز (%)
مملكة البحرين	0	0
الكويت	1	0
عمان	1	0
قطر	3	18
المملكة العربية السعودية	27	05
الإمارات العربية المتحدة	10	04
أسيا الباسيفيك	04	10
إفريقيا	12	10
أوروبا–أوراسيا	15	41
جنوب ووسط أمريكا	11	05
شمال أمريكا	07	06
المجموع	100	100

وعلى هذا الأساس نلاحظ أن الخلل الاقتصادي الرئيسي الذي تعاني منه دول مجلس التعاون الخليجي يتمثل في غياب هيكل اقتصادي بديل عن الثروة النفطية [1]، يكون قادرا على تحقيق التنمية المستدامة كقاطرة للتكامل الاقتصادي الخليجي.

وبالتالي رغم وجود رفاهية ملحوظة في العديد من الجوانب المادية من حياة المواطنين الخليجيين إلا أن هذه الرفاهية مرتبطة على المدى القريب بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعلى المدى البعيد بتوفر النفط كمادة في حد ذاتها، لذلك يتطلب تنويع الهياكل الاقتصادية الخليجية تقليل نصيب النفط تدريجيا من الناتج المحلي واستبداله ببدائل اقتصادية منتجة.

إذن وفي ظل الاعتماد المفرط على النفط كثروة اولية يعتقد الباحث **يوسف خليفة اليوسف** أنه هناك العديد من المقاييس التي يمكن من خلالها التعرف على درجة هذا الاعتماد أهمها:

- نصيب هذه السلعة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

[1]) محمد ناجي التوني، " قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، **المجلة الاقتصادية الكويتية** ، العدد عشرون ، 2006، ص.22 .

- نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات الكلية.
- نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات الكلية[1].

الشكل رقم (01): مكانة النفط في الهيكل الاقتصادي العام لدول مجلس التعاون الخليجي

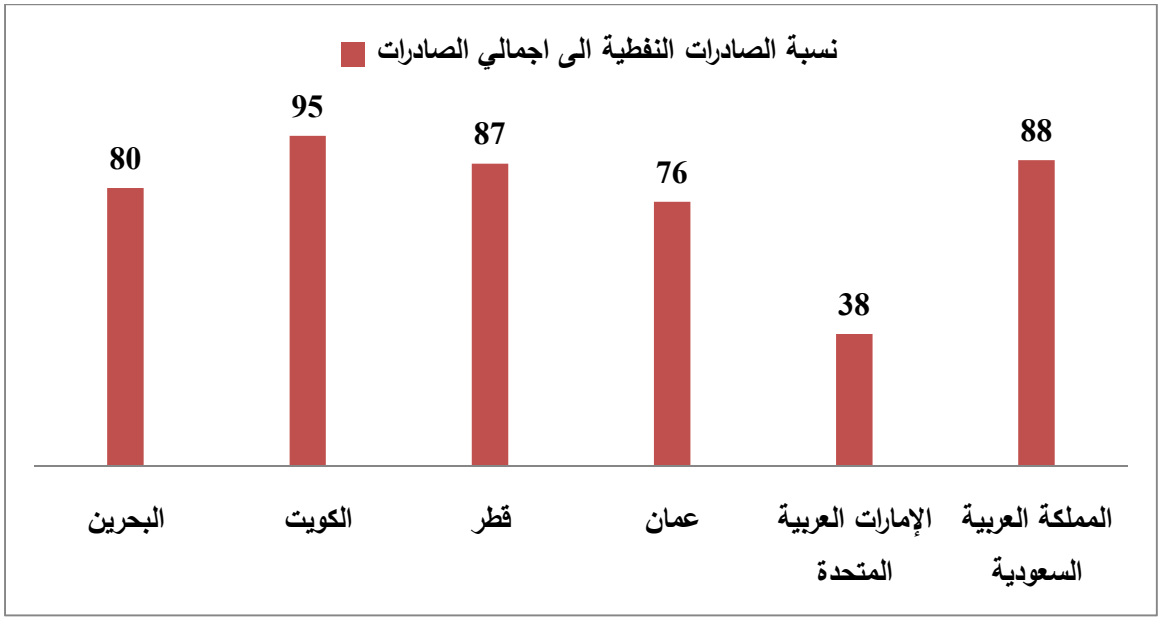

Source: Matthew Gray , "A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf" , **Center for International and Regional Studies** ,Georgetown University ,School of Foreign Service , Qatar , (2011), P.18.

مما سبق ومن خلال الشكل رقم (01) تتراوح مساهمة النفط في إجمالي الصادرات الخليجية بين 38 بالمائة كحد أدنى في الإمارات العربية المتحدة و95 بالمائة كحد اقصى في الكويت، وبذلك تظل مساهمة هذه الثروة في الإيرادات الكلية للأقطار الخليجية جد مرتفعة إذا ما تم مقارنتها بنصيب القطاعات الانتاجية الأخرى في الإيرادات الكلية، وبالتالي يصل معدل هذه المساهمة إلى أكثر من 75 بالمائة في الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس بما نسبته 50 بالمائة بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، 88 بالمائة بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، 77 بالمائة بالنسبة للكويت و 56.7 بالمائة في قطر[2].

[1] يوسف خليفة اليوسف، المرجع السابق الذكر، ص.176.

[2] نفس المرجع ، ص ص.176-177.

وبالتالي يتضح أن تطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية في هذه الدول، أمر هام وضروري سواء تعلق الأمر بتنمية الاقتصاد الوطني لكل دولة أو تعدى ذلك إلى العملية التكاملية ككل، والتي هي في حاجة ماسة إلى التنوع الإنتاجي لضمان الاعتماد المتبادل بين دول المجلس وزيادة معدل التجارة والاستثمارات البينية، خصوصا وأن الأرقام الرسمية المتعلقة بنصيب القطاع الصناعي في الناتج المحلي أو في توظيف العمالة الوطنية، تبين الدور والمساهمة المحدودة لهذا القطاع في الاقتصاديات الخليجية والتي لا تتجاوز في أحسن الحالات نسبة 12 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي [1]، وذلك في ظل هيمنة الطابع الاستهلاكي على التركيب السلعي للمنتجات الصناعية لبلدان المجلس حسب ما هو مبين في الجدول رقم (11) فيما عدا بعض الصناعات المحلية كصناعة الحديد والصلب الاسمنت، الألمنيوم، الأسمدة وصناعة البتروكيماويات وبالتالي لم تحقق بعد الاستثمارات الصناعية الخليجية على كثرتها وضخامتها أي تقدم يذكر في مجال خلق ثروة صناعية تنافسية.

وبذلك و رغم الثروة النفطية الهائلة لهذه البلدان، إلا أن الشيء الملاحظ هو محدودية نصيب الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الخليجي، والتي لا تتعدى مساهمتها نسبة 8 بالمائة في المملكة العربية السعودية، 5.6 بالمائة في الكويت،12 بالمائة في الإمارات العربية المتحدة 13.8 بالمائة في البحرين، 6.9 بالمائة في قطر و 10.3 بالمائة في عمان [2] .

جدول رقم (11): حجم الاستثمار الصناعي الخليجي إلى غاية 2008.

طبيعة النشاط الصناعي	عدد المصانع		حجم الاستثمار		عدد العمال	
	العدد	%	مليون دولار	%	الآلاف	%
الأغدية، المشروبات والتبغ	1548	12.6	11310	7.5	137.534	14.2
النسيج، الألبسة و الجلود	735	6.0	2161	1.4	100.792	10.4
الخشب وصناعة الأثاث	955	7.8	1219	0.8	50.514	5.2
صناعة الورق، الطباعة و النشر	796	6.5	3391	2.3	51.961	5.4
المنتجات الكيميائية و البلاستيكية	2532	20.6	81969	54.3	197.071	20.3
منتجات من خامات غير معدنية (عدا البترول)	1987	16.1	18730	12.5	148.113	15.3

[1]) يوسف خليفة اليوسف ، ص.179.

[2]) نفس المرجع ، ص ص.180-181.

الصناعات المعدنية الأساسية	150	1.2	17084	11.4	30.815	3.2
المواد المصنعة(الآلات والمعدات)	3326	27.0	13519	9.0	237.246	24.4
صناعات تحويلية أخرى	287	2.3	697	0.5	17.071	1.8
المجموع	12316	100 %	150.080	100 %	971.117	%100

المصدر: **التقرير السنوي2008**، قطر، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، جوان2009، ص.11.

إذن وحسب الإحصائيات المقدمة أعلاه، نلاحظ التباين الواضح في التوزيع الجغرافي للاستثمار الصناعي في أقطار المجلس وذلك من دولة إلى أخرى، وهو ما يدل على التفاوت النسبي في حجم الثروة الاقتصادية بين هذه الأقطار كأحد الشروط الموضوعية لنجاح عملية التكامل الاقتصادي الصناعي.

وفي هذا الإطار تعتبر الإمارات العربية المتحدة أكبر دولة خليجية من حيث عدد وحجم الاستثمار الصناعي وذلك باحتوائها على ما يقارب 4510 مصنعا أي بنسبة قدرها 36.6 بالمائة من إجمالي عدد المصانع الخليجية البالغ عددها 12.316 مصنعا، لتأتي في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بنحو4437 مصنعا وبنسبة قدرها 36 بالمائة من إجمالي العدد الكلي للمصانع في المجلس بينما تتوزع باقي المصانع على الدول الأخرى بنسب وأعداد متفاوتة، على الشكل التالي[1]: سلطنة عمان 1035 مصنع، الكويت 869 مصنع، البحرين 856 مصنعا وأخيرا قطر ب 609 مصنع [2].

من خلال ما سبق وعلى الرغم من مختلف الجهود الاستثمارية الخليجية في المجال الصناعي الهادفة إلى الخروج من حالة التبعية النفطية، إلا أن هذه الدول عموما تمتاز جميعها باحتلال النفط أهمية قصوى في اقتصادها، مما يعطيها مجموعة من الخصائص أبرزها:

- تدفق غالبية العوائد النفطية إلى الحكومات بوصفها الفاعل الاقتصادي الأبرز على الرغم من وجود قطاع خاص يمتاز بالنفوذ والامتداد العالمي.

[1]) التقرير السنوي 2008، المرجع السابق الذكر، ص.08.

[2]) نفس المرجع ، ص ص. 13-15.

- استمرار اعتماد الدول الخليجية (الريعية) Rentier State على برامج الرفاهية والاستهلاك الواسع لمواطنيها، إذ تقوم أغلب هذه الدول بتقديم الخدمات الاجتماعية بشكل مجاني خصوصا في مجال التعليم و الصحة كنتيجة لمستوى الإنفاق المحلي الكبير، إضافة إلى معدل الدخل الفردي السنوي المرتفع[1] والذي وصل حسب إحصاءات عام 2011 إلى 14.732ألف دولار كحد أدنى في مملكة البحرين و100.126 ألف دولار كحد أقصى في قطر وبذلك بلغ متوسط هذا الدخل ما يقارب 33.852 ألف دولار كأعلى معدل دخل فردي في العالم[2].

ولأن العمر الزمني للبترول محدود، ومحكوم بدالة معدلات الإنتاج الحالية حسب ما هو مؤكد من احتياطي، بافتراض بقاء بنية استهلاك الطاقة العالمية على ما هي عليه الآن وعدم ظهور موارد بديلة له أو عدم تراجع معدلات الإنتاج الحالية [3]، ومن جهة أخرى لتحقيق النمو الصناعي والمحافظة على الرفاهية الاجتماعية العامة يؤكد الباحث **جون انتوني دوك John Duke Anthony** على ضرورة تنويع البلدان الخليجية لهيكلها الاقتصادي والاستعداد لعصر ما بعد النفط [4] .

خصوصا وأن العديد من الدراسات تؤكد أن بعض هذه البلدان اقتربت فعلا من مرحلة ما بعد النفط في ظل التفاوت الكبير في عمر الاحتياطي النفطي من بلد إلى أخر، حيث وفي الوقت الذي ينخفض فيه معدل هذا العمر في مملكة البحرين إلى 1.8 سنة وسلطنة عمان إلى 20.1 سنة كأقل مدة ممكنة لاستغلال الثروة النفطية في البلدين، يصل هذا العمر إلى 48.8 سنة في قطر ،77 سنة في المملكة العربية السعودية و101.9 سنة في الإمارات العربية، ليرتفع إلى 103.8 سنة في الكويت، في حين

---

[1]) حمد أحمد الريس، " مقدمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل إصلاحها في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ،سلسلة الأوراق العالمية، **مركز الخليج لسياسات التنمية** ، أفريل 2012،ص.05. انظر كذلك:

Fasano and Iqbal. "GCC Countries: From Oil Dependence to Diversification," , Pp .3-4, Retrived on : 05-05-2013.
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/fasano/pdf. >.

[2])Echchabi Abdelghani , Sayid Osman,…ed., Op.Cit , P.03.

[3]) نايف عبوش، " نفط الخليج بين تحديات النفاد وضرورات تفريخ البدائل" ، **مركز الخليج لسياسات التنمية**، على الرابط: <https://www.gulfpolicies.com > ، [ت. ت]، بتاريخ: 14-03-2013.

[4])John Duke Anthony, "Special Report: Consultation and Consensus in Kuwait: The 18th GCC Summit" ,**Middle East Policy** ,vol. VI , No. 1 , (June 1998), P.138.

يصل عمر الاحتياطي المؤكد من الغاز إلى أعلى فترة في قطر بنحو420.9 سنة وأقل فترة في مملكة البحرين ب7.9 سنة [1].

وإضافة إلى ما سبق ذكره يقود الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في هذه البلدان إلى العديد من الاثار السلبية أبرزها: التعرض الدائم إلى ما يسمى بالصدمات الاقتصادية وهو الأمر الذي يساهم تلقائيا في تخفيض معدل الإنفاق المحلي، كما هو الحال بالنسبة إلى بعض الأزمات الاقتصادية التي دفعت ببلدان المجلس الى خفض هذا المعدل ومنها: أزمة تراجع الطلب العالمي على النفط في منتصف الثمانينات، الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية [2] .

ونفس الأمر بالنسبة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 التي كان من أثارها انهيار أسواق العقار والمال في بعض البلدان الخليجية (وبشكل خاص الأسواق المالية لكل من الإمارات العربية المتحدة، البحرين والكويت)، إضافة إلى التآكل في الاحتياطي النقدي الخليجي وارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدل النمو، وذلك على الرغم من الوفرة المالية الكبيرة التي تم تحقيقها بين عام 2003-2008 جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية كنتيجة للعديد من الأزمات الأمنية والسياسية في المنطقة وفي العالم ، إذ وصل سعر البرميل الواحد من النفط قرابة 145 دولار مما مكن هذه الدول من زيادة حجم احتياطها النقدي ومشاريعها الاستثمارية الداخلية والخارجية [3].

أخيرا يمكن القول أن من بين المشكلات الجوهرية والتحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، تلك المرتبطة أساسا بإهمال أحد القطاعات الحيوية لنجاح اقتصاد أي دولة أو تكتل اقتصادي مهما كان شكله والمتمثل في ما يعرف بالأمن الغذائي والأمن المائي، خصوصا وأنه من الناحية العملية وضعت هذه الدول وعلى مدار عقود العديد من البرامج الوطنية لتطوير هذين

[1]) احمد الكواز، المرجع السابق الذكر، ص ص.07-08.

[2])Reyadh Alasfoor, Op.Cit,P.57.

[3])May Khamis, Abdelhak Senhadji , **Impact of the Global Financial Crisis on the Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead : An update**, (Washington, D.C: International Monetary Fund, 2010) , P.03.

القطاعين الحيويين دون أن تكون هناك نتائج ملموسة تزيد من معدل الإنتاج الزراعي المنخفض بشكل كبير [1].

إذن وعلى الرغم من الاستثمارات الزراعية الهائلة داخل وخارج المنطقة، إلا أنه يلاحظ وجود العديد من القيود والعراقيل التي منعت تطوير هذا القطاع، أهمها: نقص الموارد المائية، الأراضي الصحراوية الكبيرة والمساحة الصغيرة لدول المجلس ولذلك ترى أغلب الدراسات ضرورة تحويل اهتمام هذه الدول نحو الاستثمار الإقليمي المستدام في القطاعين الزراعي والمائي والذي سيشكل التحدي الأكبر في منظومة الأمن الغذائي للمنطقة مستقبلا.

طبعا ما يزيد من تأزم الوضع الزراعي في هذه البلدان، الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والزراعية منذ العام 2008 مما أدى إلى زيادة كلفة الاستيراد الخليجية(كما يوضح ذلك الشكل رقم02) ، وهو الأمر الذي نشأ عنه تخوف بعض الدوائر البحثية من قدرة هذه البلدان على تحقيق أمنها الغذائي خصوصا في حالة تراجع أسعار الطاقة والمنتجات النفطية والزيادة المضطردة في عدد السكان ونقص المياه والتوسع العمراني الكبير [2].

ولهذا السبب تتميز اقتصاديات دول المجلس ليس فقط بالتبعية للموارد النفطية وإنما كذلك بالتبعية لعملية استيراد المواد الغذائية والزراعية، هذه العملية التي تجاوزت حسب منظمة التغذية والزراعة العالمية (الفاو) عام 2010 نسبة 90 بالمائة من حاجيتها الغذائية الأساسية، على الرغم من الجهود الزراعية الملحوظة في المملكة العربية السعودية التي أخذت منذ سنوات تدخل نادي الدول المنتجة والمصدرة لبعض المنتجات الزراعية بما فيها القمح والحليب وأيضا الاستثمارات الزراعية الخارجية الكبيرة [3].

[1])Reyadh Alasfoor, Op.Cit, P.78.
[2])Andy Spiess, "Food Security in the Gulf Cooperation Council (GCC) Economies" , **Working Paper**, GCC Network for Drylands Research and Development (NDRD) & University of Hamburg, Germany, (2011) , P.01.
[3])Ibid, P.02.

وعلى هذا الأساس تفيد بعض التقارير في هذا السياق، إمكانية انتقال فاتورة استيراد دول المجلس للمواد والمنتجات الغذائية من 24.1 مليار دولار كأعلى فاتورة مسجلة عام 2009 إلى نحو 53.1 مليار دولار عام 2020 بما سيشكل ضعف ما تستورده الولايات المتحدة الأمريكية في سنة واحدة[1].

الشكل رقم 02: إجمالي الواردات الغذائية لمجلس التعاون الخليجي بين 2007-2020 (مليار دولار).

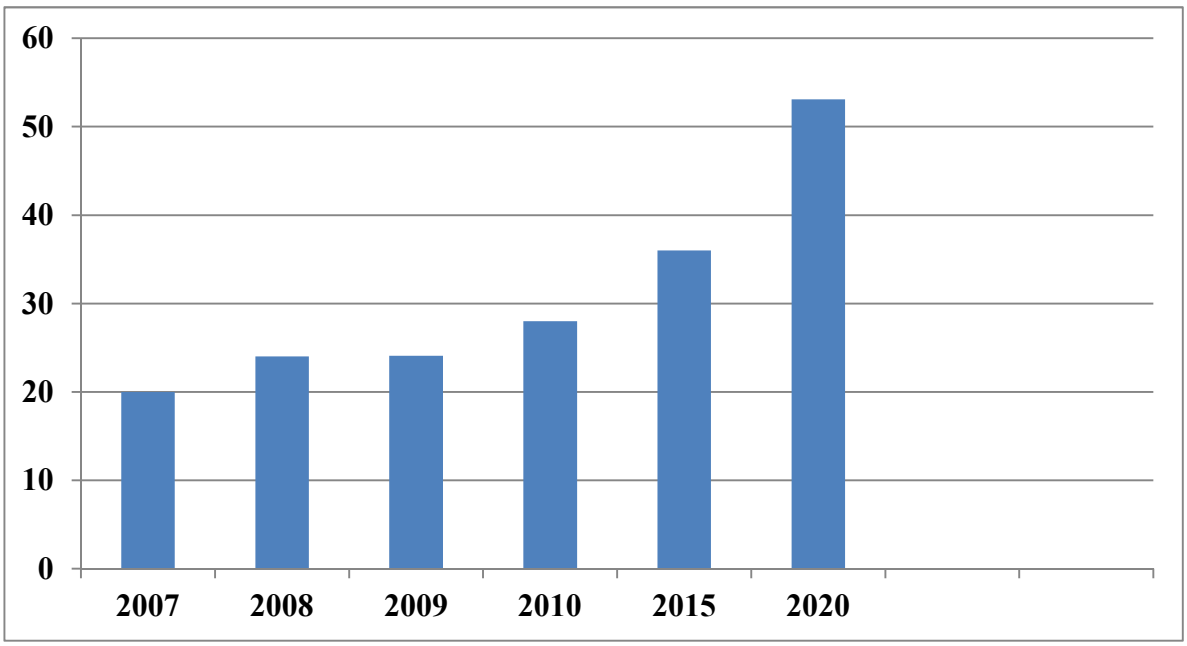

Source: "The GCC in 2020 Outlook for the Gulf and the Global Economy " , A **report from the Economist Intelligence Unit** , Sponsored by the Qatar Financial Centre Authority, (March2009) , P.15.

المطلب الثاني : التحديات الاجتماعية

إلى جانب التحديات الاقتصادية التي لا شك أنها تؤثر على العملية التكاملية في المنطقة، تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من صعوبات وتحديات اجتماعية لا تقل خطورة خصوصا تلك المتعلقة بالاختلال الكبير في التركيبة السكانية Demographics Skewed، هذا الاختلال الذي يعود إلى جملة من الأسباب في مقدمتها الاعتماد المكثف على اليد العاملة الأجنبية لعقود.

[1])Andy Spiess , Op.Cit, P .03.

حيث أدى هذا الخلل المشار إليه أنفا وحسب الجدول رقم (12) إلى ارتفاع سكان دول المجلس من 12 مليون ساكن عام 1981 إلى ما يقارب 46 مليون نسمة عام 2011 وبذلك ارتفعت نسبة الوافدين الأجانب في إجمالي سكان المجلس من 22 بالمائة خلال الثمانينيات إلى 41 بالمائة في الوقت الحالي [1].

جدول رقم (12): عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي بين 1981-2011.

الدولة	1981	2001	2008	2011
البحرين	400.000	620.000	1.106.509	1.195.020
الكويت	1.400.000	1.980.000	2.495.851	3.065.850
عمان	948.000	2.250.000	2.867.000	3.295.298
قطر	240.000	520.000	1.448.479	1.732.717
السعودية	8.100.000	20.000.000	25.787.025	28.376.355
الإمارات	1.040.000	2.620.000	8.073.626	8.264.070
المجموع	12.128.000	27.990.000	41.778.490	45.929.310

انظر: الإحصاءات بين 2008 و2011 في: الأمانة العامة لمجلس .Source: Reyadh Alasfoor,op.cit, p.16 التعاون لدول الخليج العربية، **دول مجلس التعاون لمحة إحصائية**، الرياض: قطاع شؤون المعلومات، إدارة الاحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012، ص.31.

إذن وفي نفس السياق يتضح لنا حجم التواجد الكبير للأجانب والمهاجرين في الدول الخليجية من خلال ما هو مبين في الجدول رقم (13)، هذا التواجد الذي تتراوح نسبته حسب إحصائيات عام 2011، بين 29.4 بالمائة من إجمالي السكان كأقل نسبة في سلطنة عمان و 88.4 بالمائة كأعلى نسبة من الأجانب في المنطقة وبالتحديد في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعتبر من أكبر دول المجلس استقطابا لليد العاملة الأجنبية [2].

[1])Zahra R. Babar , "Free Mobility within the Gulf Cooperation Council" , Op.Cit , P.08.
[2])Ibid,Pp.13-15.

جدول رقم (13): نسبة الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي بين 2003-2011.

الدولة	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	41.7	45.4	49.2	50.8	52.6	53.9	55.1
الكويت	63.5	66.8	69	68.5	67.9	68.2	67.9
عمان	23.6	26.5	29.9	31.3	36.4	29.4	29.4
قطر	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	27.1	27.7	29.07	29.7	30.4	31.1	31.1
الإمارات العربية	-	-	85.8	88.7	88.6	88.5	88.4

المصدر: حسن العالي، " نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي" ، **مركز الجزيرة للدراسات**، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/ htm>،[ت. ت]، بتاريخ: 20-05-2013.

وبالتالي ونظرا لهيمنة المسائل الأمنية والدفاعية على اجتماعات وقرارات المجلس الأعلى في دوراته الأولى، لم تظهر المشكلة السكانية في المنطقة وقضية العمالة الوافدة والتحديات التي قد تتركها إلا منذ سنوات قليلة، وبالتحديد منذ الدورة 15 للمجلس المنعقدة في البحرين عام 1994 أين أشار البيان الختامي لهذه الدورة إلى: " ضرورة استيعاب الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل من مواطني دول المجلس "، ثم الدورة 21 في البحرين عام2000 التي أكدت على أهمية اتخاذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة [1] .

ولأجل ذلك أقر المجلس وثيقتان في غاية الأهمية هما: الاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون إلى غاية عام 2003، والتي تهدف بشكل أساسي إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة إلى جانب استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى بين 2000-2025 ، التي تأكد على وجود خلل في التركيبة السكانية بما تتضمنه من تأثيرات سلبية على قيم التجانس الاجتماعي وبواعث المواطنة والولاء وعزوف العمالة الوطنية عن العمل في الأنشطة الاقتصادية خارج الأجهزة الحكومية، مما يدفع بالحكومات الخليجية إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية من أجل الوفاء بحاجيات السوق المحلية [2].

[1]) سعد بن علي الشهراني، **التركيبة السكانية وأثرها على الأمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، الرياض: منشورات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ،2012، ص.53.

[2]) نفس المرجع، ص ص.54-55.

لكن رغم هذه الاستراتيجيات، يرى الباحث القطري **علي خليفة الكواري** أن هناك إنكار واضح من طرف هذه الدول لمشكلة الخلل السكاني، وهو الانكار الذي يتجلى من خلال سياسات التوسع العقاري الراهنة، أين يتم وضع تشريعات تربط بين شراء عقارات والحصول على إقامة دائمة للأجانب، وهو ما يفسر لنا التخطيط المستمر لبناء ملايين من الوحدات السكنية في بعض الدول الخليجية التي تحصي عددا كبيرا من المهاجرين أكثر بكثير من السكان الأصليين [1] ، وعلى هذا الأساس يؤكد العديد من الباحثين على أهمية وضرورة الحد من الهجرة والعمالة نحو هذه البلدان وذلك للأسباب التالية:

أولا: إدارة الهجرة وتنظيم أسواق العمل

حيث تظهر العديد من الدراسات الديموغرافية إمكانية تأثر التكتلات الإقليمية بسياسات إدارة الهجرة وتنظيم أسواق العمل، وبالرجوع إلى التجربة الخليجية نلاحظ أنه على الرغم من الجهود المشتركة في هذا المجال، إلا أن سياسات تنظيم الهجرة تظل في أيدي السلطات الوطنية في كل دولة (الحكومات) دون أن يكون هناك أي دور للمؤسسات فوق القومية وخصوصا الأمانة العامة[2].

وكما أشرنا سابقا، يرجع السبب في الاعتماد الشديد على العمالة الوافدة، بصورة رئيسية إلى النمو الاقتصادي المحقق في المنطقة خلال العقود الماضية، حيث تطلبت المشاريع التنموية الكبرى في المنطقة وجود أيدي عاملة مؤهلة من مختلف الجنسيات[*].

كما أنه وعلى الرغم من التأكيد المستمر على ضرورة الخروج من هذه الوضعية، إلا أن الأرقام المتاحة (حسب الجدول رقم 14) تدل جميعها على استمرار هذا الاعتماد وبشكل كبير، في ظل عزوف الخليجيين عموما عن العمل في أنواع معينة من المهن والوظائف التي تعتبر غير مقبولة

---

[1]) علي خليفة الكواري، "الإصلاح الجذري هو المدخل لمقاربة إشكاليات التنمية"، ص.01، على الرابط: <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option/pdf>، [ت. ت] ، بتاريخ:22-04-2013.

[2])Helga Leitner, "Reconfiguring the Spatiality of Power: the Construction of a Supranational Migration Framework for the European Union" , **Political Geography**, vol. 16, No. 2 (1997),P. 123.

(*) إذ تتنوع الجنسيات المتواجدة في الخليج العربي لتشمل أغلب القارات والبلدان، أهمها: الهند، باكستان، بنغلاديش سيريلانكا، النبال، الفلبين، تايلاند، إيران، إضافة إلى بعض العمال من القارة الأفريقية وبالتحديد من إثيوبيا، كينيا والبلدان العربية التي تتصدرها كل من مصر، سوريا، اليمن ، المغرب، السودان، الأردن، لبنان، فلسطين وأخيرا العمال والمهاجرين من الدول الغربية .

اجتماعيا أو أن رواتبها متدنية للغاية، مما جعل من العمالة الوافدة في الوقت الراهن تحتكر أغلب القطاعات، لتشكل بذلك و حسب الأرقام المتاحة غالبية القوة العاملة في المنطقة الخليجية [1].

جدول رقم (14): تطور نسبة العمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي بين 2003-2011.

الدولة	العمالة الأجنبية	2003	2005	2007	2009	2011
البحرين	العدد بالآلاف	7	231	277	370	417
	النسبة	61.8	68.5	73.09	76.13	77.22
الكويت	العدد بالآلاف	939	1.154.000	1.391.000	1.816.000	2.227.000
	النسبة	87.1	84.0	84.76	86.23	87.74
عمان	العدد بالآلاف	605	656	918	1.192.000	1.403.000
	النسبة	71.2	68.2	72.08	75.24	75.9
قطر	العدد بالآلاف	44.192	53.936	691.601	1.109.058	1.062.837
	النسبة	55.2	58.6	91.81	94	93.44
السعودية	العدد بالآلاف	4.605.000	4.809.000	5.130.000	6.289.000	7.056.000
	النسبة	78.3	78.2	77.6	80.24	80.34

المصدر: حسن علي، المرجع السابق الذكر.

وبذلك يتبين لنا الهيمنة الكلية للأجانب على القوى العاملة في الدول الخليجية والتي تتراوح حسب إحصاءات عام 2011 بين 75.9 بالمائة كأقل نسبة في سلطنة عمان لتصل إلى 93.44 بالمائة كأعلى نسبة مسجلة في قطر، وبالتالي تشير هذه المؤشرات إلى تواضع نسبة مشاركة المواطنين الخليجيين في النسبة العامة للقوى العاملة والتي تتراوح بين 6.6 بالمائة في قطر، 19.66 بالمائة في

[1]) السيد عبد المنعم المراكبي، المرجع السابق الذكر،ص.94.

المملكة العربية السعودية، 24.1 بالمائة في عمان 22.78 بالمائة في البحرين وأخيرا الكويت بنسبة 22.26 بالمائة .

كما أنه وعلى الرغم من استراتيجية توطين الوظائف Nationalization Project التي انطلقت في تحقيقها معظم الدول الخليجية منذ سنوات من أجل زيادة فرص العمل بين مواطنيها، إلا أن نتائج هذه الاستراتيجية ظلت دون المستوى [1]، خصوصا وأن نسبة البطالة في بعض هذه البلدان تتجاوز المعدلات الطبيعية، إذ تصل إلى 14 بالمائة في الإمارات العربية المتحدة و 10 بالمائة في المملكة العربية السعودية [2].

ومن هنا، فإن التحدي الرئيسي الذي سيواجه تنفيذ مختلف الاستراتيجيات السكانية في المنطقة، هو تنمية الموارد البشرية الوطنية في ظل تفضيل الخليجين بشكل عام العمل في القطاع العام بدل القطاع الخاص نظرا للحوافز المادية التي يوفرها هذا القطاع الذي بدوره يحتاج إلى أيدي عاملة أجنبية [3].

ثانيا: التجانس وحماية الهوية الثقافية Protection of Cultural Identity

للهويات الوطنية المعاصرة أبعادها وخصائصها السياسية الاجتماعية والتاريخية، لذلك تعتبر الهوية الوطنية مسألة جوهرية في بناء المجتمعات والدول الحديثة، وفي هذا السياق تنتمي الهوية الخليجية إلى الهوية العربية الإسلامية غير أن المدقق في الطابع الاجتماعي الحديث لهذه الدول، يدرك حجم التحديات التي تواجه هذه الهوية ومن تم القدرة على بناء هوية إقليمية موحدة، خصوصا في بعض الدول كالإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والكويت وذلك بسبب تدفق العمال المهاجرين وخصائصهم الثقافية المختلفة، علاوة على الآثار المحتملة لهذه الخصائص على المقومات الحضارية الدينية، اللغوية والثقافية لهذه الأقطار [4].

وعلى هذا الأساس يؤكد الباحث **عبد الواحد مشعل**، أن الخلل في التركيبة السكانية للمجلس يمس بالضرورة الهوية والخصوصيات الاجتماعية والثقافة الخليجية، وهو ما يبدو واضحا في التعاملات

[1])Zahra R. Babar, ,"Free Mobility within the Gulf Cooperation Council" ,Op.Cit,Pp.21-22.
[2])Ibid ,P.21.
[3])Ibid ,P.11.
[4])Ibid ,P.15.

اليومية سواء تعلق الأمر بالعمل، الأسواق أو الجامعات وحتى الأماكن العامة، وبالتالي سيساهم استمرار هذا الخلل في تحويل المواطنين الخليجيين إلى أقلية وسط أغلبية من الأجانب [1].

وهو الأمر الذي يذهب إليه كذلك الباحث **علي اسعد وطفة**، الذي يرى بأن الحضور الكبير للثقافات الأجنبية في الخليج العربي يضع الثقافة العربية موضع الخطر، خصوصا وأن الوافدين على هذه البلدان يحملون معهم أنماط وقيم متنوعة، إلى جانب المعايير الأخلاقية والثقافية لبلدانهم الأصلية وأنه إذا كانت أغلب دول العالم تحاول أن تدمج ثقافة المهاجرين إليها في ثقافتها الوطنية، وتجعل من اكتساب اللغة الوطنية شرطا أساسيا من شروط قبول الهجرة، فإن قانونية السلوك الثقافي في بلدان المجلس يأخذ منحا معاكسا[2].

ثالثا: الأمن والاستقرار الاجتماعي

في هذا السياق يشكل الحضور الكبير للثقافات الأجنبية في الخليج العربي، العديد من التحديات الأمنية المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي العام في الأقطار الخليجية، وهو ما تؤكده الأدبيات المتعلقة بالآثار الأمنية للهجرة في العالم Securitization of Migration وبالتحديد في الاتحاد الأوروبي، أين ينظر إلى الهجرة واللجوء كإحدى المظاهر الاجتماعية المعقدة الناجمة عن انعدام الأمن insecurity بمختلف أبعاده الإنسانية، وبالتالي يتم التعامل مع هذه الظاهرة من زاوية التهديدات التي يمكن أن تشكلها على أمن المجتمعات الأخرى واستقرارها، في ظل صعوبة استيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين وإدماجهم مما يؤثر على قدرة الحكومات في إدارة شؤون الحكم، بل أن بعض البلدان تلجأ إلى أساليب غير قانونية من اجل التحكم في هذه الظاهرة بعيدا عن أعراف وتقاليد حقوق الانسان[3].

---

[1]) عبد الواحد مشعل،" العمالة الوافدة و مخاطرها في ثقافة خليجية تتعولم"، **مركز الخليج للأبحاث** ، ص ص.01-02، على الرابط:

< https://www.gulfpolicies.com/index.php?option/ pdf > ، [ت. ت]، بتاريخ: 12-03-2013

[2]) علي اسعد وطفة،" العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 344، أكتوبر 2007، ص.74 .

[3])Jef Huysmans, **The Politics of Insecurity Fear, migration and asylum in the EU**, (New York :Routledge, 2006) , Pp.45-46

ولذلك يعكف الاتحاد الاوروبي وبشكل مستمر على وضع المشاريع الأمنية ذات البعد الاجتماعي الهوياتي لمواجهة الأخطار المحتملة الناجمة عن تدفق المهاجرين من الضفة الجنوبية خصوصا فيما يتعلق بمكافحة التهريب، الجريمة المنظمة والتنظيمات الارهابية، ونفس الأمر بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي الذي تعتبر الهجرة من بين أسباب ارتفاع نسبة الجريمة في بعض المناطق وبالتحديد في إمارة دبي وإن كان هذا الأمر غير منتشر بشكل كبير كما هو الحال بالنسبة الى الدول الأوروبية [1] .

كما أنه وعلى الرغم من الابتعاد الظاهري للمهاجرين والأجانب في هذه البلدان عن أي دور أو انتماء حزبي وحركي، إلا أن بعض الدراسات لا تستبعد أن يشكل الأجانب في الخليج العربي تحديا سياسيا مستقبليا يضاف إلى تلك التحديات السياسية المختلفة التي تعرفها هذه الأقطار، إلى جانب التخوف من إمكانية انتساب هؤلاء المهاجرين إلى تنظيمات إرهابية أو حركات سياسية تعمل لصالح أطراف خارجية، وبالتالي تكون لها امتدادات في بلدانها الأصلية وهو ما سيعرض أمن واستقرار هذه المجتمعات إلى الخطر [2] .

رابعا: توطين العمالة الأجنبية

حيث تواجه دول المجلس تحدي أكبر من بين سلسلة التحديات الاجتماعية، وهو التحدي الحقوقي السياسي للعمالة الوافدة، في ظل الترويج من طرف بعض المنظمات الدولية منذ سنوات لفكرة توطين العمالة المهاجرة في المنطقة الخليجية، والمطالبة بحقوق العمال الوافدين وامتيازاتهم التي لا تقل عن الحقوق المدنية والاقتصادية للمواطنين الأصليين، وعلى هذا الأساس بدأت العديد من دول المجلس جهودها الرامية إلى تحسين أوضاع العمال المهاجرين للحد من هذه الضغوط منذ عام2008 [3] .

بل تعدى الأمر بحكومة الإمارات العربية المتحدة عام 2002 كما تشير إلى ذلك مصادر متعددة إلى محاولة الشروع في تجنيس الأجانب للقضاء نهائيا على مشكلة الخلل السكاني، وهو الأمر الذي تم رفضه بشدة من طرف بعض الأوساط من منطلق تعارضه ومبدأ السيادة الوطنية، خصوصا وأن

[1])Zahra R. Babar ,"Free Mobility within the Gulf Cooperation Council" ,Op.Cit, P.18.
[2])Ibid, P.19.
[3])Ibid, P.25

بعض الدراسات تؤكد انخفاض سكان هذه الدولة من المواطنين إلى حدود 2 بالمائة بحلول العام 2025 [1].

ولهذا السبب يعتقد كثير من الخبراء أن العاملة الوافدة تشكل خطرا كبيرا على الهوية السياسية للمجتمعات الخليجية، هذا الخطر الذي يتجسد في الممارسات ذات الطابع الدولي والضغوط الحقوقية أسوة بما يحدث في باقي دول العالم[*]خصوصا في الدول الغربية، لكن بالمقارنة مع أوضاع المهاجرين في هذه الدول، فإن العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي تشكل تهديدا عندما نضع بعين الاعتبار حجمها الكبير[2].

المطلب الثالث : التحديات السياسية

ما من شك أن للتحديات السياسية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي أثر بالغ الأهمية في تحقيق الوحدة الكاملة فيما بينها، خصوصا وأن بعضها يحول دون استكمال خطى التكامل الفعلي في المنطقة، ومن تم فإن تجاوز هذه العقبات أمر ضروري من أجل الوصول إلى التكامل بمفهومه السياسي، ليكون بذلك اتحادا على شاكلة الاتحاد الأوروبي الذي تجاوز أعضائه أغلب الخلافات السياسية في سبيل بناء تكتل إقليمي أضحى من أقوى التكتلات في هذا العصر.

وأمام هذا الوضع يمكن حصر هذه التحديات في مجموعة من العناصر أهمها: الطبيعة القبلية للمجتمعات الخليجية، النزعة القطرية ومسألة السيادة، إضافة إلى استمرار بعض الخلافات الحدودية علاوة على ضعف الثقافة الديمقراطية لهذه الأنظمة.

---

[1]) ماجد المنيف، و آخرون، المرجع السابق الذكر، ص.314.

(*) في هذا السياق تشبه بعض الدراسات خطر العمالة الوافدة في المنطقة الخليجية بما حدث في سنغافورة، التي كانت جزءا من الفدرالية الماليزية ذات الأغلبية المسلمة، والتي انفصلت عنها بتخطيط من بريطانيا بعد أن عملت على تشجيع الهجرة الصينية نحو هذا الإقليم إلى أن أصبح المهاجرون إليه أغلبية، ومن تم وبعدما أدركت أنها ستغادر المنطقة دفعت بالمهاجرين الصينيين إلى المطالبة بحقهم في تقرير المصير حسب ميثاق الأمم المتحدة وبذلك تم استفتاء تقرير المصير لتصبح سنغافورة دولة ذات سيادة مستقلة بدءا من سنة 1965 .

[2]) علي اسعد وطفة ، المرجع السابق الذكر، ص ص.77-78 .

أولا: الطبيعة القبلية للمجتمعات الخليجية

تقوم السيادة القبلية في الخليج العربي على فكرة الملكية والأرض وبالتحديد لدى تلك القبائل القوية والكبيرة التي لها امتداد في المنطقة بأسرها، وبالتالي على الرغم من التطور العمراني والاقتصادي الظاهر وانتقال المجتمعات الخليجية من حياة البداوة إلى حياة الرفاهية الاجتماعية ذات الطابع الغربي، إلا أن البيئة التقليدية لا تزال تميز الحياة العامة لهذه الشعوب، بحيث يظهر النمط المعيشي الخليجي أن القبيلة ما زالت تعتبر أحد أهم الركائز التي تستند إليها أنظمة الحكم الخليجية والتي تجعل من شيخ القبيلة في منطقة ما بمثابة الأمير، إضافة إلى العلاقات التاريخية الوثيقة بينها وبين الأسر الحاكمة[1] ، ومن تم يتضح أن الطبيعة القبلية لدول الخليج العربي تشكل تحديا سياسيا لعملية التكامل في المنطقة وذلك لعدة أسباب أهمها:

- استمرار الدور الوظيفي للقبيلة الموروث تاريخيا منذ العهود التي بدأت فيها القبائل بالانتشار في الجزيرة العربية، أي قبل تأسيس الدول الخليجية الحديثة.
- استمرار الخصوصية التي تحكم القبيلة بمفهومها الخليجي والمرتبطة بالولاء القطري وليس الإقليمي، فأفراد القبيلة كثيرا ما يدينون بالولاء لشيخ القبيلة حتى وإن كان التوجه العام يظهر أن الولاء هو للأسر الحاكمة [2].

ثانيا: النزعة الخليجية القطرية

في هذا الاطار تبرز هذه النزعة من خلال سلوك الدول الخليجية التي ظلت لأزيد من ثلاث عقود ترفض التنازل عن السيادة الوطنية لصالح السيادة الإقليمية في بعض القطاعات التكاملية، وهي العملية التي تعني تطوير المجلس عما هو عليه الآن.

وعلى هذا الأساس يمكن فهم هذا الأمر بشكل أفضل من خلال مشروع "الاتحاد الخليجي"، الذي طرح من طرف العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز، خلال القمة التي عقدت في الرياض شهر ديسمبر 2011، كرد فعل على الأحداث الجارية في المنطقة العربية، وهو المشروع الذي تسعى

[1])Reyadh Alasfoor , Op.Cit,Pp.187-188.
[2])Ibid ,P.189.

المملكة العربية السعودية جاهدة من أجل إقامته بمبرر أنه يصب في مصلحة جميع الدول الأعضاء.. بما أنه يحقق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي الخليجي على حد تعبير حكومة المملكة[1].

لكن رغم أهمية فكرة الاتحاد الخليجي من حيث المكاسب التي يمكن تحقيقها جراء انتقال المجلس من صيغة التعاون إلى الصيغة الاتحادية الأكثر ترابطا، إلا أنه من الناحية العملية يصعب التنبؤ بمدى نجاح هذا المشروع، على الرغم من تشكيل لجنة لتقديم اقتراحات حول الاتحاد ووضع تصور عملي له، ومن تم مناقشته لأول مرة في اجتماع وزراء الخارجية في سبتمبر 2012 قبل تأجيل فكرته خلال الاجتماع السنوي للمجلس الذي تم شهر ديسمبر 2013 تحت مبرر أن مشروع الاتحاد الخليجي في حاجة إلى مزيد من الوقت والدراسة، وبذلك تظل العديد من الأسئلة مطروحة حول شكل الاتحاد المقترح.

ومعلوم أن المملكة العربية السعودية دعت إلى مشروع الوحدة الخليجية كجزء من استراتيجية سعودية للرد على التغييرات التي حدثت في المنطقة العربية والتي أسقطت أنظمة في غاية الاستبداد وهي بذلك غير مستعدة لأي تغيير في الأنظمة الملكية، خصوصا بعد أن مست هذه الموجة كل من البحرين، اليمن ووصلت إلى كافة الدول الخليجية، ولهذا السبب يعتبر مشروع الاتحاد الخليجي أولوية بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية لتفادي الاضطرابات الواسعة والمحافظة على الوضع الراهن في المنطقة [2].

لكن رغم هذا الإدراك يرى الباحث محمد الرميحي أن النخبة الخليجية منقسمة تجاه الأفكار المطروحة للدخول في الاتحاد المنشود، إلى أكثرية مرحبة وأقلية غير متحمسة وأن هذه النخبة تنقسم إلى ثلاث تيارات أساسية على الشكل التالي:

- التيار الأول: الذي يرى بأن فترة (التعاون) لم تستكمل بعد، و أن ما تم انجازه لحد الساعة كان من أجل مواجهة الأزمات التي مرت بها المنطقة، وهو ما يعني قدرة المجلس بشكله الحالي على الاستمرار والتفاعل الايجابي مع مختلف الأزمات.

[1])Valeria Talbot, "The Gulf Monarchies in A Changing Mena Region" , **Ispi Analysis** No.139,(October 2012) ,P.01.
[2])Ibid, P.02.

- التيار الثاني: يرى بأن هناك مكاسب تعاونية تحققت في بعض الدول ولم تتحقق حتى الآن في دول أخرى، لذلك فإن أي اتحاد قد يقلل من حجم هذه المكاسب.
- التيار الثالث: والذي يرى بأن الانتقال من مرحلة التعاون إلى الاتحاد –اتحاد تدريجي– قد يشكل مخرجا استراتيجيا لما يحيط بدول الخليج العربي من مخاطر داخلية وخارجية [1].

لذلك ونظرا لعناصر القوة والنفوذ الاقتصادي والعسكري التي تمتاز بها المملكة العربية السعودية بما يجعلها الدولة المهيمنة والمحرك الرئيسي للمجلس وصاحبة أكثر المبادرات السياسية، الاقتصادية والأمنية [2]، يرى البعض بأن المملكة قد تدفع على الأقل باتجاه الوحدة مع البحرين مهما كان حجم المعارضة وذلك لإنجاح هذا المشروع ومواجهة التحديات السياسية التي تتعرض لها الحكومة البحرينية، طبعا ما يؤكد هذا الرأي تصريح وزيرة الدولة البحرينية لشؤون الإعلام **سميرة رجب** القائل بأنه: "يمكن أن يبدأ الاتحاد الخليجي بعضوين أو ثلاثة...كما قد ينطلق هذا المشروع بين البحرين والسعودية،... على أن تحتفظ كل دولة بسيادتها وعضويتها في المنظمات الدولية"[3].

لكن من جهة أخرى ونظرا إلى بنية القوى السياسية والاجتماعية داخل الأنظمة الخليجية، فإنه من المؤكد أن تصبح مسألة السيادة الوطنية عقبة أمام أي محاولة وحدوية تتضمن الاندماج الكلي بصورته الفيدرالية، وبالتالي ستصبح طبيعة هذه البنية من بين المشاكل التي قد تعيق دول المجلس عن الدخول في وحدة بمعناها السياسي، حيث قد نجد بعض القوى التي قد تعارض هذا المشروع انطلاقا من قناعة سياسية أو أيديولوجية دينية خصوصا فئة الأمراء، وبعض القوى السياسية والمذهبية.

ثالثا: غياب الثقافة الديمقراطية

تتميز الثقافة السياسية السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، بالعديد من الخصائص أهمها: استناد الخطاب السياسي للحكام في هذه الأقطار على المزج بين اللغة التقليدية الدينية، وذلك للحصول

---

[1] محمد الرميحي، "اتحاد دول الخليج.. المتريّثون والمتحمّسون و المتغيّرات الخمسة"، **موقع التجديد العربي**،12 جويلية 2012 ، على الرابط:<http://www.majalla.com/arb/2012/07/article55236866> ، [ت. ت]، بتاريخ: 28-05-2013.

[2])Reyadh Alasfoor, Op.Cit, P.189.

[3]) نعمة خوارمي اصل، " اتحاد المملك" ، **مركز الخليج لسياسات التنمية**، على الرابط: على الرابط: <https://www.gulfpolicies.com> ، [ت. ت]، بتاريخ: 28-05-2013 .

على الشرعية اللازمة للحكم، إضافة إلى ممارسة السلطة السياسية غالبا عن طريق المراسيم الملكية والأوامر دون أن تكون هذه السلطة خاضعة لأي رقابة بمعناها الدستوري القائم على وجود مؤسسات تمثيلية منتخبة تتمتع بصلاحيات واسعة.

ومن تم تحاول الأسر الحاكمة في هذه الدول أن تبرز لشعوب المنطقة، بأن خلفيتها التاريخية والاجتماعية تعطيها قدر من التفوق الاجتماعي والسياسي لقيادة مجتمعاتها والحكم بشكل مطلق دون الحاجة إلى أي نوع من أنواع الرقابة، إضافة إلى الاعتقاد بأن المجالس الاستشارية التي يتم تشكيلها عن طريق التعيين كمنحة من قبل الحاكم هي إحدى أشكال الديمقراطية المباشرة، وأن الانتخابات والمجالس النيابية ما هي إلا آليات غربية ليست بالضرورة صالحة للمجتمعات الخليجية المحافظة[1].

ومن جانب أخر يعتقد كذلك حكام هذه الأقطار بأن الأنظمة الملكية ليست في حاجة إلى ما يسمى بالعلاقة التعاقدية بين السلطة الحاكمة والمجتمعات، هذه العلاقة التي ينتج عنها وجود حكومات منتخبة كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية المفتوحة، وأن كل ما تحتاجه هذه الشعوب هو الحصول على المنافع المادية مقابل استمرار الولاء والاستقرار في إطار علاقة من الزبونية والتبعية السياسية Patron-Client Relationship [(*)].

---

[1])Reyadh Alasfoor ,Op.Cit ,P.193.

(*) ينتج عن العلاقة بين الحاكم والرعية في مثل هذه الحالات ما يسمى بالوسطاء المحليين في ظل نظام هجين يجمع بين الديمقراطية والاستبداد على حد تعبير بعض الباحثين، وبالتالي يتميز هذا النوع من الأنظمة بالعديد من الخصائص أبرزها: المساومة في العلاقات السياسية من خلال أدوات القهر المادي والإجبار الاقتصادي مقابل التخلي عن الحقوق المدنية والسياسية للمجتمع، وبذلك يتضح أن الاختلاف الجوهري بين الديمقراطية التي تقوم على حرية وطواعية الاختيار والزبونية التي تستخدم فيها كافة وسائل الاستغلال والإجبار الاقتصادي ضمن نظام الرعاية Patronage كنوع من العلاقات الشخصية بين الحاكم والمحكوم، هذا النظام الذي يشير حسب الباحث السياسي Alex Weingrod إلى عملية توزيع الوظائف العامة والامتيازات الخاصة في إطار السيطرة السياسية كمقابل للحصول على الدعم السياسي لصالح السلطة أو الحزب الحاكم الذي يتميز بالامتداد الأفقي والعمودي ويمتلك شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، مثلما هو الحال بالنسبة إلى مختلف التجارب الدولية في ظل أنظمة الحزب الواحد التي كانت تتبع نمط الزبونية في توزيع الثروات الاقتصادية والمناصب السياسية ليس فقط من أجل الحصول على التأييد الانتخابي في ظل انتخابات ذات طابع رمزي وإنما كذلك للحفاظ على الموقع السياسي والسيطرة المطلقة على السلطة للمزيد حول مفهوم الديمقراطية الزبونية، الأحزاب الزبونية و النظام الزبوني أنظر:

Linda J. Beck, **Brokering Democracy in Africa The Rise of Clientelist Democracy in Senegal,** (United Kingdom :Palgrave Macmillan, 2008) , Pp.24-26.

من أجل ذلك وقبل ظهور المؤسسات التمثيلية في الدول الخليجية، عمل أمراء وملوك المنطقة لعقود على توظيف ما يسمى بالمجالس العشائرية للاجتماع مع المواطنين بغرض تبادل وجهات النظر ومعرفة توجهات الرأي الجماهيري حول قضايا معينة، قبل أن يصبح هذا النظام أقل كفاءة بسبب تغير نمط المعيشة والتوسع العمراني الكبير، وهو ما دفع بهذه الحكومات إلى إنشاء برلمانات ومجالس شورى يتم تشكيلها عن طريق الانتخاب أو عن طريق التعيين وذلك لإحداث نوع من التوازن بين مختلف فئات المجتمع خصوصا الفئات التي ظهرت حديثا من متعلمين وأصحاب شهادات عليا ومختلف الطبقات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

وبهذا أصبح لكل من الإمارات العربية المتحدة، قطر والمملكة العربية السعودية، منذ العام 2001 مجالس استشارية معينة، فيما أخذت الكويت، البحرين بنظام المجالس المنتخبة، وسلطنة عمان بالنظامين[1]، غير أنه ورغم اختلاف طرق تشكيل هذه المجالس إلا أنها تظل بعيدة عن التمثيل الشعبي (باستثناء ربما مجلس الأمة الكويتي الذي يعرف بعض التعدد من فترة إلى أخرى رغم الانتقادات فيما يخص السلطة الممنوحة للأمير والتي تخوله حل البرلمان بشكل متكرر)، في ظل السيطرة المطلقة للعشائر والأسر التجارية ورجال الأعمال، إضافة إلى بعض رجال الدين على هذه المجالس.

وبهذا تؤكد العديد من الدراسات حاجة هذه الدول إلى الإصلاح السياسي والمؤسسي الجذري، في ظل الحراك الذي تعرفه المنطقة العربية والتغييرات السياسية والاجتماعية المحلية التي أخذت تبرز بشكل أكبر، فالمشكلة في المنطقة الخليجية أن الجميع متفق على الإصلاح كضرورة للحفاظ على الاستقرار السياسي، غير أنه يصعب التنبؤ بالمقاييس اللازمة لهذا الإصلاح أو طبيعة القوى التي ستقود العملية السياسية مستقبلا ودرجة الإصلاح في حد ذاته [2] .

[1]) محمد سالم عبيد المزروعي، المرجع السابق الذكر، ص.112.

[2])Abdulaziz Sager, "Political Reform Measures from a Domestic GCC Perspective" , in: Abdulhadi Khalaf, Giacomo Luciani, **Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf**, 01ed, (United Arab Emirates :Gulf Research Center, 2006)., P.17.

المبحث الثاني : تحديات البيئة الخارجية

انطلاقا من التراكمات التاريخية والميزات الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي أصبح هذا الأخير أمام مجموعة من التحديات الإقليمية والدولية، أهمها: عدم قدرة المجلس على صياغة وتجسيد استراتيجية أمنية مستقلة، من شأنها الحد من الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة إضافة إلى العلاقات المتوترة مع بعض الدول المجاورة في مقدمتها الجمهورية الإيرانية بسبب برنامجها النووي وفكرة الانقسام الطائفي السني الشيعي في المنطقة .

ومن جهة ثانية تأثر المجلس بالواقع الجديد الذي تعيشه المنطقة العربية، أو ما يعرف في بعض الأدبيات بالربيع العربي الذي أدى إلى تصاعد الأصوات المطالبة بضرورة الإصلاح والتغيير في هذه الأنظمة المغلقة، الأمر الذي زاد من تأزم العلاقة بين الدول الخليجية والحكومات التي أفرزتها الثورات العربية الراهنة.

المطلب الأول: الحد من التواجد الأمريكي في المنطقة

يعد التدخل الخارجي في المنطقة، من بين التحديات الرئيسية التي تواجه مجلس التعاون الخليجي نظرا لأن هذا التدخل يقوم على اختراق النظام الإقليمي الخليجي، هذا التدخل الذي يتجسد بشكل أساسي من خلال التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة منذ عقود، نتيجة البيئة الإقليمية والأمنية المضطربة وضعف التجربة التكاملية الأمنية والدفاعية للمجلس، هذا الأخير الذي ظل يعتمد بشكل مستمر على القوة العسكرية الأمريكية من أجل حماية أمن واستقرار الأنظمة الخليجية [1].

لذلك يشير بعض الباحثين أن النخب الخليجية الحاكمة، يمكن لها أن تستمر في الحكم وأن تسوي خلافتها الثنائية مهما كان نوعها، وتخفف من المخاطر الأمنية التي قد تتعرض لها خصوصا على المستوى الداخلي، لكنها لا تستطيع الاستغناء عن الوجود العسكري الأمريكي، خصوصا وأن جميع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ "**هاري ترومان**" في الأربعينيات وإلى غاية الرئيس "**باراك أوباما**" في الوقت الحالي أبدوا اهتماما منقطع النظير بهذه المنطقة، ولأجل ذلك حاول كل رئيس وضع

[1])Christian Koch , Op.Cit, P.30.

استراتيجية أمنية خليجية تتماشى والمصالح الأمريكية العالمية بهدف تحقيق الهيمنة الكاملة على هذا الإقليم لما يتمتع به من مقومات وثروات [1] .

أولا: المصالح الأمريكية الاستراتيجية

حيث تعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي تتقاطع فيها المصالح الدولية وبالتحديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في جميع النواحي، الأمنية والاقتصادية وذلك بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي وثروتها النفطية الكبيرة [2]، مما يضفى عليها حسب الباحث **لورنس كورب** أهمية أكبر في جميع المشاريع الجيو–استراتيجية لهذه الإدارة ويضمن لها مكانة متميزة وبشكل مستمر في حسابات صناع القرار الأمريكيين أكثر من أي منطقة أخرى في العالم [3].

وعلى هذا الأساس تأتي أهمية المنطقة كما سبق وأن ذكرنا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للإسهام الكبير لصادرات الطاقة الخليجية في الاقتصاد الأمريكي، خصوصا وأن أي توقف أو انقطاع في هذه الإمدادات قد يتسبب بضرر كبير لهذا الاقتصاد ونفس الأمر بالنسبة إلى الملاحة البحرية ، التي تتسم هي الأخرى بنفس الأهمية كونها توفر النقل المستمر لأكثر من 90 بالمائة من إمدادات الطاقة وصادرات النفط الخليجي نحو العالم [4] .

لكن رغم العلاقات المتميزة بين الطرفين والتي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا يلاحظ تراجع النظرة الخليجية المجتمعية تجاه الفوائد المرجوة من الدور الأمريكي الأمني في المنطقة، وذلك في ظل الحملة العدوانية على بعض دول العالم الإسلامي، خصوصا الحرب الأمريكية على العراق والنتائج التي أفضت إليها، وهو الأمر الذي جعل من وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر Henry Kissinger يؤكد على الحاجة الملحة لاستراتيجية أمنية واضحة في المنطقة تحفظ للنظام الأمريكي مكانته التقليدية في ظل المنافسة مع قوى عالمية أخرى، على أن تكون هذه الاستراتيجية بعيدة كل البعد عن سياسة

---

[1]) عبد الله النفيسي، **إيران و الخليج وديالكتيك الدمج والنبذ**، الكويت: دار قرطاس للنشر،2000، ص .13 .

[2]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990–2005** ، المرجع السابق الذكر، ص.421.

[3]) لورنس كورب، **الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص.08.

[4]) نفس المرجع، ص.09.

الغموض والإبهام التي انتهجتها الحكومة الأمريكية خلال عهد الرئيس **جورش بوش** الابن، مؤكدا في نفس السياق على ضرورة التعامل مع المنطقة كما هي دون محاولة التغيير فيها (أي تغيير الطبيعة السياسية لها) بعد أن أصبح ينظر إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي حسب المفهوم الأمريكي بنظرة سلبية[1].

ثانيا: المظلة العسكرية الأمريكية في الخليج العربي

في هذا الاطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود ونتيجة سياساتها التوسعية في العالم على فرض هيمنتها على مناطق شتى في العالم لمواجهة الاتحاد السوفيتي سابقا بكل الوسائل، وذلك من خلال إقامة الأحلاف وبناء قواعد عسكرية خارجية خصوصا في منطقة الخليج العربي، من أجل حماية مصالحها القومية وردع الأعداء القائمين وتقديم ضمانات لحلفائها أين ما كانوا[2].

1- العوامل التي ساهمت في تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة

من الناحية التاريخية بدأ الوجود الامريكي في منطقة الخليج العربي قبل حرب الخليج الثانية وإن كان ذلك بشكل ضعيف نسبيا بالمقارنة مع مرحلة ما بعد الحرب، وهنا يمكن الاستدلال بمجموعة من العوامل التي ساهمت في تعزيز هذا التواجد مع مرور الوقت، أهمها:

- **العامل الأول:** إقدام الدول العربية عام 1973 على وقف تدفق إمدادات النفط نحو العالم الغربي، وبذلك شكل هذا الموقف العربي الموحد تحديا أمام الاقتصاد والصناعة الأمريكية الأمر الذي أدى إلى التهديد بالتدخل العسكري المباشر لاحتلال منابع النفط، وهو ما ألمح إليه **هنري كيسنجر** بتاريخ 2 جانفي 1975 عندما صرح بأنه: " لا يستبعد استخدام القوة العسكرية إذا ما تعرض العالم لاختناق نفطي، بسبب منتجيه في الشرق الأوسط" [3] .

---

[1])Roby C. Barrett, Op.Cit, P.01.

[2])Sun Degang, "The US Military Bases in the Gulf Cooperation Council States: Dynamics of Readjustment" , **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)** ,Vol. 4, No. 4,(2010),P.46.

[3]) السيد عبد المنعم المراكبي، المرجع السابق الذكر، ص. 95. انظر أيضا: صفاء عبد الوهاب المبارك ، عكاب يوسف الركابي، " قوة التدخل السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي و المحيط الهندي١٩٨٨-١٩٧٩ دراسة في تشكيلها وأهدافها وتطورها"، **مجلة كلية التربية**، العدد السادس، [ب. س. ط]، ص.136.

- **العامل الثاني:** قيام الثورة الإيرانية والتي تحولت معها إيران من حليف موثوق بالنسبة للدول الغربية في إطار ما سمي بالدول الوكيلة Proxy States إلى مصدر تهديد مباشر للمصالح الأمريكية في الخليج العربي[1].

وبذلك استطاعت الإدارة الأمريكية إقناع الدول الخليجية بأهمية وجودها العسكري في المنطقة وبالتحديد في مضيق هرمز، وهو الأمر الذي قاد إلى الإعلان عن مخطط أمريكي لإقامة قوات للانتشار السريع سميت لاحقا **بقوات القيادة المركزية**، والتي قدر حجمها آنذاك بنحو 25 سفينة حربية من حاملات الطائرات مدعمة بقوات جوية عند الطوارئ من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تعزيزات بحرية من أستراليا وبريطانيا[2].

وعلى هذا الأساس أخذت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ ذلك الحين، مسؤولية أمن الخليج في إطار المبدأ الذي أعلنه الرئيس الأمريكي **جيمي كارتر** القائل بأن: "أي هجوم على الخليج سوف ينظر إليه بمثابة هجوم على المصالح الحيوية الأمريكية، وأنه سيتم الرد عليه بأي وسيلة بما في ذلك القوة العسكرية" [3] .

2- الاتفاقيات الأمنية والقواعد العسكرية

وفقا للمبادئ والعوامل السابق ذكرها، عملت الإدارة الأمريكية خلال فترة الثمانينيات على تطوير قوات الانتشار السريع لتكون الأساس لأي تدخل عسكري سريع في الخليج العربي، وهي الاستراتيجية التي تعززت بشكل أكبر بعد الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، أين اتجهت الإدارة الأمريكية منذ ذلك التاريخ، إلى إلزام دول المجلس بالترابط الأمني والعسكري معها بوصفها الضامن الوحيد لاستمرار الأنظمة الخليجية الملكية [4].

---

[1]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005** ، المرجع السابق الذكر، ص ص.85-86.

[2]) نفس المرجع، ص.87. انظر كذلك: صفاء عبد الوهاب المبارك، عكاب يوسف الركابي، المرجع السابق الذكر، ص،137.

[3])Joseph Kostiner, "The United States and the Gulf States: Alliance In Need+" , **Middle East Review of International Affairs** ,Vol.2, No. 4 (December 1998) ,P.55.

[4]) السيد عبد المنعم المراكبي، المرجع السابق الذكر، ص 96.

و بناء على ذلك وقعت الكويت أول اتفاقية عسكرية وأمنية لها مع الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 9 سبتمبر 1991 [1]، والتي تضمنت الموافقة على تخزين الأسلحة والمعدات والاستخدام العسكري للمرافئ والقواعد العسكرية الكويتية، إضافة إلى وجود قوات أمريكية بشكل دائم يتراوح عددها بين ألفين وخمسة آلاف جندي شمال العاصمة الكويت، لتلتحق بها بعد ذلك كل من مملكة البحرين التي وقعت على اتفاقيتها العسكرية في نفس السنة[2]، قطر عام 1992 والإمارات العربية المتحدة عام 1994، بينما اكتفت المملكة العربية السعودية باتفاقية للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، كما أبرمت سلطنة عمان اتفاقيتها الدفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل حرب الخليج الثانية، وهي الاتفاقية التي تسمح بموجبها للجيش الأمريكي بتخزين عتاد ومعدات حربية تصل قيمتها إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار [3].

وبذلك لم تنحصر هذه العلاقة في الاتفاقيات العسكرية فقط، وإنما تعدت إلى تقديم مختلف التسهيلات خلال الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، أين لعبت أغلب الدول الخليجية دورا بارزا في هذه الحرب، خصوصا الكويت التي سمحت للقوات الأمريكية والبريطانية بشن هجومها على العراق انطلاقا من الأراضي الكويتية، مع ضمان توفير الوقود للجيش الأمريكي باستمرار وبشكل مجاني [4].

ونفس الأمر بالنسبة لقطر التي لعبت هذا الدور منذ العام 2002 بعد أن تم نقل مقر القيادة المركزية للقوات الأمريكية USA Central Command من المملكة العربية السعودية إلى العاصمة القطرية الدوحة، إلى جانب السماح باستخدام القاعدة الجوية بمنطقة "العديد" خلال جميع مراحل هذه الحرب.

---

[1]) السيد عبد المنعم المراكبي، المرجع السابق الذكر ، ص ص.16-17.

[2]) محمد سالم عبيد المزروعي، المرجع السابق الذكر،ص ص .62-63 .

[3]) جريجوري غوز ، **العلاقات الخليجية الأمريكية 2001-2003** ، دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2003، ص ص.39-40.

[4])Cordesman, A, Al-Rodhan, K. ,**Gulf military forces in an era of asymmetric wars**, (Washington, D.C: Praeger Security International, 2007) ,P.89.

من جهتها شكلت مملكة البحرين التي انتقل إليها مركز الأسطول الأمريكي الخامس الممتد على مساحة إجمالية قدرها 60 هكتارا، إحدى القواعد الأساسية للعمليات البحرية ضد العراق[1]، قبل أن تقترح القيادة المركزية للقوات الأمريكية تحويل مركز هذا الأسطول خارج العاصمة المنامة نتيجة الاضطرابات التي شهدتها البحرين عام 2011 [2].

إضافة إلى تقدم الإدارة الامريكية بطلب إلى الحكومة العمانية يتضمن إقامة ثلاث قواعد عسكرية في السلطنة لمراقبة مضيق هرمز وجزيرة "مسندم" في الخليج العماني مقابل الحصول على مساعدات عسكرية سنوية تقدر ب 20 مليون دولار[3] كنتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 والاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب في العالم، وهو نفس المخطط الذي وافقت عليه الحكومة الإماراتية عام 2010 القاضي ببناء العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في الإمارات العربية المتحدة [4] مقابل حصول الحكومة الامارتية على نظام دفاع جوي جد متطور [5].

وفي هذا السياق يشير بعض الباحثين أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي يتميز بخمس خصائص رئيسية هي:

–التوسع الجغرافي من خلال توزيع أفراد الجيش الأمريكي بشكل منتظم في كافة أنحاء المنطقة.

– الاعتماد على مجموعات عسكرية صغيرة نسبيا من حيث العدد.

– الاقتراب أكثر من المناطق والجبهات الأكثر توترا خصوصا ناحية إيران و العراق.

– الاعتماد على أسلحة ومعدات عسكرية جد متطورة.

---

[1])Cordesman, A, Al-Rodhan, K. , Op.Cit, Pp.65-67.
[2])David Aaron, Frederic Wehrey..ed., "The Future of Gulf Security in a Region of Dramatic Change Mutual Equities and Enduring Relationships" , **National Defense Research Institute**,(2011), P.09.
[3])Sun Degang, Op.Cit, P.48 .
[4])Cordesman, A., Al-Rodhan, Op.Cit , P.284.
[5])Sun Degang ,Op.Cit ,P.49.

– الترابط التدريجي والتنسيق الدائم مع القوة العسكرية لدول المنطقة [1] .

وبالرجوع إلى معيار التوسع الجغرافي، يلاحظ تركيز الإدارة الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 على وجودها العسكري وبشكل أساسي في المملكة العربية السعودية كأهم دولة في الخليج العربي، قبل أن ينتقل جزء كبير من الجنود الأمريكيين نحو دول المجلس الأخرى في إطار المقاربة التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية بعد وقوع هذه الأحداث [2].

من هذا المنطلق وعلى الرغم من إعلان الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** عن انتهاء مهام القوات الأمريكية في العراق عام2011، إلا أنه هناك من يعتقد أن هذا التواجد العسكري سيظل الخيار الاستراتيجي الأهم بالنسبة إلى دول المجلس، أي النخب الحاكمة التي ترى في الجيش الأمريكي الضامن الأساسي لبقائها في الحكم بدلا من التوجه نحو التكامل الدفاعي بين بعضها البعض، في ظل وجود مزيد من القوات العسكرية الأجنبية وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (15):عدد القوات العسكرية الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي مند عام 2008.

الدولة	قطر	البحرين	السعودية	الكويت	الإمارات	عمان	المجموع
عدد القوات الأمريكية	3432	1496	500	5000	546	26	11.000
القواعد الرئيسية	جوية	بحرية	جوية	برية	جوية	جوية	/

Source: Sun Degang , Op.Cit, P.51.

إذن ومن خلال المعطيات السابقة الذكر، وبالرغم من انخفاض القوات الأمريكية في المنطقة بالمقارنة مع القوات الأمريكية المتواجدة في أوروبا أو جنوب شرق أسيا، إلا أن الإدارة الأمريكية

[1])Sun Degang , Op.Cit,P.47.
[2])Ibid ,P.49.

استمرت في إقامة المزيد من المشاريع العسكرية، ومنها على سبيل المثال بناء أكبر مدرج إنزال في الشرق الأوسط ومستودع بسعة 120 طائرة حربية في قاعدة العديد بقطر[1].

ولهذا السبب يرى الباحث **كريستيان كوش** Christian Koch ، أنه وعلى الرغم من جميع الترتيبات العسكرية والأمنية التي اتخذها المجلس في إطار المشروع الخليجي التكاملي، إلا أن هذه الدول ظلت تفضل الترابط الأمني والدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي يصعب من عملية التكامل في هذا المجال خصوصا وأن وجود هذه القوات مهما بلغ حجمها وهدفها ينتقص من السيادة الوطنية للدول الخليجية باعتبارها قوات مهددة لأمن المنطقة تؤدي تلقائيا إلى صعوبة تحقيق مفهوم الأمن الإقليمي[2].

المطلب الثاني : طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية – منطق الهيمنة الإقليمية-

يقودنا التدقيق في العلاقات الإيرانية الخليجية إلى التأكيد على وجود مسألتين رئيسيتين تتحكم في هذه العلاقة، تشكل كل واحدة منها تحديا أمام هذه التجربة التكاملية ما لم يتم معالجتها بشكل توافقي بعيدا عن كافة أشكال النزاع والتوتر الإقليمي، هما: التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بما فيها دول المجلس، وتداعيات الملف النووي الإيراني على الأمن الخليجي .

أولا: التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة

حيث ازداد التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة منذ نجاح الثورة الإيرانية، التي كانت سببا في كثير من الأحداث التي مرت بها دول المجلس خصوصا فيما يتعلق بتشجيع الحركات الشيعية على مواجهة الحكومات والأنظمة الخليجية في كثير من الأزمات، ومنها المحاولة الانقلابية التي تعرض لها النظام البحريني عام 1981[3] .

إضافة إلى العديد من الأحداث التي دبرت من طرف الحرس الثوري الإيراني، أو أن الحكومة الإيرانية كانت على علم مسبق بها، وأهمها الاتهامات الموجهة من طرف المملكة العربية السعودية

[1]) Calder, K. Embattled garrisons**, comparative base politics and American globalism,** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007) ,P.30.
[2])Christian Koch, Op.Cit, P.31.
[3])Ibid ,P.138.

للنظام الإيراني عام 2011، والتي تضمنت الوقوف وراء محاولة اغتيال السفير السعودي بواشنطن وهو الأمر الذي زاد من درجة التوتر السياسي بين الدولتين رغم نفي الحكومة الإيرانية لهذه المزاعم[1].

خصوصا وأن أحد أسباب هذا التدخل يتمثل في الانقسام الطائفي Divide Sectarianism أو ما يعرف بالانقسام السني الشيعي (بالمعنى الديني والسياسي)، الراسخ بشكل كبير في هذه الأقطار وفي المنطقة والذي يتم استغلاله بشكل مستمر من جميع الأطراف لتحقيق مكاسب وأغراض سياسية، وذلك من خلال وقوف ودعم الحكومات الخليجية للأنظمة والحركات السنية في المنطقة (النظام البحريني تيار المستقبل في لبنان) ووقوف النظام الإيراني مع الحكومات والحركات الشيعية (النظام السوري حزب الله في لبنان والحكومة العراقية بقيادة التحالف الشيعي) [2].

طبعا ما يزيد الأمور تعقيدا في ظل هذا الانقسام، هو زيادة النفوذ الإيراني الإقليمي والقوى السياسية المساندة لها في مشروعها ضد الغرب، واستمرار النظرة السياسية السلبية للحكومات الخليجية نحو الحركات الشيعية بشكل عام، على الرغم من التواجد الشيعي المعتبر في كافة أنحاء دول المجلس كجزء من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الخليجية، بل وكأغلبية سكانية[*]في بعضها مثلما هو الحال بالنسبة للبحرين[3].

يضاف إلى ذلك، غياب نظرة خليجية مشتركة في التعامل مع إيران وغياب موقف سياسي موحد تجاه التدخلات الإيرانية، ولعل ما يبرز ذلك التفاوت في العلاقات الإيرانية الخليجية من دولة إلى أخرى، ففي الوقت الذي تتميز فيه العلاقات السعودية – البحرينية مع النظام الإيراني بالتصعيد والتوتر المستمر، تتميز العلاقات الإيرانية القطرية بالاحترام المتبادل والتعاون المشترك، علاوة على استمرار

---

1) "Identities and Islamisms in the GCC Middle East and North Africa Programme: Future Trends in the GCC" ,**Workshop Summary** ,Chatham House, London , (May 2012) ,P.09.

2)Silvia Colombo,Op.Cit ,P.10.

(*) فمثلا تحصي مملكة البحرين أغلبية شيعية تقدر بحوالي 70 بالمائة من عدد السكان، كما تضم المملكة العربية السعودية هي الأخرى نسبة معتبرة من الشيعة تقدرها بعض الجهات بحوالي 4 بالمائة من عدد السكان في المملكة هذه النسبة التي تتركز بشكل خاص في المناطق الاقتصادية الكبرى، أهمها منطقة الإحساء الغنية بالنفط إلى جانب منطقة القطيف ونجران، وهو الأمر الذي جعل من الشيعة في المملكة يمثلون ما بين 40 إلى 60 بالمائة من القوى العاملة في الصناعة النفطية.

3)Stephanie Cronin ,Nur Masalha, "The Islamic Republic of Iran and the GCC States : Revolution to Realpolitik?",**, Research Papers**, LSE Kuwait Programme ,No. 17,(August 2011), P. 23.

وقوة العلاقات الاقتصادية والتجارية الكبيرة بين الإمارات العربية المتحدة وإيران على الرغم من النزاع التاريخي بين البلدين حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى وجزيرة أبو موسى) [1].

وعلى هذا الأساس، وفي ظل فشل الحكومات الخليجية عن القيام بدورها السياسي في العراق في مقابل نجاح إيران في بسط نفوذها على الساحة العراقية منذ سقوط نظام صدام حسين، مما دفع بالملك **عبد الله بن الحسين** عاهل الأردن إلى تحذير هذه الأنظمة من الدوافع الطائفية للسياسة الخارجية الإيرانية [2]، والمخطط الإيراني لإقامة ما يسمى بالهلال الشيعي Shia Crescent الذي يضم العراق سوريا لبنان ويمتد إلى غاية فلسطين[3].

وبذلك يمكن القول، أن أحد أسباب الرئيسية لهذا التخوف يكمن في أبعاد هذا التدخل في ظل الصحوة الشيعية في الشرق الأوسط، وطبيعة العلاقة التي تجمع كافة المكونات الشيعية في المنطقة بالأطراف الداخلية والخارجية لمجلس التعاون الخليجي، بمعنى العلاقة التي تربط هذه الحركات بالأنظمة السياسية القائمة والعلاقة بينها وبين نظام المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية وكافة المراجع الدينية في منطقتي النجف و كربلاء العراقية، إضافة إلى مسألة الولاء على اعتبار أن نظرية ولاية الفقيه التي تطبق بشكل عملي في إيران تستهوي قوى شيعية محلية تحاول تطبيقها في المنطقة [4] .

ثانيا: تداعيات البرنامج النووي الإيراني على الأمن الخليجي

وهو البرنامج الذي تعود جذوره إلى فترة السبعينيات، أين أتاحت العلاقات المتميزة التي كانت تربط إيران بالدول الغربية الفرصة لتأسيس أول مركز للأبحاث النووية في جامعة "أمير كبير" بطاقة إنتاجية قدرها 05 ميغاوات وبالتالي التعاقد مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وألمانيا من أجل بناء

1)Stephanie Cronin ,Nur Masalha,Op.Cit ,Pp.05-06.
2)Ariel Jahner, "Saudia Arabia And Iran: The Struggle for Power and Influence in the Gulf " , **International Affairs Review** ,Vol .XX, No.3 ,(Spring 2012), P.43.
3)Silvia Colombo, Op.Cit, P.12.
4) "Identities and Islamisms in the GCC Middle East and North Africa Programme: Future Trends in the GCC" , Op.Cit,P.08.

ست مفاعلات نووية أخرى [1]، وهي المشاريع التي توقفت جميعها بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979[2].

ومنه ازداد الاهتمام الدولي والخليجي بشكل خاص منذ العام 2002، بعدما اتضح أن النظام الإيراني يسعى إلى تطوير برنامج نووي جد معقد يهدف إلى إنتاج الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم بالاعتماد على القدرات الذاتية، خصوصا بعد نجاح الحكومة الإيرانية في إنشاء محطة وقود نووية بمساعدة روسية في منطقة " نظائر" جنوب طهران والتزود بالوقود النووي من روسيا الاتحادية لتشغيل هذه المنشأة [3].

وعلى هذا الأساس تعتبر بعض دول المجلس أن أي تقدم تحرزه إيران في مجال امتلاك التكنولوجيا النووية المدنية(على حد تعبير القيادة الإيرانية)، سيقود بالضرورة إلى وضع هذا البرنامج السلمي لخدمة الطموحات العسكرية الإقليمية لإيران [4].

وبدورها تؤكد العديد من الدراسات والأبحاث أن مرد هذا التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني يكمن في الأسباب التالية:

1- الخوف من وقوع أي مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة ثانية، مما قد يضع هذه الدول في دائرة الخطر المباشر في ظل الضغوطات والعقوبات الاقتصادية المتواصلة من طرف المجتمع الدولي والتهديدات الإسرائيلية المتكررة بتوجيه ضربة انتقائية للمنشآت العسكرية الإيرانية سواء بموافقة الحكومة الأمريكية أو دون ذلك، مع احتمال الرد الإيراني بوسائل من شأنها أن تضر بالمصالح الاقتصادية الخليجية

---

[1]) منصور حسن العتيبي ، المرجع السابق الذكر، ص ص. 148-149.

[2]) عبد الجليل زيد المرهون،" الخليج ونذر الحرب الرابعة "، في: احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الراهن وأسئلة المستقبل**، ط01، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص. 254-255.

[3]) يوسف خليفة اليوسف، المرجع السابق الذكر، ص ص.306 – 307 .

[4]) عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، " دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013 " ، دبي، **مركز الخليج للأبحاث** ، (2013) ، ص.06.

وذلك من خلال قدرتها على اتخاذ إجراءات مباشرة أو غير مباشرة (كمهاجمة المنشآت النفطية أو غلق مضيق هرمز أمام الملاحة البحرية) [1].

لكن وعلى الرغم من هذا الاحتمال، يقر الباحث **جوكاموا لوتشياني** مدير مؤسسة الخليج للأبحاث بوجود العديد من المعوقات التي تحول دون وقوع مثل هذه الحرب على الأقل في المنظور القريب خصوصا بعد أن شرعت إيران في مفاوضتها مع الدول الغربية بشأن برنامجها النووي منذ خروج أحمد نجاد من السلطة عام 2013، أهمها:

- صعوبة ضمان نتائج هذا الإجراء، سواء بمهاجمة المنشآت النووية أو منشآت النفط والغاز الإيراني حتى يتسنى للدول الغربية استخدام النفط كورقة ضغط على الحكومة الإيرانية، في ظل توفر بدائل خليجية لتعويض الإنتاج النفطي الإيراني المقدر ب4 ملاين برميل يوميا وبالتحديد من خلال البديل السعودي.
- التكاليف العسكرية الكبيرة لأي هجوم محتمل، في ظل امتلاك إيران لأدوات تمكنها من الرد العسكري السريع والمباشر واستهداف مناطق جد استراتيجية [2].

2- الخوف من الآثار البيئية للمفاعلات النووية الإيرانية، لاسيما وأن المحطة النووية الإيرانية الرئيسية في منطقة "بوشهر" تقع على مقربة من السواحل الخليجية، وهو ما قد يساهم في مزيد من التحديات البيئية أمام دول المجلس مستقبلا جراء النفايات والإشعاعات الناجمة عن هذا البرنامج[3].

وبهذا وعلى الرغم من جميع هذه المخاوف وارتباط البرنامج النووي الإيراني بالأمن الإقليمي الخليجي، إلا أننا نلاحظ عجز المجلس بصيغته الحالية عن وضع تصور أمني استراتيجي للتعامل مع

---

[1]) مارينا أوتاوي، " إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيرة " ، **أوراق كارينغي**، العدد 105، (اكتوبر 2009)، ص.07.

[2]) جاكومو لوتشياني،" انعكاسات المواجهة العسكرية مع إيران على موارد الطاقة في دول الخليج"، **مركز الخليج للأبحاث**، ص ص.02-04، على الرابط:

<http://www.araa.ae/data/contents/uploads/7457.pdf>، [ت . ت]، بتاريخ:01-06-2013.

[3]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية و العلاقات الخارجية 1990-2005**، المرجع السابق الذكر، ص.397.

هذا التحدي، وهو ما يوضح بشكل جلي انعدام القدرة الخليجية لصياغة سياسة خارجية أمنية مستقلة خصوصا وأن هذه الدول ظلت خلال جميع مراحل المفاوضات بشأن هذا البرنامج بعيدة كل البعد عن التأثير في سيرها، وهي المفاوضات التي ستحدد نتائجها المستقبلية طبيعة الاتفاقات والتسويات المبرمة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، الاتحاد الأوروبي من جهة ومن جهة ثانية، روسيا الصين وإيران.

ومنه ترى بعض الدراسات ضرورة أن يكون لدول المجلس دور أكبر خلال هذه العملية الصعبة والمتمثلة في كيفية التعامل مع إيران كقوة إقليمية، ومدى إمكانية إعادة إدماجها في المنطقة سياسيا وأمنيا، من خلال تطبيع العلاقات بينها وبين جميع دول المجلس كأحد الخطوات الرئيسية لضمان استقرار المنطقة وتقليص احتمالات نشوب نزاعات ثنائية، مما قد يؤدي إلى مشاكل أمنية أكثر خطورة تتدخل خلالها قوى عالمية ذات نفوذ واسع [1].

وعليه تسجل الباحثة في "مركز كارينغي" **مارينا أوتاوي** مجموعة من الملاحظات الأساسية التي تحكم العلاقة الأمنية بين دول المجلس وإيران، أهمها:

- غياب رؤية خليجية موحدة تجاه الملف النووي الإيراني، على الرغم من المخاوف المشتركة لدول المجلس حيال القوة الإيرانية المتصاعدة وتهديداتها النووية المحتملة في المنطقة.

-غياب مفهوم الدولة القائدة لمجلس التعاون الخليجي كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي أين نجد المحور الألماني الفرنسي، وهي الدولة التي ستعمل من أجل وضع وتطوير السياسة الخارجية المشتركة تجاه إيران، رغم إمكانية التنافس الإقليمي بينها وبين دول أخرى داخل نفس المجموعة [2].

[1]) مارينا أوتاوي، المرجع السابق الذكر، ص.23.

[2]) نفس المرجع، ص.13.

المطلب الثالث: موجة الدمقرطة في العالم العربي بين 2011-2013

تختلف المصادر الأكاديمية في توصيف ظاهرة الحراك السياسي والاجتماعي في العالم العربي منذ العام 2011، هذا الحراك الذي كان من نتائجه التحول في المفاهيم والقيم السياسية الرئيسية في المنطقة العربية، وذلك بالانتقال من الأساليب والأنماط التقليدية للتغيير السياسي وحرية التعبير إلى أساليب أكثر حداثة، ومنها الدور الكبير لشبكات التواصل الاجتماعي ومختلف وسائل الاتصال الحديثة بما فيها الإعلام، على الرغم من النتائج السلبية التي أفرزها هذا الحراك.

انطلقا من ذلك جاء اختيارنا لمفهوم موجة الدمقرطة في العالم العربي كتحدي من التحديات الرئيسية التي تواجه الأنظمة الخليجية المغلقة، لكن قبل الإشارة إلى انعكاسات هذه الموجة وطبيعة التفاعلات الناجمة عنها، من الهام تحديد هذا المفهوم بدقة.

وبعيدا عن الطرح التقليدي **لصاموئيل هانتنغتون** الذي حدد ثلاث موجات من الدمقرطة، يرى الباحث **ميشال ماكفيل Michael Mcfaul** أن الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي والتي صاحبت نهاية الحرب الباردة لم تكتمل بعد، إذ خلفت ورائها مجموعة من الأنظمة الهجينة أو كما يسميهاHybrid Regimes، وهي تلك الأنظمة التي تجمع بين بعض المعايير الديمقراطية كالانتخابات وخصائص أخرى من الأنظمة الديكتاتورية، وهو ما يحتم إما قيام النخبة الحاكمة بإصلاح النظام بنفسها وإما البقاء في حالة الانغلاق وبالتالي التغيير بالتدخل الخارجي، أو بانهيار النظام نتيجة أزمات متعددة ومتتابعة [1].

ومنه يعرف نمط الانتقال الديمقراطي بأنه :"هوية الفواعل التي تقود عملية الانتقال ومختلف الاستراتيجيات المستخدمة خلال هذا المسار"، كما يعبر عن تلك: " الأساليب التي يتم من خلالها بناء نظام وسياسات ما بعد الانتقال والتي تؤثر على طبيعة المنافسة بين النخب الأساسية، وعلى مدى قبولها أو رفضها لقواعد الحياة السياسية الجديدة " [2].

---

[1]) نبيل كريبش ، " أفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة" , **مجلة العلوم الإنسانية** , الجزائر، جامعة منتوري, العدد الواحد والثلاثون , جوان 2009، ص ص.233-234.

[2])Gerardo L. Munck , Carol Skalnik Leff , " Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective " , in: Lisa Anderson, **Transitions to Democracy ,** (USA : Columbia University Press , 1999),P.153.

انطلاقا من ذلك يتبين لنا أن نمط الانتقال يساعد ليس فقط في تفسير كيفية ظهور وترسيخ الديمقراطيات الحديثة، ولكنه أيضا يساعد على تحديد ما إذا كان هذا الانتقال يأخذ المسار الصحيح نحو الديمقراطية، أو أنه يتجه نحو نظام سياسي أخر[1].

وبهذا يمكن القول أنه وعلى الرغم من تعدد الأنماط الانتقالية التي كرستها مختلف التجارب الإنسانية، إلا أن هذه الأنماط تكاد تشترك في العديد من الخصائص، مع وجود بعض الاختلافات وذلك حسب طبيعة كل انتقال سياسي [2].

وفي هذا السياق يشير الباحث الفريد ستيفن **Alferd Stepan**، إلى وجود ثلاث مسارات رئيسية تحكم عملية الدمقرطة، كل مسار منها يتضمن العديد من الأنماط الفرعية وهي:

- الدمقرطة تحت تأثير الحروب الخارجية.
- قيام النخب السلطوية والعسكرية بدور أساسي للتحول الديمقراطي.
- الثورات الاجتماعية.
- وجود توافق حزبي يتضمن الرغبة المشتركة في الانتقال الديمقراطي.
- اندلاع موجة من العنف السياسي المنظم، مما يدفع بأحزاب المعارضة إلى التنسيق فيما بينها لإسقاط النظام [3].

[1])Gerardo L. Munck , Carol Skalnik Leff , Op.Cit,P.152.
[2]) scott Mainwaring , " Transitions to Democracy and Democratic consolidation: Theoretical and Comparative Issues " , **Working Paper**, the Helen Kellogg Institute for international studies , (November 1989), P. 21.
[3])Ibid,P.23.

انطلاقا مما سبق ونظرا لعدم ملائمة هذه النماذج لبعض الحالات الدراسية قدم بدوره الباحث **دونالد شار Donald Share**، أربعة أنماط أخرى للدمقرطة تقوم على معيار مدى مشاركة وموافقة النخب الحاكمة على عملية الانتقال الديمقراطي، ومدى التدرج أو السرعة في هذه العملية وبناء على ذلك خلص إلى المصفوفة المبينة في الجدول التالي[1]:

	السلطة الحاكمة		القوى المعارضة الرئيسية
التدرج	المزيد من إجراءات الانفتاح السياسي		الانتقال من خلال الثورة
السرعة	الانتقال من خلال إجراء صفقة مع المعارضة		القطيعة مع النظام السابق

أولا: جهود الاستقرار السياسي في المنطقة

تكاد تكون دول المجلس، المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تتعرض لهزات سياسية داخلية عنيفة وهو الأمر الذي دفع ببعض الحركات الأمريكية وعبر وسائل الإعلام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إلى المطالبة بضرورة تدخل إدارة الرئيس **جورج بوش الابن** وضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد، من أجل الضغط على الحكومات الخليجية للتغيير والإصلاح السياسي وذلك بعد أن تأكد لهؤلاء تورط عدد من الخليجيين في هذه الهجمات حسب ادعائهم، إلا أن الإدارة الأمريكية التي حاولت فرض الديمقراطية من المنظور الأمريكي في أجزاء أخرى من العالم العربي بالقوة، لم يكن يهمها تحقيق هذا الأمر في المنطقة الخليجية طالما ظلت توفر إمداداتها النفطية نحو العالم الغربي[2].

وبذلك استمر هذا الوضع إلى غاية حلول العام 2011، أين فرض الواقع السياسي المتصل بسقوط بعض الأنظمة العربية السلطوية، خيارين رئيسيين أمام دول مجلس التعاون الخليجي هما:

-التعامل الايجابي مع تداعيات هذا الحراك، من خلال تقديم تنازلات دستورية وسياسية وإدماج القوى المعارضة الرئيسية في العملية السياسية، للانسجام الموضوعي مع الواقع الجديد والحفاظ على استقرار الأنظمة الملكية .

[1])scott Mainwaring , Op.Cit,P.24.

[2]) جريجوري غوز ، المرجع السابق الذكر ، ص ص.59- 60.

-عدم التأثر بالحراك الحاصل والمتزامن مع زيادة سقف المطالب السياسية والاجتماعية، وبالتالي الدخول في حالة من الصراع مع القوى الخليجية المطالبة بالتغيير[1]، خصوصا الطبقة المتوسطة التي أخذت تنموا بشكل أكبر كمؤشر على سوء توزيع الثروة في هذه الأقطار، التي ظلت حكرا على فئات دون غيرها ومنها العائلات الحاكمة، الطبقة التجارية، رجال الأعمال وبعض الفئات الاجتماعية الوسيطة، إلى جانب مطالب توسيع دائرة المشاركة السياسية، حرية التعبير، الانتخاب، حرية نشاط الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني...الخ.

كما أنه وبالرغم من بعض التغييرات والإصلاحات الجزئية التي قامت بها الدول الخليجية منذ عقد التسعينيات، إلا أن هذه التطورات فرضت عليها ضغوطا أكبر دفعت بالبعض منها إلى مراجعة ما تم إنجازه، خصوصا بعد أن وصلت الاحتجاجات إلى جميع هذه الأقطار باستثناء قطر التي ظلت بعيدة نوعا ما عن تأثيرات هذه الموجة [2]، بينما أدت الاحتجاجات والمظاهرات في باقي الدول الخليجية إلى سقوط ضحايا واعتقال العديد من المحتجين، لذلك وسعيا منها لتجنب تداعيات هذه التطورات أخذت دول المجلس جميعها في استعمال وسائل مادية لتخفيف هذه الأزمة في شكل إصلاحات ذات طابع اقتصادي واجتماعي[3].

وعلى هذا الأساس تسبب الحراك العربي الذي أصاب المنطقة العربية برد فعل سريع من طرف هذه الدول، وذلك عن طريق سن مجموعة من الإجراءات والقوانين وتخصيص مبالغ مالية معتبرة لشراء أصوات المعارضة الداخلية، علاوة على مساعدة وحماية الأنظمة الملكية الهشة والضعيفة اقتصاديا كما ذكرنا سابقا ضمن مشروع اقتصادي ضخم أطلق عليه مشروع مارشال الخليج Marshall Plan رغم التكاليف الكبيرة لهذه الإجراءات مستقبلا.

كما أن السؤال الذي ظل مطروحا أمام هذه الأنظمة، هو مدى كفاية الإجراءات المتخذة؟ سواء تعلق الأمر بإصلاحات سياسية أو سياسات اقتصادية واجتماعية على المدى المتوسط والبعيد، ولهذا

---

[1]) جاسم يونس الحريري، "مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي" ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 410 أفريل 2013، ص ص. 47-64.

[2])Kristian Coates Ulrichsen, Op.Cit, P.02.

[3])Silvia Colombo, Op.Cit, P.02.

السبب استمرت هذه الدول في استعمال ورقة التهديدات الإيرانية المحتملة على شعوب المنطقة كمحاولة لجر انتباهها عن المقاربة الإصلاحية، التي ينتهي معها عصر الاستبداد الملكي [1] .

وبذلك جاءت هذه الإصلاحات والسياسات المتخذة على الشكل التالي:

1- المملكة العربية السعودية:

التي أعلن حاكمها الملك عبد الله بن عبد العزيز شهر فيفري 2011، عن تخصيص حكومة المملكة لمبلغ مالي قدره 25،6 مليار دولار والإعلان عن خطة اقتصادية ثانية في مارس من نفس السنة بعشرات المليارات فاقت حسب بعض الخبراء ميزانية المملكة منذ سنة 2007، والمتضمنة لعدد من المشاريع الاستثمارية الضخمة في القطاع العام.

إلى جانب بعض الإجراءات منها: تقديم منح لجميع الموظفين في المملكة بما يساوي شهرين من الأجر الوظيفي، تقديم تعويضات مالية بقيمة 375 يورو لجميع العاطلين عن العمل، رفع الحد الأدنى للأجور إلى 560 يورو للشهر الواحد، بما يساوي ثلاث أضعاف الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، الإعلان عن مشروع لبناء 500 ألف وحدة سكنية، إضافة إلى إنشاء لجنة لمكافحة الفساد وتوظيف 60 ألف مواطن في جهاز الشرطة[*]وأخيرا تقديم مزيد من التسهيلات والدعم لصالح الجمعيات ذات الطابع الديني، الثقافي والاجتماعي[2] .

2- مملكة البحريــن:

التي أعلنت حكومتها عن العديد من الاجراءات أهمها: خفض أقساط تسديد القروض على المواطنين المستفيدين من مشاريع الإسكان والمقدر عددهم ب 35.800 عائلة بنسبة25 بالمائة، إلى جانب الإعلان عن 20 ألف وظيفة في وزارة الداخلية وتقديم مساعدات مالية بقيمة 1790 يورو لكل عائلة بحرينية [3].

---

[1])David Aaron, Frederic Wehrey..ed.,Op.Cit,P.08.

(*) في هذا السياق أصدر الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، قرارا ملكيا يقضي بالسماح للمرأة السعودية بالتصويت والمشاركة في الانتخابات المحلية ودخولها إلى مجلس الشورى المعين لأول مرة في تاريخ المملكة، رغم تحفظ بعض علماء الدين وبعض أفراد العائلة الحاكمة خصوصا ولي العهد المتوفى نايف بن عبد العزيز.

[2])Neil MacFarquhar. "Saudi Cash is the Key to Quiet in the Kingdom" ,**The International Herald Tribune** ,(10June 2011), P. 4.

[3])David Aaron, Frederic Wehrey..ed., Op.Cit,P.06.

3- الكويت:

أين تم الاعلان على تقديم إعانات مالية لكل مواطن كويتي بقيمة 2647 يورو، توزيع مجاني للحصص الغذائية بقيمة 600 مليون يورو لأربعة اشهر، إضافة إلى رفع الحد الأدنى لأجور الموظفين بزيادة قدرها 115 بالمائة [1] .

4- سلطنة عمان:

الإعلان عن 50 ألف وظيفة، تعويض شهري للعاطلين عن العمل بقيمة 350 يورو إلى جانب رفع الحد الأدنى للأجور من 261 إلى 373 يورو للشهر الواحد، إقالة عشرة وزراء من الحكومة والإعلان عن نقل بعض الصلاحيات التشريعية إلى المجلس العماني (البرلمان بغرفتيه) وذلك من خلال تعديل دستوري تضعه لجنة تحت إشراف السلطان قابوس [2].

ثالثا: العلاقة بين دول المجلس و الحكومات الإسلامية في المنطقة

نظرا للوضع الاستثنائي الذي عرفته المنطقة العربية، استقبلت دول المجلس ما سمي بثورات الربيع العربي[*] بنوع من الترقب والحذر [3]، قبل أن تصبح إحدى المسائل الرئيسية بالنسبة لها تلك المرتبطة بنتائج هذا الحراك والمتمثلة في صعود التيار الإسلامي في أغلب الدول العربية التي نظمت فيها انتخابات حرة ونزيهة (خصوصا جماعة الإخوان المسلمين في مصر، تونس والمغرب الأقصى).

ومن تم أصبح التساؤل المطروح يدور حول طبيعة العلاقة التي يمكن أن تجمع هذه الانظمة بحكومات ما بعد الثورات العربية، في ظل الضغوط الداخلية الناجمة عن إمكانية محاكاة التغيير السياسي الحاصل في البلاد العربية الأخرى.

---

[1])Mehran Kamrava , op.cit, p.98.

[2])David Aaron, Frederic Wehrey..ed. ,Op.Cit,Pp.04-05.

(*) أو ما يصطلح عليه باللغة الانجليزية The Arab Spring والذي استخدم من طرف بعض الدوائر الإعلامية والسياسية للإشارة إلى الأحداث الجارية في المنطقة العربية، حيث تم نقل كلمة " الربيع" من تجارب ثورية وإصلاحية عالمية تختلف تماما عن التجربة العربية، وهنا يستخدم قاموس أكسفورد كلمة الربيع البولندي بين 1956-1982، ربيع كوريا الجنوبية عام 1979، غير أن ما يهم في المصطلح هو إشارته إلى انتهاء مرحلة الركود السلبي وعودة اليقظة والنهضة رغم التكاليف المصاحبة لذلك، للمزيد حول ذلك انظر دراسة : عبد الخالق عبد الله ، " انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، **مركز الدوحة للدراسات** ، (أفريل 2012)، ص.01 .

[3])Eugenio Dacrema , "New emerging balances in the post-Arab Spring: the Muslim Brotherhood and the Gulf monarchies" , **Istituto Per Gli Studi Politica Internazionale**, No155, (January 2013) ,P.03.

ورغم أنه من الناحية العملية يصعب الجزم بأن هذه الحكومات ستشكل تحدي سياسي راهن للأنظمة الملكية الخليجية كونها خاضعة لضغوط وأزمات داخلية جعلتها تفقد السلطة بسهولة، إلا أنها يمكن لها ان تشكل هذا التحدي من خلال التأثير على بعض المفاهيم والقيم التقليدية في المنطقة أهمها مفهوم مشاركة الإسلاميين في السلطة بالمعنى الغربي أي وفق آلية الانتخابات، البرلمان والتعددية الحزبية، في ظل الامتداد والنفوذ الذي تتمتع به الجماعات الإسلامية الحاكمة والذي قد يدفع ببعض اقطاب التيار الاسلامي في الخليج العربي إلى المطالبة بمزيد من الاصلاحات [1] .

وعلى هذا الأساس عبر أكثر من قيادي في هذه الدول عن التخوف الخليجي العام من صعود التيار الإسلامي خصوصا في مصر بوصفها أكبر دولة عربية، من بينهم قائد شرطة دبي **ضاحي خلفان** الذي اتهم صراحة جماعة الإخوان المسلمين بعد نجاحها في الوصول إلى الحكم بالتآمر على دول المجلس قصد الانقلاب على الأنظمة الملكية فيها والتوجه نحو تغييرها من خلال جعلها تملك ولا تحكم، انطلاقا من الكويت وصولا إلى بقية دول مجلس التعاون الأخرى على حد قوله [2].

لذلك ورغم التعاون الذي طبع العلاقات الخليجية المصرية لعقود، إلا أن الشروع في عملية الانتقال السياسي في هذا البلد جعلت بعض الحكومات الخليجية تبدي تخوفها من طبيعة هذه العلاقة، في ظل إمكانية حدوث تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية المصرية التي كانت دائما توصف بالاعتدال وإمكانية حدوث تقارب بينها وبين إيران، خصوصا بعد الزيارة التاريخية التي قادت الرئيس المصري المنتخب **محمد مرسي** إلى إيران عقب توليه هذا المنصب عام 2012 [3].

---

1) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، " دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013 "، المرجع السابق الذكر، ص ص. 3-4. انظر كذلك:

Eugenio Dacrema , Op.Cit,P.02.

2)"حوار مع قائد شرطة دبي –ضاحي خلفان–"، **صحيفة الوطن الكويتية**، عدد4569، (20-03-2012)، ص.02 .

3) H. Hassan, "Iran-Brotherhood ties: rooted in history with eye on future", **The National**, (18 January 2013), Retrived on:12-06-2013.
<http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment>.

كما أن نجاح هذا الانتقال، قد يكون له تأثيرات سياسية كبيرة على دول المجلس على المدى المتوسط(*)، على الرغم من امتلاك هذه الدول لوسائل تمكنها من الرد والضغط الدبلوماسي والاقتصادي وذلك من خلال برنامج المساعدات الاقتصادية والاستثمارات الخليجية في مصر، إلى جانب حجم العمالة المصرية الكبير في دول الخليج العربي [1] .

من جانب أخر و على الرغم من الرفض الخليجي العام لفكرة الثورات العربية والنتائج التي أفرزتها انتهجت الحكومة القطرية نهجا مخالفا تماما، يقوم على أساس الوقوف إلى جانب الحكومات الاسلامية في البلدان العربية التي عرفت هذا الحراك، من خلال توفير الدعم الاقتصادي والاعلامي اللازم لإنجاح مختلف هذه التجارب[2]، خصوصا المساعدات المقدمة من طرفها لحكومة الإخوان المسلمين في مصر(**) و الحكومة الائتلافية في تونس بقيادة حركة النهضة[3]، وذلك عكس مواقف وسياسات باقي دول المجلس التي أظهرت معارضتها الواضحة لهذه الحكومات، بل وعملت بكل ما تملك من وسائل لأجل الإطاحة بها كما هو الحال بالنسبة إلى نظام الرئيس محمد مرسي كأول رئيس مدني منتخب في مصر وذلك بإعلانها الوقوف صراحة إلى جانب الانقلاب العسكري الذي أطاح بهذا النظام في 03 جويلية 2012 بقيادة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، في محاولة لتوفير غطاء دولي

(*) نشير هنا إلى التوتر السياسي بين المملكة العربية السعودية والحكومة المصرية، اثر حادثة احتجاز السلطات السعودية لأحد المحاميين المصريين المقيمين في المملكة عام 2012، بعد اتهامه بتهريب المخدرات مما انجر عنه توتر العلاقة بين البلدين خصوصا بعد مهاجمة ومحاصرة مئات المتظاهرين للسفارة السعودية في القاهرة.

[1])"Identities and Islamisms in the GCC Middle East and North Africa Programme: Future Trends in the GCC" ,Op.Cit , P.07.

[2])Valeria Talbot , Op.Cit, p.04.

(**) ففي الوقت الذي كانت الحكومة المصرية برئاسة الرئيس محمد مرسي تعاني من أزمة اقتصادية ومالية خانقة بعد ثورة 25 جانفي 2011، وفي ظل الصراع الحزبي والتوترات الداخلية، ساهمت قطر في دعم ميزانية الحكومة المصرية بحوالي 5 مليار دولار، وفق اتفاق وبرنامج زمني موجه بالأساس لدعم الإنعاش الاقتصادي و الاستثمار في قناة السويس إضافة إلى العديد من المشاريع الصناعية والسياحية في منطقة سيناء.

[3])Eugenio Dacrema ,Op.Cit, P.05.

لهذه العملية وتوفير مساعدات مالية بقيمة 12 مليار دولار(***) لدعم الشرعية الجديدة والمخطط الانقلابي.

وبذلك يلاحظ العلاقات الخليجية المتوترة مع باقي البلدان العربية التي شهدت وصول جماعة الاخوان المسلمين الى الحكم بين عام 2011-2013، خصوصا العلاقة بين حكومة الإمارات العربية والحكومة المصرية وذلك حتى قبل الإعلان عن توقيف بعض أفراد الجالية المصرية عام 2012 بتهمة تكوين تنظيم سري تابع للجماعة يخطط للإطاحة بنظام الحكم الإماراتي.

وعلى هذا الأساس اتخذت السلطات الإماراتية موقفا متشددا من جماعة الإخوان المسلمين وهو الأمر الذي عبر عنه صراحة وزير الخارجية الإماراتي **محمد بن زايد** بقوله أن :" الإخوان المسلمين هم أصل كل المشاكل التي يعرفها العالم العربي والإسلامي" على حد تعبيره ، مدعوما في ذلك من أسرة أل سعود بقيادة الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز و الأمير الوليد بن طلال، علاوة على أمير الكويت الذي دعا أكثر من مرة إلى عقد جلسات طارئة للبرلمان الكويتي لمناقشة التطورات المتعلقة بأنشطة الإخوان المسلمين في بلدان الخليج العربي[1] .

(***) في هذا السياق ساهم في دعم هذا الانقلاب كل من المملكة العربية السعودية ب05 مليار دولار ، الإمارات العربية المتحدة ب03 مليار دولار والكويت ب04 مليار دولار.

[1])Eugenio Dacrema ,Op.Cit, P.04.

المبحث الثالث: سبل وآليات نجاح التجربة التكاملية الخليجية

من خلال الأجزاء السابقة من الدراسة يتضح لنا أن التكامل الخليجي يواجه العديد من العقبات أبرزها: غياب الإرادة السياسية، ضعف المؤسسات الإقليمية والتضارب بعض الشيء في السياسات المشتركة، إلى جانب الخلافات الكبيرة بين أعضاء هذا التكتل في العديد من المسائل الاقتصادية السياسية والأمنية، وغيرها من المعوقات التي لا يمكن إزالتها إلا في ظل إصلاحات شاملة تمس جوهر هذه التجربة التي كثيرا ما ينظر إليها من زاوية واحدة متعلقة بالأرقام والإحصاءات، كنصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي، معدل النمو ومساهمة النفط في الناتج الإجمالي وحجم التبادل التجاري، دون التطرق إلى مخرجات هذه التجربة في حد ذاتها بناء على المقاربات النظرية المتعارف عليها في هذا المجال خصوصا المقاربة الوظيفية.

وبالتالي يستدعي نجاح المجلس كصيغة تكاملية العديد من الخطوات الجادة، والتي يمكن إجمالها في ثلاث خطوات أساسية هي: تعميق التكامل وصنع القرار الخليجي من الناحية المؤسسية والاقتصادية، مع إعادة النظر في مسألة التوازن الأمني والاستراتيجي في المنطقة، توسيع عضوية المجلس جغرافيا ناحية اليمن، وأخيرا النظر في انضمام المغرب والأردن إلى المجلس في إطار مشروع الاتحاد الخليجي.

المطلب الأول: تعميق التكامل وصنع القرار الخليجي

أولا: الإصلاح المؤسسي على ضوء التجربة الأوروبية

بعد عرضنا للبناء المؤسسي لمجلس التعاون الخليجي وأهم الوظائف التي يضطلع بها كل جهاز والعلاقة بين مختلف هذه الأجهزة والمؤسسات المكونة له كما يوضح ذلك الشكل رقم (03)، يتبين لنا بما لا يدعوا للشك بأن النظام الأساسي لهذا النموذج اكتفى بصيغة مؤسسية تقليدية عامة، هذه الصيغة التي تجعل من الدولة بمفهومها القومي والحكومات الوطنية محور التعاون وصنع القرار خلال جميع أطوار العملية التكاملية، وبذلك لم يرتقي هذا النموذج التكاملي إلى المستوى الذي يمكن من

خلاله إنشاء مؤسسات ذات طابع إقليمي، أو إنجاز هيئات تسمح بالمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الإقليمي [1].

ولعل ما يبرز صحة هذا الطرح، هو الاختلاف الواضح بين التجربة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي وباقي التكتلات الرائدة في هذا العصر، وعلى وجه الخصوص تجربة الاتحاد الأوروبي بوصفه من بين أهم النماذج في عملية صنع القرار الإقليمي خصوصا في المجال المؤسسي الوظيفي حيث يتكون هذا الاتحاد وعند المقارنة من مجموعة من المؤسسات التي تأخذ طابعا إقليميا محضا وتمتلك من القوة والسلطة ما يجعلها تتفوق في كثير من الأحيان على الدول الأعضاء في تحديد الخيارات ووضع السياسات الإقليمية، هذا إلى جانب التأثير الواضح للأفراد، جماعات المصالح النقابات العمالية والمهنية، الأحزاب السياسية،...الخ، على قرارات وتوجهات المؤسسات التالية [2]:

- **البرلمان الأوروبي:** The European Parliament كمؤسسة تشريعية إقليمية منتخبة، تتكون من عدد من النواب يساوي عدد السكان في كل دولة عضو، بحيث يتم انتخاب هذه الهيئة مرة كل خمس سنوات على مستوى الدول الأعضاء بمشاركة الأحزاب السياسية والمستقلين، والتي تتشكل من مجموعة من اللجان تشرف على اقتراح ومناقشة القوانين الإقليمية في شتى المجالات، كما يمارس هذا الجهاز التشريعي العديد من المهام أبرزها: التصديق على الميزانية الأوروبية، مراقبة المفوضية في مجال صرف الميزانية المعتمدة وحسن التسيير لها ...الخ[3].
- **المجلس الأوروبي:** The Council of the European Union والذي يمثل عن طريق رؤساء ووزراء الحكومات والدول، ويجتمع برئاسة أحد ممثلي الدول الأعضاء بالتداول لمدة قدرها ستة اشهر، وتشمل مهامه إضافة إلى الاهتمام بالسياسات الوطنية ومدى توافقها مع بعضها البعض، الاتفاق حول التشريعات الأوروبية قبل صدروها نهائيا وبذلك يعتبر المشرع النهائي في الاتحاد، علاوة على امتلاكه لسلطة إقرار الميزانية الأوروبية بالشراكة مع البرلمان الأوروبي وذلك عن طريق نظام التصويت الذي تمتلك بموجبه كل دولة عضو في المجلس عددا من

[1])Reyadh Alasfoor ,Op.Cit, P.37.
[2])Alex ,Warleigh-Lack, **European Union the Basics**, 2nd edition, (London :Routledge, 2009) , P.37.
[3]) Ibid, P.44.

الأصوات يساوي عدد السكان فيها، على أن يتم إصدار القرارات المشتركة داخل المجلس عن طريق الأغلبية تفاديا للتعطيل [1].

- **المفوضية الأوروبية:** The Commission of the European Communities أو اللجنة التنفيذية التي تتكون من رئيس يتم ترشيحه من قبل المجلس الأوروبي ويمارس مهامه بعد الحصول على موافقة الأغلبية في المجلس، إضافة إلى مفوض عن كل دولة عضو يتم تعيينه من طرف الرئيس بعد اقتراح قائمة من الدول الأعضاء، خمس نواب لرئيس اللجنة والعديد من البيروقراطيين، وإلى جانب متابعة تنفيذ السياسات والاتفاقيات الموقعة إقليميا في إطار ما يسمى بحراسة المعاهدات والاتفاقيات Guardian of the Treaties ، تمارس المفوضية العديد من المهام منها: تقديم المقترحات في المجال التشريعي، تمثيل الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي في المجال التجاري، الدفاع عن المصلحة العامة الأوروبية خصوصا مصالح الدول الصغيرة الحجم أو التي لا تمتلك أصوات كافية للتعبير عن نفسها داخل المجلس الأوروبي إلى جانب العديد من المهام ذات الطابع الإقليمي[2] .
- **محكمة العدل الأوروبية:** The European Court of Justice وهي بمثابة الجهاز القضائي الإقليمي الأعلى في الاتحاد، تتكون من قاض واحد عن كل دولة عضو إضافة إلى ثمان نواب عامين، ورغم عدم امتلاكها لدور مباشر في صنع السياسات الإقليمية للاتحاد، إلا أنها تمارس هذا الدور غالبا من خلال سلطتها في تفسير المعاهدات والاتفاقيات الأوربية التي تسمح لها باتخاذ التدابير والقرارات ذات التأثير المباشر على عمل الاتحاد الأوروبي بمساعدة المحاكم على مستوى الدول.

وإضافة إلى الهيئات السابق ذكرها يضم الاتحاد مجموعة من الهيئات واللجان أهمها:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية Committee the Economic and Social.
- لجنة الأقاليم Committee of the Regions.
- البنك المركزي الأوروبي European Central Bank [3].

[1])Alex ,Warleigh-Lack, Op.Cit, P.41.
[2])Ibid ,Pp.42-43.
[3]) Ibid, P.44-47.

وبذلك يتميز العمل المؤسسي الأوروبي، بالعديد من الاختلافات الجوهرية حسب ما هو مبين في الجدول المقارن (رقم 16)، علاوة على وجود ما يسمى في التجربة الأوروبية بالقانون الأوروبي European Law، والذي يبرز دوره من خلال الالتزام بالعمل المشترك عن طريق المؤسسات فوق القومية، بحيث تؤدي موافقة المجلس والبرلمان الأوروبي على أي توصية أو مشروع تقدمه المفوضية الأوروبية، إلى تحول هذه التوصية أو المشروع مباشرة إلى قانون ملزم للجميع، لتعمل بذلك المفوضية بنفسها على مراقبة مدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه عكس التجربة التعاونية الخليجية، رغم وجود أنظمة قانونية موحدة يتم وضعها والموافقة عليها غالبا بقرارات سياسية، كما أن هذه القوانين لا ترتقي إلى هذه الدرجة من الإلزامية أين يعلوا القانون الإقليمي على نظيره المحلي في التطبيق[1].

من جهة ثانية وعند المقارنة بين التجربتين، يلاحظ كذلك غياب العديد من المؤسسات والآليات في عملية صنع القرار، ومن بينها وجود محكمة عدل خليجية إقليمية تبث في القضايا العدلية ويتم الرجوع إليها لحل كافة الخلافات والنزاعات التي قد تقوم بين أطرف المجلس المختلفة بدلا من الاكتفاء بهيئة لتسوية المنازعات بشكل غير دائم، تجتمع وتشكل كلما طلب المجلس الأعلى ذلك، إضافة إلى وجود برلمان خليجي تمثل من خلاله كل الفئات والنخب الخليجية حتى يكون هناك توازن في عملية اتخاذ القرار الإقليمي، من حيث التوافق في القرارات المتخذة بين مصالح الشعوب والحكومات والأنظمة القائمة.

هذا إلى جانب، غياب مرجعية إقليمية للموافقة على القرارات والسياسات، إذ تكون في غالب الأحيان القوانين المحلية أساس هذه المرجعية، وبالتالي فكل ما يتعارض مع التقاليد المحلية يتم التحفظ عليه أو رفضه أو التباطؤ في تفعليه، وهو ما يؤثر بشكل أو بأخر على العملية التكاملية وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة لتفعيل القرارات والقوانين فوق الوطنية على حساب القوانين المحلية التي تختلف من بلد إلى أخر، وتجعل من نجاح العمل الإقليمي المشترك متوقف على مدى قبول مختلف الهيئات

[1]) احمد الكواز، المرجع السابق الذكر، ص.27.

والتوافق مع الآليات المحلية القانونية، وهو ما من شأنه أن يقلل من أهمية وقيمة العملية التكاملية في بعدها القانوني[1].

وبهذا يمكن القول أن التجربة الخليجية تحتاج إلى مزيد من الإصلاح الهيكلي، كما أنها في حاجة إلى الاستفادة من مختلف التجارب الإقليمية المجاورة أو البعيدة، وذلك للقضاء على الاختلال الواضح في البناء المؤسسي وعملية صنع القرار، هذه الأخيرة التي تتنوع وتقوم على جملة من المراحل والمعايير، إلى جانب تفعيل مختلف الأجهزة بما فيها دور الأمانة العامة لتصل إلى مستوى المفوضية الأوربية، مع توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار لتشمل كافة النخب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم (16): الاختلافات الرئيسية في البنية المؤسسية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

الاتحاد الأوروبي	مجلس التعاون الخليجي
البرلمان الأوروبي	لا يوجد مقابل
المجلس الأوروبي: الجهاز السياسي	المجلس الأعلى
المفوضية الأوروبية	لا يوجد مقابل: يترك التنفيذ للجان الوزارية
محكمة العدل الأوروبية	لا يوجد مقابل
بنك الاستثمار الأوروبي: تمويل إقليمي	لا يوجد مقابل
البنك المركزي الأوروبي	لا يوجد مقابل
توحيد المفاهيم الإحصائية وجمع البيانات: (يوروستات)	لا يوجد مقابل
تمتع المؤسسات الإقليمية بسلطة فوق قومية	تخضع مؤسسات المجلس لسلطة الدول الأعضاء ومرجعية القوانين المحلية

المصدر: احمد الكواز، المرجع السابق الذكر، ص.29.

[1]) احمد الكواز ، المرجع السابق الذكر، ص.28.

الشكل رقم (03): البنية المؤسسية وعملية صنع القرار في مجلس التعاون الخليجي

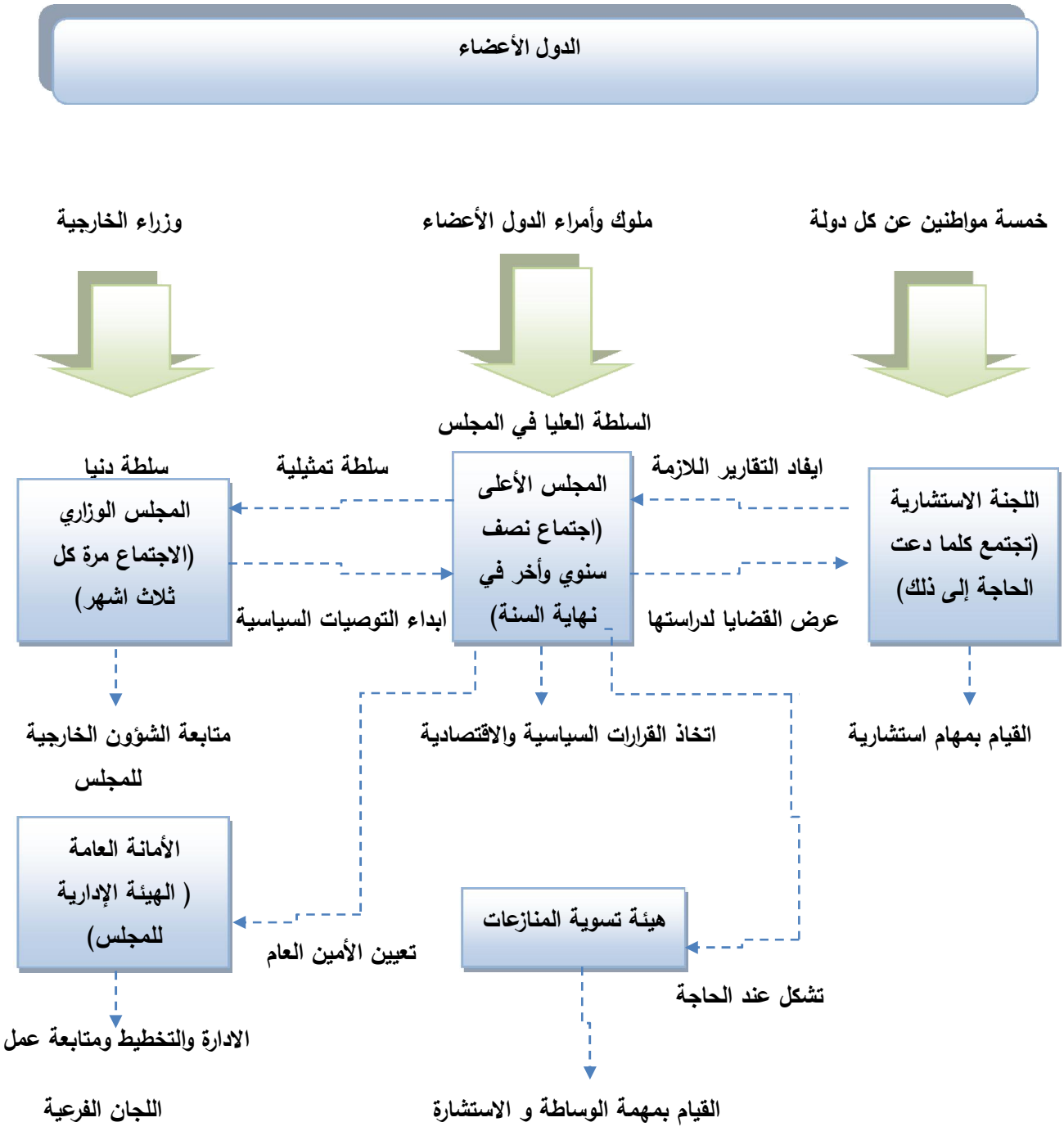

ثانيا: مكاسب وتكاليف الوحدة النقدية والاقتصادية الخليجية

حيث تؤكد العديد من الدراسات المرتبطة بالتجارب التكاملية حول العالم على أهمية المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يمكن تحقيقها نتيجة عملية الوحدة بين مجموعة من الدول، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا إذا استطاعت المجموعة ككل ترجمة القرارات التي تتخذها إلى برامج عملية، مقابل وجود العديد من التكاليف المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والنقدي على السواء[1] .

وعلى هذا الأساس يتوقف نجاح التجربة التكاملية الخليجية، على مدى إدراك هذه الدول لحجم المكاسب والتكاليف، والقدرة على التعامل معها وفق إرادة سياسية وقبول اجتماعي واقتصادي يساهم في توزيعها (أي المكاسب والتكاليف) بالشكل المناسب للعملية ككل، هذه المكاسب التي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

1- **زيادة حجم السوق:** من خلال تمكين المنتجين المحليين من زيادة وتنويع منتجاتهم السلعية التي لم يكن يسمح بإنتاجها قبل ذلك نظرا لضعف مؤشرات التجربة التكاملية في المنطقة والإجراءات والنتائج المترتبة عليها، وبالتالي سيؤدي تعميق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول إلى الاستفادة من وفرات الحجم والانتشار في السوق المحلي بشكل كبير ومن تم الانتشار نحو الأسواق العالمية، وبالتالي يمكن لبعض الصناعات والمجالات في دولة ما أن تستفيد من هذا التوسع وذلك بمنحها امتيازات خاصة على حساب المنتجات المستوردة من الخارج [2] .
2- **زيادة القدرة على المساومة والتفاوض:** فبعد تحقيق الوحدة النقدية والاقتصادية سيشكل الاتحاد الخليجي حافزا إضافيا لإكمال أو الدخول في عمليات تفاوضية جديدة مع التكتلات الاقتصادية الرئيسية وباقي الدول في إطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، إضافة إلى تسهيل عملية التفاوض مع منظمة التجارة العالمية بشكل جماعي بدلا من التفاوض بشكل فردي فيما يتعلق بزيادة فرص وصول السلع والمنتجات الخليجية إلى الأسواق العالمية[3]، خصوصا إذا ما تم تبني استراتيجية إنتاجية جديدة تقوم على تنويع الهياكل الاقتصادية الرئيسية، وهو الأمر الذي

---

[1]) يوسف خليفة اليوسف، المرجع السابق الذكر،ص.363.

[2]) نفس المرجع ،ص ص.364-365.

[3]) نفس المرجع،ص.364.

سيؤدي آليا إلى زيادة مساهمة الاقتصاد الخليجي في الاقتصاد العالمي، هذه المساهمة التي تظل جد منخفضة (كما يوضح ذلك الجدول رقم 17) بالمقارنة مع الإمكانات المادية والطبيعة الهائلة التي تتوفر عليها الأقطار الخليجية.

الجدول رقم (17): المساهمة الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي على الصعيد العالمي بين 2000-2020 (بالمائة).

الدول والكتل الرئيسية	2000	2005	2010	2015	2020
الولايات المتحد الأمريكية	30.7	27.7	24.4	21.2	19.7
الاتحاد الأوروبي (15 دولة)	25.2	28.8	25.1	22.7	19.9
الاتحاد الأوروبي (27 دولة)	26.5	30.6	27.6	26.9	26.5
اليابان	14.6	10.2	9.1	7.2	5.6
الصين	3.7	5.1	8.9	11.8	13.8
الهند	1.4	1.8	2.3	3.3	4
روسيا	0.8	1.7	2.9	3.4	3.2
البرازيل	2	2	2.5	2.4	2.6
مجلس التعاون الخليجي	1.1	1.4	1.5	1.6	1.7

Source: "The GCC in 2020 Outlook for the Gulf and the Global Economy " , Op.Cit, P.04.

3- **زيادة حجم التجارة البينية:** حيث ستؤدي العملة الخليجية الموحدة والتكامل الاقتصادي في المنطقة، إلى زيادة حجم التجارة البينية لدول المجلس كنتيجة لتداول عملة واحدة [*] بدلا من تداول عملات متعددة [1].

(*) في هذا الاطار يعرف العالم خمس اتحادات نقدية، ثلاثة منها في القارة الإفريقية، واحدة في منطقة الكاريبي وأخرى في أوروبا بحيث تم في جميع هذه الاتحادات طرح عملة مشتركة باستثناء منطقة الاتحاد النقدي لجنوب أفريقيا Southern African Common Monetary Area أين تقوم عملة جنوب إفريقيا المسماة "الراند" Rand بهذه الوظيفة.

[1])Ahmed AlKholifey ,Ali Alreshan , Op.Cit ,P.22.

كما يمكن للوحدة النقدية أن تعود بالفائدة على جميع دول المجلس من خلال القضاء على مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وهو ما يعمل على زيادة المنافسة التجارية الإقليمية ويعزز من تطور الأسواق المالية والبورصات الخليجية الناشئة [1].

إضافة إلى تخفيض التكاليف غير الضرورية الناتجة عن تداول عملات متعددة، والتي يكون لها غالبا اثر سلبي على ارتفاع معدل التضخم والفائدة، إلى جانب الآثار الايجابية التي ستتركها هذه العملة على السياسات المالية والضريبية في دول المجلس، خصوصا من خلال رفع مستوى الشفافية والانضباط المالي الإقليمي والذي يعتبر شرط ضروري للاستقرار المالي في المنطقة.

غير أنه وفي مقابل هذه المكاسب يمكن لعملية توحيد العملة أن تؤدي إلى بعض النتائج السلبية على غرار زيادة حجم البطالة في بعض الدول، نتيجة السياسة النقدية المشتركة التي تقوم على تحديد معدلات التضخم والفائض النقدي الأجنبي، بحيث تصبح كل هذه الترتيبات من مسؤولية البنك المركزي الخليجي الموحد، إضافة إلى تحديد معدلات ثابتة للصرف والفائدة بشكل دائم، وبالتالي يتطلب نجاح العملة الموحدة من الدول الأعضاء في المجلس التخلي عن بعض القرارات الوطنية، إلى جانب توفر الإرادة السياسية لنجاح التعاون المالي بينها والتنازل عن السيادة المالية لصالح الكيان الجديد[2].

ثالثا: إعادة التوازن الأمني والاستراتيجي في المنطقة

هذه الرؤية التي تقوم انطلاقا من التراكمات والمشاريع الأمنية التي شهدتها المنطقة الخليجية والدائرة العربية، أي من خلال ضرورة تحديث المنظومة الأمنية الخليجية بما لها من قابلية للتأثر نتيجة تدهور وتراجع النظام الإقليمي العربي، وذلك في ظل وجود اتفاقيات سلام بين كل من مصر والأردن من جانب وإسرائيل من جانب أخر ووجود اتفاقيات مشابهة مع السلطة الفلسطينية، علاوة على غياب الثقة المتبادلة والانقسام الواضح بين الحكومات والأنظمة العربية، ودخول الدول الخليجية

[1])Rina Bhattacharya , Ugo Fasano , "Main Lessons from the Experience of Monetary Unions" , in: Staff Team led by Ugo Fasano, **Monetary Union Among Member Cuntries of the Gulf Cooperation Council**, (Washington, D.C , International Monetary Fund 2003), P.17.

[2])Abdelghani Echchabi, Osman Sayid Hassan Musse,..ed.,Op.Cit ,Pp.08-11.

في سلسلة من الاتفاقيات والمشاريع الأمنية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الضامن لبقاء الأنظمة الملكية الخليجية واستمرار التجربة التكاملية بينها والبديل عن جميع المبادرات العربية.

إذن ومما لاشك فيه أن النظام الأمني الخليجي واجه منذ بداية الأحداث العربية عام 2011 العديد من الصعوبات، التي كشفت عن حاجة الدول الخليجية إلى إعادة بناء منظومتها الأمنية والاستراتيجية بشكل يعيد التوازن إلى المنطقة في ظل الهيمنة والصراع الواضح بين المشروع الأمريكي والمشروع الإيراني، وعليه تتعدد المقاربات الأمنية التكاملية التي عالجت هذا الموضوع أهمها : مقاربة التوازن الأمني الاستراتيجي ومقاربة تعدد المحاور الأمنية و تفعيل العمل العربي المشترك .

فبالنسبة إلى المقاربة الأولى، وحسب الباحث **محمد عبد الغفار** تنطلق من فكرة رئيسية مفادها: أن تحقيق الأمن الإقليمي للمجلس وزيادة درجة التكامل الأمني، مرتبط إلى حد ما بكيفية التعامل المحلي والدولي مع الطموحات النووية والطائفية الإيرانية، في ظل وجود مثلث استراتيجي Strategic Triangle يتكون من الولايات المتحدة الأمريكية، إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل التعقيدات الأمنية والتوترات الإقليمية التي أعاقت هذه الدول عن تطوير استراتيجية أمنية واضحة تنقل المنطقة بشكل عام من النزاعات إلى السلام المستدام ، وهو الأمر الذي يتطلب منها إيجاد بيئة أمنية باعثة على التعاون بين جميع الأطراف، من خلال الأمن التعاوني الذي لا يمكن تحقيقه وفق المقاربة التقليدية القائمة على التحالفات الجزئية [1] .

من هذا المنطلق يؤكد الباحث على وجود العديد من العوامل الجيو- سياسية التي ساهمت في تغيير قواعد العلاقة بين دول المجلس وإيران، وفق مقاربة التوازن الأمني الاستراتيجي التي يطرحها كمثلث افتراضي متكون من محور ارتكاز وجناحين[2]، أين تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على البعد الأمني الجيو- استراتيجي، دول المجلس على البعد الجيو-اقتصادي وإيران على البعد الجيو- ثقافي، كما توضح ذلك الأشكال التالية:

[1])Muhammad Abdul Ghaffar, Op.Cit, Pp.08-09.
[2])Ibid.P.10.

الشكل رقم (04): الأبعاد الثلاث للتوازن الإستراتيجي في المنطقة

البعد الجيو- اقتصادي للمنطقة

البعد الجيو- استراتيجي للمنطقة

البعد الجيو-ثقافي للمنطقة

Source: Muhammad Abdul Ghaffar, Op.Cit, P.13.

أخيرا وعلى الرغم من التفوق العسكري الأمريكي- الإيراني الواضح خصوصا من الناحية العددية والفنية حسب القطاعات العسكرية الرئيسية (كما يوضح ذلك الجدول رقم 18 والشكل رقم 05)، إلا أنه يمكن لدول المجلس أن تلعب دورا محوريا في هذا التوازن الاستراتيجي ، وذلك من خلال امتلاك القوة العسكرية اللازمة والعمل على تفعيل محور الدفاع العربي المشترك، ومن تم فإنه يقع على دول المجلس حتى لا تتضرر كقوة اقتصادية فاعلة، أن تعيد نسج استراتيجية أمنية شاملة للجميع بما فيها

إيران، وأن تعيد النظر في طبيعة التشابك الأمني بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل ينهي حالة التبعية الأمنية والهيمنة الأمريكية على المنطقة[1].

الجدول رقم (18): مقارنة بين إجمالي القوة العسكرية لدول المجلس مع العراق وإيران حسب القطاعات العسكرية الرئيسية، إحصاءات عام 2010.

القطاعات الرئيسية	إيران	العراق	السعودية	البحرين	الكويت	عمان	قطر	الإمارات
القوات البحرية	18.000	2.000	13.500	700	2.000	4.200	1.800	2.500
الدفاع الإقليمي	12.000	0	16.000	–	–	–	–	–
القوات الجوية	30.000	3.000	20.000	1.500	2.500	5.000	1.500	4.500
الحرس	125.000	0	100.000	–	6.600	6.400	–	–
القوات البرية	300.000	186.957	75.000	6.000	11.000	25.000	8.500	44.000

Source: Anthony H. Cordesman, "The Gulf Military Balance In 2010" , Op.Cit , P.16.

الشكل رقم(05): القوة العسكرية الإجمالية لدول المجلس بالمقارنة مع العراق وإيران حسب إحصاءات عام 2010 (بالآلاف).

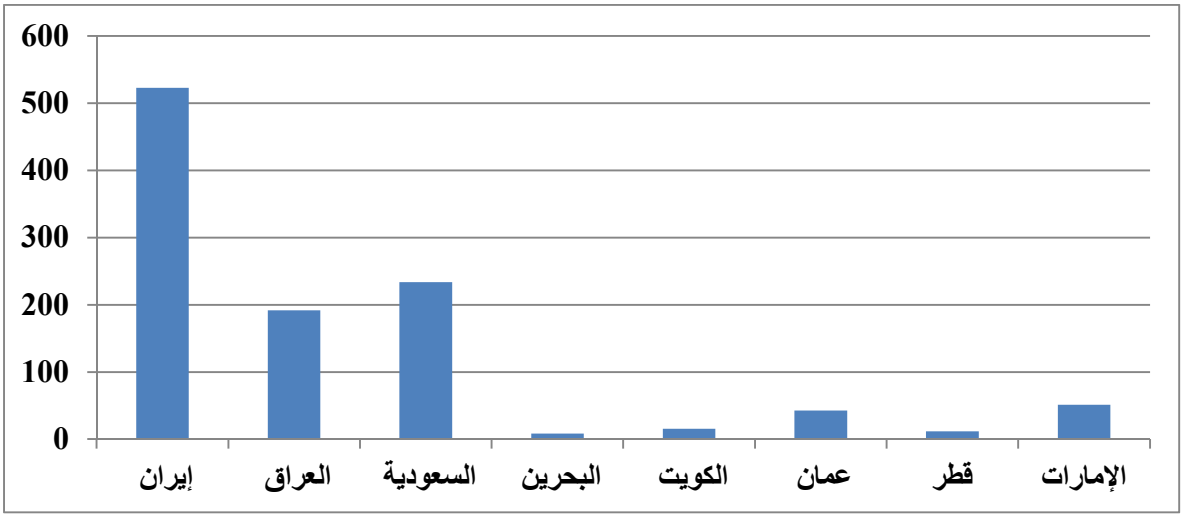

Source: Anthony H. Cordesman, "The Gulf Military Balance In 2010" , Op.Cit , P.16.

[1])Muhammad Abdul Ghaffar, Op.Cit,P.21.

أما المقاربة الثانية والتي يطرحها الباحث **خليفة يوسف الخليفة**، فتنطلق من حتمية استكمال مسار التكامل الاقتصادي، مما ينتج عن هذا المسار توحيد المصالح، وإيجاد حالة من الرضا لدى المواطنين والشعور بأن التنمية هي كالأمن والاستقرار، وأن المحافظة على كافة الإنجازات تتطلب التعاون مع الآخرين والقبول ببعض التنازلات الآنية مقابل مكاسب مستقبلية، وهو الأمر الذي سيدفع هذه الدول للعمل إلى جانب الدول العربية الأخرى لتحقيق شمولية الأمن العربي[1] وفق محورين رئيسيين هما كالتالي:

- **المحور الأول:** ينطلق من ضرورة تطوير القدرات الدفاعية الذاتية لبلدان المجلس، و أن تحقيق ذلك لا يكون إلا بتفعيل وتطوير مشروع درع الجزيرة، بعد أن ثبت من خلال العديد من التجارب العسكرية في المنطقة فشل هذه المنظومة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ولا شك أن إيجاد هذا النظام الدفاعي بين بلدان المجلس هو أمر ضروري لبناء الثقة بينها كخطوة تدريجية لقبول الاندماج في منظومة الدفاع العربي المشترك.
- **المحور الثاني:** من خلال العمل على وجود ما يعرف اليوم بقوة الانتشار السريع التي تتكون من كافة البلدان العربية بما فيها بلدان المجلس، على أن تكون لها مرونة الحركة في جميع أقطار المحيط العربي.

طبعا قد يكون هذا الأمر من الناحية النظرية أمرا بالغ السهولة نظرا للقواسم والمصالح المشتركة بين الشعوب العربية، غير أنه من الناحية العملية يتوقف تحقيق ذلك على ضرورة إعادة بناء الثقة بين جميع الدول العربية، هذه الثقة التي أخذت تفقد مكانتها على المستوى السياسي منذ الأحداث العربية الأخيرة، والتي بدأت معها بعض الشعوب والحكومات العربية تنظر بتوجس للتدخلات السياسية المتكررة للأنظمة الخليجية في الشِؤون العربية الداخلية، وبناء تحالفات مع كيانات سياسية جزئية بدلا من التعامل مع الخيارات الشعبية بحياد تام[2].

[1]) يوسف خليفة اليوسف، المرجع السابق الذكر،ص.381.

[2]) نفس المرجع، ص.382.

المطلب الثاني: فرص ومبررات انضمام اليمن إلى المجلس

حيث تشكل مسألة انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، إحدى المسائل البالغة الأهمية التي تطرح دائما كآلية من بين الكثير من الآليات التي يمكن توظيفها لمواجهة التحديات التي تواجه التجربة التكاملية الخليجية، على اختلاف الرؤى حول طبيعة وشكل هذا التوسع إلى جانب المكاسب والتكاليف الناجمة عن هذا المشروع.

لذلك تأتي أهمية هذا الطرح، بعد انتقال اليمن من مرحلة التحفظ على إنشاء مجلس التعاون الخليجي بوصفه تكتل يعبر عن مصالح أنظمة ملكية محدودة، والرفض الصريح لأي شكل من أشكال التحالف والمحاور الموجهة ضد شعوب المنطقة، إلى مرحلة القبول بالأمر الواقع ومحاولة التعايش مع هذه التجربة، بل ومحاولة الاندماج في هذه المنظومة وفق مقاربة شاملة لأمن ومصالح الشعوب الخليجية جميعا [1].

أولا: برامج التأهيل الاقتصادي الموجهة لليمن

في هذا السياق تقدمت الحكومة اليمنية بالعديد من المقترحات، سعيا للحصول على العضوية الكاملة في مجلس التعاون الخليجي، ولعل أبرزها الطلب الذي تقدمت به خلال مؤتمر القمة السابعة عشر المنعقد بالعاصمة القطرية الدوحة في الفترة بين 7 إلى 9 ديسمبر 1996، والذي تم رفضه تحت دعاوى مختلفة منها الظروف اليمنية السياسية والاقتصادية التي لا تسمح بذلك، إرجاء اتخاذ أي قرار بشأن هذا الطلب إلى فترة لاحقة، إقامة علاقات خاصة بين الجانبين قبل التوجه إلى أي اندماج إضافة إلى عدم إمكانية هذا الاندماج في ظل وجود ميثاق يحول دون ذلك.

لكن رغم هذا الرفض الضمني للطلب اليمني، تقدمت الحكومة اليمنية بطلب أخر عام 2001 خلال مؤتمر القمة الذي تم عقده في العاصمة العمانية مسقط، مدعومة هذه المرة من طرف حكومة الإمارات العربية المتحدة، وهو الأمر الذي جعل من هذا الطلب موضع اهتمام كبير، خصوصا بعد أن أقر المجلس في نهاية القمة بضرورة وضع صيغة جديدة للتعاون الخليجي اليمني، تقوم على الانضمام

---

[1]) عمر الحسن، " العلاقات اليمنية الخليجية من منظور خليجي"، **مجلة شؤون العصر**، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، العدد39، أكتوبر – ديسمبر2010، ص.122.

الجزئي إلى بعض المؤسسات المشتركة في القطاع الصحي، الاجتماعي، الرياضي والتربوي تمهيدا إلى الانضمام الكلي بعد استكمال المقومات الأساسية لتحقيق الاندماج بين الجانبين[1] .

وبذلك أصبح اليمن منذ عام 2001، عضوا في أربع لجان ومؤسسات خليجية مشتركة هي:

- مجلس وزراء الصحة الخليجي.
- مكتب وزراء العمل والشؤون الاجتماعية الخليجية.
- دورة كأس الخليج العربية.
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية [2] .

إضافة إلى العمل من أجل تأهيل الاقتصاد اليمني، بما يسمح بتحقيق الاندماج التام في المنظومة الاقتصادية الخليجية وذلك من خلال دعوة الأمانة العامة للمجلس خلال مؤتمر القمة المنعقد في أبو ظبي بتاريخ 18 ديسمبر2005، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمويل وتنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية في اليمن، وتأليف لجنة فنية من كافة وزراء المالية في دول المجلس ووزير التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية اليمنية وبعض الفنيين من الأمانة العامة[3]، إلى جانب ممثلين عن صندوق التنمية في المملكة العربي السعودية، صندوق التنمية الكويتي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق "أوبك" والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية، لإعداد الدراسات والمشاريع اللازمة وفق برنامج استثماري قدره 10 مليار دولار، يغطي الفترة الزمنية بين 2006-2015 عبر أربع مسارات رئيسية كالتالي [4]:

-**المسار الأول:** والذي يتضمن العمل من أجل التأهيل التنموي الشامل لليمن، من خلال مقاربة تقوم على حشد الدعم والتمويل الإقليمي والدولي الذي برزت معالمه الأولى خلال مؤتمر "لندن للمانحين" عام 2006، أين تعهد المشاركون في المؤتمر على تقديم ما يقارب 4.7 مليار دولار

---

[1]) عمر الحسن، المرجع السابق الذكر، ص.123.

[2]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005**، المرجع السابق الذكر، ص ص.368-369.

[3]) نفس المرجع، ص.370.

[4])Edward Burke , Op.Cit ,P.24.

كمساعدات مالية لتطوير البنية التحتية اللازمة في اليمن على أن تكون مساهمة الدول الخليجية في حدود 2.5 مليار دولار من هذه المساعدات.

غير أنه وبحسب الحكومة اليمنية، لم يتم صرف سوى 07 بالمائة من هذه المساعدات إلى غاية عام 2010، ويعود السبب في ذلك حسب بعض الأوساط الحكومية الخليجية إلى الأوضاع اليمنية غير المستقرة، إضافة إلى انعدام الشفافية وتفشي مظاهر الفساد المالي والاقتصادي، وعلى هذا الأساس تعهدت دول المجلس بعد الإطاحة بالرئيس علي عبد الله صالح عام 2012 بتقديم مساعدات إضافية قدرها 3.25 مليار دولار تأتي في سياق استكمال هذا المسار [1].

-**المسار الثاني:** إيجاد مناخ وبيئة مواتية لتشجيع وجذب الاستثمارات الخليجية والدولية نحو اليمن من خلال المساهمة في بناء البنية التحتية من طرقات، معاهد، مستشفيات وكهرباء ..الخ[2]، وفي هذا السياق بدأت الحكومة السعودية منذ العام 2010، في بناء وتمويل العديد من هذه المشاريع، أهمها مشروع منطقة التجارة الحرة على الحدود السعودية اليمنية بتكلفة مالية تصل إلى 200 مليون دولار ونفس الأمر بالنسبة إلى باقي الحكومات الخليجية التي شرعت في إنجاز العديد من المشاريع التنموية في اليمن ابتداء من عام 2011 كل حسب قدراته التمويلية [3].

-**المسار الثالث:** المتمثل في تنشيط مجموعة العمل المشتركة بشأن انضمام اليمن إلى مزيد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في مجلس التعاون.

- **المسار الرابع:** العمل على مراجعة وتعديل القوانين والتشريعات اليمنية خصوصا في الجوانب الاقتصادية ومواءمتها مع ما هو سائد من تشريعات في دول المجلس[4].

---

[1]) Edward Burke, Op.Cit, P.18.
[2])Ginny Hill , Gerd Nonneman, Op.Cit, P.13.
[3])Edward Burke ,Op.Cit, P.19.
[4]) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية1990-2005**، المرجع السابق الذكر، ص.371.

ثانيا: المكاسب والتكاليف المتوقعة

فبطبيعة الحال لابد من وجود مكاسب وتكاليف لأي مشروع اندماجي، خصوصا عندما يكون هناك اختلاف وتفاوت في الوضع الاقتصادي للأطراف المتكاملة، بحيث تستفيد بعض الأطراف من مكاسب أنية وأخرى مستقبلية في جوانب ما، وتحصل أطراف أخرى على مكاسب وفوائد في جوانب أخرى إضافة إلى التكاليف المشتركة التي تؤكد مختلف الدراسات على وجودها وعلى ضرورة توزيعها بشكل متساوي وأن تكون في حدها الأدنى لنجاح أي تجربة تكاملية.

لكن قبل الإشارة إلى المكاسب المرجوة وحجم التكاليف نشير بداية إلى بعض الملاحظات الهامة أولها: الاختلال الكبير في العلاقات التجارية والاقتصادية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي والذي يتضح من خلال العديد من المؤشرات أهمها: مؤشر الاستيراد والتصدير، ففي الوقت الذي تستورد فيه اليمن أغلب ما تحتاجه من سلع وخدمات من دول المجلس، تتجه أغلب الصادرات اليمنية نحو منطقة جنوب شرق أسيا.

ولهذا السبب ينقسم اليمنيون في نظرتهم إلى هذه المسألة، إلى فريق يرى بأن دول المجلس لا يهمها كثيرا انضمام اليمن، وأنها غير مستعدة للمخاطرة بمشاريع اقتصادية مشتركة في الوقت الراهن خصوصا وأن آراء بعض قادة دول المجلس تذهب إلى القول بأن الظروف الاقتصادية لليمن رغم برامج ومشروعات التأهيل لا تسمح لها بالانضمام الكلي بل هي في حاجة إلى مزيد من الوقت، تماما مثلما احتاجت بعض الدول الأوروبية الهشة اقتصاديا إلى سنوات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[1].

لكن وعلى خلاف هذه النظرة يرى فريق أخر بأن اليمن يحوز على العديد من الفرص الاقتصادية والاستثمارية في كافة القطاعات، وأن كل ما يحتاجه اليمنيون هو رأس المال الخليجي للاستفادة من هذه الفرص بشكل مشترك [2].

---

[1]) خير الدين حسيب،" 50عاما على ذكرى قيام الوحدة بين مصر وسورية بارقة أمل من الخليج " ، **جريدة القدس**، السنة التاسعة عشر، العدد 5813 12 ، (فيفري2011) ، ص. 18.

[2])Edward Burke ,Op.Cit,P.23.

أما الملاحظة الثانية فتتمثل في أنه وعلى الرغم من العلاقات المتميزة التي تجمع اليمن بالمملكة العربية السعودية، التي يرى فيها البعض بأنها صاحبة القرار النهائي بخصوص انضمام اليمن من عدمه، إلا أنه في المقابل تحتفظ اليمن كذلك بعلاقات جيدة نسبيا مع باقي دول المجلس خصوصا في الجوانب الاقتصادية، وهو ربما الأمر الذي سيسهل من عملية التفاوض والالتقاء بين الجانبين في العديد من المسائل.

وهنا يرى بعض الباحثين أن العائق الأساسي في هذه العلاقات، يأتي من الدول الأقل ثروة خصوصا من طرف سلطنة عمان، التي ورغم دعمها الظاهر لفكرة تطوير الاقتصاد اليمني وتأهيله قبل الانضمام الكامل للمجلس[1]، غير أنها تبقى من أكثر دول المجلس ترددا وذلك بسبب التخوف من إمكانية تأثرها المباشر جراء معدل البطالة المرتفع في اليمن خصوصا وأنها تعاني من نفس المشكلة، وبالتالي ستصبح اليمن منافسة لها في الحصول على المشاريع الاقتصادية الخليجية الموجهة للقضاء على البطالة في هذه الدول، ولعل ما يؤكد ذلك هو رفضها المتكرر لفتح مكتب إقليمي لتوظيف طالبي العمل اليمنيين في الأقطار الخليجية، مثلما فعلت الإمارات العربية المتحدة [2].

إذن و بناء على ما سبق يمكن إيجاز أهم المكاسب الاقتصادية الناجمة عن توسيع عضوية المجلس نحو اليمن، و ذلك وفقا لما جاء في تقارير خبراء صندوق النقد الدولي وبعض مراكز الأبحاث الغربية والعربية، فيما يلي:

-توسيع حجم السوق والاستفادة من مزايا رفع الحواجز الجمركية، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى رفع حجم المبادلات التجارية، في ظل انضمام أكثر من 25 مليون مواطن يمني إلى السوق الخليجية المشتركة، مما سيزيد من حجم الاستهلاك والطلب على الصادرات والواردات الإقليمية للمجلس.

- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لليمن بحوالي 14 بالمائة و 5 بالمائة بالنسبة للمجلس مع ارتفاع مستوى المعيشة وفرص التوظيف بالنسبة لليمنيين، وفرص الاستثمار والمشاريع الاقتصادية

[1])Edward Burke ,Op.Cit ,Pp. 14-15.
[2])Ibid,Pp.16-17.

بالنسبة للمجلس، والحد من استمرار الدول الخليجية في اللجوء إلى العمالة الأجنبية لتوفر العمالة اليمنية وبأجور تنافسية.

إلا أنه في المقابل توضح نفس الدراسات وجود بعض التكاليف التي سيتحملها الجانبين أهمها: التضرر المحتمل الذي يمكن أن يصيب القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية اليمنية في المراحل الأولى من عملية التكامل، نتيجة زيادة حجم المنافسة بينها وبين القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية الخليجية الكبرى، بفعل التباين والتفاوت المالي والفني الكبير بينهما [1] .

أخيرا يستند مشروع انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، إلى مجموعة من الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية أهمها:

– **الموقع الاستراتيجي:** حيث يحتل اليمن موقعا هاما في الخريطة الأمنية للمنطقة إضافة إلى وقوعه عند مضيق باب المندب المتاخم لدول القرن الإفريقي في المياه الإقليمية اليمنية[2]، وهي المنطقة التي يعد الاستقرار فيها أمرا ضروريا لقربها من دول مجلس التعاون الخليجي وللترابط الجيو– استراتيجي بين المنطقتين، بما أنها تربط حزام أمن الجزيرة والخليج بدءا من قناة السويس إلى شاطئ العرب وتتحكم بذلك في أهم طرق الملاحة البحرية المؤدية نحو أسيا عبر بحر العرب، وبالتالي فإن استقرار اليمن هو أحد الشروط الرئيسية لاستقرار المنطقة ككل، علاوة على أنها تشكل مع دول المجلس كتلة جغرافية واحدة [3].

– **الخصائص الاقتصادية:** فعلى الرغم من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها اليمن إلا أنه من جهة ثانية يمتلك بعض الخصائص والمقومات الاقتصادية المحفزة على التكامل الإقليمي، والتي قد تساعد هذه الدول على تجاوز الكثير من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها، أهمها تنويع الموارد الاقتصادية خصوصا الزراعية والبحرية، وامتلاك موقع تجاري حيوي بالنسبة لمنطقة الخليج العربي ومنطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا.

---

[1])Edward Burke ,Op.Cit,p .22.

[2])Ibid, p.01.

[3]) عمر الحسن، المرجع السابق الذكر، ص.124.

المطلب الثالث: مشروع انضمام الأردن والمغرب إلى المجلس

وهو المشروع الذي ظهر وسط الأحداث الجارية في أغلب البلدان العربية، بعدما أصدر مجلس التعاون الخليجي بيانا يدعوا إلى توسيع عضوية المجلس نحو أحد أقدم الأنظمة الملكية في المنطقة العربية وهما النظامين الأردني والمغربي، وبذلك أثارت هذه الدعوة جدلا كبيرا خاصة حول دوافعها والفوائد المرجوة منها، وطبيعة هذا الانضمام[1].

وعلى هذا الأساس يرى بعض الباحثين في الدعوة الخليجية، مجرد محاولة من الأنظمة الملكية للالتفاف حول حركية الاحتجاجات التي عمت أغلب البلدان العربية، وتفسير أخر يعزوها إلى حرص هذه الأنظمة على مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة العربية[2].

لكن رغم هذا التحليل إلا أن المؤكد هو أن الدعوة إلى انضمام الأردن إلى المجلس لا يمكن تفسيرها فقط من الناحية الجغرافية، بل هي عبارة عن استراتيجية للتعامل مع أسوء الاحتمالات بخصوص الحرب الأهلية في سوريا، يضاف إلى ذلك طبيعية العلاقات المتينة بين الأردن والأنظمة الخليجية، انطلاقا من المصالح السياسية المشتركة والتشابك العميق بينها في ظل المخاوف المترتبة عن انهيار النظام السوري أو الدخول في حرب إقليمية وهو ما من شأنه أن يهدد الأمن الإقليمي الخليجي ومعه الأمن القومي الأردني، ومن هنا يمكن فهم الحاجة إلى التمدد الجغرافي نحو الشمال لتفادي سيناريو انتقال الثورة السورية إلى الأنظمة الملكية المجاورة [3].

أولا: المكاسب والتكاليف المتوقعة

في هذا الاطار تفيد بعض الدراسات إلى وجود العديد من المكاسب والتكاليف الناجمة عن انضمام الأردن والمغرب إلى هذا الفضاء التكاملي، خصوصا وأن هذه التكاليف مقترنة بالوضع الاقتصادي

---

[1])Neama Al-Ebadi ,"Jordan and Morocco Access to GCC: Present and future questions" , **Working Paper** ,Centro Argentino de Estudios Internacionales , No.24, (09May2012) ,P.02.

[2] فؤاد، فرحاوي، " دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن"، **مجلة السياسية الدولية**، 2011 ، على الرابط: <http://www.siyassa.org.eg> ،[ت. ت]، بتاريخ: 02-06-2013.

[3] سلامة معتز،" الصعود: التمدد الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد185، جويلية 2011، ص.45.

المتأزم في الجانب المغربي والأردني، الذي يتميز بالاعتماد على المساعدات الاقتصادية الخارجية ارتفاع معدل البطالة والعجز في الميزانية العامة،...الخ، إضافة إلى تعقيدات الأوضاع السياسية والأمنية، التي من أهم ملامحها على الأقل بالنسبة للمغرب قضية الصحراء الغربية وبالنسبة إلى الأردن القضية الفلسطينية مما يعني التكاليف والأعباء السياسية والأمنية الكبيرة لهذا الانضمام[1].

لكن على الرغم من ذلك يتوقع البعض الأخر أن تدفع كل من المغرب والأردن من أجل إنجاح هذه الخطوة وهذا المشروع، نتيجة المكاسب الكبيرة التي يمكن الحصول عليها جراء الاستثمارات والمساعدات المقدمة في إطار المشاريع التعاونية بين أعضاء المجلس، وبدورها يمكن للدول الخليجية أن تستفيد من بعض المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها الدولتان، خصوصا في حالة حصول المواطنين الأردنيين والمغاربة على حق المواطنة الاقتصادية الكاملة، والاستفادة من ميزة الشراكة المتقدمة مع الاتحاد الأوروبي التي تتمتع بها المملكة المغربية، الأمر الذي من شأنه أن يعجل بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي العالقة منذ عام 1988[2].

وعلى هذا الأساس تؤكد الكثير من الدراسات على العديد من المكاسب المتوقعة التي يمكن تحققيها جراء هذا التوسع أهمها:

- ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي للمجلس إلى أكثر من 1200 مليار دولار بزيادة قدرها 118 مليار دولار[3] .
- تعزيز فرص الاستثمارات الخليجية المباشرة وغير المباشرة، في ظل التأثير الكبير للدول الخليجية على المنظومة الإنتاجية والاقتصادية الأردنية، خصوصا في المجال التجاري، المالي السياحي ونفس الأمر بالنسبة للمغرب الأقصى [4] .

---

[1])Fares Braizat, "Jordan Joining the GCC: strategic regional realignment" **,Arab Center for Research & Policy Studies ,** Doha, (May 2011) ,P.01**.**

[2])Neama Al-Ebadi , Op.Cit,P.03.

[3]) وليد بن نعمة الهزاع " بوادر انضمام كل من الأردن والمغرب إلى منظومة مجلس التعاون وابرز التداعيات والمؤشرات الاقتصادية المحتملة"، **مجلة التعاون**، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 75 فيفري2012، ص.73.

[4]) وليد بن نعمة الهزاع، المرجع السابق الذكر، ص.74.

- الاستفادة من المؤهلات الزراعية الواسعة التي يوفرها البلدين، ما من شأنه أن يؤمن جزءا كبيرا من الاحتياجات الغذائية الخليجية.
- الاستفادة من الكفاءات والموارد البشرية الأردنية والمغربية، من خلال فتح المجال أمام تدفق العمالة المؤهلة من البلدين والحد من العمالة الأجنبية، خصوصا وأن دول المجلس تستضيف في الوقت الراهن أكثر من 400 ألف عامل وموظف أردني، وآلاف من العمال المغاربة[1] .
- تحسين وزيادة معدل التبادل التجاري للمجلس، من خلال الاستفادة من مزايا التنوع الاقتصادي في البلدين، خصوصا في مجال الخدمات السياحة، الزراعة الصناعات الخفيفة والمتوسطة صناعة الأدوية والأغذية، النسيج، صناعة وتركيب السيارات (العلامة الفرنسية رونو في المغرب الأقصى)، صناعة الطائرات الصغيرة (في الأردن) مناجم الفوسفات، الحديد واليورانيوم، إضافة إلى الثروة السمكية الكبيرة في المغرب الأقصى...الخ[2] .
- مواجهة الخلل السكاني الخليجي، بانضمام 5.9 مليون أردني و أكثر من 35 مليون مواطن مغربي إلى السوق الخليجية المشتركة، ليصبح بذلك عدد سكان المجلس أكثر من 80 مليون نسمة بما فيها العمالة الأجنبية، التي ستنخفض نسبتها حسب المؤشرات الإحصائية إلى أقل من 15 بالمائة من عدد السكان [3].

ثانيا: السيناريوهات المطروحة لتوسيع المجلس

إذن من بين الآليات التي يمكن أن يستفيد منها المجلس، بعد أن يحقق الوحدة الاقتصادية الكاملة بين أعضائه الحاليين، أن يفتح باب العضوية لدول عربية أخرى خصوصا الدول المجاورة له، وذلك بعد أن ظل ومنذ تأسيسه عبارة عن تنظيم إقليمي مغلق في شكل منتدى للأنظمة الملكية الغنية **Club of Monarchies** دون أن تكون هنالك حركة من أجل الانتشار الجغرافي على غرار ما قام به الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس يمكن أن يتم إدماج الدول المعنية بالمشروع الذي أطلقه العاهل السعودي عام 2011.

---

[1]) وليد بن نعمة الهزاع، المرجع السابق الذكر، ص.75.

[2]) نفس المرجع، ص ص.76-77.

[3]) محمود حسين الوادي، " انضمام الأردن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والتحديات"، **مجلة التعاون**، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد75، فيفري 2012، ص.79.

إلا أنه من الناحية الإجرائية يطرح موضوع توسيع عضوية المجلس وقبول انضمام دول أخرى إلى المنظومة الخليجية إشكالية قانونية، تتمثل في النظام الأساسي الذي لم يتطرق إلى نظام معين للعضوية يتضمن الشروط الواجب توافرها في الدول الراغبة في الانضمام، والإجراءات اللازمة لذلك كما نصت على ذلك المادة 5 من هذا النظام، فتحديد الأعضاء بالاسم دون فتح العضوية للغير بشروط معينة، يعني أن عضوية المجلس تقتصر على الدول الست فقط ، الأمر الذي يعد مانعا قانونيا أمام دخول أي دولة جديدة إلى هذا التكتل، وحتى يمكن تجاوز هذا العائق يرى بعض الباحثين ضرورة تعديل النظام الأساسي للمجلس، وإضافة بند خاص بنظام العضوية والشروط الواجب توافرها في الدول الراغبة في الانضمام[1].

أخيرا وفي ضوء ما سبق يطرح بعض الباحثين عدة سيناريوهات بالنسبة لمستقبل العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والدول السابقة الذكر وذلك كالآتي:

1- سيناريو التباطؤ في استكمال العضوية:

الذي يقوم على سيادة الرؤية التقليدية، القائلة بأن انضمام هذه الدول لن ينتج عنه أي قيمة مضافة لمجلس التعاون الخليجي، بل سيحمل الدول الأعضاء والمجلس أعباء جديدة هي ليست بحاجة إلى تحملها، خصوصا وأن الظروف الاقتصادية للدول المدعوة جد ضعيفة ولذلك يعتبر الانضمام الجزئي لبعض لجان وهيئات المجلس مثلما هو الحال بالنسبة إلى اليمن أمرا كافيا لتلبية المطالب المقدمة.

2- سيناريو الانضمام التام إلى المجلس:

هذا السيناريو الذي يقوم على أساس اعتبار الانضمام الجزئي خطوة لازمة لاكتساب العضوية الكاملة، وذلك حتى تستطيع الدول الجديدة تهيئة أوضاعها الاقتصادية والسياسية بما يتناسب مع المشروع التكاملي الإقليمي، ثم حتى تستطيع الدول الأعضاء أن تكيف ظروفها، و بذلك يستند هذا السيناريو إلى رؤية مفادها: أن قبول عضوية هذه الدول في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة سيشكل إضافة كبيرة إلى المجلس من الناحية الأمنية، الاجتماعية والاقتصادية[2].

---

[1]) عمر الحسن، المرجع السابق الذكر، ص .128.

[2]) نفس المرجع، ص.130.

3- سيناريو الإبقاء على المجلس بشكله الحالي:

مما يعني أن تتوجه الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بعد مدة من طرح هذه الفكرة إلى إلغاء الموافقة على الانضمام الجزئي لليمن، والتراجع عن دعوة الأردن والمغرب إلى الانضمام التام وذلك بعد إدراكها لعدم جدوى وجود هذه الدول في نطاق المجلس و أن تكلفة توسيع عضوية المجلس تفوق أي مكاسب ترجى من ذلك [1].

وإذا كان تحقيق أي من السيناريوهات الثلاث السابقة، يتوقف على حسابات وتقديرات كل دولة، فإن القضية الأساسية التي تطرح نفسها هي مدى توافق هذه التقديرات والمصالح بين جميع الأطراف؟ وهنا يرى البعض إمكانية الاستناد إما إلى معيار التكلفة الأمنية والاقتصادية لتوسيع العضوية، وإما انتهاج سياسة الشراكة الاستراتيجية والشراكة المتقدمة بين المجلس والدول المقترحة للعضوية، أو إنشاء منظمة إقليمية تضم دول مجلس التعاون وبعض الدول المجاورة، وذلك بغية خلق إطار أوسع للتعاون الاقتصادي والأمني في المنطقة، على غرار منظمة التعاون الاقتصادي في وسط أسيا " الايكوا" والتي تضم 12 دولة مختلفة في التوجهات السياسية والأوضاع الاقتصادية [2].

[1]) عمر الحسن، المرجع السابق الذكر، ص.131.

[2]) نفس المرجع، ص.132.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تطرقنا لأهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والتي يحتمل أن تبقى قائمة على المدى القريب والمتوسط، الأمر الذي يستوجب على أطراف هذه التجربة إيجاد آليات سريعة وفعالة في سياق المقاربة التكاملية من أجل مواجهة هذه التحديات التي يمكن تلخيصها من خلال أهم محاور هذا الفصل في التحديات الداخلية الخارجية وسبل وآليات نجاح هذه التجربة التكاملية مستقبلا.

فمن الناحية الاقتصادية يواجه مجلس التعاون العديد من التحديات أولها: تحقيق شروط العملة الخليجية الموحدة كمرحلة أولية قبل التوجه إلى التكامل الاقتصادي التام من خلال استبدال البنوك المركزية الخليجية ببنك مركزي موحد والعملات الوطنية بعملة واحدة، غير أن نجاح هذه الإجراءات مرتبط إلى حد ما بطبيعة التنازلات التي يمكن أن تقدمها الدول الأعضاء، خصوصا بعد انسحاب كل من الإمارات العربية المتحدة، الكويت وسلطنة عمان من اتفاقية الوحدة النقدية، وهو الأمر الذي ترك انطباعا بصعوبة تحقيق هذا المشروع في ظل عدم الوفاء بشروط الوحدة النقدية المتفق عليها سلفا.

وإلى جانب ذلك، يواجه المجلس تحدي تنويع مصادر الدخل الوطني وتنويع الهياكل الاقتصادية خصوصا وأن انعدام التنوع الاقتصادي في المنطقة ساهم بشكل كبير في ضعف المشاريع الخليجية المشتركة وضعف حجم التجارة البينية نظرا لتشابه عوامل الإنتاج والاستهلاك في جميع هذه الدول.

كما تواجه هذه التجربة العديد من المخاطر الاجتماعية يمكن أن تأثر على نموذج الهوية الخليجية المشتركة والطابع الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان في ظل الخلل في التركيبة السكانية، الأمر الذي افرز العديد من المشكلات أبرزها: مشكلة إدارة الهجرة وتنظيم أسواق العمل، نظرا لتمركز العمالة الوطنية في القطاعات الحكومية التي توفر أجورا معتبرة في مقابل تمركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص والوظائف الأقل دخلا.

لذلك يؤدي هذا الاعتماد المتزايد بدوره إلى مشكلة التجانس الاجتماعي وحماية الهوية الثقافة، جراء الزيادة الكبيرة في عدد الوافدين الأجانب، ومن تم مختلف التأثيرات السلبية على مفهوم الأمن والاستقرار الاجتماعي في المنطقة، خصوصا في ظل الضغوط الدولية ذات الطابع الحقوقي الهادفة

إلى توطين العمالة الأجنبية في الدول الخليجية، وهو ما يتعارض مع مفهوم السيادة إذا أخذنا بعين الاعتبار الحجم الكبير لهذه العمالة.

أخيرا تواجه دول المجلس العديد من التحديات ذات الطابع السياسي بما يجعل من قضية الوحدة السياسية بين هذه الدول أمرا بالغ الصعوبة، خصوصا وأن الانتقال من الصيغة التعاونية إلى الصيغة الاتحادية مرهون بزوال هذه التحديات، على الرغم من توفر الخصائص المشتركة والدوافع المحفزة على إنجاز هذا المشروع، ولعل أبرز هذه التحديات الطبيعة القبلية للمجتمعات الخليجية التي تنافس التوجهات الإقليمية، والتي تبين مدى التمسك بالنزعة القطرية الوطنية بدلا من التفكير وفق منهج إقليمي مبني على أسس وظيفية وإرادة براغماتية، وهو ما نلاحظه كذلك من خلال العديد من المؤشرات المعيقة لهذا المنهج أبرزها: غياب الثقافة الديمقراطية لدى هذه الأنظمة، وانعدام أي دور لمختلف الفئات الاجتماعية والسياسية علاوة على غياب المؤسسات الديمقراطية.

أما من حيث التحديات الخارجية فتنحصر هي الأخرى في مجموعة من العوامل أولها: الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة الذي يقوم بالأساس على جملة من الأهداف منها حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية وضمان عدم انقطاع إمدادات النفط الخليجي عن العالم الغربي، الأمر الذي دفع بالإدارة الأمريكية إلى إقامة مظلة أمنية عسكرية في الخليج العربي منذ حرب الخليج الثانية وساهم بالتالي في خلق حالة من التبعية الخليجية للأمن الاستراتيجي الأمريكي، خصوصا وأن هذا الوجود العسكري يقلل من أهمية السيادة الخليجية ويجعل من الحزام الأمني الإقليمي لها شديد التوتر، بما يشكل عقبة في وجه أي محاولة لبناء منظومة أمنية مستقلة.

أما بالنسبة للعامل الثاني فيتمثل في طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية أو ما يعرف بمنطق الهيمنة الاقليمية، هذه العلاقات التي تتحكم فيها العديد من المسائل، أهمها: التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، من خلال العمل على دعم الفصائل والحركات الشيعية المعارضة لأنظمة الحكم القائمة، الأمر الذي ترفضه دول المجلس وتعتبره محاولة لترسيخ البعد الطائفي وضرب الاستقرار السياسي والاجتماعي لها.

إضافة إلى تداعيات البرنامج النووي الإيراني، الذي يثير مخاوف هذه الدول خصوصا وأن هذه الطموحات تؤشر على إمكانية الهيمنة العسكرية الإيرانية على المنطقة، أو قيام حرب إقليمية ودولية تمتد أثارها إلى مجلس التعاون الخليجي، ومن هنا تأتي أهمية تحسين العلاقة بين دول المجلس وإيران وفق مقاربة تصفير المشاكل مع دول الجوار، من الخلال التعاون الإقليمي في كل المجالات والتقارب الثقافي بين الطرفين، من منطلق المسؤولية الجماعية في الحفاظ على السلامة الأمنية للمنطقة .

كما تتعرض دول المجلس إلى مجموعة من الضغوطات الداخلية الناجمة عن البيئة الإقليمية، وذلك في ظل ما تمر به المنطقة العربية من ظروف تاريخية استثنائية منذ انطلاق ما يعرف بموجة ثورات الربيع العربي، التي برزت معها المخاوف من إمكانية تزايد المطالب السياسية الداخلية بما يحاكي الحراك الشعبي العربي، وذلك في سياق سياسة تصدير الثورات، وهو ما جعل دول المجلس تحاول التعاطي مع هذه الأحداث من خلال بعض الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب التعامل مع الحكومات التي أفرزتها هذه الموجة بشيء من الحذر بل وبالتدخل في الشؤون الداخلية لها أحيانا، على اختلاف طبيعة هذا التدخل من دولة إلى أخرى.

أخيرا وللوقوف على إمكانية نجاح هذه التجربة التكاملية مستقبلا ، أكدنا على ضرورة وجود آليات محددة مقبولة من الجميع، يمكن من خلالها تجاوز العديد من التحديات السابقة الذكر، وذلك من خلال العمل على تعميق التكامل المؤسسي وصنع القرار الخليجي، بإعطاء أهمية وصلاحيات أكبر لمختلف مؤسسات وأجهزة المجلس خصوصا الأمانة العامة وهيئة تسوية المنازعات، بل وإيجاد أطر مؤسسية جديدة وبالتحديد في عملية صنع القرار الإقليمي، إضافة إلى إدراك حجم المكاسب الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال تعميق هذا التكامل، وزيادة فاعلية المؤسسات الإقليمية في الجوانب الوظيفية، إلى جانب العمل من أجل إعادة التوازن الأمني والاستراتيجي للمنطقة من خلال استراتيجية الاعتماد على الذات ونسج علاقات أمنية جديدة ذات بعد عربي قادرة على إنهاء حالة التبعية الأمنية للغرب.

أما الآلية الثانية فتتمثل في التوسع الجغرافي ناحية اليمن، خصوصا بعد أن تمت الموافقة على إشراك هذا البلد المجاور في مجموعة من المؤسسات الخليجية ، كخطوة أولى من أجل الحصول على العضوية الكاملة، غير أنه يلاحظ تعدد الرؤى حول المكاسب التي يمكن تحقيها والتكاليف التي

تتحملها جميع الأطراف حال قبول هذه العضوية، بين من يرى وجود أهمية اقتصادية وأمنية لهذا الانضمام، تدعمه دوافع جغرافية، تاريخية واستراتيجية، وفريق أخر يعتبر أن الوضع الاقتصادي والأمني لليمن لا يسمح له بالانضمام وبالتالي يكفيه التعاون بالصيغة الحالية بين الطرفين.

كما أن من بين الآليات التي ينظر إليها بعين الاعتبار في المنطقة، المشروع السياسي الذي تم طرحه من طرف الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز عام 2011 والمتمثل في الدعوة إلى قبول عضوية أخر الأنظمة الملكية العربية خارج هذا التكتل، أي قبول انضمام المملكة الأردنية والمملكة المغربية، وذلك في إطار وضع استراتيجية مسبقة لما يمكن أن تفضي إليه التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية، خصوصا بعد أن امتدت الحركة الاحتجاجية الناجمة عن الثروات العربية إلى هذين البلدين، وبالتالي ينظر إلى هذه المبادرة التي لم تتضح معالمها بشكل نهائي، على أنها مبادرة سياسية جاءت لمواجهة تحديات محددة على الرغم من المكاسب الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تحقيقها بانضمام كل منهما إلى المجلس مستقبلا.

الخاتمة

تعتبر البيئة الأمنية والسياسية إلى جانب الأهداف المشتركة التي تجمع الأنظمة الملكية الخليجية من ابرز العوامل التي ساهمت في بروز مجلس التعاون الخليجي، الذي يعتبر منظمة إقليمية محدودة العضوية ذات أهداف عامة، لها عدد من الأجهزة تعمل وفق صيغة تعاونية بسيطة دون أن يكون لها سلطة اتخاذ القرار الإقليمي على اعتبار أنها مجرد أدوات إدارية وتنظيمية تنفذ ما يقرره رؤساء الدول.

لكن رغم الخلل المؤسسي الواضح في البنية التنظيمية للمجلس وكغيره من التكتلات يؤدي هذا النموذج العديد من الأدوار والوظائف التكاملية، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة خصوصا في المجالات الأمنية، الدبلوماسية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس توصلنا من خلال المحاور الرئيسية لهذه الدراسة ومن خلال الإشكالية الرئيسية التي تم طرحها إلى النتائج التالية:

- ❖ يتضمن التعاون الخليجي في المجال الامني والعسكري العديد من الآليات والاتفاقيات ذات الطابع الرمزي لعدد من الأسباب أبرزها: ضعف الإرادة السياسية، تعدد مصادر التسلح بما يعيق الاستعمال الامثل لها، انعدام التوازن العسكري البيني، التخوف من السيطرة السعودية على باقي الإمارات الخليجية، الشروع في بناء النموذج التكاملي الخليجي انطلاقا من مجال السياسة العليا أين يصعب التنازل عن السيادة الوطنية لصالح السيادة الإقليمية.

- ❖ رغم غياب الأطر التي تنظم وتترجم الأنشطة الدبلوماسية الخليجية المختلفة إلى مواقف موحدة يعبر عنها عن طريق هياكل المجلس، إلا أن ذلك لم يمنع الدول الخليجية من تنسيق مواقفها تجاه كثير من القضايا الراهنة وبذلك ازدادت أهمية الدبلوماسية الخليجية في المنطقة منذ انطلاق موجة الثورات العربية، أين كان هناك تدخل مباشر لهذه الدبلوماسية في العديد من الأزمات السياسية كالأزمة اليمنية، الأزمة الليبية والأزمة السورية، ضمن استراتيجية خليجية غربية هدفها إعادة الهندسة السياسية والأمنية للمنطقة من خلال الأدوات التالية: الأداة الإعلامية البارزة والوفرة المالية والنفطية الكبيرة، حضور المؤتمرات الإقليمية والدولية وأخيرا تنويع العلاقات الخليجية إقليميا ودوليا.

لكن ورغم هذا الدور تضل أهداف السياسة الخارجية للمجلس خاضعة بشكل مطلق لمصالح النخب الحاكمة، مما يؤدي بها إلى التنافس بدل التكامل وهو الأمر الذي ينطبق على التنافس الحاصل بين الدبلوماسية القطرية والسعودية والذي يجعل من استمرار هذا النشاط مرهونا بطبيعة العلاقات بين البلدين.

- بعد عقود من الاهتمام المفرط بالقضايا الأمنية والسياسية، تظل الإنجازات الخليجية في الجانب الاقتصادي جد ضعيفة بالنظر إلى ضعف معدل التجارة البينية الذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 8 بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية للمجلس، ما يدل على انعدام الترابط التجاري الخليجي بسبب انعدام التنوع في الهيكل الاقتصادي خارج القطاع، النفطي وبالتالي صعوبة تحقيق الانتشار الوظيفي والاكتفاء بالمدخل التجاري كأساس للتكامل الاقتصادي علاوة على المشاريع والمؤسسات الإقليمية المشتركة المحدودة العدد والتأثير.

- على الرغم من إدراك جميع الأطراف في المجلس لأهمية التكامل النقدي والمزايا التي يمكن تحقيقها جراء تداول عملة موحدة على غرار التجربة الأوروبية، إلا أن الخلاف حول شروط هذه العملة وطبيعة وظائف البنك المركزي الخليجي تظل من أبرز العوائق التي تواجه التكامل الاقتصادي في المنطقة، في ظل انسحاب بعض الدول من هذا المشروع، إذا أخدنا بعين الاعتبار الوفرة المالية والريادة المصرفية التي تتمتع بها خصوصا الإمارات العربية المتحدة وعليه فإن تحقيق التكامل النقدي الخليجي يستوجب المزيد من التنازلات والنظر إلى المكاسب المستقبلية للوحدة النقدية بنظرة براغماتية .

- يواجه المجلس العديد من التحديات الاجتماعية في مقدمتها الخلل في التركيبة السكانية الناجم عن الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية، وإذا كان واقع الحال لا ينكر دور هذه العمالة في النهضة العمرانية والتنموية التي تشهدها المنطقة، إلا أن هذا الاختلال يهدد الهوية والثقافة الخليجية نتيجة هيمنة العنصر البشري الأجنبي بعاداته وتقاليده على مجالات كثيرة من حياة هذه الشعوب، الأمر الذي سيؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي الخليجي في ظل تزايد الضغوط الدولية المطالبة بتوطين العمالة الأجنبية، إضافة إلى الصعوبات الناجمة عن سوء إدارة الهجرة وتنظيم أسواق العمل نتيجة تركيز العمالة المهاجرة في القطاع الخاص والعمالة الوطنية في القطاع العام.

- تشهد التجربة التكاملية الخليجية العديد من التحديات ذات الطابع السياسي أبرزها: التمسك بمفهوم السيادة والنزعة القطرية، وهو التوجه المهيمن على فكر النخب وصناع القرار في هذه الدول وذلك لارتباطه بمبدأ الشرعية التي تقوم عليها جميع الأنظمة الخليجية، والتي تجعل من الحاكم يملك ويحكم دون أن يخضع للمسائلة والرقابة، ما من شانه أن يؤثر على عملية بناء هوية

سياسية إقليمية ينتقل معها ولاء المجتمعات من السلطة القطرية إلى السلطة الإقليمية، علاوة على الطبيعة القبلية الخليجية والتي تتعارض وجميع التوجهات الإقليمية التي تقوم على إلغاء الانتماء القبلي وتعمل على خلق انتماء وولاء اجتماعي وسياسي جديد.

- ❖ يؤدي ضعف الثقافة السياسية والديمقراطية في هذه الدول دورا معرقلا لعملية التكامل في المنطقة خصوصا وأن مختلف التجارب الناجحة تبين أن غياب الديمقراطية من شأنه أن يؤثر بشكل أو بأخر على أي عملية تكاملية مهما كان حجمها، وبالتالي يتوقف نجاح هذه التجربة على وجود حد أدنى من المشاركة السياسية المبنية على حرية الاختيار والقدرة على تمثيل جميع المصالح.

- ❖ تعتبر القدرة على تخفيف وإنهاء حالة التبعية الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، من أهم التحديات التي تواجه التجربة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي في سبيل استكمال متطلبات التكامل الأمني والدفاعي المنعدم، في ظل التواجد العسكري الأمريكي المكثف منذ حرب الخليج الثانية، بعد أن لجأت دول المجلس إلى الاستعانة بالحماية الأجنبية لعدم كفاية قدراتها العسكرية على مواجهة التهديدات الإقليمية المستمرة منذ ذلك الحين، وبالتالي لم تعد الدول الخليجية بهذه الاستراتيجية على الرغم من آلياتها التعاونية المتعددة قادرة على ضمان أمنها الإقليمي باستقلالية تامة دون اللجوء إلى الحماية الأجنبية.

- ❖ نظرا للتطلع الإيراني إلى ممارسة دور إقليمي أكبر على الساحة السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، يتحكم في العلاقات المتوترة بين دول المجلس والنظام الإيراني مسألة التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ومن جهة ثانية مسألة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المتعددة لهذا البرنامج على أمن واستقرار المنطقة الخليجية، ومنها إمكانية وقوع حرب إقليمية بمشاركة دولية واسعة، تجعل من الدول الخليجية ومواردها النفطية ومختلف القواعد العسكرية الأمريكية عرضة للأسلحة الإيرانية القادرة على الرد بشكل سريع ومباشر.

- ❖ تشكل الأحداث السياسية الراهنة المتصلة بموجة الدمقرطة في بعض البلدان العربية أبرز التحديات الخارجية التي تواجه التجربة التكاملية الخليجية، خصوصا وأن هذه الموجة تطرح العديد من الأسئلة حول مستقبل الأنظمة الملكية في العالم العربي، بعد سقوط أنظمة جمهورية غاية في

الديكتاتورية وذلك في ظل استمرار مطالب الإصلاح من طرف بعض النخب السياسية الخليجية رغم ضعفها كإفراز طبيعي لضغوط وتأثيرات البيئة الإقليمية على دول الخليج العربي.

ومن تم زادت هذه الموجة من المخاوف الخليجية الناجمة عن إمكانية نجاح التجربة الديمقراطية في العالم العربي، وبالتالي تعميمها مستقبلا على باقي أجزاء هذا العالم خصوصا بعد نجاح التيار الإسلامي في الوصول إلى السلطة في أغلب الدول التي شهدت هذا الحراك، وهو الأمر الذي استدعى انتباه الأسر الخليجية الحاكمة خوفا من اتساع نطاق تقبل التيار الإسلامي في هذه الأقطار لمفهوم المشاركة والعملية السياسية ومختلف آليات الديمقراطية الغربية التي لا يعتقد بها العديد من مكونات هذا التيار في المنطقة.

من خلال ما سبق، وعلى الرغم من حجم التحديات الكبيرة التي تواجه مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه يمكن القول أن هذه التجربة تمتلك فرص مهمة لتحقيق النجاح المطلوب على غرار الإنجازات التي حققتها أهم التجمعات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، إلا أن ذلك يتوقف على طبيعة الآليات التي يمكن من خلالها الانتقال من مفهوم الدولة القطرية إلى الجماعة الإقليمية التي تقوم على أساس تجاوز المصالح الذاتية إلى المصالح الجماعية ولعل أبرز هذه الآليات يتمثل في:

- ❖ – ضرورة تعميق التكامل الخليجي، من خلال العمل على تحقيق الإصلاح المؤسسي وصنع القرار الإقليمي الذي يؤدي إلى تفعيل أنشطة ومهام مختلف المؤسسات الفنية الإقليمية خصوصا وأن الإطار المؤسسي الحالي للمجلس حتى وإن تميز بنوع من الانضباط في عقد المؤتمرات والقمم والحضور المستمر لكافة الدول، إلا أن هذا الإطار لا يساعد كثيرا في دعم التوجهات التكاملية التي قد تكون ذات طبيعة فنية وظيفية، تحتاج إلى مؤسسات متخصصة تدير هذه المجالات بكفاءة عالية وقدرة على اتخاذ القرار بشكل سريع ومناسب، إلى جانب مؤسسات تمثيلية تدعم العملية التكاملية التي لا تحتاج فقط إلى القرارات السياسية الفوقية.
- ❖ يستوجب تطوير النموذج التكاملي الخليجي إدراك جميع الأطراف لحجم المكاسب وتحمل التكاليف الناجمة عن الوحدة النقدية ومن تم الوحدة الاقتصادية الكاملة، وذلك بهدف تسهيل عملية بناء هذا النموذج وفق أسس وظيفية تحقق المصالح للجميع.

- يستدعي نجاح التجربة الخليجية إعادة تقييم الشأن الأمني في المنطقة ككل وذلك بهدف الخروج من حالة التبعية الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والقدرة على بناء تكتل أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الجماعي التعددي، يستطيع مواجهة كافة التحديات التي تتعرض لها المنطقة حاضرا ومستقبلا، وبالتالي ضرورة تحديث المنظومة الأمنية الخليجية من خلال إعادة التوازن الاستراتيجي الأمني في المنطقة، سواء بامتلاك مقومات القوة العسكرية الذاتية وزيادة درجة التكامل الأمني الخليجي أو بالشروع في تنويع العلاقات والتحالفات الأمنية خارج هذه الدائرة وخصوصا ناحية المنطقة بتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، لأنه لا يمكن فصل الأمن القومي الخليجي عن المنظومة الأمنية العربية ككل.

- يمكن للنموذج الخليجي تجاوز العديد من التحديات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال إدراك أن متطلبات المرحلة الراهنة تستوجب من المجلس التوسع الجغرافي ليشمل دول عربية أخرى، حيث قد يكون من المفيد التسريع لإنهاء موضوع انضمام كل من اليمن، الأردن كمرحلة أولى يليها دول عربية أخرى، والتي سيشكل انضمامها إضافة هامة للاقتصاد الخليجي لما سيوفره من بدائل زراعية وصناعية، توسع في السوق المشتركة، إضافة إلى الاستفادة من تعدد المنافذ البحرية ناحية اليمن التي قد تصبح إحدى بدائل نقل الطاقة من دول المجلس في حال وجود توتر أمني أو عسكري في مضيق هرمز، كما أن انضمام هذه الدول إلى المجلس سيشكل حلا مناسبا للقضاء على المشكلة السكانية داخل هذه الأقطار بتوفير عمالة عربية كبديل عن العمالة الأجنبية، علاوة على سهولة التواصل مع القارة الأوروبية ناحية المملكة المغربية التي يمكن إعطائها موقع الشراكة الاستراتيجية في إطار مشروع الاتحاد الخليجي كبديل عن الانضمام الكامل وذلك نظرا للبعد الجغرافي بين المنطقتين والتكاليف المرتفعة لهذا الانضمام.

انتهى بعون الله

الملاحق

الملحق رقم (01)

النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن : دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت.

إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيها بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها.

وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي :

المادة الأولى: إنشاء المجلس

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون.

المادة الثانية: المقر

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة: اجتماعات مجلس التعاون

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء.

المادة الرابعة: الأهداف

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي :

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:

- الشئون الاقتصادية والمالية.
- الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

- الشئون التعليمية والثقافية.
- الشئون الاجتماعية والصحية.
- الشئون الإعلامية والسياحية.
- الشئون التشريعية والإدارية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المادة الخامسة: عضوية مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 4/ 2/ 1981

المادة السادسة: أجهزة مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية :

1- المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.

2- المجلس الوزاري.

3- الأمانة العامة.

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

المادة السابعة: المجلس الأعلى

1- المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول.

2- يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

3- يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء.

4- يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة: اختصاصات المجلس الأعلى

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي :

1- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.

2- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.

3- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها.

4- النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها.

5- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

6- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.

7- تعيين الأمين العام.

8- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.

9- إقرار نظامه الداخلي.

10- التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

المادة التاسعة: التصويت في المجلس الأعلى

1- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد.

2- تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية.

المادة العاشرة: هيئة تسوية المنازعات

1- يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى «هيئة تسوية المنازعات » وتتبع المجلس الأعلى.

2- يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف.

3- إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس

4- الوزاري أو المجلس الأعلى. فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات.

5- ترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً.

المادة الحادية عشرة: المجلس الوزاري

1- يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى.

2- يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

3- يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية.

4- يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة: اختصاصات المجلس الوزاري

1- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.

2- العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

3- تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.

4- تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائمة بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.

5- إحالة أي من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة للدراسة وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.

6- النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.

7- إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.

8- بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

9- اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.

10- التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

11- النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

المادة الثالثة عشرة: التصويت في المجلس الوزاري

1- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد.

2- تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التوصيات وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المادة الرابعة عشرة: الأمانة العامة

1- تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين.

2- يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

3- يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين.

4- يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري.

5- يكون الأمين العام مسئولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.

المادة الخامسة عشرة: اختصاصات الأمانة العامة

تتولى الأمانة العامة المهام التالية :

1- إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.

2- إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.

3- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.

4- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

5- إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته.

6- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.

7- التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات.

8- الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

9- أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

المادة السادسة عشرة:

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.

المادة السابعة عشرة: الامتياز والحصانات

1- يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.

2- يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة.

3- إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة 2 من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة:

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية.

المادة التاسعة عشرة: نفاذ النظام الأساسي

1- يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام.

2- تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء، لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعاً لديها.

المادة العشرون: تعديل النظام الأساسي

1- لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام.

2- يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.

3- يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الحادية والعشرون: أحكام ختامية

لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام.

المادة الثانية والعشرون

تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 21 رجب 1401 هجرية الموافق 25 أيار 1981 ميلادية من نسخة واحدة باللغة العربية

دولة الإمارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطر

دولة الكويت

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1- الأغبري عبد المالك، أكرم، **اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

2- الرميحي، محمد غانم، **الخليج ليس نفطا : دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**، ط02 ، بيروت: دار الجديد، 1995.

3- السيد علي، عبد المنعم، **الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة**،ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008 .

4-الشامسي ، نجيب عبد الله، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه**، الرياض: منشورات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، إدارة البحوث والدراسات، 2009.

5- الشبيبي صدام، احمد، عبد الصاحب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الراهن وأسئلة المستقبل**، ط01، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.

6- الشريدة، عبد المهدي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، آلياته أهدافه المعلنة علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2001.

7- العفاس، عمر إبراهيم، **نظريات التكامل الدولي والإقليمي**، ط01، بنغازي: جامعة قار يونس، 2008.

8- العقابي، علي عودة، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، ط01، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1996.

9- المراكبي، عبد المنعم السيد، **دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية واثر ذلك على الأمن القومي العربي**، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1998.

10- المزروعي،محمد سالم عبيد، **التطور السياسي، في دول مجلس التعاون الخليجي،منذ مطلع التسعينات**، ط01، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2004.

11- المنيف، ماجد، و آخرون، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009 .

12- اليوسف، خليفة يوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط و القوى الأجنبية** ، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2011.

13- بن خليف، عبد الوهاب، **الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، الجزائر: دار قرطبة،2009.

14- بن علي الشهراني، سعد، **التركيبة السكانية وأثرها على الأمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الرياض: منشورات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ،2012.

15- جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط01، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007 .

16- حاتم، سامي عفيفي، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**،ط04، القاهرة: جامعة حلوان، 2003.

17- حسن العتيبي، منصور، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**، الإمارات العربية المتحدة، ط01، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

18- دورتي، جيمس، بلتسغراف، روبيرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985.

19- ساعاتي، أمين، **مجلس التعاون الخليجي ومستقبله**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.

20- شفيق، علي، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية،1989 .

21- علي عبيد، نايف، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية1990-2005**، ط02، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2008.

22- علي عبيد، نايف، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، ط02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002 .

23- غوز، جريجوري، **العلاقات الخليجية الأمريكية 2001-2003** ، دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2003.

24- فهد النفيسي، عبد الله، **إيران و الخليج وديناميكيك الدمج والنبذ**، الكويت: دار قرطاس للنشر،2000.

25- كروب ، لورنس، **الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي** ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2006 .

26- محمد السعيد، إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

27- محمد العجمي، ظافر، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** ، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

28- مهنا، محمد نصر، **دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1988.

- **الدوريات والمقالات:**

29- التوني ، محمد ناجي، " قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **المجلة الاقتصادية الكويتية**، العدد عشرون، 2006.

30- الحريري، جاسم يونس،" مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي"، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 410 ، أفريل 2013 .

31- الحسن، عمر، " العلاقات اليمنية الخليجية من منظور خليجي"، **مجلة شؤون العصر**، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، العدد39، أكتوبر – ديسمبر2010.

32- الكواز، احمد، "السوق الخليجية المشتركة"، **سلسلة اجتماعات الخبراء بالمعهد العربي للتخطيط**، الكويت، العدد 34، ماي 2009.

33- المبارك، صفاء عبد الوهاب ، الركابي، عكاب يوسف ، "قوة التدخل السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي و المحيط الهندي١٩٨٨-١٩٧٩ دراسة في تشكيلها وأهدافها وتطورها"، **مجلة كلية التربية** ، العدد السادس، [ب. س. ط].

34- الهزاع ، وليد بن نعمة ، "بوادر انضمام كل من الأردن والمغرب إلى منظومة مجلس التعاون وابرز التداعيات والمؤشرات الاقتصادية المحتملة"، **مجلة التعاون**، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 75، فيفري 2012.

35- الوادي، محمود حسين،" انضمام الأردن والمغرب لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والتحديات"، **مجلة التعاون**، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد75، فيفري 2012.

36- عبد مولاه ، وليد ، "التجارة البينية الخليجية"، **سلسلة اجتماعات الخبراء بالمعهد العربي للتخطيط**، الكويت، العدد38، جوان 2010.

37- عدنان مراد، محمد، " قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية وعلاقتها بالحرب الاستعمارية على العراق"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، خريف – شتاء2002 .

38- كريبش، نبيل، " أفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة"، **مجلة العلوم الإنسانية** ، الجزائر، جامعة منتوري، العدد الواحد والثلاثون، جوان 2009.

39- لوني. ا، روبرت،" التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي"، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، 2004.

40- محمد ربيع الخيري، نوار، "مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون"، **مجلة دراسات دولية** ، العدد أربعون، [ب س ط].

41- معتز، سلامة،" الصعود: التمدد الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد185، جويلية 2011.

42- ميلود، مهدي ، " التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول عرض لبعض التجارب"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 45، شتاء2009.

43- وطفة، علي اسعد ،" العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 344،أكتوبر 2007.

➢ **منشورات وتقارير :**

44- **التقرير السنوي2008**، قطر، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، جوان2009.

45- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام**، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، ديسمبر 2012.

46- ----------، **دول مجلس التعاون لمحة إحصائية**، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد الثالث، ديسمبر 2012.

47- ----------، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث التكامل و الوحدة**، مركز المعلومات، 2009.

➢ **ندوات وأوراق بحثية :**

48- الحسن، عمر، " دول الخليج والأزمة السورية مستويات التحرك وحصيلة المواقف"، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات**، (جويلية2012).

49- الخاطر، خالد بن راشد " الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي: التطلعات والتحديات والمكاسب الاستراتيجية بعيدة المدى"، الدوحة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (أفريل2012) .

50- أوتاوي، مارينا،" إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيرة"، **أوراق كارينغي**، العدد 105، (أكتوبر2009).

51- بن عثمان بن صقر، عبد العزيز، " الوضع الاستراتيجي في الخليج: دراسة استشرافية 2025 "، ورقة مقدمة إلى منتدى التنمية، المنامة، (8-9 فيفري2008).

52- ----------، " دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013 "، دبي، **مركز الخليج للأبحاث**، (2013).

53- حمد الريس، أحمد، "مقدمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل إصلاحها في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مركز الخليج لسياسات التنمية**، (أفريل2012).

54- عبد الله، عبد الخالق،" انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، **مركز الدوحة للدراسات**، (أفريل2012).

55- رزيق، كمال ، بن مكلوف، خالد "فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق"، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الأردن، جامعة الزرقاء (24 – 25 أبريل2013).

➢ **الجرائد:**

56- حسيب ، خير الدين،" 50عاما على ذكرى قيام الوحدة بين مصر وسورية بارقة أمل من الخليج"، **جريدة القدس**، العدد 5813 ، (فيفري 2011).

57- "حوار مع قائد شرطة دبي – ضاحي خلفان"، **الوطن الكويتية**، عدد 4569، (20-03-2012).

➢ **مقالات وأبحاث على شبكة الانترنيت:**

58- الرميحي، محمد،" اتحاد دول الخليج.. المتريّثون والمتحمّسون و المتغيّرات الخمسة"، **موقع التجديد العربي**،12 جويلية 2012 ، على الرابط:
<http://www.majalla.com/arb/2012/07/article55236866 >.

59- العالي، حسن ، " نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، على الرابط:
< http://studies.aljazeera.net/ htm>.
60- الكواري، علي خليفة ، " الإصلاح الجذري هو المدخل لمقاربة إشكاليات التنمية"، على الرابط:
<https://www.gulfpolicies.com/index.php?option/pdf
61- النعاس، جمال سالم عبد الكريم ، " الأبعاد الجيوستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز دراسة في الجغرافيا السياسية"، ليبيا، جامعة عمر المختار،2011، على الرابط:
<http://omu.edu.ly/EN_MG/Fifteenth.pdf
62- خوارمي اصل، نعمة، " اتحاد المملك" ، **مركز الخليج لسياسات التنمية**، على الرابط:
على الرابط:
https://www.gulfpolicies.com>.

63- " صناعات التكرير والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق و إيران ..الترابط و الأفق"، الهيئة الوطنية للنفط والغاز، إدارة البحوث الاقتصادية، البحرين، نوفمبر 2005، على الرابط:
<http://www.noga.gov.bh/WebsiteV2.0/ar/ doc
64- عبوش، نايف، " نفط الخليج بين تحديات النفاذ ..وضرورات تفريخ البدائل"، **مركز االخليج لسياسات التنمية**، على الرابط:
< https://www.gulfpolicies.com >
65- علي رضي، حسن ، " أحداث البحرين الأزمة والمخرج" ، **منتدى التنمية**،1-2 مارس 2012، على الرابط:

<http://www.araa.ae/data/contents/uploads/Jakomo_Lotishyani/pdf>
66- فرحاوي، فؤاد، " دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن"، **مجلة السياسية الدولية**، 2011 ، على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg>.

67- لوتشياني ، جاكومو ، "انعكاسات المواجهة العسكرية مع إيران على موارد الطاقة في دول الخليج"، **مركز الخليج للأبحاث**، على الرابط:

.<http://www.araa.ae/data/contents/uploads/7457.pdf>

68- "مشروع الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وتداعياته"، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، قطاع السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، جويلية 2009، على الرابط: .< www.economy.gov.ae/.doc>

69- مشعل ، عبد الواحد ،" العمالة الوافدة ومخاطرها في ثقافة خليجية تتعولم" **مركز الخليج للأبحاث** ، على الرابط:

/ pdf >. <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- **Books:**

70- A ,Cordesman, K , Al-Rodhan **, Gulf military forces in an era of asymmetric wars,** (Washington, D.C: Praeger Security International, 2007) .

71- Alasfoor ,Reyadh, **The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements A Political Analysis of Regional Integration of the GCC States 1979-2004**,(Sweden :Lund University, 2007).

72- A. Ibrahim, Badr El Din ,**Economic Co-operation in the Arab Gulf Issues in the economies of the Arab Gulf Co-operation Council states** , 1ed ,(New York: Routledge, 2007), P.07

73- Amin, Magdi.., ed. , **After the spring: economic transitions in the Arab world** , (New York: Oxford University Press, 2012).

74- Azzam, Henry T. , **The Gulf Economies in Transition** ,(New York: St. Martin's, 1988).

75- Beck ,Linda J., **Brokering Democracy in Africa The Rise of Clientelist Democracy in Senegal,** (United Kingdom :Palgrave Macmillan, 2008) .

76- Bhattacharya , Rina, Fasano , Ugo , "Main Lessons from the Experience of Monetary Unions" , in: Staff Team led by Ugo Fasano, **Monetary Union Among Member Cuntries of the Gulf Cooperation Council**, (Washington, D.C : International Monetary Fund, 2003).

77- Bogdani , Mirela , Loughlin , John, **Albania and the European Union The Tumultuous Journey towards Integration and Accession** , (London: I.B.Tauris & Co Ltd, 2007).

78- ,Chopra, H.S., Frank, R.and Schroder, J ,**National Identity and Regional Cooperation :Experiences of European Integration and South Asian Perceptions**, (Manohar Publishers,1999) .

79- Dabène, Olivier **,The Politics of Regional Integration in Latin America Theoretical and Comparative Explorations**, (United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2009) .

80- Farrell, Mary , Hettne ,Björn,..ed. , **Global Politics of Regionalism Theory and Practice**, (London: Pluto Press, 2005).

81- J.E. ,Peterson , "The Future of Gulf Security After the Kuwait War" , In: **Royal United Services Institute and Brassey's Defence Yearbook 1992**, (London: Brassey' s UK, 1992).

82- Joseph Kostiner, **Conflict and Cooperation in the Gulf Region**, 1st Edition, (Netherlands :Frank Schindler, 2009).

83- Hancock, Kathleen J. , **Regional Integration Choosing Plutocracy** , 1ed,(New York: Palgrave Macmillan, 2009).

84- Huysmans, Jef **,The Politics of Insecurity Fear, migration and asylum in the EU**, (New York :Routledge, 2006) , Pp.45-46

85- K, Calder, garrisons**,** Embattled, **comparative base politics and American globalism, (**Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).

86- Khamis, May ,Senhadji, Abdelhak ,**Impact of the Global Financial Crisis on the Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead : An update**, (Washington, D.C: International Monetary Fund, 2010) .

87- Low,Linda, Carlos Salazar ,Lorraine**, The Gulf Cooperation Council A Rising Power and Lessons for ASEAN** , (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2011) .

88- Menashri, David, **Post Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society, and Power**,(Portland, OR : Frank Cass, 2001).

89- Munck ,Gerardo L. , Skalnik Leff, Carol , " Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective " , in :Lisa Anderson **Transitions to Democracy ,** (USA : Columbia University Press , 1999).

90- Ramazani, R.K., **The Gulf Cooperation Council Record and Analysis**, 1ed, (USA: University Press of Virginia , 1998).

91- Sager, Abdulaziz , "Political Reform Measures from a Domestic GCC Perspective" , in: Abdulhadi Khalaf, Giacomo Luciani, **Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf**, 01edition, (United Arab Emirates :Gulf Research Center, 2006).

92- Warleigh-Lack, Alex ,**European Union the Basics,** 2nd edition, (London :Routledge, 2009) .

➢ **Reports:**

93- Barrett ,Roby C., "The Arabian Gulf and Security Policy The Past as Present,the Present as Future" *,* **JSOU Report 09-4,**The JSOU Press Hurlburt Field, Florida,(2009) .

94- "GCC trade and investment flows The emerging-market surge" **,**A **report from the Economist Intelligence Unit** , Falcon & Associates, (2011) .

95- "Gulf Rail Connection : Realizing GCC Unity" , A **report** prepared by Gulf Petrochemicals, Chemicals Association,(2012).

96- Swanstrom ,Nikals, "Regional Cooperation and Conflict Managment Lessons from the Pacific Rim**"** ,**Report N.o64** Uppsala University, Sweden, (2002).

97- "The GCC in 2020 Outlook for the Gulf and the Global Economy " , A **report from the Economist Intelligence Unit** , Sponsored by the Qatar Financial Centre Authority, (March2009).

98- "The Potential of Regional Power Sector Integration : Gulf Cooperation Council Countries , Transmission & Trading Case Study " , **Economic Consulting Associates,** London, (February 2010) .

➢ **Periodicals**

99- Al-Momani ,Bessma F., "Reacting to Global Forces: Economic and Political Integration of the Gulf Cooperation Council" , **Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies**,No.128, (January 2008).

100- Binti Abd Rahman ,Asma , Bin Abu-Hussin ,Mohd Fauzi , "GCC Economic Integration Challenge and Opportunity For Malaysian Economy " , **The Journal of International Social Research** ,Vo.2 , (2009).

101- Chalala ,Elie, " Iraq's Invasion of Kuwait Exposes Political And Social Contradictions" in: The Arab World Essays on Arab Politics and Culture" **,** **Middle East Focus** ,Vol.50. Retrived on:

<http://homepage.smc.edu/chalala_elie/documents/ArabReaction.pdf>.

102- Cebotari ,Svetlana. , Budurina –Goreacii ,Carolina..ed., "Theoretical and Methodological Aspects of the Integration Process Phenomenon" , **Postmodern Openings**, Year.02, No.08, (December 2011).

103- Dacrema ,Eugenio, "New emerging balances in the post-Arab Spring: the Muslim Brotherhood and the Gulf monarchies" , **Istituto Per Gli Studi Politica Internazionale**, No.155, (January 2013).

104- Dosenrode ,Søren, "Federalism Theory and Neo-Functionalism: Elements for an analytical framework"**, Perspectives on Federalism**, Vol.02, No.03, (2010).

105- Duke Anthony ,John, "Special Report: Consultation and Consensus in Kuwait: The 18th GCC Summit" ,**Middle East Policy ,**vol.VI, No.01, (June 1998).

106- Jahner ,Ariel, "Saudia Arabia And Iran: The Struggle for Power and Influence in the Gulf " , **International Affairs Review** ,Vol.XX, No.03 ,(Spring 2012).

107- Kostiner ,Joseph, "The United States and the Gulf States: Alliance In Need+" , **Middle East Review of International Affairs** ,Vol.02, No.04 (December 1998) .

108- Leitner, Helga , "Reconfiguring the Spatiality of Power: the Construction of a Supranational Migration Framework for the European Union" , **Political Geography**, vol.16, No.02, (1997).

109- Lucian Moga,Teodor**,"**The Contribution of the Neofunctionalist and Intergovernmentalist Theories to the Evolution of the European Integration Process", **Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences** , Vol.01, No.03,(2009) .

110- MacFarquhar , Neil, "Saudi Cash is the Key to Quiet in the Kingdom" ,**The International Herald Tribune** ,(10June 2011).

111- Nikhilesh Ravi, "Intra Regional Trade Among Gulf Cooperation Council " ,**The Macrotheme Review** , vol.02, No.03, (Spring 2013).

112- Rabi ,Uzi, Mueller, Chelsi , "Saudi Arabia, Qatar and the Syrian Uprising" , **Tel Aviv Notes** , Moshe Dayan Center ,Vol.06, No.17,(10 September 2012).

113- Sun, Degang, "The US Military Bases in the Gulf Cooperation Council States: Dynamics of Readjustment" , **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)** ,Vol.04, No.04,(2010).

114- Talbot, Valeria ",The Gulf monarchies in a changing MENA region" , **ispi analysis ,**No.139,(October 2012).

➢ **Working Papers:**

115- Aaron, David , Wehrey ,Frederic.ed., "The Future of Gulf Security in a Region of Dramatic Change Mutual Equities and Enduring Relationships" , **National Defense Research Institute**, (2011).

116- Abdul Ghaffar, Muhammad ,"Regional and International Strategy for Gulf Security :A Perspective on the Driving Forces of Strategic Conflict and the Regional Response" , **Research Paper**,Center for Strategic International and Energy Studies, Bahrain, (December 2012).

117- Al-Ebadi, Neama ,"Jordan and Morocco Access to GCC: Present and future questions,", **Working Paper**, Centro Argentino de Estudios Internacionales , No.24, (09May 2012).

118- Babar, Zahra R. , "Free Mobility within the Gulf Cooperation Council" , **CIRS Occasional Paper** , No.08 , Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service , Qatar, (2011).

119- Braizat, Fares, "Jordan Joining the GCC: strategic regional realignment" **,Arab Center for Research & Policy Studies ,** Doha, (May 2011)**.**

120- Burke, Edward, "One Blood and One Destiny'? Yemen's Relations with the Gulf Cooperation Council **" ,Working Paper**, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, and Associate Fellow, Chatham House,Middle East and North Africa Programme ,(2012).

121- Coates Ulrichsen, Kristian , "Regional security co-operation in the smaller Gulf states" , **Noref Policy Brief**, (November 2012).

122- ----------, "Small States with a Big Role: Qatar and the United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring " , Kuwait Research Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, and Associate Fellow, Chatham House,Middle East and North Africa Programme ,No.03,(October 2012).

123- Colombo, Silvia, " The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression" ,**Working Paper,** IAI ,(12 /09 March 2012).

124- Cronin , Stephanie, Masalha, Nur , "The Islamic Republic of Iran and the GCC States :Revolution to Realpolitik?", **Research Papers**, LSE Kuwait Programme,No. 17,(August 2011).

125- Giardullo,Cono, "The Gulf Cooperation Council as a New Regional Power: Time for the EU to Propose a Strategic Partnership" , **working paper** , Bruges Regional Integration & Global Governance ,Papers.03 , (2012).

126- Gray , Matthew , "A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf" , **Center for International and Regional Studies** ,Georgetown University ,School of Foreign Service , Qatar , (2011).

127- H. Cordesman ,Anthony, "The Gulf Military Balance In 2010" ,**Working Paper**, Center for strategic et international studies ,(22 April 2010) .

128- Henderson, Simon, " The New Pillar : Conservative Arab Gulf States and U.S. Strategy", **Policy Papers**, Washington Institute for Near East Policy, No.58 , (2003).

129- Hill ,Ginny , Nonneman , Gerd, "Yemen, Saudi Arabia and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests and Regional Diplomacy" ,**briefing paper** , (May 2011) .

130- " Identities and Islamisms in the GCC Middle East and North Africa Programme: Future Trends in the GCC" ,**Workshop Summary** ,Chatham House, London, (May 2012).

131- Lawson, Fred H. , "Transformations of Regional Economic Governance in the Gulf Cooperation Council" ,**Center for International and Regional Studies** ,Georgetown University School of Foreign Service , Qatar, (2012).

132- Mainwaring , scott, **"** Transitions to Democracy and Democratic consolidation: Theoretical and Comparative Issues **"** , **Working Paper**, the Helen Kellogg Institute for international studies , (November 1989) .

133- Miles, Lee , "European Integration and Enlarging the European Union :A Theoretical Perspective**"** ,**Working Papers**,Presented at the Fourth Biennial International Conference of the European Community Studies Association,South Carolina ,USA, (11-14May 1995).

134- Partrick ,Neil, "The GCC: Gulf State Integration or Leadership Cooperation? " ,**Working Paper**, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, (2011) .

135- Spiess, Andy, "Food Security in the Gulf Cooperation Council (GCC) Economies" , **Working Paper**, GCC Network for Dry lands Research and Development (NDRD) & University of Hamburg, Germany,(2011) .

136- Wells , Sherrill Brown, Wells, Jr. Samuel F., "Shared Sovereignty in the European Union: Germany's Economic Governance" , **Yale Journal of International Affairs**, (Spring -Summer 2008).

➢ **Thesis:**

137- A. Al Makhawi, Rashid . , "**The Gulf Cooperation Council: A Study In Integration"** , (A Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy of the International Studies Unit,University of Salford ,1990).

138- AI-Hadhrami ,Zahir, "**The Impact Of GCC Integration On The Economy OF Oman: An Empirical Study Of The Attitudes Of The Business Community To The Customs Union "** , (A thesis submutted for the degree of the Doctor of Philosophy, Durham University ,School of Government and International Affairs,2006) .

139- Al-Said, Nadia **," the GCC: Cooperation and Development in a New World Order",** (A thesis submutted for the degree of the Doctor of Philosophy, Cardiff School of European Studies ,Cardiff University (EUROS, 2010) .

➢ **Web Link:**

140- AlKholifey ,Ahmed, Alreshan, Ali , "GCC monetary union " , Retrived on: <www.economy.gov.ae/.doc, > .

141- Babar , Zahra R. , "Free Movement of People within the Gulf Cooperation Council" , Retrived on : <http://www.academia.edu/1037449/Free_Movement_of_People_within_the_Gulf >**.**

142- Çetinoglu , Nur , "The Gulf Cooperation Council (GCC) after U.S. led Invasion of Iraq: Toward a Security Community ?"2010, Retrived on: <http://www.usak.org.tr/dosyalar/dergi/1HkIoNrpth5vqU0ye4di8g4vlfz20U.pdf> .

143- Coates Ulrichsen**,** Kristian, **"**Repositioning Saudi Arabia and the Gulf Cooperation Council States in the Changing Global Order", in**:**G20:Perceptions and Perspectives for Global Governance, Retrived on :

<http://www.kas.de/upload/dokumente/2011/10/G20_EBook/chapter12.pdf >.

144- Davis,Nicholas, Hayashi ,Chiemi .,"The Gulf Cooperation Council (GCC) Countries and the World: Scenarios to 2025: Implications for Competitiveness" ,**World Economic Forum Scenario**, Retrived on:<http://chilearab.cl/descargas/3_1.pdf>

145- Duke Anthony ,John, " The Future Significance of the Gulf Cooperation Council" , Global Strategic Developments A Futuristic Vision, Retrived on:
<http://ncusar.org/publications/Publications/2012-04-01/pdf>

146- Echchabi, Abdelghani , Sayid Hassan Musse, Osman..ed., "The Implementation of Gulf Dinar among the GCC member countries and its possible impacts **"**Retrived on:
<http://mpra.ub.unimuenchen.de/28245/1/MPRA_paper_28245.pd>

147- Fasano and Iqbal. "GCC Countries: From Oil Dependence to Diversification," , Retrived on :

http://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/fasano/pdf.

148- GCC-EU Bilateral Trade and with the World, DG Trade Statistics, Retrived on :

<http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113482.pdf>.

149- H. Hassan, "Iran-Brotherhood ties: rooted in history with eye on future", 18 January 2013, Retrived on:

<http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment>

150- Hokayem, Emile , "The Gulf States and Syria" ,**peace brief ,** No.116, (30 September 2011) , Retrived on: <http://www.usip.org/sites/default/files/resources/PB%20116.pdf>

151- Koch, Christian, "The GCC as a Regional security organization,**"KAS International Reports**,11/2010, Retrived on:<:http://www.kas.de/wf/doc/kas_21076-544230.pdf >.

152- "Liberal Theories of Regional Integration: A General Appraisal " ,Retrived on :
<http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/491/5/05_chapter%202.pdf >.

153- Richard, Shediac, "Integrating, Not Integrated A Scorecard of GCC Economic Integration" ,Retrived on :

< www.booz.com/.../BoozCo-Scorecard-GCC-Economi/pdf>.

154- Sandholtz ,Wayne, Stone Sweet, Alec, "Neo-functionalism and Supranational Governance" , Retrived on: <http://scienzepolitiche.unical.it/bacheca/archivio/materiale/1821/OPE%20.2010-2011/pdf> .

155- "Theories of European Integration", Retrived on : <http://fds.oup.com/www.oup.com/pdf/13/9780199544813_chapter1.pdf>.

156- Ujupan, Alina-Stefania ,"Reconciling theories of regional integration:a third way approach" ,Retrived on : <http://www.jhubc.it/ecpr-istanbul/virtualpaperroom/060.pdf>

الفهرس

الرقم	فهرس الأشكال، الجداول والخرائط	الصفحة

قائمة الأشكال

01	مكانة النفط في الهيكل الاقتصادي العام لدول مجلس التعاون الخليجي.....	144
02	إجمالي الواردات الغذائية لمجلس التعاون الخليجي بين 2007-2020 (مليار دولار).....	150
03	البنية المؤسسية وعملية صنع القرار في مجلس التعاون الخليجي.....	191
04	الأبعاد الثلاث للتوازن الاستراتيجي في المنطقة.....	196
05	القوة العسكرية الإجمالية لدول المجلس بالمقارنة مع العراق وإيران حسب إحصاءات عام 2010 (بالآلاف).....	197

قائمة الجداول

01	نماذج لبعض أهم الاتحادات الاقتصادية الإقليمية بين 1828-1989.....	30-29
02	حجم القوة العسكرية (بالآلاف) لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة مع العراق و إيران بين 1993-2010.....	94
03	واردات الاتحاد الأوروبي من مجلس التعاون الخليجي بين 2008- 2012.....	122-121
04	حجم التجارة البينية لدول المجلس بين 2008-2011 (مليار دولار).....	123
05	حجم المبادلات التجارية الإجمالية لدول المجلس بين 2008-2011(مليار دولار)	124
06	حجم صادرات المجلس البينية بين 2008-2011 (مليار دولار).....	124
07	حجم واردات المجلس البينية بين 2008-2011 (مليار دولار).....	125
08	نسبة الصادرات البينية لبعض التكتلات الإقليمية بين 1980-2008.....	127
09	نسبة الواردات البينية لبعض التكتلات الإقليمية بين 1980-2008.....	127

10	الاحتياطي المؤكد من النفط والغاز في العالم إلى غاية 2008.....	143
11	حجم الاستثمار الصناعي الخليجي إلى غاية 2008.....	146-145
12	عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي بين 1981-2011.....	151
13	نسبة الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي بين 2003-2011.....	152
14	تطور نسبة العمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي بين 2003-2011.....	154
15	عدد القوات العسكرية الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2008	170
16	الاختلافات الرئيسية في البنية المؤسسية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.....	190
17	المساهمة الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي على الصعيد العالمي بين 2000-2020 (بالمائة).....	193
18	مقارنة بين إجمالي القوة العسكرية لدول المجلس مع العراق وإيران حسب القطاعات العسكرية الرئيسية، إحصاءات عام 2010	197

قائمة الخرائط

01	الدول المشكلة لمجلس التعاون الخليجي.....	63
02	الموقع البحري لمضيق هرمز.....	65
03	شبكة الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي.....	112
04	شبكة الربط بالسكة الحديدية بين دول مجلس التعاون الخليجي.....	114

فهرس المحتويات الصفحة

الإهداء
شكر وتقدير
خطة الدراسة

مقدمة 1-11
الفصل الأول **المدخل المفاهيمي النظري للدراسة**..... 12-59
تمهيد 13
المبحث الأول **ماهية الظاهرة التكاملية**..... 14
المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقليمي..... 14
أولا: أهمية و مستويات التكامل..... 14
ثانيا: مفهوم التعاون عبر الدولي..... 17
ثالثا: مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة..... 19
رابعا: الاتجاهات المختلفة في تعريف التكامل الإقليمي..... 21
المطلب الثاني: شروط تحقيق التكامل الإقليمي..... 25
المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي والسياسي..... 27
أولا: التكامل الاقتصادي..... 27
ثانيا: التكامل السياسي..... 31
ثالثا: أهمية المؤسسات في عملية التكامل الإقليمي..... 33
المبحث الثاني **النظريات المفسرة لعملية التكامل الإقليمي** 35
المطلب الأول : المقاربة الفدرالية..... 35
المطلب الثاني: الوظيفية التقليدية..... 37
المطلب الثالث: الوظيفية الجديدة..... 40
المطلب الرابع: المقاربة الاتصالية..... 44
المبحث الثالث **التكامل الإقليمي وعلاقته بالأمن والهوية الإقليمية**..... 47
المطلب الأول: البعد الأمني للمؤسسات الإقليمية..... 47
المطلب الثاني : البعد الهوياتي للمؤسسات الإقليمية..... 50

خلاصة الفصل الأول 59-57

الفصل الثاني واقع التكامل الخليجي: الانجازات الأمنية، الدبلوماسية والاقتصادية..... 60- 134

تمهيد 61

المبحث الأول المحددات الاستراتيجية و المؤسسية للمجلس..... 62

المطلب الأول: طبيعة وأهمية النظام الإقليمي الخليجي..... 62

أولا: الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية..... 62

ثانيا: نشأة الأنظمة الملكية الخليجية..... 66

ثالثا: الأهمية الاقتصادية والمالية لدول الخليج العربية..... 68

المطلب الثاني: العوامل والجهود الدافعة لقيام المجلس..... 72

أولا: العوامل الأساسية لقيام المجلس..... 73

1- فشل المشروع التكاملي للوطن العربي..... 73

2- انقسام النظام الإقليمي العربي..... 74

3- تزايد الطموحات العسكرية الإقليمية..... 74

4- الثورة الإيرانية عام 1979..... 75

5- الحرب العراقية الإيرانية بين 1980-1988..... 76

6- الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979..... 76

ثانيا: الجهود والمشاريع المقترحة للوحدة..... 77

المطلب الثالث: النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمجلس..... 80

أولا: تعريف مجلس التعاون الخليجي..... 80

ثانيا: النظام الأساسي(الأهداف والعضوية)..... 81

ثالثا: البنية المؤسساتية..... 83

1- المجلس الأعلى..... 83

1-1 هيئة تسوية المنازعات..... 84

1-2 هيئة المستشارين..... 85

2- المجلس الوزاري..... 85

3- الأمانة العامة..... 86

المبحث الثاني دور المجلس في مواجهة التهديدات الداخلية والإقليمية الراهنة..... 87

المطلب الأول: التعاون الأمني الداخلي..... 87

المطلب الثاني: الدفاع والأمن الإقليمي الجماعي..... 89

أولا: العوامل المؤثرة في النظام الأمني الإقليمي الخليجي..... 89
ثانيا: التعاون الدفاعي والعسكري..... 92
ثالثا: مبررات التدخل العسكري الخليجي في البحرين – مارس2011-..... 95
المطلب الثالث: الدور الدبلوماسي للمجلس في احتواء الأزمات الإقليمية..... 96
أولا: أهمية ومقومات الدبلوماسية والسياسة الخارجية الخليجية 96
ثانيا: نموذج التدخل العسكري والدبلوماسي الخليجي في ليبيا عام2011..... 99
ثالثا: المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية (2011-2012)..... 100
رابعا: الدور الخليجي في ظل الأزمة السورية الراهنة..... 102
1- عوامل وأهداف السياسة الخارجية الخليجية تجاه الأزمة السورية..... 103
2- المواقف الخليجية من الجهود العربية الأخرى..... 105
3- طبيعة الاتصالات الدبلوماسية بالمعارضة السورية..... 106
4- الأداة الإعلامية والسياسة الخارجية لبعض الدول الخليجية..... 106
المبحث الثالث **مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي**..... 108
المطلب الأول: مرحلة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة..... 108
أولا: المؤسسات الاقتصادية الإقليمية..... 109
ثانيا: المشروعات الإقليمية المشتركة..... 111
1- مشروع الربط الكهربائي..... 111
2- شبكة الربط المائي..... 113
3- مشروع السكة الحديدية الخليجية..... 113
ثالثا: توحيد التعريفة الجمركية الخارجية..... 114
رابعا: جهود توحيد السياسات الصناعية..... 116
المطلب الثاني: مرحلة الوحدة الجمركية..... 117
أولا: خصائص الاتحاد الجمركي الخليجي..... 118
ثانيا: الآثار المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي..... 119
1- على مستوى الموقف التفاوضي الدولي..... 119
2- على مستوى التجارة البينية..... 123
المطلب الثالث: مرحلة السوق الخليجية المشتركة 128
أولا: أهداف السوق الخليجية المشتركة..... 128
ثانيا: مزايا السوق الخليجية المشتركة..... 129
1- المظلة التأمينية..... 129

2- العمل في القطاع العام..... 130
3- حرية التنقل..... 131
خلاصة الفصل الثاني 133-134
الفصل الثالث **التحديات التي تواجه المجلس و فرص مواجهتها**..... **135-213**
تمهيد 136
المبحث الأول **تحديات البيئة الداخلية**..... 137
المطلب الأول: التحديات الاقتصادية..... 137
أولا: تحقيق شروط الوحدة النقدية الخليجية..... 137
ثانيا: الخلاف حول البنك المركزي الخليجي..... 140
ثالثا: تنويع الاقتصاديات الخليجية..... 142
المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية..... 150
أولا: إدارة الهجرة وتنظيم أسواق العمل..... 153
ثانيا: التجانس وحماية الهوية الثقافية..... 155
ثالثا: الأمن والاستقرار الاجتماعي..... 156
رابعا: توطين العمالة الأجنبية..... 157
المطلب الثالث: التحديات السياسية..... 158
أولا: الطبيعة القبلية للمجتمعات الخليجية..... 159
ثانيا: النزعة الخليجية القطرية..... 159
ثالثا: غياب الثقافة الديمقراطية..... 161
المبحث الثاني **تحديات البيئة الخارجية**..... 164
المطلب الأول: الحد من التواجد الأمريكي في المنطقة..... 164
أولا: المصالح الأمريكية الاستراتيجية..... 165
ثانيا: المظلة العسكرية الأمريكية في الخليج العربي..... 166
1-العوامل التي ساهمت في تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة..... 166
2- الاتفاقيات الأمنية والقواعد العسكرية 167
المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية- منطق الهيمنة الإقليمية-.... 171
أولا: التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة..... 171
ثانيا: تداعيات البرنامج النووي الإيراني على الأمن الخليجي..... 173
المطلب الثالث: موجة الدمقرطة في العالم العربي بين 2011-2013..... 177

أولا: جهود الاستقرار السياسي في المنطقة..... 179
ثانيا: العلاقة بين دول المجلس والحكومات الإسلامية في المنطقة 182
المبحث الثالث سبل وآليات نجاح التجربة التكاملية الخليجية..... 186
المطلب الأول: تعميق التكامل وصنع القرار الخليجي..... 186
أولا: الإصلاح المؤسسي على ضوء التجربة الأوروبية..... 186
ثانيا: مكاسب وتكاليف الوحدة النقدية والاقتصادية الخليجية..... 192
ثالثا: إعادة التوازن الأمني والاستراتيجي في المنطقة..... 194
المطلب الثاني: فرص ومبررات انضمام اليمن إلى المجلس..... 199
أولا: برامج التأهيل الاقتصادي الموجهة لليمن..... 199
ثانيا: المكاسب والتكاليف المتوقعة..... 202
المطلب الثالث: مشروع انضمام الأردن والمغرب إلى المجلس..... 205
أولا: المكاسب والتكاليف المتوقعة..... 205
ثانيا: السيناريوهات المطروحة لتوسيع المجلس..... 207
خلاصة الفصل الثالث 213-210
الخاتمة 214
الملاحق 220
قائمة المراجع 227
الفهرس 243
فهرس الأشكال، الجداول والخرائط..... 244
فهرس المحتويات..... 246
ملخص 251
ABSTRACT 253-252

ملخص:

يتمثل الهدف المركزي من هذه الدراسة في محاولة إبراز درجة التعاون وطبيعة المنهج الإقليمي المتبع من طرف مجلس التعاون الخليجي، الذي تأسس منذ أزيد من ثلاث عقود لأهداف أمنية وسياسية بحتة، بعد أن أدركت الدول الملكية في المنطقة أهمية التعاون فيما بينها للحفاظ على أمنها واستقرارها خصوصا وأنها تشترك في العديد من المقومات المحفزة على التكامل، وذلك في ظل فشل جميع المساعي العربية لتحقيق الوحدة الإقليمية نظرا للعراقيل البينية والتحديات التي فرضتها الطبيعة الاستراتيجية للمنطقة والتي جعلت منها محل تنافس وصراع دولي.

وعلى هذا الأساس تم معالجة الموضوع من خلال التطرق إلى أهم إنجازات النموذج التكاملي الخليجي في ظل التطورات الراهنة في المنطقة العربية، من خلال إبراز الدور الخليجي خلال مختلف هذه التطورات بالتركيز على طبيعة المؤسسات الإقليمية والمقاربات التكاملية المعتمدة في الجانب الأمني، الدبلوماسي والاقتصادي، وأخيرا التحديات التي تواجه نموذج التكامل الإقليمي الخليجي وفرص وآليات نجاح هذه التجربة وذلك اعتمادا على الرؤية الاستشرافية فيما يتعلق بمشروع الاتحاد الخليجي وتوسيع عضوية المجلس، وبذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تعكس إشكالية البحث المتعلقة بمدى مساهمة المنهج التعاوني الخليجي في تعميق الترابط بين الدول الخليجية بما يجعلها تكتل موحد له سيادة وهوية إقليمية مشتركة؟ وإمكانية تحقيق التكامل الوظيفي في المنطقة انطلاقا من مجال السياسة الدنيا، في ظل الرهانات التي تستدعي التعاون في مجال السياسة العليا؟.

وبذلك يتبين لنا ومن خلال الفرضيات التي تم طرحها ضعف التجربة التكاملية والمنهج الإقليمي الخليجي وذلك وفقا للعديد من المؤشرات التي تبين انعدام المقاربة والمنهج الوظيفي لتحقيق التكامل الإقليمي في المنطقة، نظرا للاكتفاء بالمدخل التجاري كأساس للتكامل الاقتصادي، وأيضا هيمنة القضايا الأمنية والسياسية على موضوع التعاون البيني وبالتالي إغفال دور ومكاسب الوحدة الاقتصادية في ظل انعدام التنوع الاقتصادي المحفز على التكامل الوظيفي والانتشار القطاعي، إلى جانب الإقرار بوجود العديد من التحديات التي تواجه دول المجلس على المستويين الداخلي والخارجي أبرزها: صعوبة تحقيق شروط الوحدة النقدية وتنويع الاقتصاديات الخليجية، التحديات الاجتماعية والتي تجعل من الصعوبة بمكان الحفاظ على الهوية المشتركة، سيادة النزعة القطرية الخليجية، إلى جانب إنهاء التبعية الأمنية للأمن الاستراتيجي الأمريكي وتحسين العلاقة مع دول الجوار وبالتحديد العلاقة مع إيران للحفاظ على

أمن وسلامة المنطقة، وأخيرا ارتباط نجاح واستمرار هذه التجربة بالآليات التي يمكن تطبيقها مستقبلا على غرار توسيع العضوية، الإصلاح المؤسسي وعملية صنع القرار وأيضا إعادة تقييم الشأن الأمني الخليجي بما يحقق الأمن الإقليمي التعددي.

ABSTRACT:

The central goal of this study in an attempt to highlight the degree of cooperation and the nature of the regional approach taken by the Gulf Cooperation Council (GCC), which was established since more than three decades for security purposes and purely political, having realized monarchical states in the region, the importance of cooperation among themselves to maintain security and stability, particularly as they share many of the ingredients stimulating the integration, and in light of the failure of all Arab efforts to achieve regional unity because of the obstacles interfaces and the challenges posed by the strategic nature of the area, which made it a place of competition and international conflict.

On this basis, the subject has been treated by addressing the most important achievements of the form integrative Gulf in light of current developments in the Arab region , by highlighting the role of the Gulf through these various developments , focusing on the nature of regional institutions and integrative approaches adopted in the side of security , diplomatic, economic and, finally, the challenges facing a model of regional integration of the Gulf and the opportunities and mechanisms of the success of this experiment , depending on the vision forward-looking regarding the draft Union (GCC) and the expansion of membership of the Council , **so that the study found a range of important results that reflect the problematic research on the extent of the contribution of a collaborative approach of the Gulf in the deepening interdependence between the Gulf states to make them conglomerate unified his rule and a common regional identity** ? **And the possibility of achieving functional integration in the region from the field of the low politics, in light of the stakes that require cooperation in the field of high politics?**

Thus, we can see through the hypotheses that have been put forward by the weakness of the integrational experiment and regional approach of the Gulf ,

according to many indicators that show a lack of the functionalist approach to achieve a regional integration in the region , due to the sufficiency entrance commercial basis for economic integration , and also the dominance of security and political issues on the subject of cooperation interconnection and therefore the omission of the role of the gain economic unity in the absence of economic diversification catalyst on the functional integration and deployment sector , along with the recognition that there are many challenges facing the GCC countries , both internal and external , or such as : the difficulty of achieving the terms of the monetary union and the diversification of the GCC economies , and social challenges that make it difficult to maintain a common identity. In addition, to ending the subordination of security to the security of U.S. strategic and improve the relationship with neighboring countries and in particular the relationship with **I**ran to maintain the safety and security of the region , and finally link the success and continuation of this experiment mechanisms that can be applied in the future along the lines of enlargement , institutional reform and decision-making process and also re-evaluate the security issue of the Gulf in order to achieve regional security pluralistic .